FADHIL HUSSAIN

آفاق السياسة
POLITICS • THOUGHT

د. فاضل حسين

مشكلة الموصل

دراسة في
الدبلوماسيّة العراقيّة - الإنجليزيّة - التركيّة
وفي الرأي العامّ



POLITICS + THOUGHT

د. فاضل حسين

مشكلة الموصل

دراسة في
الدبلوماسيّة العراقيّة ـ الإنجليزيّة ـ التركيّة
وفي الرأي العامّ



مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسيّة العراقيّة - الإنجليزيّة - التركيّة، وفي الرأي العامّ / فكر سياسة / تاريخ
د. فاضل حسين / مؤلّف من العراق
الطبعة الرابعة، 2015 (طبعة منقحة ومزيدة)



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسيّ:
المصيطبة، شارع حبيب ابي شهلا، متفرّع من جسر سليم سلام
مفرق الجامعة اللبنانيّة الدوليّة LIU ، بناية النجوم، مقابل أبراج بيروت
ص. ب 5460-11 ، الرمز البريديّ 1107-2190 ، بيروت، لبنان
هاتفاكس 707891/2 1 961+
e-mail: mkpublishing@terra.net.lb
موقع الدار الإلكترونيّ: www.airpbooks.com

التوزيع في الأردنّ:
دار الفارس للنشر والتوزيع
ص. ب 9157 ، عمّان 11191 الأردنّ،
هاتف 5605431 6 962+ / 5605432 6 962+ هاتفاكس 5685501 6 962+
e-mail: info@airpbooks.com

تصميم الغلاف والإشراف الفنّيّ:
® عمّان، هاتف 95297109 7 962+
صورة الغلاف: **ثلاث مآذن / الموصل**
الصفّ الضوئيّ: **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر** / بيروت، لبنان
التنفيذ الطباعيّ: **ديمو پرس** / بيروت، لبنان

ISBN 978-614-419-521-5

المؤلف في سطور
Dr. Fadhil Hussein

- الدكتور فاضل حسين من مواليد ١٩١٤ قضاء بعقوبة لواء ديالي / العراق . اختص بالتاريخ الحديث والعلوم السياسية .
- حاصل على البكالوريوس في التاريخ الحديث من كلية الآداب والعلوم / الجامعة الأمريكية في بيروت بمرتبة الشرف .
- حاصل على شهادة الماجستير والدكتوراه من جامعة انديانا / الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة امتياز . عن رسالته المعنونة «المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٢» وعن اطروحته التي استحقت التبادل مع الجامعات الكبرى «مشكلة الموصل . . دراسة في الدبلوماسية العراقية - البريطانية التركية وفي الرأي العام» .
- عيّن أستاذ مساعد في كلية التربية / جامعة بغداد وتدرج في كرسي الأستاذية في كلية الآداب / جامعة بغداد حتى مقعد «أستاذ متمرس» .
- تولى الدكتور فاضل حسين رئاسة جامعة الحكمة سنة ١٩٦٨ .
- أشرف على عدد كبير من رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه حتى وافاه الأجل ١٩٨٩ .
- امتدت شهرته نتيجة كتبه ومقالاته وأبحاثه في الوطن العربي والقى عدد كبير من المحاضرات في الجامعات ، ومعاهد تابعة لجامعة الدول العربية .

تقديراً لجهوده منح وسام «المؤرخ العربي» سنة ١٩٨٥-١٩٨٦ .

أهم مؤلفاته:

١- مشكلة الموصل : دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية - التركية وفي الرأي العام .

٢- محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية .

تقديم

تناول هذا الكتاب مشكلة منطقة الموصل التي ظهرت بوادرها بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى واحتلال بريطانيا للمنطقة ، وتحدث المؤلف عن العراق الحديث الذي وقع تحت الانتداب البريطاني ، وعرض للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت بعد تلك الحرب ، وتأسيس الحكومة العراقية الحديثة بقيادة الملك فيصل ، وبحث في مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح التي تم التوقيع عليها من الأطراف المتنازعة في هذا المؤتمر ، وإحالة مشكلة الموصل إلى عصبة الأمم ، وتداولات العصبة لهذه القضية ، كما تحدث عن لجان التحقيق التي جابت المنطقة وقدمت تقارير بشأن مشكلة الموصل ، وبحث بدقة وتفصيل الأحوال الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية التي سادت المنطقة ، كما تحدث عن التجاذبات السياسية التي جرت حول ضمها إلى تركيا أو اعتبارها عراقية ، وقد استغرق البحث في هذه المسألة طويلاً ، وجرت مباحثات عسيرة بين المحتلين الإنجليز المنتدبين لإدارة العراق وبين الأتراك المهزومين في حربهم مع بريطانيا وحلفائها وأورد المؤلف التسوية النهائية لها ، وتنازل تركيا عن الموصل للعراق بعد توقيع المعاهدات بين الأطراف المعنية لحلها ، كما بحث في النواحي القانونية والسياسية لها ، وعرض مناقشات البرلمان العراقي والصحافة العراقية والتركية والبريطانية والفرنسية والأمريكية لقضية الموصل ، وكانت الأطماع في ثروات المنطقة هي السبب الرئيسي في إثارة هذه القضية ، لا سيما النفط الذي اعتبره المؤلف العامل الأساسي الحاسم في مشكلة الموصل .

الناشر

آذار ٢٠١٥

كتاب الأستاذ المشرف

الى وزير تربية العراق

مؤرخ في ٩ تموز ١٩٥٢

اعتبرت جامعة إنديانا رسالة المؤلف ممتازة تستحق المبادلة مع الجامعات الكبرى فاقترحت على وزارة التربية العراقية طبعها على نفقتها باللغة الإنكليزية بغية توزيعها على الجامعات وعلى الشخصيات العراقية المهمة ، وفيما يلي بعض ما جاء في كتاب الأستاذ المشرف في تزكية رسالة المؤلف .

وزير التربية

بغداد العراق

سيادة الوزير

. . . أنجز السيد فاضل حسين رسالة ممتازة بكتابه عن موضوع كبير الأهمية في تاريخ العراق الحديث . . . وتظهر الأوجه الثمينة لهذا البحث خاصة في الفصول التي تعالج مناقشات البرلمان العراقي والصحافة العراقية والتركية والبريطانية والفرنسية والأميركية . ولم يعالج هذه الأوجه من مشكلة الموصل معالجة مفصلة أي بحث سابق فيما أعلم كما فعل المؤلف .

. . . أعتقد أنه سيسرك العمل الذي أتمه الكاتب عن هذا الموضوع وسترى أنه يعرض وجهة النظر العراقية أمام العالم عرضاً حسناً .

المخلص

فزلي بنز

أستاذ التاريخ

رأي الأستاذ المشرف في تلميذه المؤلف:

«أنا واثق من أن الكلية التي تذهب للتدريس فيها ستكون محظوظة لأن تستقبلك كأحد أعضاء هيئة التدريس فيها» .

في رسالته المؤرخة في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٢

«إن قسماً قسم التاريخ وجامعة أنديانا فخوران بك» .

في رسالته المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٤

كلمة شكر

يعرب المؤلف عن أعمق امتنانه للبروفسور ف . لي بنز الذي أشرف على كتابة هذه الرسالة بعناية واهتمام وقد تجاوزت رقته ومجاملاته الحدود التي يستحقها الطالب .

ومن بين الأصدقاء الكثيرين الذين قدموا للمؤلف مساعدات ثمينة يشكر بصورة خاصة الدكتور مجيد خدوري والدكتور جميل دلالي والأستاذ رفيق حلمي والسادة سعد يوسف وعبدالعزيز أبو التمن وخيري العمري ونجيب محيي الدين والدكتور عبدالكريم عبدالرزاق العطار والمحترم كرتس ستيفان .

ويشكر المؤلف فضل السيدة أليس كرين والسيدة ماكسين أولكود والموظفين في قسم الاستعارة المتبادلة في جامعة إنديانا . ويشكر موظفي مكتبة جامعة إنديانا الذين قدموا له خدمة واهتماماً تجاوزا حدود الواجب . ويشكر المؤلف أيضاً موظفي المكتبة العامة في بوسطن ومكتبة جامعة شيكاغو ومكتبة كليفلاند العامة ومكتبات جامعة كولورادو ومكتبة جامعة كولومبيا ومكتبة الكونغرس والمكتبة القانونية في جامعة هارفرد ومكتبة جامعة لويولا ومكتبة جامعة ميامي (في أكسفورد ، أوهايو) ومكتبة جامعة مشيغان ومكتبة معهد الشرق الأوسط ومكتبة جامعة منيسوتا ومكتبة جامعة نورثوسترن والمكتبة القانونية في جامعة نوتودام ومكتبة جامعة برنستون ومكتبة جامعة بردو ومكتبة الآثار في بغداد والمكتبة العامة في بغداد للمساعدات الثمينة التي قدموها له في جميع المواد المطلوبة للرسالة .

وأخيراً يشكر المؤلف فضل السيدة إلزبث كولنكر لطبعها الرسالة بالآلة الطابعة .

فاضل حسين

المحتويات

الفصل الأول
مقدمة: العراق الحديث

لقد أتى على العراق حين من الدهر كان فيه جزء من الإمبراطورية العثمانية (١٦٣٨-١٩١٨) . وقد كان لفكرتي الديمقراطية والقومية اللتين نشرتهما الثورة الفرنسية في العالم أثر في انحلال الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى . وكان للبعث العربي الذي ذكر به أدباء مصر وسوريا العرب بماضيهم وأنعشوا آمالهم بالمستقبل صداه في العراق وساهم أحراره في المطالبة بالإصلاح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وقد رأى أحرار الإمبراطورية العثمانية على اختلاف أجناسهم وأديانهم أن الديمقراطية تعني الملكية الدستورية فألفوا لهذا الغرض جمعية الاتحاد والترقي واضطروا السلطان المستبد عبدالحميد الثاني في ١٩٠٨ على منح الدستور . ولكن سرعان ما ظهر أن الأتراك في هذه الجمعية عازمون على تتريك العناصر الأخرى فكون العرب جمعيات لمقاومة السيطرة التركية .

وقد كان العراقيون نشيطين في هذه الجمعيات ، ولما انتهت الحركة بالثورة على الأتراك في سنة ١٩١٦ ساهم الضباط العراقيون فيها . وقد كانت مشاركة هؤلاء الضباط في الحركة والدعاية الإنكليزية ضد الأتراك سبباً في انتعاش الوعي القومي في العراق[١] .

احتلت الجيوش البريطانية العراق خلال الحرب العالمية الأولى . وفي ٣٠

---

(١) عن القومية العربية والبعث العربي انظر George Antonius, *The Arab Awakening* ، وقد ترجم الدكتوران ناصر الدين الأسد وإحسان عباس هذا الكتاب إلى العربية بعنوان **يقظة العرب** .

تشرين الأول ١٩١٨ وقّع الأتراك وممثل عن الحلفاء هدنة مندروس ، التي صارت نافذة منذ ظهر اليوم التالي حسب التوقيت المحلي ، وفي ذلك الوقت كانت الجيوش البريطانية على بعد اثني عشر ميلاً من مدينة الموصل .

الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٨-١٩٢٠

في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ جاء العقيد لجمان إلى مدينة الموصل وسأل القائد التركي الجنرال علي إحسان باشا أن يلاقي في جنوب الموصل القائد الإنكليزي الجنرال السروليام مارشال الذي وصلته تعليمات من القيادة العليا البريطانية باحتلال ولاية الموصل كلها . وقد طلب الجنرال مارشال جلاء الأتراك عن ولاية الموصل وفقاً للمادتين ٧ و١٦ من هدنة مندروس[١] ، وقد تجادل القائدان حول معنى ميزوبوتاميا Mesopotamia وهل تشمل ولاية الموصل أم لا ، ورفض علي إحسان إخلاء الولاية ومدينة الموصل ، ورجع إلى مقر قيادته في الموصل ، وأمر برفع العلم العثماني على بناية الحكومة . وفي يوم ٨ تشرين الثاني أسرع لجمان إلى الموصل وأمر بإنزال العلم العثماني ورفع العلم البريطاني مكانه[٢] . وفي الوقت نفسه كان الجنرال كلوب قد تسلم أمراً باحتلال الموصل ، فاحتلها وذكر علي إحسان بمواد الهدنة واعتبره مسؤولاً عن الأضرار التي قد تنجم عن رفضه إخلاء المدينة والولاية . أما علي إحسان فقد اتصل برقياً بالحكومة التركية يطلب تعليماتها ، وتسلم أمراً بإخلاء الموصل وتسليمها للبريطانيين وبترك المدنيين يعملون في دوائرهم باسم دولتهم العثمانية ، وفي ٥ تشرين الثاني انسحب القائد التركي وترك وكيلاً للوالي في الموصل .

---

(١) نصت المادة السابعة على أن «للحلفاء الحق باحتلال أية نقطة استراتيجية في حالة ظهور موقف يهدد أمن الحلفاء» . ونصت المادة السادسة عشرة على «تسليم كل الحاميات في الحجاز وعسير واليمن وسوريا وميزوبوتاميا (بين النهرين) لأقرب قائد حليف» .

(2) Gertrude Bell, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p.48.

وبعد سبعة أيام سأل لجمان نائب الوالي أن يغادر الموصل وقد غادرها في ١٣ تشرين الثاني بعد أن أذاع البيان الآتي[١] :

تؤدي جميع الدوائر والمحاكم المدنية العثمانية وعموم شعب الإدارة المدنية التركية واجباتها كما في السابق باسم الدولة العثمانية ، وها إني أدرج للعموم بين علامات اقتباس البند الخامس من خطاب قائد الجيش البريطاني العام في العراق فخامة الجنرال مارشال إلى قيادة الجيش السادس العثماني المؤرخ في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ، والمبلغ إلينا من قيادة الجيش السادس بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٣٣٤ رومية وبرقم ٢٠٤٩٤ .

«إن الإدارة المدنية التركية الموجودة في نفس الموصل وفي ولاية الموصل يجب أن تبقى على حالها ، فبناء على ذلك تبقى الشرطة والدرك في الموصل ويكونون هم والموظفون المدنيون العثمانيون مسؤولين أمام الحاكم السياسي الذي سيعينه القائد البريطاني العام في الموصل لتأمين النظام وتطبيق أحكام القوانين حتى ورود إشعار آخر» ، وأما الأهلون الذين يرومون العودة إلى بلادهم فإنهم يسفرون من قبل الموظفين البريطانيين ، وأما مسؤولية الموظفين المدنيين العثمانيين أمام الحاكم السياسي البريطاني فإن قبول ذلك أمر ضروري إلى أن تنتهي القضية بين الدولتين على أن تكون أحكام احتجاجنا على احتلال الموصل باقية طبعاً ، وقد فوضنا أمر ولاية الموصل إلى صاحب الفضيلة شاكر أفندي قاضي الموصل وكالة ، وبلغنا الأمر إلى جناب الكرنل لجمان» .

التوقيع
نائب والي الموصل
١٣ تشرين الثاني ١٩١٨

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، **العراق في دوري الاحتلال والانتداب** ، الجزء الأول ، ص,٣٤

لقد كان أكثر ولاية الموصل غير محتل عند توقيع الهدنة بالرغم من أن الجيوش البريطانية كانت قد احتلت كركوك يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩١٨ ، وسمع البريطانيون بالهدنة وهم يلاحقون الأتراك المتراجعين عبر الزاب الصغير ، ولكن الإنكليز احتلوا أربيل بعد ذلك وبقية ولاية لموصل . أما السليمانية فكانت بيد الشيخ محمود الذي كان البريطانيون قد عينوه ليمثلهم فيها . ولما عرضت مشكلة الموصل على عصبة الأمم احتج الأتراك بأن احتلال ولاية الموصل كان عملاً غير قانوني ونقضاً للهدنة .

استفتاء ١٩١٨-١٩١٩:

في تشرين الثاني ١٩١٨ سألت وزارة الهند السر أرنولد ولسن نائب الحاكم المدني أن يبرق إليها بآرائه في أي أمر له علاقة بالعراق قد يفيد ممثلي بريطانيا في مؤتمر تمهيدي يعقد بين الحلفاء . وقد أبرق ولسن رأيه في التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ونتائجه واقترح إعلان الحماية على العراق . وبعد ذلك بأيام قليلة اقترحت وزارة الهند خطة مفصلة قسمت بها العراق إلى قسمين : أسفل وأعلى ، وسألت ولسن أن يبرق آراءه فأجاب أن ولايات البصرة وبغدد والموصل يجب أن تعتبر وحدة مفردة لغايات إدارية تحت سيطرة بريطانية فعالة . وقد ذكر ولسن نظراته في آراء العرب المثقفين عن التصريح البريطاني الفرنسي وعن الوضع بعد صدوره ، وقد أكد أن العرب يعارضون عودة الحكم التركي ، وادعى أنهم يعارضون تأسيس مملكة عربية من دون استشارة أو مساعدة أو إشراف من قبل بريطانيا ، ولكنه أضاف بأنه ليس ثمة عربي يرغب في ضم بلاده إلى بريطانيا العظمى وقال : «يعتبر الجميع تأسيس دولة عربية تمثل البصرة وبغداد والموصل تحت حكم أمير عربي حلاً مثالياً» ، وزعم أن المثقفين العرب مجمعون على رغبتهم في مندوب سام بريطاني ومستشارين بريطانيين على أن يكون السر برسي كوكس أول مندوب سام . وقال أن الجميع متفقون على ضرورة الاستفتاء لاستطلاع الرأي العام في

البلاد وقد ذكر أربعة مرشحين للعرش : هادي باشا العمري ، وأحد أعضاء الأسرة المالكة في مصر ، وأحد أبناء شريف مكة ، ونقيب بغداد ، وقال أن هادي العمري أنسب المرشحين ولا سيما في الموصل حيث أسرته ، وأضاف قائلاً أن اختيار واحد من أبناء الملك حسين يلاقي قبولاً بعيداً في بغداد وربما في كل مكان ولا سيما من شيعة العراق وذلك بسبب منزلة الملك حسين الدينية الرفيعة . وقد ختم ولسن آراءه باقتراح السر برسي كوكس كأول مندوب سام خلال السنوات الخمس الأولى من دون وجود ملك عربي ولكن يساعده وزراء عرب يساعدهم مستشارون بريطانيون . وذهب في آرائه بعيداً إلى حد اقتراح نوع من الحماية التي قد تتطور إلى دولة عربية بمرتبة دومنيون تحت التاج البريطاني[1] .

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ تسلم ولسن من وزارة الهند برقية تطلب إليه أن يستطلع رأي الشعب العراقي في النقاط الآتية : (١) هل يحبذون تأسيس دولة عربية واحدة تحت الإشراف البريطاني تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية إلى الخليج العربي ، (٢) وإذا كان الأمر كذلك ، فهل يرون وضع الدولة الجديدة تحت حكم أمير عربي ، (٣) وفي الحالة الأخيرة من الذي يقترحونه من الأمراء العرب[2]؟

وقد أرسل ولسن نسخاً من هذه البرقية والمراسلات الأخرى إلى الضباط السياسيين البريطانيين في العراق (ومنهم الضباط السياسيون في ولاية الموصل) مع تعليمات لإجراء الاستفتاء . وقد أجري الاستفتاء في شتاء ١٩١٨-١٩١٩[3] .

وقد كانت نتيجة الاستفتاء الرغبة في تأسيس دولة عربية موحدة بإجماع

(1) Sir Arnold Wilson, *Mesopotamia* 1917-1920: *A Clash of Loyalties*, pp. 103-110.

(2) Bell, *Civil Administratuin*, p.127.

(3) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 111.

الآراء[١] ، أما بشأن الأمير العربي فقد اختلفت الآراء .

المعارضة العربية:

بعد توقيع هدنة مندروس انتعشت القومية في لعراق لأسباب مختلفة ، وطمح القوميون إلى تحقيق الحرية والاستقلال التامين للعراق .

ولم يكن ثمة عامل أشد إثارة لأماني العرب القومية من التصريحات التي أصدرتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها خلال الحرب حددت موقف هذه الدول من الإمبراطورية العثمانية وشعوبها غير التركية . فبيان الجنرال مود وخطاب لويد جورج في ٥ كانون الثاني ١٩١٨ ، والبند الثاني عشر من بنود الرئيس ولسن وأهم من كل هذه التصريح الإنكليزي - الفرنسي وما رافق ذلك من دعاية الحلفاء التي نشرت بكل حرية في الجزيرة العربية وسوريا ومراسلات الحسين - مكماهون ، كل ذلك أقنع العراقيين داخل العراق وخارجه ، برغم جهود الإدارة المدنية المضادة ، بأن أمانيهم القومية كانت على وشك التحقيق على يد بريطانيا العظمى[٢] . وقد جعل انتشار المبدأ الديمقراطي في تقرير المصير شعب العراق ينتظر تأسيس حكومة قومية حالاً على غرار الحكومة السورية ، ولكن تأخر

---

(١) نص تصريح الناصرية على الرأي السائد بأنه : «كنا نسمع منذ عهد الصغر بأن العراق يتألف من ولايات البصرة وبغداد والموصل التي تسمى العراق وكانت بغداد عاصمته دوماً . وعلى كل حال فإن الموصل مرتبطة ببغداد كما أن بغداد تسقى بماء الموصل وتحصل الموصل على طعامها من التجارة البحرية عن طريق بغداد . وعلى هذا فلن نوافق مطلقاً على فصل ولاية الموصل عن العراق . في صدر الإسلام عندما نشبت الحرب بين علي ومعاوية كانت سوريا وتوابعها تحت حكم معاوية بينما كان العراق ومن ضمنه الموصل تحت سيطرة علي . وهذا سبب كاف» . مقتبس من كتاب : Philip W. Iraland, Iraq, *A Study in Political Development*, p.172. وقد ترجمه الأستاذ جعفر خياط إلى العربية .

(2) Ireland, *Iraq*, pp. 242-244.

البريطانيين في تقرير مستقبل العراق وآراء الكرنل ولسن سببت التذمر بين القوميين العرب ، هذا بالإضافة إلى أن سكوت البريطانيين التام عن مستقبل العراق وعن التصريحات المختلفة خلق الحيرة والخوف من المستقبل ولا سيما في ما يخص الموصل . ولذلك بدأ العرب في العراق وفي سوريا معارضة منظمة للبريطانيين .

تسوية ما بعد الحرب

تحت ضغط الحرب ، قطعت إنكلترا على نفسها عهوداً متناقضة مثل مراسلات الحسين-مكماهون واتفاقية سايكس-بيكو . ولذلك فشلت إنكلترا بعد الحرب في إرضاء جميع الفرقاء الذين يعنيهم الأمر . وقد تضمنت تسوية ما بعد الحرب فيما يمس العراق اتفاقية سان ريمو التي أعطت نفط العراق لبريطانيا وفرنسا ، والانتداب البريطاني على العراق ، وتوقيع معاهدة سيفر التي بها اعترفت الإمبراطورية العثمانية بفصل العراق عنها ومعالجة مشاكل الأكراد والآثوريين في العراق .

اتفاقية سايكس-بيكو:

عقدت هذه الاتفاقية على شكل مذكرات دبلوماسية تبودلت بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا . أما المذكرات التي عينت الحصص البريطانية والفرنسية من الإمبراطورية العثمانية بعد تقسيمها المتفق عليه فقد تبودلت في لندن في يومي ٩ و١٦ مايو سنة ١٩١٦[1] . وكان نصيب فرنسا يشمل القسم الأكبر من سوريا وجزء من جنوب الأناضول وولاية الموصل . وكان نصيب بريطانيا يشمل القسم الجنوبي من سوريا والقسم الجنوبي من العراق (أي ولايتي بغداد والبصرة) وكان في النية تأسيس منطقتي نفوذ لهما (هما منطقة أوب المرسومتين

(1) Antonius, *Arab Awakening*, pp. 248-251. 428-430.

على خارطة ملحقة بالاتفاقية) مع إدارة غير واضحة المعالم من قسم آخر من حصصهما (هما المنطقة الزرقاء والمنطقة الحمراء على الخارطة الملحقة) .

وعندما وقعت اتفاقية سايكس-بيكو كانت إنكترا تفكر في أن تستخدم الإمبراطورية الفرنسية كحاجز بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية[1] ، ولذلك وافقت على إعطاء ولاية الموصل إلى فرنسا . ولكن بدأت بعد الثورة البلشفية وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الأوسط تحلم في تكوين إمبراطورية الشرق الأوسط ، وهكذا أصبحت ولاية الموصل مهمة لإدخالها في هذه الخطة الجديدة لأسباب جديدة بالإضافة إلى سبب نفطها ، وكانت إمبراطورية الشرق الأوسط هذه أحد أسباب المساومة بين بريطانيا وفرنسا لتبديل اتفاقية سايكس-بيكو ، غير أن بعض تفاصيل تصميم إمبراطورية الشرق الأوسط فشلت بينما نجح القسم الخاص بولاية الموصل نجاحاً باهراً .

لقد أصبح من الضروري بعد الحرب أن تسوى مشكلة مستقبل المناطق التي فصلت عن الإمبراطورية العثمانية . أما ما يخص السياسة الواجبة الاتباع في العراق فكانت هناك خطط مختلفة لسيطرة البريطانية المباشرة وغير المباشرة[2] . وكانت هناك مشكلة المساحة التي تحتلها بريطانيا ، وهي تكون ولاية الموصل من ضمنها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يتم ذلك وكيف يمكن إرضاء فرنسا .

في كانون الأول ١٩١٨ حاول كلمنصو رئيس وزراء فرنسا في لندن أن يقنع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بالاعتراف باتفاقية سايكس-بيكو من جديد ، ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين . وقد وافق كلمنصو على نقل ولاية الموصل إلى منطقة نفوذ بريطانيا على ثلاثة شروط : (١) أن تنال فرنسا حصة من نفط الموصل وذلك بتعديل الاتفاقية

---

(1) Turkish Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la signature du Traite' d'Armistice de Moudros*, pp. 195-196; herafter cited as Turkish Red Book.

(2) Ireland, *Iraq*, pp. 176-200.

المعقودة في ١٥-١٧ مايو ١٩١٦ ، (٢) أن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييداً تاماً ضد اعتراض الولايات المتحدة الأميريكية ، (٣) وإذا عمل بنظام الانتداب فيجب أن توضع دمشق وحلب والإسكندرونة وبيروت تحت انتداب فرنسي واحد . ولم يدرك كلمنصو في حينه قيمة ما أعطى ، ولكنه لما أدرك بعد ذلك أن تسليمه ولاية الموصل كان خسارة عظيمة للمصالح الفرنسية قال للويد جورج في ٢٢ مايس ١٩١٩ أنه لو كان أدرك قيمة ما تنازل عنه لما فعل[١] .

اتفاقية سان ريمو[٢]:

في أثناء مؤتمر الصلح استمرت المباحثات بين فرنسا وإنكلترا حول النفط ، وفي ١٨ نيسان ١٩١٩ وقعت اتفاقية نفط بيرنجيه-لونك Berenger-Long وقد نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أن تعطي فرنسا نصيب ألمانيا (٢٥٪) من رأسمال شركة النفط التركية في الموصل وبغداد . ولما شعر كلمنصو بخسارة الموصل الفادحة رفض هذه الاتفاقية ، وبقيت معلقة إلى أن استقال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠[٣] .

وفي ربيع ١٩٢٠ استأنف الحلفاء مفاوضات النفط وفي ٢٥ نيسان وقعت اتفاقية نفط سان ريمو وهي تعديل لاتفاقية بيرنجيه-لونك وقد ضمنت لرأس المال الفرنسي ٢٥٪ من المبالغ التي تستثمر في حقول نفط العراق كلها أو ٢٥٪ من منتوج النفط الخام في حالة استثمار الحكومة البريطانية وحدها لحقول النفط المذكورة . وفي حالة استثمار النفط من قبل شركة نفط أهلية على الحكومة البريطانية أن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من حصص تلك

---

(1) Andre' Tardieu, "Mossoul et le Petrole", in *L'Illustration*, CLV, pp. 381-382.

(2) For the San Remo Agreement See British Foreign Office, *British and Foreign State Papers* CXIII, pp. 359-353.

(3) Tardie, *Op. Cit.*, p. 382.

الشركة وقد كان مفهوماً أن شركة مثل هذه ستكون تحت إشراف بريطانيا الدائم . واتفق أيضاً على أنه في حالة تأسيس شركة أهلية سيسمح للحكومة العراقية أو للأشخاص العراقيين إذا رغبوا في المساهمة إلى حد ٢٠٪ من رأس مال الشركة[١] .

الانتداب:

كان المفروض أن الانتداب أوجد كحل وسط بين سياسة الاستعمار القديمة ووعود الحلفاء في أثناء الحرب . أوجد هذا النظام مؤتمر الصلح ووضعه تحت إدارة عصبة الأمم وفقاً للمادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة[٢] . وقد تنازلت تركيا بموجب تسوية الصلح عن ممتلكاتها في بلاد العرب التي وضعت تحت الانتداب صنف -أ- لأنها اعتبرت «في مرحلة من لمتقدم تسمح بالاعتراف باستقلالها بشرط أن تبقى تحت مشورة ومساعدة لإدارية لدولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه الانفراد بإدارة نفسها»[٣] .

وكان من المفروض أن يكون توزيع الانتدابات عى دول الحلفاء من قبل عصبة الأمم في مصلحة سكان البلاد المنتدب عليها وأن يكون الانتداب واختيار الدول المنتدبة بموافقتهم .

---

(1) *State Papers*, CXIII, p. 351.

(2) For the mandate see Qʼincy Wright, *Mandctes under the League of Nations* (Chcago, 1930); Harold W.V. Temperley (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, I, pp. 500-523;VI, pp. 639-650 Aaron Margalith, *The International Mandates* (London, 1930); William Hocking, *The Spirit of World Politics* (New York, 1932); Arthur Holcome, *Dependent Areans in the Post-War Walrd* (Boston, 1941).

(3) British Foreign Office, *Treaty Series* No.11 (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Se'vres, August* 10, 1920. Article 94.

ومنذ مارس ١٩١٩ اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات ولكنهم لم يكونوا واثقين من موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك أجلوا إعلان قرارهم حتى يجدوا الفرصة لإقناعها بقبول الانتداب على أرمينيا . ولكن عندما اجتمع الحلفاء في سان ريمو اقتسموا الانتدابات فيما بينهم بصورة نهائية . وقد أعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، وأعلنت هذه القرارات في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ ولكن ولسن وكيل المندوب السامي في العراق حجز برقية رويتر حتى ٣ مايو . وفي أثناء ذلك كان ولسن يتباحث مع اللجنة الوزارية البريطانية حول السياسة التي يجب أن تتبعها بريطانيا في العراق ، وقد اقترح ولسن أما سيطرة بريطانيا بدون الإشارة إلى عصبة الأمم أو جلاء بريطانيا سريعاً ، وقد رفض هذان الاقتراحان ، ووافقت اللجنة الوزارية أخيراً على حل وسط يحفظ مركز بريطانيا في العراق عن طريق رضاء الشعب العراقي ، وفي ٢٠ حزيران نشر البيان الآتي في بغداد[١] :

حيث أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق فتتوقع أن سيكون من الشروط المذكورة ، أولاً : جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الأمم وتوكل بريطانيا وكالة بها . ثانياً : تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والأمن الخارجي ، وثالثاً : إلزامها بتشكيل قانون أساسي وبأن تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الأجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها ، فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة إلى أن تتمكن من الوقوف على نفسها فحينئذ تنتهي مدة الوكالة ، فقررت حكومة جلالة الملك تكليف السر برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة وعليه

---

(١) العراق ، ٢١ حزيران ١٩٢٠, Ireland, *Iraq*, pp. 220-221

سيرجع سعادته إلى بغداد في موسم الخريف ويتقلد وظيفة الممثل الأعلى للحكومة البريطانية في العراق بعد انقضاء الإدارة العسكرية الموجودة الآن وستعطى السلطة للسر برسي كوكس لتنظيم موقت ، أولاً : مجلس شورى تحت رئاسة عربي ، وثانياً : مؤتمر عراقي ممثل جميع أهالي العراق ينتخب أعضاؤه باختيارهم فيكون مما يجب عليه تجهيز القانون الأساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقي .

ولكن العراقيين اعتبروا الانتداب استعماراً مقنعاً تحت اسم جديد وعبرت جريدة **الاستقلال** عن شعور الوطنيين عامة في سنة ١٩٢٠ و١٩٢٢ حين قالت[١] :

«نحن لا نرفض الانتداب بسبب اسمه ولكن لأن معناه تحطيم الاستقلال . . . فكلمات مثل انتداب ووصاية وحماية وائتمان ومساعدة وإشراف ومشارفة يستعملها المستعمرون كلها تعني الانتداب ويقصد بها خدع الشعوب ، ولكن الاسم وحده تغير وبنفس الطريقة يتكمون عن تحرير الإنسانية ومساعدة الضعفاء الخ . . .» .

وقد أنكر العراقيون سلطة عصبة الأمم في إعطاء الانتداب ، واعتقدوا بأن قبول أي شيء أقل من الاستقلال التام كارثة تحل بهم . وقد أعلنوا أن إراقة الدماء «ستكون ثمناً بخساً يدفعونه للاستقلال» . وإن «الحرية تؤخذ ولا تعطى ، وأن الثورة سواء أنجحت أم أخفقت هي الطريق الوحيد لا الأفضل في إنجاح قضية الحرية[٢] .

وقد بدأ العراقيون الوطنيون بعد إعلان الانتداب مباشرة دعوتهم التي أدت إلى ثورة ١٩٢٠ .

---

(١) **الاستقلال** ، ٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، ١٠ : ١٩ ، ٢٨ آذار ، ١٦ ، ٩ '–٢٤ مايس ١٩٢٢ ، ٥ حزيران ١٩٢٢ .

(٢) **الاستقلال** ، ٢٣ حزيران ١٩٢٢, Bell, *Civil Administration*, pp. 141-147

معاهدة سيفر:

في ١٠ آب ١٩٢٠ وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفر ، وقد أعطت هذه المعاهدة الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب . بموجب المادة ٩٤ وضع العراق تحت الانتداب (وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم) . وقد نصت المادة نفسها على تشكيل لجنة لتعيين خط الحدود التركية العراقية الموصوف في المادة السابعة والعشرين من المعاهدة ، وهذا الخط يمتد شرقاً مع الحدود التركية السورية حتى نقطة على الحدود الشمالية لولاية الموصل ومنها شرقاً حتى نقطة التقاء الحدود التركية الإيرانية . ويعدل خط الحدود الشمالي لولاية الموصل بحيث يمر جنوب العمادية . ونصت المادة نفسها على أن الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الأخرى وتختار الدول المنتدبة عليه(١) .

إن عدم إبرام تركيا لهذه المعاهدة لم يُغير موقف الحلفاء من سوريا والعراق وقد استمرت بريطانيا العظمى وفرنسا في وضع خططها موضع التنفيذ في هذين البلدين كما لو كانا فصلاً من تركيا بطريقة شرعية .

الأكراد(٢):

كان مستقبل الأكراد كمجموع (عدا ٧٠٠,٠٠٠ منهم في إيران) موضوع بحث خاص خلال مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا التي انتهت في ١٠ آب ١٩٢٠ بإمضاء معاهدة سيفر(٣) . وقد تضمنت المواد ٦٢ و٦٣ و٦٤ ، أنه خلال ستة أشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ توضع خطة حكم ذاتي للمنطقة التي

---

(1) *The Treau of Se'vres*, Article 94.

(2) For a discussion of the Kurdish question, see Bell, *Civil Administration*; pp. 57-74; British Colonial Office, *Special Report on the Progress of Iraq* 1920-1931, pp.251-266; British Colonial Office *Annual Reporls on the Administration of* Iraq.

(3) *British Special Report*, 252.

تقطنها أكثرية كردية ساحقة والواقعة شرقي نهر الفرات وجنوبي الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمالي الحدود التركية السورية والتركية العراقية . وفي خلال سنة من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ خاطب أكراد هذه المنطقة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن الأكثرية ترغب في الاستقلال عن تركيا وإذا اعتبر مجلس العصبة أنهم قادرون على مثل هذا الاستقلال فسيمنحونه[١] .

لكن الخطة لم تتحقق لأن تركيا لم تبرم معاهدة سيفر ، ولأن الأكراد كانوا مقسمين فيما بينهم حول رغباتهم ، ولأن أكراد العراق منفصلون عن أكراد تركيا جغرافياً واقتصادياً وسياسياً ولكنهم مرتبطون بعرب العراق اقتصادياً[٢][٣] .

الآثوريون[٤]:

قبل سنة ١٩١٤ كان الأثوريون رعايا للإمبراطورية العثمانية في ولاية حكارى . وفي خلال الحرب شجعهم الروس على الثورة ضد حكومتهم ، فلما ثاروا انتقم الأتراك منهم وأجبروهم على مغادرة تركيا[٥] . وعدت بريطانيا الآثوريين بالمساعدة فجاءوا إلى العراق مارين بإيران . وقد أسكنت الحكومة البريطانية خمسين ألفاً من اللاجئين وأطعمتهم لمدة ثلاث سنوات في معسكر قرب بعقوبة[٦] .

في المادة الثانية والستين من معاهدة سيفر (التي نصت على إعطاء الحكم الذاتي لأكراد تركيا والعراق) نصت المادة أيضاً على «مشروع يحتوي ضمانات

---

(1) *The Trealy of Se'vres Arnicles* 62-64.

(2) Bell, *Civil Administratio-1*, pp. 59, 64-65.

(3) *British Special Report*, p. 253.

(4) Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74.

(5) For a discussion of the Assyrian problem, see *British Special Report*, pp. 266-279; and the British Annual Reports.

(6) *British Special Report*, p. 266.

لمحافظة الآثوريين والكلدانيين والطوائف الدينية والعنصرية الأخرى داخل كردستان ، وتحقيقاً لهذه الغاية ستزور لجنة مؤلفة من ممثلين : بريطاني وفرنسي وإيطالي وإيراني وكردي منطقة كردستان لمعاينتها وتقرير ما إذا كانت الحاجة تمس إلى تعديل خط الحدود التركية عند التقائه بالحدود الإيرانية»[١] . أما الآثوريون فكانوا يأملون أن تضم معاهدة الصلح منطقتهم إلى العراق ولكن المعاهدة استثنت منطقتهم من العراق وأعطت العمادية إلى تركيا[٢] .

تأسيس الحكومة الوطنية[٣]

خلال صيف ١٩٢٠ ثار العراقيون ضد البريطانيين[٤] . وقد كانت الثورة العراقية نتيجة منطقية للتطورات التي حدثت خلال الحرب (١٩١٤-١٩١٨) وبعدها . فإن عدم تنفيذ الحلفاء لعهودهم التي قطعوها للعرب خلال الحرب[٥] وسوء الإدارة البريطانية كانا أهم سببين للثورة . وقد سببت هذه الثورة الإسراع

---

(1) *The Treay of Se'vres*, Article 26.

(2) *Report on Iraq Administration* 1920-1922, pp. 107-108.

(3) Arnold J. Toynbee, *Survey of International Affaris*, 25, I, p. 486; *British Special Report*, pp. 267-268.

(4) For the Iraqi Revolt, see Sir Aylmer Haldane, *The Insurrenction in Mesopotamia*, 1920 (Edinburgh and London, 1922);

عبدالرزاق الحسني ، **الثورة العراقية** (صيدا ، ١٩٣٥) ، عبدالله الفياض ، **الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠** (بغداد ، ١٩٦٣) .

(٥) مثل العهود التي قطعها السر هنري ماكماهون ممثل بريطانيا في القاهرة للشريف حسين ١٩١٥-١٩١٦ لتأسيس دولة عربية مستقلة وبيان الجنرال مود بتاريخ ١٩ مارت ١٩١٧ إلى أهالي بغداد واعداً بتحرير العراق وبنود الرئيس ولسن التي وعدت بتقرير المصير والتصريح الانكليزي-الفرنسي بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ واعداً بتحرير العرب النهائي التام من الأتراك .

في تأسيس الحكومة المؤقتة في العراق وفي اتخاذ البريطانيين لسياسة استبدال الانتداب بمعاهدة .

بينما كان الرأي العام الإنكليزي يزيد في ضغطه للجلاء عن العراق بسبب المصروفات الثقيلة فكرت الحكومة البريطانية في سياسة تتبعها بعد انيهار الثورة العراقية في ١٩٢٠ ، فظهرت فكرتان : إما الجلاء عن العراق وترك الانتداب ، وإما تأسيس حكومة وطنية عراقية ، وقد اعتقد السر برسي كوكس أن إخلاء العراق يعني رجوع الأتراك ، وقد كتب في الخلاصة التاريخية التي أعدها للمس بيل «لم يفكر أحد بالجلاء ، والجلاء يعني ترك الانتداب مع السبعة أو الثمانية ملايين من الدنانير التي كانت لنا في العراق ، ويعني النقض التام للوعود التي أعطيناها للعرب خلال الحرب وعودتهم المحتمة للفوضى وللنير التركي البغيض حالما نغادر البلاد ، وأخيراً ، فإن الجلاء سيثير كراهية السكان الذين نغدر بهم ولن ينفذ بدون إراقة الدماء إلا بوجود فرقة عسكرية إضافية»[١] .

الحكومة المؤقتة:

جازف السر برسي كوكس بتنفيذ الفكرة الثانية وهي تأسيس حكومة وطنية للعراق ولذلك فإنه غادر لندن قاصداً العراق في أول تشرين الأول ١٩٢٠ فوصل بغداد في ١١ تشرين الأول ، وقد غادر السر أرنولد ولسن البلاد فوراً . أمضى كوكس بعض الوقت في استشارة مختلف الأشخاص من مناطق شتى ومن طبقات متباينة[٢] . ولقد بذل جهده لتهدئة البلاد وذلك قبل أن يوافق على تأسيس الحكومة الوطنية تحت رئاسة فيصل . ومع ذلك لم تكن كربلاء والنجف وطويريج والرميثة وهيت والسماوة والكوفة وديالى وأربيل قد خضعت

---

(1) Bell, Lady Plorence (ed). *The Letters of Gertrude Bell*, p. 427.

(2) Bell, *Letters*, p. 456.

للحكم المباشر بعد[١] . وأما في الموصل فلا يزال القلق مستمراً بتأثير الدعوة الكمالية[٢] . وكان من رأي كوكس أن يزيد من اشتراك العرب في إدارة البلاد وأن ينقص من عدد الموظفين البريطانيين والهنود ، ولذلك قرر إقامة حكومة مؤقتة تحت إشرافه .

في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠ سأل كوكس نقيب أشراف بغداد عبدالرحمن الكيلاني أن يقبل رئاسة مجلس وزراء الحكومة المؤقتة ، وبعد تردد وافق النقيب .

اعتقدت الحكومة البريطانية أنه من الأفضل الابتداء بانتخاب رئيس للدولة قبل إيجاد جمعية تأسيسية أو دستور . وكان من المفهوم أن ملكاً عربياً يقبله البريطانيون والأحزاب الوطنية أفضل من جمعية تأسيسية قد تسن دستوراً من دون ضمان تهدئة أو إرضاء المعارضة القوية في البلاد[٣] . كثر الحديث منذ هدنة مندروس عن أمير عربي لرئاسة الدولة الجديدة وكان أحد أنجال الملك حسين يذكر دائماً .

كان أكثر الموظفين البريطانيين في بغداد والقاهرة يحبذون أحد أنجال الشريف حسين ولا سيما فيصلاً[٤] . وفي ١٧ كانون الأول ١٩٢٠ تباحث اللورد كرزن مع فيصل في لندن حول ترشيحه لعرش العراق والظروف القائمة فيه . وبعد تردد ومناقشة طويلة قبل فيصل العرش أخيراً . وفي أوائل حزيران ١٩٢١ رجت الحكومة البريطانية فيصلاً أن يحضر إلى العراق وفي ٢٩ حزيران وصل بغداد[٥] .

---

(1) Ireland, *Iraq*, p. 277.

(2) *British Report*, 1920-1922, p. 3.

(3) Ireland, *Iraq*, p. 303.

(٤) وقد تحدث بعضهم عن جمهورية برئيسة سيد طالب ، انظر :

British Report, 1920-1922, pp.10-11.

(5) *British Report*, 1920-1922, pp. 12-13.

لقد تركت فكرة دعوة جمعية وطنية لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء . وفي ١١ تموز اتخذ مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الرئيس قراراً بإعلان «صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ملكاً على العراق على أن تكون حكومته دستورية ، نيابية ، ديمقراطية ، مقيدة بالقانون» . وقرر المجلس أيضاً إرسال قراره إلى وزارة الداخلية لكي تنشره وتتخذ ما هو ضروري ، وقد أعطى المجلس الأكراد الذين لا يزال مستقبلهم مشكوكاً فيه حق الاشتراك في الاستفتاء أو عدمه كما يشاؤون .

وقد رغب فيصل وكوكس في إجراء الاستفتاء لنيل موافقة الشعب لانتخاب فيصل ، وقد أذاع المندوب السامي أن المجلس التأسيسي سيجتمع بعد ثلاثة أشهر من الاستفتاء . وقد نشر وزير الداخلية استمارات الانتخاب (مضابط) وقد جرت بعض المحاولات لمقاطعة الاستفتاء ومحاولات أخرى لانتخاب فيصل بشروط . وقد صوتت كركوك ضد فيصل ورفضت السليمانية الاشتراك بالاستفتاء . وفي كربلاء أصدر مهدي الخالصي فتوى سائلاً الشعب انتخاب فيصل ملكاً بشرط أن يكون العراق مستقلاً استقلالاً تاماً . وفي أربيل والموصل انتخب الكثيرون فيصلاً بشرط حماية حقوق الأكراد والأقليات . وصوت بعضهم في الموصل لصالح فيصل بشرط استمرار الانتداب البريطاني[1] . كانت نتيجة الاستفتاء الرسمية أن ٩٦٪ من المشتركين بالاستفتاء انتخبوا فيصلاً . وقد حدد يوم ٢٣ آب ١٩٢١ لتتويج الملك الجديد ، وبهذه المناسبة خاطب فيصل شعبه معلناً[2] : «أن أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، لتعلم الأمة أن مجلسها هذا هو الذي سيضع دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي

---

(1) *British Report*, 1920-1922, pp. 14-15.

(2) *British Report*, 1920-1922, p. 15.

سأودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى» .

وفي نفس اليوم قبل الملك فيصل استقالة الحكومة المؤقتة ، وفي ١٠ أيلول ١٩٢١ ألفت وزارة جديدة اعتيادية برئاسة نقيب بغداد[١] .

معاهدة ١٩٢٢:

كان الملك فيصل يعلم تمام العلم مسؤوليات الحكومة البريطانية إزاء العصبة كدولة منتدبة ، وكان مستعداً لمفاوضتها لعقد معاهدة تحل محل صك الانتداب[٢] . وعلى هذا الأساس وافقت الحكومة البريطانية على ترشيحه للعراق . وهكذا كان أول واجب أمام الوزارة الجديدة أن تفاوض لعقد المعاهدة[٣] . ولكن ظهر من البداية أن الحكومة البريطانية قصدت من المعاهدة مجرد حلولها محل صك الانتداب مع بعض المكاسب للجانب البريطاني ؛ أي تخفيض نفقات الاحتلال بينما رغب العراقيون أن تكون تعاقداً بين فريقين مستقلين وإلغاء للانتداب الذي يعتبرونه استعماراً مقنعاً .

وقد عادت الدعوة ضد الانتداب في العراق ولا سيما بعد تصريح فشر ممثل بريطانيا في عصبة الأمم في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢١ حين أخبر عصبة الأمم عن نيات الحكومة البريطانية نحو العراق فقد قال[٤] : «لم يقصد بالمعاهدة بديلاً للانتداب الذي سيبقى الوثيقة الفعالة التي تعين التزامات الحكومة البريطانية بالنيابة عن عصبة الأمم» وقد زادت دعوة الوطنيين قوة وعقدت الاجتماعات في كربلاء وبغداد . وأصرت الصحافة الوطنية على وجوب الاعتراف بالعراق

---

(1) *British Report*, 1920-1922, pp. 16-17.

(٢) «كان قصد الحكومة البريطانية أن لا تحل المعاهدة المقترحة محل الانتداب بل أن يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة» . انظر *British Special Report*, p. 14

(3) *British Special Report*, p. 14.

(4) Ireland, Iraq, pp.339-340; League If Nations, *Official Journal*, 1921, pp. 1215-1217.

مستقلاً قبل عقد المعاهدة لأن المعاهدات لا تعقد إلا بين الشعوب المستقلة[١]

في ٣٠ أيلول ١٩٢٢ ألف النقيب وزارته الثالثة لتوقيع المعاهدة العراقية الإنكليزية ، وبعد عشرة أيام أمضيت (١٠ تشرين الأول ١٩٢٢) على أن يبرمها المجلس التأسيسي . وفي ١٣ تشرين الأول نشرت المعاهدة مع بيان من الملك فيصل في بغداد ، وبيان آخر من ونستن جرجل وزير المستعمرات في لندن وهذا نص بيان جرجل[٢] :

> لقد خولتني الحكومة البريطانية أن أذيع البيان التالي بمناسبة إمضاء المعاهدة التي نشر نصها اليوم : إن الحكومة البريطانية التي تشعر بالتزاماتها العميقة تجاه العراق مقتنعة بأن هذه الالتزامات ستنجز كل الإنجاز بواسطة معاهدة التحالف التي وقعت بالنيابة عن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، وستقوم الحكومة البريطانية بكل ما هو في طاقتها لتحديد حدود العراق لكي يستطيع العراق حين إبرام المعاهدة وملحقاتها وسن الدستور أن يقدم طلباً لقبوله كعضو في عصبة الأمم ، والحكومة البريطانية تنظر هذا الطلب حالما تسوى الحدود وتؤلف حكومة مستقرة وفقاً للدستور ، وستستعمل وساطتها لهذه الغاية بشرط أن يتم ذلك وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة وهي في رأي الحكومة البريطانية الوسيلة الوحيدة لإنهاء الانتداب إنهاءً قانونياً .

وبالرغم من أن المعاهدة العراقية لسنة ١٩٢٢ لم تذكر الانتداب فإنها عملياً صك الانتداب في ثوب جديد . وقد وضعت الأعباء المالية التي فرضها الانتداب على العراق في أربع اتفاقيات منفصلة ملحقة بالمعاهدة : واحدة للموظفين البريطانيين في العراق ، واثنتين لدور البريطانيين في الشؤون العسكرية

---

(١) **الاستقلال ، ١٢ ، ٢٤ مايس ١٩٢٢ .**

(2) *British Report*, 1922-1923, pp. 186-187.

والقضائية في العراق، ورابعة لامتيازات بريطانية اقتصادية في سكك حديد العراق وميناثه . وقد احتوت المعاهدة ضمناً نهاية الانتداب ، ولكن الحكومة العراقية رغبت أن تكون مجرد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا العظمى ، والتي تعهدت بريطانيا كنتيجة لها أن تستعمل وساطتها «لضمان قبول العراق كعضو في عصبة الأمم بأسرع ما يمكن» . ومن جهة ثانية ثبتت المعاهدة ضمناً بريطانيا العظمى كدولة منتدبة عن عصبة الأمم في العراق . وقد عارضت الوزارة العراقية مدة الانتداب لعشرين سنة لأنها اعتقدت أن قبولها لصك مثل هذا سيمنع قبول العراق في عصبة الأمم في وقت مبكر[١] ، وأملت أن لا يمنع «تحالف» عشرين سنة قبوله . ولكن الوزارة أصبحت غير مرغوب فيها في العراق فاضطرت على الاستقالة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢[٢] .

(1) *British Special Report*, p. 15.

(٢) يقول آيرلند في كتابه **العراق**، ص٣٦٢ ، «إن الوزارة لما عجزت عن معالجة موضوع مطالبة تركيا بالموصل قدمت استقالتها» .

الفصل الثاني
مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى كنتيجة لاندحار وانحلال الإمبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا العظمى ، وقد تأثر تكوين العراق الحديث الذي احتله البريطانيون خلال الحرب العالمية الأولى ، ووضع بعدئذ تحت الانتداب البريطاني بخطط الحلفاء لتقسيم الإمبراطورية العثمانية . ففي خلال الحرب العالمية الأولى وقعت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وإيطاليا اتفاقيات شتى حول تقسيم الإمبراطورية العثمانية[1] . وعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والإمبراطورية العثمانية بإمضاء هدنة موندروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨[2] أملى الحلفاء شروطهم ، وقد نصت الهدنة على فتح الدردنيل والبسفور ، واحتلال الحلفاء لحصونهما ، ونزع سلاح الجيش التركي ، وتسليم البوارج الحربية التركية ، وحق الحلفاء في احتلال أية نقطة استراتيجية ، واستعمال البواخر الحليفة للموانئ التركية ، وإشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديد ، واستسلام جميع الحاميات في الحجاز وعسير واليمن وسوريا وما بين النهرين (ميزوبوتاميا-العراق) واستسلام الموانئ التركية في شمال أفريقيا ، وعلى حق الحلفاء في احتلال أي قسم من الولايات الأرمنية الست إذا حدث اضطراب فيها .

(١) وهي معاهدة لندن ١٩١٥ ، اتفاقية ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ، اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦ واتفاقية سان جان دي موديان ١٩١٧ .

(2) For the Mudros Armistice, see Eliot Grinnel Mears *Modern Turkey*, pp. 624-626; Temperley (ed.), *Op Cit.*, I, pp. 495-497.

تركيا الكمالية

في أوائل شباط ١٩١٩ ، وفي أثناء مناقشات مؤتمر الصلح في باريس ، طالب فنزلوس رئيس وزراء اليونان بأزمير في تركيا ، وقد أيده الفرنسيون والإنكليز وعارضه الإيطاليون . وبعد انسحاب الوفد الإيطالي من المؤتمر في ٢٤ نيسان ١٩١٩ خوله لويد جورج وكلمنصو وولسن احتلال أزمير . نزلت القوات اليونانية في أزمير في ١٥ مايس ١٩١٩ تؤيدها البواخر الحربية البريطانية والفرنسية والأميركية[١] . وقد برروا إنزال القوات بزعمهم أن القوات التركية غير النظامية والمدنيين عرضوا اليونانيين والأقليات الأخرى للخطر[٢] ، وفي الوقت نفسه نزلت قوات إيطالية في أداليا في ٢٩ نيسان ١٩١٩ وفي أواخر خريف ١٩١٩ استبدلت القوات البريطانية بقوات فرنسية في كليكيا وسوريا حتى حدود فلسطين .

في ليلة ١٥-١٦ مارس ١٩٢٠ ، وفي الوقت الذي أفزع الإنكليز الشعور القومي في تركيا ، قرروا اعتقال عدد من الوطنيين ونفيهم إلى مالطا ، وقد هرب كثيرون إلى آسيا الصغرى . وفي اليوم نفسه احتل البريطانيون القسطنطينية باسم الحلفاء . واعتبرت الحكومة العثمانية الوطنيين متمردين ودخلت مجلس النواب في ١٢ نيسان ١٩٢٠[٣] .

في أواخر ربيع ١٩١٩ كانت الحكومة العثمانية قد أرسلت مصطفى كمال باشا إلى الأناضول كمفتش عام للقوات المرابطة في ارضروم وسيواس لحفظ النظام ، ولكن اعتبرته وزارة الداماد فريد خارجاً على القانون في ١١ تموز ١٩١٩ بسبب معارضته للحلفاء لأعمالهم غير المشروعة ، وبسبب مهاجمة الحكومة العثمانية في القسطنطينية لخضوعها للحلفاء . وقد التف الوطنيون الأتراك حوله

---

(1) Temperley, *Op. Cit.*, VI, pp. 25-26.

(2) *The Nw York Times*, April 5 and 13, 1919; May 17, 18, 23, 28 and 29, 1919.

(3) The Times, March 18, 19 and 20, 1920; *The New York Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *Current History*, XVII, p. 230.

واجتمع أول مؤتمر منظم للحزب الوطني الجديد في ارضروم في ٢٧ تموز ، والتأم مؤتمر آخر في سيواس في ١٣ أيلول ووافق على «الميثاق الوطني» . بعد سقوط وزارة الداماد فريد أبرق مصطفى كمال نص الميثاق إلى الوزارة الجديدة التي أجرت انتخابات جديدة للبرلمان الجديد . وقد وافق مجلس النواب الجديد على الميثاق الوطني في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ . بعد احتلال البريطانيين للقسطنطينية وحل البرلمان العثماني ، عقد المجلس الوطني أول اجتماعاته في أنقرا في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ ، وكان من واجب هذا المجلس تنفيذ الميثاق الوطني لعدم وجود أي برلمان عثماني شرعي قادر على تحقيق تلك الأهداف الوطنية . وفي رأي الوطنيين يمثل الميثاق الوطني أقصى التضحيات التي تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم(١) . وقد نصت المادة الأولى من الميثاق على ما يلي :

إذا اقتضت الضرورة يقرر مصير أجزاء الإمبراطورية العثمانية التي تسكنها أكثرية عربية ، والتي كانت حين عقدت هدنة ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقاً لتصويت سكانها الحر .

أما تلك الأجزاء (سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة أو خارجه) التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والجنس والهدف ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية ، وتحترم احتراماً كلياً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها فتؤلف كلاً لا يتجزأ لأي سبب منطقي أو قانوني(٢) .

---

(1) *Current History*, XVII, p. 280p for the text of the "National Pact" see *Current History*, XVII, p. 280; Mears, *Op. Cit.*, PP. 629-631; Temperely, *Op. Cit.*, VI, pp. 605-606.

(٢) تشير الفقرة الثانية من هذ المادة إلى أراضي كلكيا ، التي استعادها الأتراك بالاتفاقية التركية- الفرنسية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ وإلى ولاية الموصل التي احتفظت بها بريطانيا ، وهكذا نشأت مشكلة الموصل .

في ١٠ آب ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر وقد أملاها الحلفاء على حكومة السلطان العثمانية ، وقد وسع هذا العمل الهوة لتي تفصل بين الحكومة العثمانية والمجلس الوطني الكبير وشدد من عزيمة الوطنيين على مكافحتها . وقد نصت المعاهدة عدا عن التحفظات التي وافق بها الحلفاء على الاحتفاظ بالقسطنطينية كعاصمة عثمانية على تدويل الأراضي المجاورة لها مع لجنة سيطرة مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا وعلى إعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلي أو مستقلة إذا قرر ذلك باستفتاء ، وإدارة اليونان لأزمير لمدة خمس سنوات يجري في نهايتها استفتاء لتقرر مستقبلها ، وتنازل تركيا عن بعض الأراضي والجزر لليونان وإيطاليا ، وعلى إعلان أرمينية دولة مستقلة ، واعتراف تركيا بالانتدابات في سوريا والعراق وفلسطين ، واستقلال الحجاز ومصر والسودان ، وتنازل تركيا عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس وليبيا ، وحماية الأقليات ، وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للإشراف والتنظيم ، ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الأضرار والدين العام ، وإعادة تأسيس نظام الامتيازات ، وإعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء[١] .

وقد عُقد في أثناء ذلك اتفاق عسكري وتفاهم سياسي بين روسيا السوفيتية والوطنيين الأتراك ، وكذلك وافق الحلفاء على أعمال عسكرية تقوم بها اليونان في الأناضول ، وقد انتصروا في سنتي ١٩٢٠ و١٩٢١ . ولكن الحلفاء فشلوا في الاحتفاظ بوحدتهم فإن رجوع الملك قسطنطين إلى اليونان باعد بينها وبين فرنسا وإنكلترا . وفي ١٦ مارس ١٩٢١ عقدت روسيا السوفياتية معاهدة صلح منفردة مع الكماليين ، وأخلت إيطاليا أداليا لقاء الوعد ببعض الامتيازات . ووقعت فرنسا في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ في أنقرا معاهدة مع الوطنيين الأتراك

---

(1) The treaty may be found in British Foreign Office, Treaty Series No.11 (1920), *Treaty of Peace with Turkey*, singed at Se'vres, August 10, 1920 (London, 1920).

وأخلت كلكيا . وقد جاءت الضربة الأخيرة عندما أعلن مجلس الحرب الأعلى الحليف في ١٠ آب ١٩٢١ أن الحرب التركية-اليونانية حرب خاصة بهما وأعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان الحياد[١] .

في أوائل ١٩٢١ وصلت بعثة من حكومة القسطنطينية إلى أنقرا وقررت البقاء فيها إلى أن يوافق الحلفاء على تعديل معاهدة سيفر ، وأخبر مصطفى كمال باشا حكومة القسطنطينية بأن حكومة أنقرا هي الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا[٢] .

وفي أوائل ١٩٢٢ غادرت أنقرا بعثة تركية للصلح إلى لندن . واجتمع بعد ذلك وزراء خارجية بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا في باريس لبحث المشكلة التركية-اليونانية ومطالب الوطنيين الأتراك لتعديل معاهدة سيفر . وعندما فشلت مفاوضات الصلح هاجم الوطنيون الأتراك اليونانيين ودخلوا أزمير في ٩ أيلول ١٩٢٢ وأسروا بعض الجنود اليونانيين وطردوا الآخرين من الأراضي التركية . طلب النجدة العسكرية رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج من الدومنيونات ودول البلقان ولكن عبثاً . وأذاع بوانكاريه رئيس وزراء فرنسا أن بلاده غير مستعدة لاستعمال القوة ضد الأتراك . فاضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا إلى طلب الهدنة فعقدت في مودانيا في ١١ تشرين الأول عام ١٩٢٢[٣] . وقد أصر مصطفى كمال باشا في مؤتمر مودانيا على اعتبار الميثاق الوطني حداً أدنى من لائحة حقوق تركية ، وطالب باسترجاع الأراضي المفقودة وباستفتاء في تراقيا الغربية وبإلغاء الامتيازات وبالاعتراف بسيادة تركيا التامة[٤] .

---

(1) *The New York Times*, August 11, 1921.

(2) *The New York Times*, January 31, 1921; February 3, 6 and 7, 1921.

(3) *The New York Times*, October 10, 1922.

(4) *Current History*, XVII, p. 280.

في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ ، وصل رفعت باشا الذي عين والياً على تراقيا الغربية إلى القسطنطينية . وفي أول تشرين الثاني شرع المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً اعتبر فيه نفسه صاحب السلطة العليا في البلاد ، وألغى السلطة وجمع قوانين حكومة القسطنطينية التي شرعت منذ ١٦ مارس ١٩٢٠ ، وحينما أعلن رفعت باشا في ٥ تشرين الثاني أن حكومة القسطنطينية لم تعد موجودة وافق مندبو الحلفاء السامون على الأوضاع الجديدة . وفي ١٦ تشرين الثاني اتهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد وحيد الدين السادس بالخيانة ولكنه فر إلى مالطا في اليوم التالي ، وهكذا أصبحت تركيا الكمالية الحكومة الوحيدة في تركيا[١] .

مؤتمر لوزان الأول

في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٢ أرسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا دعوة من أجل عقد مؤتمر في لوزان (في سويسرا) إلى حكومات الولايات المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية وحكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرا كلتيهما ، ودعيت روسيا وبلغاريا إلى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضايق[٢] . وقد رفضت الولايات المتحدة الاشتراك في المؤتمر لأنها لم تكن قد أعلنت الحرب على تركيا ولكنها أرسلت مراقبين مع

---

(1) For the rise of the Kemalist Turkey, see Mears, *Op. Cit.*, Arnold J. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, Turkey (London, 1926); Harry N. Howard, *The Partition of Turkey* (Norman, 1931); Nasim Sousa, *The Capitulatory Regime of Turkey* (Baltimore, 1933); Karl Kruger, *Kemalist Turkey and the Middle East* (London, 1932); Grace Elison, *An English woman in Angoru* (New York, 1923)l Aranold J. Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey* (London, 1922); Clair Price, *The Reirth of Turkey* (New York, 1923).

(2) *The New York Times*, October 27, 28 and 29, 1922.

تعليمات لموافاة حكومتهم بأخبار مواقف الدول من مصالح الولايات المتحدة وإخبار الدول عن موقف الولايات المتحدة(١) .

في خلال فترة إصدار الدعوة لحضور المؤتمر واجتماع المؤتمرين زالت حكومة القسطنطينية من الوجود وبقيت حكومة أنقرا الحكومة الوحيدة الممثلة . أما الحكومة العراقية فلم تُدع وقد حاولت حضور المؤتمر ولكنها استثنيت منه ، وبالرغم من هذا فقد أرسلت إلى لوزان جعفر العسكري وزير الدفاع وتوفيق السويدي أحد موظفي وزارة العدل لموافاة حكومتهما بأخبار مشكلة الموصل(٢) .

لقد عقد هذا المؤتمر من أجل بحث المشاكل اليونانية-التركية وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر التي لم تبرمها تركيا الكمالية ولا الحلفاء . وكان من بين مواد جدول أعمال المؤتمر : مشاكل أرضية (إقليمية) وسياسية كتراقيا والجزائر الأيجية ، وحل مشكلة الموصل ، ونظام المضايق ، ومشكلة الأقليات ، ومشكلة نظام الامتيازات الأجنبية ، والمشاكل الاقتصادية والمالية كالدين العام العثماني وحماية المصالح الاقتصادية الأجنبية(٣) .

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ . وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كرزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركي عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الأميركيين رجارد واشبرن جايلد سفير أميركا في إيطاليا . وقد قسمت أعمال المؤتمر بين ثلاث لجان ، رأس كرزن الأولى واختصت بالمشاكل الأرضية ومشاكل الأقليات ونظام المضايق .

في مساء ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ رجا عصمت باشا اللورد كرزن تأجيل

---

(1) *Ibid.*, November 1, 1922.

(٢) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي** ، الجزء الأول ، ص٣٧ .

(3) *The New York Times*. November 20, 1922.

المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل إلى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما ، ثم تبادلا وجهات نظرهما في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء الرئيسة بين ١٤ كانون الأول و٣١ منه ، وهذه المذكرات احتوت حجج الطرفين عن أسباب وجوب احتفاظ العراق بها أو إعطائها إلى تركيا لأسباب عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية[١] .

وقد بحث كرزن في رسالته المؤرخة في ١٤ كانون الأول «الميثاق الوطني» التركي وروى المادة الأولى منه وقال إنها بدعة وادعاء مفزع أن تملي دولة مغلوبة على الغالبين الطريقة التي يديرون بها الأراضي التي انتزعوها منها ، وبما أن العرب في ولاية الموصل ليسوا بأكثرية فلا يلائم الأتراك أن يطالب العرب باستفتاء ، وأعاد إلى الأذهان كيف برهنت استفتاءات ١٩١٩ و١٩٢١ في العراق على أن سكان الموصل يفضلون أن يبقوا ضمن العراق[٢] . وأكد أن القسم الأول من المادة الأولى موضوع البحث جردت عرب الموصل الذين يؤلفون أكثر من ثلث سكان جميع الولاية من حق تقرير مصيرهم . وقال أنه من الجهة الثانية ناقض الأتراك أنفسهم في النصف الثاني من المادة ، فهم في لحظة من اللحظات مستعدون أن يوافقوا على حق تقرير المصير للعرب ، وهم في اللحظة الثانية يطلبون عدم تقسيم الأراضي التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة[٣] .

وقد أجاب اللورد كرزن على الحجة التي عرضها عصمت باشا بأن أكراد ولاية الموصل يتعاونون مع الأتراك بإرسالهم نواباً أكراد إلى المجلس الوطني الكبير

---

(1) British Foreign Office, *Turkey* No.1 (1923); *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace-Cmd.* 1814, pp. 363-393.

وقد كرر الطرفان هذه الحجج مرات كثيرة ، انظرها في الفصل الرابع أدناه .

(٢) انظر الفصل الأول .

(3) *Cmd.* 1814, pp. 370-371.

بإظهار شكه بشرعية انتخابهم وقال أنهم عينوا تعييناً وأن بعضهم لم يستطع الاشتراك في مباحثات المجلس بسبب جهلهم اللغة التركية[١] .

ولما فشل كرزن في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين عصمت عرضها على لجنة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ وقال أن تبادل وجهات النظر الشخصية مع عصمت باشا حول المشكلة لم يؤد إلى نتيجة ، فلم يبق من خيار سوى وضع الأمر أمام اللجنة لكي يكون أمام الفريقين مجال لعرض وجهات نظرهم للمؤتمر وللعالم ، وطلب إلى الوفد التركي أن يعرض وجهة نظره ووعد أن يعرض وجهة النظر البريطانية بعدئذ[٢] .

قرأ عصمت باشاً تصريحاً كرر فيه الحجج التركية ، وناقش في حجته السياسية الانتداب وقال أن تركيا لم تعترف بحاجة العراق إلى انتداب ولم تعلم أن انتداباً ما أعطى إلى إنكلترا ، وليست هناك أية قيمة قانونية لمعاهدات عقدت مع العراق الذي كان ولا يزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية من الناحية القانونية ، ولم تحترم إنكلترا المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة لأن سكان العراق لم يؤخذ رأيهم في الانتداب وأضاف أنه لا يوجد أي سبب يمنع من تبديل اتفاقية سان ريمو[٣] .

وقال كرزن أنه يرى أن يناقش وجهة نظر عصمت نقطة نقطة وقال أنه يكون مسروراً لو طبعت وجهة النظر التركية والبريطانية إلى جانب بعضهما وعُرضا على الرأي العام العالمي . وقد لخص العلاقات العراقية-الإنكليزية من ١٩١٤ إلى ١٩٢٢ وقال إن الحكومة البريطانية كانت مرتبطة بعهد ذي ثلاث شعب : (١) وعد للشعب العربي بعدم إرجاعه إلى الحكم التركي . (٢) ووعد للملك العربي فيصل الذي انتخبه القطر بأجمعه بما في ذلك ولاية الموصل وقد دخلت

---

(١) انظر أيضاً الفصل الثالث أدناه . . *Ibid.*, pp. 357-396.

(2) *Cmd.* 1814, p. 339.

(3) *Cmd.* 1814, p. 347.

معه بالتزامات . (٣) ووعد لعصبة الأمم التي لا تستطيع ترك الانتداب على جزء كبير من الأراضي المنتدب عليها بغير موافقتها . وقد ذكّر اللورد كرزن اللجنة بأن الأتراك الذين اعترفوا بهزيمتهم في الحرب قالوا للعالم أنهم مستعدون أن يقتطعوا من ممتلكاتهم الأراضي التي تسكنها أكثرية من الأجناس الأخرى ، وأن يركزوا اهتمامهم في المستقبل على المناطق التي يسكنها الجنس التركي ، ثم نشروا أخيراً ميثاقهم الوطني وخاطبوا به الحكومات المتصرة . ولو أن الأتراك في تاريخهم الطويل كانوا قد خوطبوا مثل هذا الخطاب لاستقبلوه بالسخرية . وأجاب كرزن على حجةعصمت بأن استعباد أي شخص مخالف للروح العصرية بأن هذه الروح هي على كل حال ليست الروح التي أدارت بها الحكومة التركية هذه المباحثات خلال الأسابيع القليلة الماضية[1] . ثم ذكر كرزن الأسباب التي تجعل من المستحيل على الحكومة البريطانية أن توافق على المطالب التركية[2] .

اقترح كرزن إحالة المشكلة إلى تحقيق مستقل لإصدار قرار بشرط أن يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار ، وعارض القيام باستفتاء محلي[3] ، واقترح عوضاً عنه أن تكون عصبة الأمم الهيئة التي يعهد إليها بدراسة المشكلة ، ووعد بأن حكومته ستقبل النتيجة ، وذكر بأنه اقترح العصبة لأنها في نظره بوجه عام الهيئة القضائية الأكثر حياداً وثقة ، ولأن الوفد التركي في الأسابيع القليلة الماضية أظهر ثقته بتلك الهيئة بإعلان رغبته في أن تصبح تركيا عضواً فيها حالما يعقد الصلح[4] . وقد أيد الوفدان الفرنسي والإيطالي الاقتراح البريطاني وحثا الوفد التركي على قبوله .

(1) *Cmd*. 1814, pp. 353-354.

(٢) انظر الفصل الرابع .

(٣) انظر بحث فكرة الاستفتاء في الفصل الرابع أدناه .

(4) *Cmd*. 1814, pp. 361-326.

في اجتماع بعد ظهر يوم ٢٣ كانون الثاني رد عصمت باشا على تصريحات كرزن ، وقد دافع عن فكرة الاستفتاء ورفض التحكيم وإحالة المشكلة إلى عصبة الأمم[١] . وتكلم اللورد كرزن مرة ثانية فذكر أن مجلس عصبة الأمم هيئة مؤلفة على الغالب من ممثلي دول محايدة مستقلين وغير متحيزين مطلقاً ولهم سلطة أدبية عظيمة ، فإذا وافق الوفد التركي على اقتراحه فستدعو العصبة تركيا بموجب المادة السابعة عشرة من الميثاق لتصبح عضواً خلال نظر النزاع . وتخول تركيا الجلوس في مجلس العصبة وفقاً للمادة الرابعة وبموجب المادة الخامسة «يكون قرار المجلس الذي تمثل فيه الحكومة التركية إجماعياً فلن يتوصل إلى أي قرار من دون موافقتها»[٢] وإذا رفض الوفد التركي اقتراحه فسيتخذ خطوات أخرى . وقد أبدى اعتقاده بأنه إذا لم يسو الأمر بالطريقة التي يرغبها الوفد التركي فيحتمل حدوث هجوم تركي على الحدود لحل المشكلة بالوسائل العسكرية وربما تعقب ذلك الحرب . وأكد أنه إنما جاء إلى لوزان لتوقيع معاهدة سلام لا شن حرب ، ولذلك إذا لم يتوصل الطرفان إلى تسوية فسيضطر على العمل وفقاً للمادة الحادية عشرة من ميثاق عصبة الأمم التي تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب . وقد أنذر كرزن عصمت بهذا الاحتمال وأعلن أنه يعتبر مسؤولاً عن النتائج أمام العالم . وقد أيد رؤساء الوفود اليابانية والفرنسية والإيطالية اللورد كرزن في حث عصمت باشا على درس الاقتراح البريطاني .

وقد تكلم عصمت باشا مرة ثانية وكرر حججه السابقة حول الانتداب والنواب الأكراد في المجلس الوطني الكبير والاستفتاء وأعلن أنه يطلب سلاماً

---

(1) Ibid, pp. 395-398.

(2) *Cmd*. 1814, p. 401.

تصريح كرزن حول تصويت المجلس الإجماعي غير صحيح ، فقد أوضحت الفقرة السادسة من المادة الخامسة عشرة أن تصويت المجلس الإجماعي يكون من أعضاء المجلس باستثناء ممثلي الفريق أو الفرقاء الأطراف في النزاع .

عادلاً منصفاً وأكد أن الوفد التركي مستعد للتضحية من أجل السلام العام، وفي الختام رجا الوفد البريطاني أن يقبل بمبدأ إرجاع الموصل إلى تركيا[١].

لما أيقن اللورد كرزن أنه لا فائدة من استمرار الجدل مع عصمت باشا أرسل في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣ رسالة إلى السكرتير العام للعصبة مشيراً إلى المادة الحادية عشرة من الميثاق، ولفت نظر المجلس إلى المشكلة كأمر يؤثر على العلاقات الدولية ويهدد باضطراب السلام العالمي، وقد رجا السكرتير العام أن يدخل الموضوع في جدول أعمال اجتماع المجلس في باريس حين يوضحه الممثل البريطاني توضيحاً تاماً[٢].

في اجتماع مجلس العصبة الذي عقد في ٣٠ كانون الثاني أعلن اللورد بلفور ممثل بريطانيا أن النزاع حول الموصل يهم العصبة؛ لأن العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني فإنه في النهاية تحت إدارة وإشراف العصبة ولأن الحكومة البريطانية إنما تعمل بالنيابة عن العصبة، وشدد على دوافع السلام التي أجبرت الحكومة البريطانية على إحالة المشكلة إلى المجلس، وأكد لتركيا وجود المساواة في المجلس بالرغم من غموض المادة السابعة عشرة من الميثاق التي تنص على دعوة غير الأعضاء لقبول التزامات العضوية وقت بحثه النزاع «**تحت الشروط التي يراها المجلس عادلة**»، وقد فسر هذه الفقرة بأنها تعني المساواة التامة المطلقة وأظهر شعوره بأن هذا التفسير يمثل وجهة نظر كل عضو في المجلس. وقد ضمن رئيس المجلس لتركيا أنها ستكون على قدم المساواة التامة مع الشعوب الأخرى، وأكد عدم تحيز المجلس، وقد أخذ المجلس علماً بتصريح اللورد بلفور[٣].

وفي أثناء ذلك عرض الحلفاء على الوفد التركي مشروع معاهدة في لوزان

---

(1) *Cmd.* 1814, pp. 398-404.

(2) *Official Journal*, 1923, p. 249.

(3) *Official Journal*, 1923, pp. 201-202.

يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وفيه نص المادة الثالثة كما يلي :

من البحر الأبيض المتوسط إلى حدود إيران يكون خط حدود تركيا كما يلي :

(١) مع سوريا : خط الحدود الذي عينته المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية–التركية المعقودة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ .

(٢) مع العراق : من المنطقة الواقعة على دجلة والتي تؤلف النقطة الأخيرة من الحدود المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة . خط يعين وفقاً لقرار يصدره مجلس عصبة الأمم[١] .

في الاجتماع المشترك الذي عقدته لجان المؤتمر الثلاث في ٣١ كانون الثاني أعلن اللورد كرزن أن الحكومة البريطانية يؤيدها حلفاؤها تأييداً تاماً قد أحالت النزاع حول حدود تركيا والعراق للتحقيق وقرار مجلس عصبة الأمم ، وقد كان بإمكان الحكومة البريطانية أن ترفض أي تساهل حول هذه القضية لأنه ليس لطلب تركيا أي أساس قانوني ، ولكن من أجل إزالة أي سبب محتمل للنزاع فإنها اتخذت هذه الخطوة[٢] . وقد طلب عصمت باشا ثمانية أيام لدراسة مشروع المعاهدة ولكن سمح له بأربعة أيام فقط ، وقد أجاب في رسالته المؤرخة في ٤ شباط ١٩٢٣ إلى رؤساء الوفود البريطانية والفرنسية والإيطالية برفضه المعاهدة ، وقد احتوت رسالته الفقرة التالية :

> فيما يخص الموصل نرى من المناسب ، وغايتنا الوحيدة التأكيد بأن هذه المسألة لن تكون عقبة في طريق عقد معاهدة الصلح ، أن تستثنى من منهاج المؤتمر ، لكي يكون من الممكن ، خلال مدة سنة واحدة ، تسويتها باتفاق بريطانيا العظمى وتركيا[٣] .

---

(1) *Cmd.* 1814, pp. 687-688.

(2) *Cmd.* 1814, p. 433.

(3) *Cmd.* 1814, pp. 837-838.

وقد جرت محاولة أخيرة للوصول إلى اتفاق وذلك بعقد اجتماع غير رسمي في غرفة اللورد كرزن في فندق بو ريفاج في لوزان يوم الأحد الرابع من شباط ١٩٢٣ في الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين . وقد حضر الاجتماع ممثلو بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا . وصرح كرزن مدفوعاً بروح الصداقة والمصالحة بأنه مستعد لتأجيل نتيجة التجائه إلى عصبة الأمم سنة واحدة لكي يكون لدى الحكومتين البريطانية والتركية الوقت الكافي لدراسة الأمر في مباحثات مباشرة وودية ، وأضاف أنه يستطيع أن يفعل ذلك بشرطين : (١) أنه في حالة فشل الحكومتين في الوصول إلى تفاهم مباشر فسيطلب تدخل العصبة . (٢) يجب المحافظة على الحالة الراهنة الموجودة في تلك المنطقة خلال السنة التي تستمر فيها المباحثات . وقال كرزن أيضاً أنه هيأ مشروع البيان التالي وقد سلمه إلى عصمت وأعلن أنه مستعد لتوقيعه[1] :

> فيما يخص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة الصلح تعلن حكومة صاحب الجلالة عن نيتها بعدم دعوة مجلس عصبة الأمم في تعيين الحدود بين العراق وتركيا حتى نهاية فترة اثني عشر شهراً من تاريخ إبرام هذه المعاهدة .
>
> وقد اتخذ هذا القرار أملاً في تسوية ممكنة للمشكلة خلال الفترة المذكورة باتفاق يعقد بين الحكومتين البريطانية والتركية على شرط أن يكون مفهوماً لدى الطرفين بأنه خلال هذه الفترة لن يكون هناك تغيير بالحالة الراهنة في الأراضي موضوع البحث سواء بالحركات العسكرية أو بغيرها .

وقد أعلن عصمت باشا عن قبوله لاقتراح اللورد كرزن عن الموصل[2] .

وقد فشل مؤتمر لوزان الأول في ٤ شباط ١٩٢٣ ، لرفض الحكومة التركية

(1) *Cmd.* 1814, p. 851.

(2) *Cmd.* 1814, pp. 843-844, 846.

قبول مشروع معاهدة الصلح . وقد سافر الوفد التركي إلى أنقرا يوم ٧ شباط على أمل أن يعود المؤتمر إلى الانعقاد حين يعود عصمت ، وفي خلال ذلك تبقى هدنة موادنيا نافذة[١] .

مؤتمر لوزان الثاني

في ٦ مارس ١٩٢٣ رفض المجلس الوطني الكبير مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني ، ولكنه خول الحكومة التركية إعادة فتح المفاوضات مع الحلفاء . وقد كان من بين توصياته تأجيل تسوية مشكلة الموصل لفترة معينة[٢] . ولذلك فقد أرسل عصمت باشا في ٨ مارس رسالة ومعها اقتراحات تركية مقابلة إلى الدول صاحبة الدعوة لعقد المؤتمر[٣] ، وفي هذه المقترحات كان نص المادة الثالثة كما يلي[٤] :

«من البحر الأبيض المتوسط إلى حدود إيران ، يعين خط الحدود التركية كما يلي :

(١) مع سوريا : خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية-التركية المعقودة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ والتي تبقى نافذة كلها مع جميع ملحقاتها .

---

(1) *The New York Times*, February 5, 6 and 7, 1923.

(2) *Ibid.*, February 27 and 28, 1923; March 1, 1923.

(3) Permanent Court of International justice, *Documents Relating to Advisory Opinion* No.12 (*November* 21, 1925).

Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2J (Frontier between Turkey and Iraq), pp. 155-157.

(4) *Ibid.*, p. 158.

(٢) مع العراق : يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي يعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحاضرة .

وفي حالة عدم الوصول إلى الترتيب المذكور ، يحال النزاع إلى مجلس عصبة الأمم» .

وفي أول نيسان أخبر الحلفاء حكومة أنقرا عن رغبتهم في بحث تلك المقترحات وفي ٢٣ نيسان افتتح مؤتمر لوزان الثاني .

وقد انتخب رئيس الوفد البريطاني السر هوراس رمبولد رئيساً للجنة الأولى . وفي ٢٤ نيسان أشار السر هوراس في اجتماع كامل إلى المادة الثانية من المقترحات التركية المقابلة وإلى البيان البريطاني الصادر في ٤ شباط ١٩٢٣ ، وصرح أن البيان الأخير يعتمد على التعهد المتبادل بالاحتفاظ بالحالة الراهنة خلال فترة الاثني عشر شهراً المقترحة ، فإذا أدخلت فقرة بهذا المعنى إلى التعديل التركي فإن الوفد البريطاني مستعد لقبول ذلك التعديل و هذا خاضع إلى المباحثات التي ستجري مع عصمت باشا حول الوقت الذي يسمح به للمفاوضات التركية البريطانية[1] .

في ٤ حزيران أعلن السر هوراس أنه يستحيل على الوفد البريطاني قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة في الاقتراحات التركية المقابلة ، وقد أيد رئيس الوفد الفرنسي وجهة النظر البريطانية ، وسأل السر هوراس عصمت باشا ما إذا كان يستطيع الإجابة على الاقتراح البريطاني الجديد حول الفترة التي يمكن خلالها تحديد الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى ، فأجاب عصمت بأنه ليس في وضع يسمح له بإعطاء جواب .

وفي ٢٣ حزيران اقترح السر هوراس أن تكون فترة المفاوضات المباشرة بين بريطانيا العظمى وتركيا ستة أشهر ، فذكره عصمت بأنه (أي السر هوراس) كان

---

(1) *Turkish Red Book*, p. 159.

قد اقترح تسعة أشهر ، وبعد مناقشة قصيرة اتفق الطرفان على أن تكون تسعة أشهر[١] .

وفي ٢٦ حزيران أعلن السر هوراس أن الوفدين البريطاني والتركي قد اتفقا على أن يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت في نص معاهدة الصلح ، وقد وافق عصمت على النص المقترح[٢] .

وفي السابع والثامن من تموز بحث موضوع جلاء الحلفاء عن الأراضي التركية ، واتفق أخيراً على النص الذي ظهر بعد ذلك في البروتوكول الذي وقع مع معاهدة الصلح في اليوم نفسه[٣] .

معاهدة لوزان ١٩٢٣

وقعت معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا في لوزان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وقد أمضتها الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وقد كان لبعض مواد المعاهدة علاقة بمشكلة الموصل[٤] .

فالفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان نصت على أن يعين خط

---

(1) *Turkish Red Book*, pp. 161-163.

(2) *Ibid.*, pp. 162,135.

(3) *Turkish Red Book*, pp. 163-165.

(٤) انظر نص معاهدة لوزان في :

League of Nations, Treaty.

Series, XXVIII, pp. 11-113; British Foreign Office, Treaty Series No. 16 (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other Instruments signed at Lausannne on July* 24, 1923, *Cmd.* 1929.

وانظر نص المادة الثالثة من المعاهدة في ملحق الكتاب .

الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر . وإذا لم يتوصلا إلى اتفاق بينهما خلال تسعة الأشهر فيرفع النزاع إلى مجلس عصبة الأمم ، وإلى حين التوصل إلى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بأن لا تحدث أية حركة عسكرية أو غير عسكرية «ند تغير بطريقة ما الحالة الراهنة في الأراضي «التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار» .

وقد تنازلت تركيا بموجب المادة السادسة عشرة من المعاهدة عن جميع حقوقها في الأراضي الواقعة خارج الحدود التي عبنت في المعاهدة . ونصت المادة (١٤٣) على أن وثائق إبرام المعاهدة ستودع في باريس ، وأن يكتب أول محضر لإيداع وثائق الإبرام حالما تودع تركيا من جهة الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان أو أية ثلاث منها من جهة أخرى وثائق إبرامها ، وتعتبر المعاهدة نافذة بين الفرقاء المتعاقدين الذين أبرموها من تاريخ أول محضر ، ثم تصير نافذة بعد ذلك بالنسبة للدول الأخرى من تاريخ إيداع وثائق إبرامهم .

وقد أودعت اليونان وثائق إبرامها في ١١ شباط ١٩٢٤ ، وتركيا في ٣١ مارس ١٩٢٤ ، والإمبراطورية البريطانية وإيطاليا واليابان في ٦ آب ١٩٢٤ ، وهكذا صارت المعاهدة نافذة في ٦ آب ١٩٢٤ .

وفي يوم إمضاء المعاهدة نفسه وقع بروتوكول عن إخلاء الأراضي التركية . وقد نصت المادة الأولى على أنه حالما يخبر مندوبو الحلفاء السامون في القسطنطينية حكوماتهم عن إبرام المجلس الوطني الكبير التركي لمعاهدة الصلح تشرع الجيوش الحليفة في الجلاء عن الأراضي التركية المحتلة . ونصت مادة أخرى على أن الجلاء يجب أن يتم خلال ستة أسابيع . ونصت المادة السابعة على أنه حين نفاذ المعاهدة ، اتفقت الحكومتان التركية والبريطانية على عدم اتخاذ أي عمل قد يغير الحالة الراهنة حتى يتم تحديد الحدود ، واتفقتا على أن تبدأ المفاوضات من أجل الترتيبات الودية حالما ينتهي الجلاء وأن فترة تسعة الأشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات .

الفصل الثالث
إحالة مشكلة الموصل إلى عصبة الأمم

ترك النزاع حول عائدية ولاية الموصل الذي بحث في لوزان بدون حل . ولكن اتفق على أن تسعى بريطانيا العظمى وتركيا للوصول إلى اتفاق بمفاوضات مباشرة ، فإذا فشلتا في ذلك ترفع المشكلة إلى مجلس العصبة .

وقد انتهى إخلاء القسطنطينية من قوات الحلفاء في ٤ تشرين الأول ١٩٢٣ وفقاً للبروتوكول الذي بحثناه في الفصل السابق . وفي اليوم التالي افتتح نيفيل هندرسن القائم بالأعمال البريطاني المفاوضات المباشرة بمذكرة أشارت إلى المادة الثالثة من معاهدة لوزان[١] . وقد دامت المفاوضات التمهيدية زمناً طويلاً بين هندرسن وعدنان بك ممثل تركيا[٢] . وفي رأي الجريدة التركيا اقشام كان الأتراك غير راغبين في بدء المفاوضات حتى يستقر الوضع السياسي البريطاني وكانوا يأملون أن تتم المفاوضات مع الحكومة نفسها ، وكانوا يخشون من احتمال رجوع لويد جورج إلى السلطة وأنهم يفضلون أن يتعاملوا مع وزير خارجية من حزب العمال[٣] .

وبعد تسويفات طويلة اتفق الطرفان إلى عقد مؤتمر في القسطنطينية في ١٩ مارس ١٩٢٤ . وفي أوائل نيسان من العام نفسه أخبرت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية عن نيتها في المطالبة في المؤتمر القادم بإلحاق جزء من ولاية

---

(1) *The Times*, Hanuary 7, 1924.

(2) *The New York Times*, November, 13, 1923.

(3) Quoted in the *Times*, January 7, 1924.

حكارى التركية بالعراق وكان الآثوريون قد احتلوا ذلك الجزء بمساندة البريطانيين في ١٩٢١ . وفي ٣٠ نيسان أكدت الحكومة العراقية للحكومة البريطانية أنها مستعدة لمنح الآثوريين الحكم الذاتي نفسه الذي كان لهم تحت الحكم التركي قبل الحرب[1] . فلما استلمت الحكومة البريطانية هذا التأكيد سافر الوفد البريطاني إلى القسطنطينية .

مؤتمر القسطنطينية

افتتح مؤتمر القسطنطينية في ١٩ مارس ١٩٢٤ . وقد رأس الوفد التركي فتحي بك رئيس المجلس الوطني الكبير ورأس الوفد البريطاني السر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق ، وقد رافق الوفد البريطاني طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراقي بصفة مستشار[2] .

في اجتماع صباح يوم ١٩ مايس اتفق رئيسا الوفدين على أصول العمل في المؤتمر . وفي اجتماع المساء كرر فتحي بك الحجج التركية-العنصرية والجغرافية والعسكرية للاحتفاظ بالموصل ، وأكد أهمية استفتاء الأهلين لأجل معرفة رغبات سكان ولاية الموصل ، وبين الحاجة إلى سلام دائم بين الطرفين[3] .

أجاب السر برسي كوكس أنه منذ انتهاء مؤتمر لوزان ظهرت في نظر الحكومة البريطانية أهمية مشكلة مستقبل الآثوريين الذين استغاثوا بالحكومة البريطانية لإعادة إسكانهم في مواطنهم السابقة تحت الحماية البريطانية ، وقد أخبر برسي فتحي بك أن الحكومة البريطانية قررت أن تضمن خطاً للحدود يفي

---

(1) League of Nations, *Question of the Frontier between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resoloution of September* 30, 1924, p. 79; hereafter cited as League Report.

(2) *British Report*, 1923-1924, p. 23.

(3) *Turkish Red Book*, pp. 18.-182.

بشروط خط حدود جيد بواسطة المعاهدة ويسمح أيضاً بإسكان الآثوريين بشكل جماعة متماسكة ضمن حدود العراق ، وقد أيدت الحكومة العراقية هذه السياسة كل التأييد . وقال السر برسي أنه يظن أن المنطقة الآثورية سبب إحراج دائم للحكومة التركية ومصدر احتكاك مع الدول المسيحية ، وأضاف أن مطالبته بانضمام المنطقة الآثورية إلى العراق تمثل الحد الأدنى من مطالب بريطانيا ، وقد احتفظت الحكومة البريطانية بحرية العمل التامة فيما يخص خط الحدود الذي قد تطالب به أمام عصبة الأمم إذا أحيلت مشكلة الموصل إليها[١] .

وفي اجتماع ٢١ مايس أجاب فتحي بك عن القضية الآثورية فقال إن مطالبة البريطانيين بإلحاق بعض الأراضي التي كانت حينئذ تحت علم الجمهورية التركية أذهلته ، وأن الآثوريين يؤلفون أقلية صغيرة جداً في ولاية الموصل ، وفي رأيه أن الوفد البريطاني أهمل الأكثرية الكبيرة من الأتراك والأكراد فيها ، ولا يعتقد أنه من المعقول اقتطاع مئات ألوف الأتراك والأكراد من وطنهم لأجل حماية بضعة آلاف آثوري ، وأن جميع المواطنين الأتراك يتمتعون بالحقوق نفسها بدون تمييز في العنصر أو الدين ، وقال أنه يقدر اهتمام الحكومة البريطانية بمصالح المسلمين من أجل تحقيق تلك الغاية ، وإذا اتخذت الارتباكات الإدارية قاعدة للتنازل عن الأراضي فإنه يذكّر السر برسي بالاضطرابات والثورات التي عالجتها الإدارة البريطانية في العراق خلال السنوات الأربع أو الخمس السابقة ، وقال فتحي بك أن المسيحيين لا يزالون يجدون في الأراضي التركية السكينة والرفاهية اللتين تمتعوا بهما في القرون الماضية على شرط أن لا يتآمروا ضد الحكومة ، أو يثوروا بتشجيع أجنبي كما فعلوا في بداية الحرب العالمية الأولى . وأضاف أن الجمهورية التركية مؤلفة في الغالب من أتراك وأكراد من جنس ودم واحد ، وبين أنه يوجد بعض النواب الأكراد من ولاية الموصل في المجلس الوطني الكبير[٢] .

---

(1) *Turkish Red Book*, pp.183-184; *League Report*, p. 79.

(2)*Turkish Red Book*, pp.186-187; *League Report*, pp. 79-80.

وفي اجتماع ٢٤ مايس ذكر فتحي بك أسماء النواب الأكراد المذكورين بناء على رجاء السر برسي وهم نايب زادة نوري أفندي وسليمان فهمي أفندي وخليل أغا زادة [جميل] محمد نوري أفندي (من الموصل) ونفطجي زادة ناظم بك (من كركوك) وفتاح بك (من السليمانية)[١] . وقد جاء السر برسي بعدئذ بالمعلومات التالية عنهم : نوري أفندي نايب زاده من فرع مغمور من عائلة النائب المعروفة ، وقد خدع والده بادعائه أنه ذاهب إلى تركيا للمتاجرة فلما أصبح نائباً تبرأ منه أبوه . سليمان أفندي كان ملتزم ضرائب في الموصل ، ولما فشل في الإيفاء بالتزاماته للحكومة العراقية هرب إلى تركيا ليتفادى العواقب . نوري أفندي شيشكو كان موظفاً في الحكومة العراقية ، وقد فصل لسوء سلوكه ووضع تحت مراقبة الشرطة فوجد من الأفضل ترك البلاد . وهؤلاء الثلاثة يمكن إهمالهم ولا يستحقون البحث . أما ناظم بك فكان نائب كركوك في مجلس النواب العثماني في القسطنطينية ، وقد خدم الحكومة العراقية بعد الهدنة في لجنة الوجهاء التي ألفت سنة ١٩٢٠ لوضع مشروع قانون الانتخاب للعراق ، وفي ١٩٢١ طلب وظيفة في الحكومة العراقية فعرضت عليه متصرفية الحلة وقد رفضها لأنه رغب في متصرفية كركوك ، فلما فشل في الحصول على مرامه شرع بالتآمر على الحكومة العراقية ، وفي ١٩٢٣ عندما علم أنه على وشك أن يعتقل فر إلى السليمانية ومنها إلى تركيا . إن عائلته التي يرأسها صالح بك نفطجي زادة عضو المجلس التأسيسي العراقي عائلة مهمة بلا ريب . أما فتاح بك فهو أخو زوجة الشيخ محمود وعندما ضغطت القوات البريطانية على السليمانية فر إلى القسطنطينية حيث كان يعمل لمصلحة الشيخ محمود الذي حاول أن يرضي المعسكرين .

ثم أكد فتحي بك لسر برسي أن هؤلاء النواب لم يقبلوا في المجلس الوطني الكبير ، وقال كوكس أن قبولهم يشكل نقضاً للحالة الراهنة بينما لا يؤلف قبول

---

(1) *Turkish Red Book*, p. 188

نواب من ولاية الموصل إلى المجلس التأسيسي العراقي نقضاً للحالة الراهنة لأن الولاية تحت الإدارة الفعلية للحكومة العراقية[١] .

ثم عالج كوكس تصريح فتحي بك حول مشكلة الآثوريين فقال أن اللورد كرزن لم يحاول في لوزان وصف خط ثابت لحدود العراق الشمالية بل ترك هذه المهمة إلى خبراء الجانبين ، وقد كان من الضروري تعديل موقف كرزن في لوزان تعديلاً طفيفاً كنتيجة للمعلومات الطبوغرافية المفصلة التي أمكن الحصول عليها مؤخراً وكنتيجة للحاجة الملحة في ضمان مستقبل للآثوريين . إن وجهة نظر الآثوريين تختلف عن وجهة نظر فتحي بك لأنهم لا يزالون يتذكرون المعاملة السيئة التي قاسوها في الماضي على أيدي الأتراك[٢] .

وقد عقد آخر اجتماع لمؤتمر القسطنطينية في ٥ حزيران ١٩٢٤ . وقد استشهد فتحي بك بدائرة المعارف البريطانية في تعريفها العراق لأجل تأييد وجهة نظره ، وقال أنه إلى حين توصل الطرفين إلى اتفاق حول تعيين الحدود تبقى ولاية الموصل شرعاً جزء من تركيا . إن البريطانيين بمطالبتهم اقتطاع أراضي تركية إضافية من ولاية حكارى قد أثاروا مشكلة جديدة لم يفكر أحد بإثارتها عند وضع مشروع معاهدة لوزان ، فإذا أصرت الحكومة البريطانية على هذا الطلب فإنه يستنتج أنها تريد فشل المؤتمر ، وأكد أن الطلب الذي ستقدم به الحكومة البريطانية بالنيابة عن العراق أمام مجلس عصبة الأمم سيكون مناقضاً للمادة الثالثة من معاهد الصلح[٣] . وقال أن إصرار بريطانيا على عدم فصل الموصل من العراق يناقض اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦) التي أعطت الموصل إلى فرنسا . فأجاب السر برسي أن تلك الاتفاقية عقدت بين بريطانيا العظمى وفرنسا عندما كانت روسيا حليفتهما ، وأن بريطانيا لم ترغب في مجاورة

---

(١) يبدو أن جميل محمد نوري يختلف عن نوري شيشكو . *Turkish Red Book*, pp. 189-190.

(2) *Turkish Red Book*, p. 190; *League Report*, p. 80.

(3) *Turkish Red Book*, pp. 193-194; *League Report*, p. 80.

روسيا . ولما كانت اتفاقية سايكس-بيكو غير عمية أهملت ، هذا ولم يكن هناك أي بحث في تسليم ولاية الموصل إلى تركيا . وختم كوكس كلامه بتأكيده أن خط الحدود الشمالي لولاية الموصل لم يحدد أبداً بل كان دائم التغير لأنه لم يكن حداً فاصلاً بين دولتين مستقلتين . وأجاب فتحي بك بأنه لا يستطيع قبول آراء السر برسي[١] .

وعلى هذا فقد أخبر الممثل البريطاني فتحي بك أنه بسبب رفضه مقترحاته ووفقاً لتعليماته يجد نفسه مضطراً لإنهاء المفاوضات والرجوع إلى لندن . ثم قدم السر برسي مشروع رسالة مشتركة لإحالة المشكلة إلى مجلس عصبة الأمم . وقد قدم السر برسي مشروع رسالة مشتركة لإحالة المشكلة إلى مجلس عصبة الأمم . وقد وصف فتحي بك تصريح كوكس بأنه إنذار وقال أنه لا يستطيع أن يقبل مشروع الرسالة لأن ذلك خارج حدود تعليماته . فأجاب السر برسي أن الحكومة البريطانية وحدها ستكتب إلى المجلس كما فعلت في لوزان ، وهكذا انتهى مؤتمر القسطنطينية[٢] .

قضية الانتداب على العراق

اعترفت بريطانيا العظمى بالعراق مملكة مستقلة وذلك بمعاهدة التحالف المؤرخة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢[٣] . وفي الوقت نفسه كان العراق بالنسبة لعصبة الأمم أراضي تحت الانتداب البريطاني ، وهكذا مثلت بريطانيا دوري الحليف والمنتدب .

وقد أدركت بريطانيا أن المعاهدة المذكورة قد أمضاها العراقيون مكرهين

---

(1) *Turkish Red Book*, pp. 195-197; *League Report*, pp. 80-81.

(2) *Turkish Red Book*, pp. 198-199.

(3) For the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance see League of Nations, *Treaty Series*, XXXV, pp. 13-174.

بالرغم من المعارضة القوية في العراق وفي بريطانيا العظمى . وقد طالبت المعارضة البريطانية بالجلاء عن العراق بسبب كثرة مصروفات الإدارة التي تحمل بعضها دافع الضريبة البريطاني . وقد اضطرت وزارة بونار لو المحافظة على تأليف لجنة وزارية لدراسة الوضع وتقديم اقتراحات ، ودعى السر برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق إلى لندن في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣ لاستشارته . اقترحت اللجنة الوزارية تخفيض مدة المعاهدة العراقية البريطانية من عشرين إلى أربع سنوات ، وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية تهدئة المعارضة مؤقتاً في العراق وفي بريطانيا . ثم عاد السر برسي إلى بغداد وبعد مفاوضات قصيرة مع رئيس وزراء العراق عبدالمحسن السعدون وقعا بروتوكولاً في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ . وقد نص البروتوكول على انتهاء معاهدة ١٩٢٢ عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم ، وعلى أية حال لا يتجاوز ذلك الأربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا[1] ، وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وسيدخل الطرفان في مفاوضات لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة أعلاه[2] .

وفي ٢٥ مارس ١٩٢٤ وقعت أربع اتفاقيات ملحقة بالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والعراق لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية والقضائية وشؤون الموظفين البريطانيين ، وقد وضعت هذه الاتفاقية أعباء مالية جسيمة على العراق . وفي ٣١ مارس عرضت المعاهدة والبروتوكول والملحقات على المجلس التأسيسي العراقي لإبرامها . ولكن المجلس والشعب العراقي رفضوا المعاهدة ما لم تسو مشكلة الموصل وتعدل الاتفاقية المالية ويضمن استقلال العراق بصرف النظر عن دخوله عصبة الأمم .

وفي ٢٦ نيسان ١٩٢٤ أخبر السر هنري دوبس المندوب السامي البريطاني

---

(١) بدأ تنفيذ معاهدة لوزان في ٦ آب ١٩٢٤ .

(2) League of Nations, *Treaty Series*, XXXV, pp. 18.

الجديد الملك فيصل أن بريطانيا العظمى ستصر على حقوق العراق في الموصل وتدافع عنها ، وأن العلاقات البريطانية-العراقية ستكون وفقاً للمعاهدة لا لصك الانتداب وستعترف بحق المجلس التأسيسي العراقي في مطالبته تعديل بعض نقاط المعاهدة بأسرع ما يمكن بعد إبرامها . وقد رفض المجلس والشعب هذا العرض[١] .

وفي أثناء ذلك كتب رمزي ماكدونالد ، رئيس الوزارة العمالية البريطانية الجديد ووزير خارجيتها ، إلى السكرتير العام لعصبة الأمم في ٢١ مارس ١٩٢٤ عن مستقبل العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وطلب أن يدخل في جدول أعمال اجتماع المجلس المقبل مادة : «العراق : رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ٢١ مارس ١٩٢٤» ، وطلب من السكرتير العام أيضاً أن يوزع على أعضاء المجلس نسخاً من المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ وبروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وملحقات المعاهدة الأربع المؤرخة في ٢٥ مارس ١٩٢٤ . وقد أكد ماكدونالد أن معاهدة التحالف تحدد العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية تحديداً أفضل من أية وثيقة أخرى وهي تمثل الشروط التي بمقتضاها كانت الحكومة البريطانية مستعدة لإمداد العراق بالمشورة والمساعدة الإدارية وفقاً لأحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة[٢] . وقد أرفق مع رسالته مسودة وثيقة ، وطلب من المجلس الموافقة عليها ، ويقصد بها تحديد تعهدات الحكومة البريطانية للعصبة فيما يخص العراق بعد إبرام معاهدة التحالف[٣] . وإذا رفض المجلس التأسيسي المعاهدة قبل اجتماع مجلس العصبة المقبل

(1) *British Report*, 1923-1924, pp. 21-22.

(2) *Official Journal*, 1924, pp. 1013.

(٣) احتوت هذه الوثيقة على النقاط الرئيسة الموجودة في معاهدة التحالف وفي صك الانتداب ، وسنبحث هذه الوثيقة أدناه .

فستسأل الحكومة البريطانية تخويلاً من المجلس لاتخاذ تدبير يحل محل المعاهدة[١] .

وفي ٢٦ مايس أرسل السر هنري دوبس نسخة من رسالة ماكدونالد ومشروع الوثيقة إلى الملك فيصل وأخبره أن اجتماع مجلس العصبة القادم سيكون يوم ١١ حزيران[٢] ، وأوضح أنه ما لم يبرم المجلس التأسيسي العراقي المعاهدة قبل ذلك التاريخ فستبحث الحكومة البريطانية عن التدبير الآخر المذكور في رسالة ماكدونالد إلى سكرتير عام العصبة[٣] . ولما امتنع المجلس التأسيسي العراقي عن إبرام المعاهدة ذهب السر هنري دوبس والسر كناهان كورنوالس المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية إلى بناية المجلس التأسيسي العراقي يوم ٣١ مايس ، وقد خطب السر هنري بالأعضاء ، وأخبرهم أن طلبهم لتعديل المعاهدة يعني رفضها وأنذرهم بالعاقبة الوخيمة التي تجرها معارضتهم على مشكلة الموصل ، واقترح أن يعتمد المجلس على وعد بريطانيا بتعديل الاتفاقية المالية والعسكرية ، وأن يلتمس المجلس من الملك أن يدخل فوراً بعد إبرام المعاهدة في مفاوضات مع بريطانيا العظمى لذلك الغرض ، ثم كتب وعده على ورقة وسلّمها إلى رئيس المجلس[٤] .

وقد دعا الملك فيصل أعضاء المجلس للاجتماع به يوم ٩ حزيران ، وفي ذلك التاريخ حثهم على عدم التخلي عنه بعدم إبرام المعاهدة ، ولكن النواب أصروا على تسوية مشكلة الموصل أولاً ، فأسرع المندوب السامي البريطاني إلى البلاط الملكي وسلم الملك إنذاراً طالباً فيه حل المجلس التأسيسي في منتصف ليلة ١٠ حزيران ، وبعد مداولة قصيرة بين الملك والمندوب السامي ورئيس الوزراء وزعيم

---

(1) *Official Journal*, 1924, p. 1014.

(٢) عقد المجلس في ١٧ حزيران ١٩٢٤ .

(3) *British Report*, 1923-1924, p. 22.

(4) *British Report*, 1923-1924, pp. 22-23.

المعارضة قبل اقتراح المندوب السامي بدعوة المجلس لعقد جلسة استثنائية في الليل لإبرام المعاهدة قبل منتصف الليلة المذكورة . وقد أبرم المجلس المعاهدة في ليلة ١٠ حزيران مع شرط يختص بالاتفاقية المالية وملحق يخص مشكلة الموصل[١] . وقد أعلن المجلس في قرار إبرامه أنه يعتمد ويثق بشرف حكومة بريطانية ويقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من المندوب السامي البريطاني بأن الحكومة البريطانية ستعدل الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف ؛ «وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها»[٢] . وفي ١٧ حزيران تسلم مجلس عصبة الأمم المذكرة البريطانية عن إبرام العراق لمعاهدة التحالف مع الشرط الخاص بالاتفاقية المالية والملحق الخاص بمشكلة الموصل[٣] .

وبعد ثلاثة أشهر ، أي في ١٩ أيلول سأل اللورد بارمور ممثل بريطانيا مجلس العصبة أن يقبل عوضاً عن مشروع الانتداب الأصلي بوثيقة تضمن النتيجة نفسها لأن فكرة الانتداب غير مقبولة عند الشعب العراقي ، وأضاف بأن الحكومة البريطانية تأمل أن يتقدم العراق خلال أربع سنوات بطلب الانضمام إلى عصبة الأمم ، فإذا حدث هذا فإن التزامات بريطانيا تنتهي ، وإذا لم يحدث فستأتي فترة فراغ سيعمل لها ترتيب خاص[٤] . وقد نص هذا المشروع الذي تقدمت به الحكومة البريطانية على مسؤولية بريطانيا العظمى تجاه أعضاء عصبة الأمم في تنفيذ العراق للمعاهدة ، وعلى عقد اتفاقيات تسليم المجرمين بالنيابة عن العراق ، وتقارير سنوية ترفع إلى المجلس ، ومنع تعديل مواد المعاهدة من دون موافقة المجلس ، ورفع أي نزاع إلى محكمة العدل الدولية الدائمة ، وإنهاء

---

(١) الحسني ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، الجزء الثاني ، ص ص٩١-٩٦ .

(٢) **مذكرات المجلس التأسيسي العراقي** ، الجزء الأول ، ص ص ٤٤٠-٤٤١ .

(3) *Official Journal*, 1924, p. 923.

(4) *Official Journal*, 1924, pp. 1314-1315.

الالتزامات البريطانية عند دخول العراق عصبة الأمم ، وفي حالة عدم قبول العراق في العصبة يقرر المجلس التدابير الأخرى المطلوبة لتنفيذ المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة . وفي ٢٧ أيلول وافق المجلس على التعهدات البريطانية[١] .

بعد سنة تسلمت لجنة الانتدابات الدائمة برقية من بريطانيا ترجوها دراسة رغبتها في تأجيل مناقشة التقرير السنوي المؤرخ نيسان ١٩٢٣ - كانون الأول ١٩٢٤ عن إدارة العراق بمناسبة قرب صدور قرار مجلس عصبة الأمم حول قضية الحدود بين العراق وتركيا ، فقررت في ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٥ الموافقة على تأجيل مناقشة التقرير إلى أن تسوى مشكلة الحدود[٢] . وقد قدم هذا القرار على مجلس العصبة في ٩ كانون الأول ١٩٢٥ للعلم[٣] .

تأليف لجنة التحقيق

في أواخر حزيران ١٩٢٤ بعد أن أبرم العراق معاهدة التحالف ، أرسل رمزي ماكدونالد رسالة إلى وزارة الخارجية التركية في أنقرا ذاكراً فيها وجهة النظر البريطانية عن الموصل ، وموضحاً أن الحكومة البريطانية ستعرض قضيتها على عصبة الأمم ، ومستفسراً عن بعض المعلومات ، ومحاولاً الوصول إلى اتفاق حول أسلوب الإجراءات المقبلة[٤] . أما فترة تسعة الأشهر للمفاوضات المباشرة فقد انتهت في ٥ حزيران ١٩٢٤ دون التوصل إلى الاتفاق المرجو . وقد كانت الحكومة التركية راغبة في استئناف المفاوضات المباشرة بالأساليب الدبلوماسية

---

(1) *Ibid.*, pp. 1346-1347.

(2) League of Nations, Permanent Mandates Commission, *Minutes of the Seventh Sssion*, pp. 92, 98, 212.

(3) *Official Journal*, 1926, pp. 272-273.

(4) *The Times*, June 26, 1924; *Current History*, XX, p. 872.

ولذلك أخبرت الحكومة التركية الممثل السياسي البريطاني في القسطنطينية بأنها لا تستطيع التعاون في إحالة المشكلة إلى عصبة الأمم[1] .

في ٦ آب ١٩٢٤ ، أخبرت الحكومة البريطانية سكرتير عام عصبة الأمم ، مشيرة إلى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وإلى الفقرة السابعة من بروتوكول الجلاء ، أن عمليات الجلاء تمت يوم ٤ تشرين الأول ١٩٢٣ ، وأن مؤتمراً عقد في القسطنطينية وفشل ، وأن معاهدة لوزان تدخل في طور التنفيذ في ذلك اليوم وفقاً للمادة ١٤٣ من المعاهدة . وقد طلبت الحكومة البريطانية أن توضع قضية الحدود العراقية في جدول أعمال اجتماع مجلس العصبة المقبل ، وأبدت رغبتها في تقديم بعض الوثائق للمجلس في تاريخ لاحق[2] .

وقد أحيلت هذه الرسالة البريطانية إلى الحكومة التركية يوم ٩ آب ، وأرسلت الحكومة التركية برقية إلى السكرتير العام بتاريخ ٢٥ آب ذاكرة فيها أنها لم تخبر رسمياً وتحريرياً بدخول معاهدة لوزان في حيز التنفيذ ، ولاقتناعها بإمكان البرهنة على حقوقها في ولاية الموصل برهنة واضحة بكل وسائل التحقيق العادلة ، فإنها لم تتوان في الموافقة على رفع النزاع إلى المجلس إذا كان ذلك ضرورياً ، وقد خولت ممثلاً لها الاشتراك في مباحثات المجلس بعد عشرين يوماً من استلامها وثائق إبرام معاهدة لوزان[3] .

وفي خلال ذلك كانت قضية الحدود موضوعة في جدول أعمال المجلس ، وفي ١١ آب أخبر أعضاء مجلس العصبة والحكومة التركية بهذا الأمر . ثم نقل السكرتير العام إلى هذه الحكومات رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ١٤ آب ومعها خمس عشرة نسخة من وثيقة مرفقة عنوانها «مذكرة عن الحدود بين تركيا والعراق» ومعها خريطة عليها خط الحدود الذي تقترحه الحكومة البريطانية

(1) *The Times*, July 12, 1924.

(2) *Official Journal*, 1924, p. 1465.

(3) *Official Journal*, 1924, p. 1466.

وخريطة عنصرية . وقد كررت الحكومة البريطانية في مذكرتها حججها ولخصت أسباب اعتبارها خط الحدود المرسوم على الخريطة المرفقة بالمذكرة أفضل حد عادل طبيعي بين الدولتين اللتين يهمهما الأمر ، وأكدت أن المشكلة موضوع البحث هي قضية حدود لا مستقبل ولاية الموصل[١] .

وفي ٣٠ آب بحث مجلس العصبة مشروع برقية ترسل إلى الحكومة التركية وفيها وعد لتركيا بالمساواة في مباحثات المجلس ، وتخبر الحكومة التركية بتأجيل مناقشة مشكلة الموصل وترجوها بالإسراع في إرسال من يمثلها وتذكر أن اجتماع المجلس قد يستمر حتى نهاية أيلول . وبالرغم من أن الممثل الفرنسي ذكر بأن حكومته قد أخبرت تركيا بإبرام الحكومات البريطانية والإيطالية واليابانية لمعاهدة لوزان فقد قرر المجلس أن يرسل برقية إلى الحكومة التركية[٢] .

في ٥ أيلول أرسلت الحكومة التركية عشرين نسخة من مذكرة ومعها خريطة مرفقة لكي يوزعها السكرتير العام على أعضاء مجلس العصبة . وقد زعمت أن المشكلة موضوع البحث هي تقرير مصير ولاية الموصل وأن الادعاء البريطاني قد تجاوز حدود القضية ، وأعادت إلى الأذهان أن محضري اجتماعي مؤتمر لوزان يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ قد أوضحا أن الطرفين لم يتفقا على أساليب ووسائل تسوية النزاع ، وأن الوفد البريطاني الذي تحاشى فكرة الاستفتاء أحال النزاع إلى المجلس واستودعه واجب تعيين أصلح أسلوب لتسويته ، وفي رأي الحكومة التركية أن أعدل أسلوب هو الاستفتاء ، وذكرت ما سمته أسباباً إضافية لاعتقادها بضرورة الاستفتاء ، ثم ذكرت أسباب وجوب احتفاظها بالسيادة على ولاية الموصل[٣] .

---

(1) *Official Journal*, 1924, pp. 1566-1573.

(2) *Ibid.*, 1924, pp. 1463-1464, 1291-1292.

(٣) انظر تفصيلات هذه الحجج في الفصل الرابع أدناه .

Official Journal, 1924, pp. 1574-1583.

في ٢٠ أيلول حضر فتحي بك ممثل تركيا إلى مجلس العصبة ، وقد أكد له اللورد بارمور بأنهما متساويان وأنه يأمل أن يسوي الأمر بالمصالحة ، وطلب إلى المجلس أن يقرر الحدود المضبوطة للمشكلة موضوع البحث ، فهي عند الحكومة البريطانية تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق ، وهي عند الحكومة التركية ما إذا كان من الواجب أن تعاد ولاية الموصل جميعها إلى تركيا أو لا تعاد ، أما وجهة نظر بريطانيا فتعتمد على لغة معاهدة لوزان ، وبموجبها التمس من مجلس العصبة أن يعمل كحكم . وقد عارض اللورد بارمور فكرة الاستفتاء واقترح أن يعين المجلس لجنة من أشخاص محايدين ونزيهين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التي قدمت وأي دليل آخر يقدم ويعتبرونه ضرورياً . ثم كرر فتحي بك وجهة النظر التركية بأن المشكلة موضوع البحث هي ما إذا كان من الواجب أن تبقى ولاية الموصل شمالي أو جنوبي الحدود بين تركيا والعراق ، واعترف أن حجج الطرفين قائمة على اعتبارات جغرافية وعنصرية وعسكرية واقتصادية وسياسية[1] .

في ٢٥ أيلول أثار هيالمار برانتنك الذي كان يشغل وظيفة مقرر في النزاع عدداً من الأسئلة أمام المجلس : (١) كيف فهم الوفدان البريطاني والتركي إحالة المشكلة إلى المجلس وهي المنصوص عليها في المادة الثالثة من معاهدة لوزان؟ الظاهر أن المندوب البريطاني يعتبر حكومته ملزمة مقدماً بقرار المجلس بينما لم يبين المندوب التركي وجهة نظر حكومته عن هذه النقطة ؛ فعلى المجلس أن يعلم دوره الذي يمثله بالضبط . (٢) ما معنى «خط الحدود بين تركيا والعراق؟» فبالنسبة للحكومة البريطانية يجب أن تؤلف ولاية الموصل جزء من مملكة العراق ، والمشكلة التي عرضت هي ما إذا كان خط الحدود الشمالي للعراق سيتبع بصورة تقريبية الحدود الإدارية لولاية الموصل مع بعض التغييرات بسبب الاعتبارات العنصرية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تحتم أن يمر خط الحدود

(1) *Official Journal*, 1924, pp. 1318-1323.

شمالي الحدود الإدارية بينما اعتبرت الحكومة التركية المشكلة ما إذا كان من الواجب الاعتراف بولاية الموصل كجزء من تركيا أو من العراق . (٣) هل اتفق المندوبان على أن لا يحدد واجب المجلس بمجرد الاختيار بين هاتين الفكرتين المتعاكستين وأنه يجوز للمجلس أن يبحث عن أ ي حل آخر يعتبر عادلاً؟

وقد أعلن اللورد بارمور بالنيابة عن بريطانيا أن حكومته تعتبر المجلس كحكم يجب قبول حكمه مقدماً من الطرفين وتعتبر نفسها ملزمة بقرار المجلس ، وفيما يخص السؤال الثاني أكد اللورد بارمور أن الموضوع قانوني يجب أن يحقق ويحدد قبل اتخاذ أية إجراءات ، وأجاب عن السؤال الثالث بأن يحتفظ المجلس بحرية العمل التامة لتصحيح خط الحدود الموجود بأية طريقة يراها عادلة بعد دراسة الأمر جيداً . وكانت أجوبة فتحي بك مغايرة : (١) تعترف الحكومة التركية بالصلاحيات التامة للمجلس التي منحتها إياها المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة . (٢) لم تتنازل تركيا إلى أية دولة عن حقوق سيادتها على ولاية الموصل . وقد عملت بريطانيا العظمى من جانب واحد وحاولت إشراك عصبة الأمم كطرف في النزاع . (٣) أن تركيا راغبة في قبول أي خط للحدود قائم على رغبات سكان الولاية[١] . وقد بدا أن وجهات نظر الطرفين متباعدة جداً .

ولكن في ٣٠ أيلول أخبر المقرر المجلس بأنه بعد محادثات مع ممثلي الطرفين يعتقد أن الخلاف في وجهات النظر لم يكن كما ظهر أولاً ، فقد كرر اللورد بارمور له وجهات النظر البريطانية ووافق فتحي بك على أن تعرض المشكلة بالصيغة التي بينها اللورد بارمور ، ولكن المندوب التركي تفادى تعهد حكومته بقبول توصية المجلس ، ولكنه أجاب بعدم وجود خلاف بين حكومته والحكومة البريطانية وأنه مقتنع أن المجلس سيبني قراره في المرتبة الأولى على رغبات السكان[٢] . ثم أوصى المقرر تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء ، وقال أن على

(1) *Official Journal*, 1924, pp. 1337-1339.

(2) *Ibid.*, p. 1358.

اللجنة أن تقدم للمجلس كل المعلومات والاقتراحات التي قد تراها تساعده في الوصول إلى قرار ، وعليها أن تأخذ بنظر الاعتبار الوثائق المتوفرة ووجهات النظر التي أعرب عنها الطرفان اللذان يهمهما الأمر فيما يخص جوهر المشكلة ، وعلى اللجنة أن تتسلم كل ما يرسله إليها الطرفان ، ولها أن تشرع بالتحقيق في منطقة المشكلة نفسها وفي تلك الحالة لها أن تستفيد من خدمات مستشارين يعينون من الحكومتين اللتين يخصهما الأمر ، وعليها أن تضع قواعد أعمالها ، وعلى السكرتير العام أن يجهزها بالموظفين اللازمين ويقدم لها الأموال التي تحتاجها ، وعلى المجلس أن يوصى رئيسه ومقرره لتعيين أعضاء اللجنة بالاتفاق . وقد وافق كلا الطرفين على هذه التوصية ووافق المجلس عليها بالإجماع[1] .

وفي ٣١ تشرين الأول أذيع أن اللجنة المذكورة ألفت من الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقاً واي آف فرسن وزير السويد المفوض في بخارست وأ . بولس عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي[2] . وقد قدم السكرتير العام بعد ذلك مذكرة يطلب فيها إلى المجلس منح كل عضو من أعضاء اللجنة إكرامية شهرية قدرها ١٧٥ ديناراً من ميزانية العصبة ؛ وأن تدفع الحكومتان التركية والعراقية مصاريف سفرهم والمصاريف الأخرى التي يحتاجونها في خلال أداء مهمتهم . وقد وافق المجلس على هذه المذكرة[3] .

خط بروكسل

في اجتماع المجلس في ٢٠ أيلول ١٩٢٤ أعلن فتحي بك أن حكومته أرسلت مذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية عن بعض الحوادث التي وقعت على خط الحدود والتي نقضت الحالة الراهنة وأنه سلم نسخة من المذكرة إلى

---

(1) *Official Journal*, 1924, p. 1360.

(2) *Official Journal*, 1924, p. 1670.

(3) *Official Journal*, 1925, pp. 16, 159.

السكرتير العام[1] . وقد نصت المذكرة على أن الطائرات البريطانية عبرت خط الحدود في ٩ و١٢ و١٤ من أيلول وفتحت نيران رشاشاتها وألقت قنابل ، وقد أدى هذا الحادث إلى قتل ثلاثة أشخاص وجرح اثنى عشر ؛ وقد عزت المذكرة هذه الحوادث إلى خطة بريطانية مزعومة منظمة وسرية ، ظهرت دلائلها في مؤتمر القسطنطينية عند البحث عن المسيحيين النسطوريين في ولاية حكارى ، ولأجل إثبات هذه التهمة ذكرت المذكرة التركية أنه في يوم ٧ آب ١٩٢٤ هاجمت عصابة من النسطوريين والي حكارى وأفراد شرطته وقتلوا ضابطاً برتبة رائد وثلاثة أفراد وجرحوا خمسة ، وقد أسروا الوالي ولكنه هرب . وقد حشدت السلطات التركية القوات اللازمة من الجنود والشرطة في جلامرك وبيت الشباب وخربول ، وختمت المذكرة بالمطالبة بتعويض القتلى والجرحى والأضرار المادية .

وفي اجتماع المجلس في ٣٠ أيلول قرأ اللورد بارمور المذكرة البريطانية التي أرسلت إلى الحكومة التركية طالبة تطبيق المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة التي تبحث في تهديد حسن التفاهم بين الأمم ، وقد ذكرت أن دورية جوية بريطانية اكتشفت قوات صغيرة معادية جنوبي خط الحدود وأن هذه الدورية أرجعت الغزاة عبر الحدود برشاشاتها من الجو وقد سببت بعض الإصابات ، وختمت المذكرة بالتطرق إلى حوادث صغيرة وهروب جماعة من المسيحيين الآثوريين ورجال القبائل العراقية من خط الحدود إلى العمادية ، وقد طالب اللورد بارمور بالمحافظة على الحالة الراهنة[2] وسأل المجلس أن يقرر كيفية ضمان التعهد باحترام الحالة الراهنة[3] .

وفي هذا الاجتماع نفسه قدم المندوب التركي إلى المجلس مذكرة ذكرت أنه بين ١٧ و٢٢ أيلول حدثت هجمات قامت بها الطائرات البريطانية وسببت وفاة

---

(1) *Official Journal*, 1924, p. 1323.

(2) *Official Journal*, 1924, pp. 1584-1586.

(3) *Ibid.*, p. 1338.

بعض الجنود الأتراك وجرح آخرين . وقد جرح أيضاً -جملان وقتل عشرون جملاً وجرح أربعون . وقد تشكى اللورد بارمور بأن الأحوال حول خط الحدود لا تزال سيئة جداً ، وذكر أنه توجد هناك حركات عسكرية قد تغير الحالة الراهنة ، وأكد للمجلس بأن الحكومة البريطانية ستحافظ على التزاماتها وطالب بأن تحافظ الحكومة التركية على التزاماتها . وقد أعطى المندوب التركي الضمانات نفسها وطالب بالالتزامات عينها[1] .

وعندما تردى الوضع على خط الحدود وأصبح أشد خطورة عقد اجتماع طارئ لمجلس العصبة في بروسكل عاصمة بلجيكا . وفي أول اجتماع يوم ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٤ فسر اللورد بارمور الحالة الراهنة بأنها تعني الوضع الذي كان قائماً في تموز ١٩٢٣ (حين وقعت معاهدة لوزان) واتهم القوات التركية بأنها لا تزال تحتل المنطقة التي تقدمت فيها في أيلول ١٩٢٤ ، وطلب من المجلس أن يحدد معنى التعهدات المتبادلة المذكورة في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وسلم المندوب البريطاني خارطة إلى المجلس وأشار عليها إلى خط أزرق متقطع وخط أحمر متقطع وخط أحمر غير متقطع ، وقال أن الخط الأزرق المتقطع يمثل خط الحدود الذي طلبت الحكومة البريطانية من المجلس الموافقة عليه ، وأما الخط الأحمر غير المتقطع فهو خط الحدود الإداري للعراق منذ تموز ١٩٢٣ ، وأما المنطقة الواقعة بين الخط الأحمر المتقطع والخط الأحمر غير المتقطع فلم تكن في تموز تحت احتلال أو إدارة أي من الطرفين، وتمثل منطقة حرام ، وكان الآثوريون يقيمون هناك منذ ١٩٢١ ، وأن أية حركة من أي من الطرفين تعني نقضاً للحالة الراهنة . وكرر اللورد بارمور اتهاماته وطالب بانسحاب القوات التركية إلى شمال الخط الأحمر غير المتقطع .

ثم لخص فتحي بك تاريخ مشكلة الموصل منذ هدنة مندروس المؤرخة في

---

(1) *Official Journal*, 1924, p. 1586.

٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ وأكد أن احتلال المناطق الواقعة شمال خط الهدنة لا مبرر له ، وقرأ الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من معاهدة سيفر التي تصف خط الحدود الشمالي الحقيقي لولاية الموصل ، وقد دفع البريطانيون خط حدود سيفر إلى الشمال بعد ١٩٢٠ ، وطالبت المذكرة البريطانية المؤرخة في ٢٩ أيلول ١٩٢٤ بدفع خط الحدود مسافة كبيرة إلى شمال خط حدود سيفر . وقال أن هذه الأعمال البريطانية واحتلال السليمانية بالقوات البريطانية والعراقية غير مشروعة ومناقضة للحالة الراهنة ، ثم كرر اتهاماته عن حوادث الحدود ، وختم خطابه بقوله يوجد احتمالان ، فأما أن تكون الحالة الراهنة كما كان الوضع يوم ٣٠ أيلول ١٩٢٤ أو كما كان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وأن الحكومة التركية مستعدة أن تقبل الوضع الذي تفضله الحكومة البريطانية من هذين الوضعين المذكورين ، ورجا المجلس أن يعين خطا يحترمه الطرفان قبل إصدار قراره النهائي الذي سيضعه وفق تقرير لجنة التحقيق .

ثم قال اللورد بارمور أن الحالة الراهنة التي أشار إليها المجلس في جنيف هي الوضع يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وأنه رجا المقرر المجلس أن يبحثا الوضع الحقيقي في ٢٤ تموز ١٩٢٣ في تلك المنطقة حيث حدثت حوادث أيلول ١٩٢٤[1] .

وفي اجتماع ٢٩ تشرين الأول قدم المقرر تقريراً قال فيه أن الإيضاحات التي قدمها المندوبان وخبراء الحكومتين والخرائط التي قدموها برهنت له ولممثلي إسبانيا وأورغواي أن الخلاف بين وجهتي النظر لم يكن كبيراً . وقد اقترحت هذه اللجنة الثلاثية خطاً يختلف قليلاً عن مقترحات الطرفين ، وذكرت أن اتخاذ هذا الخط قد يضع حداً لغموض الوضع ؛ يجب أن يمثل الخط الحد الأقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله وأن يحترمه الطرفان عسكرياً وإدارياً قبل قرار المجلس النهائي ؛ وعلى المجلس أن يطلب من الطرفين تنفيذ قراره عن الخط

(1) *Official Journal*, 1924, pp. 1648-1654.

في ١٥ تشرين الثاني القادم . ثم قدم المقرر مشروع قرار يحتوي وصف خط حدود موقت مع خريطة . وقد وافق الطرفان على الخط الذي صار يعرف بخط بروكسل ، ووافق المجلس على القرار بالإجماع[١] .

(1) *Official Journal*, 1924, pp. 1659-1660; see the description of Brussels Line in *Official Journal*, 1924, p. 1660 and 1926, pp. 191-192.

الفصل الرابع
لجنة التحقيق وتقريرها

مر معنا في الفصل السابق أن مجلس عصبة الأمم قرر يوم ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية لحلها إلى المجلس . وقد اجتمع أعضاء اللجنة في جنيف يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ وانتخب أي آف فرسن الوزير السويدي في بخارست رئيساً ، وقد خصصت اللجنة بضعة أيام للتعرف على الوثائق التي أعدتها سكرتارية عصبة الأمم والتي تخص خط الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية[١] . وقد رأت أنه من الضروري أن تذهب إلى المنطقة نفسها لإنجاز تحقيقها وجمع المعلومات التي تحتاجها محلياً ، وقد أدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية . فأرسلت اللجنة قائمة أسئلة من جنيف إلى كلتا الحكومتين وذهبت إلى لندن وأنقرا للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها إلى المنطقة[٢] .

زيارة اللجنة للندن وأنقرا وبغداد

في أواخر تشرين الثاني ١٩٢٤ استقبل اللجنة في لندن وزير الخارجية ووزير المستعمرات مع خبرائهما ، وقد رحب أحد موظفي وزارة المستعمرات باللجنة

---

(1) *League Report*, p. 5; *Official Journal*, 1925, p. 145.

(2) *League Report*, p. 5.

وأعرب عن رضا حكومته في تفضيل مجلس العصبة تعيين لجنة ، فردت اللجنة حالاً أن المجلس لم يحدد سلطتها في العمل وأنها حرة في توصية المجلس بإجراء استفتاء وأي أسلوب آخر للعمل . وقد طلبت اللجنة من الحكومة البريطانية تعيين مساعد يرافقها ويساعدها في عملها في المنطقة ، فعينت الحكومة البريطانية آر آيف جاردن وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقي السابق للمواصلات والأشغال كممثل للحكومة العراقية .

ثم غادرت اللجنة إلى أنقرا في بداية سنة ١٩٢٥ ، وقد أجابت الحكومة التركية على بعض أسئلة اللجنة بأن حل مشكلة الموصل قد يحصل في التعبير الحر عن رغائب سكان ولاية الموصل ، وقد أقنعت اللجنة الحكومة التركية بأن مجلس العصبة لم يحدد سلطتها في العمل . وقد عينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة ديار بكر كمساعد وقد رافقه كامل بك وناظم بك وفتاح بك كخبراء[١] .

وقد وصلت اللجنة إلى بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ وقد دعت للبقاء عدة أيام ، فدرست خلالها العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل وأساليب الإدارة العراقية . وقد نزل أعضاء اللجنة وجواد باشا في ضيافة المندوب السامي البريطاني السر هنري دوبس . بينما نزل الخبراء الأتراك في مكان آخر في بغداد . وفي ١٧ كانون الثاني قدم السر هنري اللجنة إلى الملك فيصل وقد سلمها الملك مذكرة مكتوبة[٢] ، وقد احتوت هذه المذكرة استعراضاً للحوادث منذ توقيع هدنة مندروس ، وبينت تقدم العراق في السنوات الماضية وآماله في المستقبل ، وذكرت بعض المشاريع ومنها الاتفاق المرتقب مع بريطانيا العظمى حول استغلال حقول النفط ، وبينت المذكرة ضرورة خط حدود يضمن العراق ضد الاعتداء وهو بالنسبة للعراق مسألة حياة أو موت ، وأكدت أن تجريد

(1) *League Report*, pp. 5-6; British Reoprt, 1925, p. 8.

(2) *League Report*, p. 6.

العراق من حدوده الطبيعية يعني ضربة مميتة لمستقبله ، وأعلنت أنه سيكون من المستحيل المحافظة على الأمن إلا بإيجاد قوة عسكرية دائمة وليس هذا في طاقة العراق ، وأن الرأسمال الأجنبي لن يأتي إلى العراق إذا تعرض لأخطار الفوضى والغزو ، وختمت المذكرة بالقول أن الموصل للعراق كالرأس للبدن وأن مشكلة الموصل هي مشكلة العراق بأجمعه[1] .

وفي اليوم نفسه عقدت اللجنة اجتماعاً في دار الاعتماد البريطانية وبحضور المندوب السامي ، وقد بين المندوب أن بين الخبراء والأتراك ناظم بك وفتاح بك من المواطنين العراقيين واتهمهما بتدبير المؤامرات ضد الحكومة العراقية ، وأعاد إلى الأذهان أن أمراً باعتقال ناظم بك كان قد أصدر ، وأنه وفتاح بك هربا من البلاد ، وأنهما يعودان الآن في ١٩٢٥ مستفيدين من حصانة اللجنة الدبلوماسية ليقوما بنشاط قد يخل بالأمن والنظام ، فتحمست الأحزاب القومية وهددتهما ولذلك طلب السر هنري استدعاء الخبيرين[2] .

ولكن اللجنة لم توافق السر هنري دوبس ، وأسفت على تعيينهما ولا سيما لورود اسميهما في محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية ، وتعتقد اللجنة أن تعيينهما جعل واجبها أصعب ولكنها ذكرت أنهما من مواطني ولاية الموصل ولا يمكن اعتبارهما عراقيين حتى تتم تسوية مشكلة الحدود . وقد أبدت اللجنة دهشتها للمساعد التركي لاختيار الحكومة التركية لهذين الخبيرين ، ولكنها لم تطلب استدعاءهما ، وقد تشكى المساعد التركي من وضع الخبيرين في معسكر محاط بالخنادق ، فلما احتجت اللجنة على هذا العمل نقل الخبيران إلى غرف مجاورة لدار الاعتماد البريطانية . وبالرغم من أن اللجنة وافقت على تحديد حركاتهما في بغداد فإنها أصرت على أن يكون للوفد التركي الحرية التامة في

---

(1) *League Report*, pp. 6-7.

(2) *League Report*, p. 7; *British Report*, 1925, p. 8.

ولاية الموصل لكي يكون في الإمكان إنجاز واجباتهم[١] .

بقيت اللجنة في بغداد حتى ٢٦ كانون الثاني ، وقد زارت خلال فترة إقامتها عدداً من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم ، وقابلت كل الشخصيات البارزة في بغداد ، وزراء وموظفي حكومة وممثلي جميع الطبقات والطوائف ، وزارت الأسواق ومخازن الحبوب والأخشاب في المراكز التجارية لأجل الحصول على فكرة عن التجارة بين بغداد وضواحيها والمناطق الشمالية . وحاولت اللجنة أن تتأكد ما إذا كانت ولايتا بغداد والموصل معتمدتين على بعضهما اقتصادياً ، ولهذا الهدف، درست اللجنة إحصائيات الجمارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب[٢] .

تحقيقات اللجنة في العراق

وصلت اللجنة إلى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ، وبعد وصولها مباشرة حدثت حادثة وقد ذكر خبرها الكونت بول تلكي في مذكرة تتلخص كما يلي :

في يوم ٢٧ كانون الثاني كان الكونت بول تلكي يتمشى في مدينة الموصل مع اثنين من السكرتيرين الملحقين باللجنة فالتقوا بجواد باشا المساعد التركي ببزته العسكرية وقد عرض أن يرافقهم ، وفي الشوارع أحاط بجواد باشا نحو ثلاثين شخصاً ظنهم الكونت تلكي عرباً وقبلوا يديه وهتفوا «تعيش تركيا» ، وقد تبعهم الجمهور وزاد عددهم حتى بلغوا مائتي شخص ، وزاد الهتاف ، ثم حضر بعض ضباط الشرطة وحاولوا تفريق الجمهور ، وفي السوق تجمع الجمهور من جديد والتحق ثلاثة ضباط شرطة بزملائهم وكان أحدهم إنكليزياً ، وصار جواد باشا موضوع هتاف متزايد وعطف ، وقد مثل الجمهور طبقات مختلفة من

---

(1) *League Report*, pp. 7-8.

(2) *League Report*, p. 8; British Reoport, 1925, p. 9.

الشعب بينهم أناس محترمون وشحاذون . وقد استعملت الشرطة العصي في محاولة تفريق الجمهور . وفي طريقهم إلى محل إقامتهم في دار الضيافة شاهد الكونت تلكي وجواد باشا والسكرتيران مظاهرة مضادة من الطلاب يهتفون للملك فيصل قرب النادي الوطني العراقي مقابل دار الضيافة .

في صباح اليوم التالي زار اللجنة عبدالعزيز القصاب متصرف الموصل والميجر المفتش الإداري البريطاني وطالبا بإقامة نظام مراقبة لضمان سلامة الوفد التركي ، واقترحا أن يخبر المساعد التركي وخبراؤه السلطات الإدارية قبل ساعة من مغادرتهم محل إقامتهم ويذكروا المحل الذي يقصدون زيارته ويطلبوا حماية الشرطة وأن يطلب إلى جواد باشا أن لا يخرج بالبزة العسكرية ، وأن تتخذ السلطات التدابير اللازمة لضمان عدم قيام المندوبين الأتراك بنشاط سياسي قد يخل بالنظام العام[١] .

وقد رفضت اللجنة اقتراح سلطات الموصل لعدم رغبتها في تحديد حرية عمل المندوبين الأتراك ، وأرسلت مذكرة إلى المتصرف وإلى المفتش الإداري طالبة أن يعطي المندوبون الأتراك حرية العمل التامة ، وأن لا تظهر تدابير المحافظة للعيان ، ورفضت أن تباشر تحقيقاتها حتى تتسلم جواباً مرضياً لطلباتها[٢] .

أحالت سلطات الموصل مذكرة اللجنة إلى السلطات المركزية في بغداد ، وقد أجاب المندوب السامي البريطاني بأنه يعترف بعدالة مطالب اللجنة ولكنه لا يستطيع قبول المسؤولية بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية عن أي عمل معاد قد يقترف ضد أشخاص المندوبين الأتراك . وفي الوقت نفسه تسلمت اللجنة برقية من أنقرا مباشرة ، وبواسطة سكرتارية عصبة الأمم ، تتضمن احتجاجاً شديداً ضد السلطات العراقية ، فأرسلت اللجنة برقية إلى جنيف موضحة منشأ الموقف باختيار الخبراء الأتراك السيء ، وأرسلت نسخة من

---

(1) *League Report*, p. 8.

(2) *League Report*, pp. 8-9.

جوابها إلى أنقرا وفيها أشارت إلى أن الحكومة التركية لا تستطيع اعتبار السلطات العراقية مسؤولة إذا رفضت التدابير الاحتياطية التي اقترحتها بغداد .

ثم علمت اللجنة أن الأشخاص الذين تظاهروا لصالح تركيا قد سجنوا وأن أعضاء اللجنة أنفسهم كانوا تحت الرقابة ، وكانت مجموعتان من الشرطة ترابطان عند مداخل نزل اللجنة لملاحظة حركات أعضاء اللجنة والسكرتيرين والإخبار عنها . ولذلك أخبرت اللجنة المساعدين البريطاني والتركي أنها لن تبدأ عملها حتى يتغير الوضع ، فتحت هذه الظروف وافق جواد باشا أن يتحمل مسؤولية سلامة وفده وأن يقبل الاحتياطات الحكيمة التي اقترحها المندوب السامي ما دامت لا تمس كرامة الوفد التركي . وقد اتصلت اللجنة بأنقرا ، فلما وافقت الحكومة على وجهة نظر جواد باشا ، انتهت المسألة في ٥ شباط ١٩٢٥ .

وفي أثناء هذه الفترة ، تمكن أعضاء اللجنة وهم متنكرون ، أن يكونوا فكرة عامة عن آراء الناس . ثم اتفقوا على تفاصيل طوافهم في ولاية الموصل وعلى أساليب التحقيق . وقد زاروا بعض الأشخاص من ذوي الخبرة والمعرفة في مدينة الموصل لتكوين فكرة عامة عن الوضع(١) .

وقد تم تحقيق اللجنة في مدينة الموصل بصورة مشتركة من الأعضاء الثلاثة ، فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية (الأطباء والمحامين والتجار الخ . . .) وجميع طبقات الناس . وقد طلبت اللجنة إلى المساعدين أن يقدما قوائم بأسماء الشهود الذين يرغبان أن تفحص اللجنة شهاداتهم . وقد أكدت اللجنة أن التحقيق تم بطريقة محايدة ، وقد استقبلت الشخصيات المهمة في اجتماع كامل للجنة ، بينما قابلت الآخرين على حدة من قبل أحد الأعضاء . وفي مدينة الموصل استطاعت اللجنة أن تحصل على أكمل تعبير ممكن عن وجهات نظر السكان(٢) .

---

(1) *League Report*, p. 9.

(2) *League Report*, pp. 9-10.

حاولت اللجنة أن تحصل على أوسع وأتم معرفة عن رغبات السكان . وقد حدث أن سألت اللجنة أسئلة محرجة حول إدارة الانتداب وعن الوضع بعد إبرام المعاهدة العراقية-البريطانية ، فأرسل ياسين الهاشمي رئيس وزراء العراق برقية احتجاج على صيغة بعض أسئلة اللجنة ، ولكن اللجنة أصرت على أن لها الحق وعليها الواجب أن تجري التحقيق دون عراقيل ، وقد اعترفت أن أساليب تحقيقها تثير حتماً بعض الحماسة العاطفية بين الأهالي الذين لا تزال تربيتهم السياسية في مرحلة ابتدائية ، والذين كانوا تحت تأثير حملة دعاية مركزة[١] .

ثم قررت اللجنة بعدئذ أن تجري تحقيقاتها في الأقسام البعيدة من ولاية الموصل في آن واحد من قبل لجان فرعية ، وقد أصر المساعد البريطاني على وجوب اصطحاب ثلة من الشرطة لكل لجنة فرعية للمحافظة عليها وأن تعلم حركاتها مقدماً . وقد اعتقدت اللجنة أن هذا الطلب سيهدم إمكانية القيام بتحقيق محايد ، فحضر السر هنري دوبس إلى الموصل يوم ٨ شباط لتسوية هذا الخلاف الصغير ، وعند بحثه واجبات الخبراء أخبر اللجنة أنه علم أن الحزب المؤيد لتركيا قد نظم حرساً مسلحاً لمصاحبة جواد باشا أينما ذهب ، وسيكون من واجب الشرطة أن تعتقلهم . ولكن اللجنة أكدت للسر هنري أنه لن يحدث أي اضطراب . أما السر هنري فقد احتج أن طريقة تحقيق اللجنة قد هددت تهديداً خطيراً سلطة الحكومتين البريطانية والعراقية ، وأن أسئلتها قد أضرت بهيبة الحكومتين وذلك بإيحائها أنها تبحث عن دليل ضد الإدارة الحالية . فأجاب رئيس اللجنة بأنها ستستمر في تحقيقاتها بحرية تامة كما يملي عليها واجبها ، وأنها ستقدم نتائج تحقيقها في تقرير ترفعه إلى مجلس عصبة الأمم ، وصرح أي آف فرسن الرئيس بأن عمل اللجنة قد عرقله نشاط الشرطة ضد الشهود وضد اللجنة نفسها أيضاً[٢] .

---

(1) *League Report*, p. 10.

(2)*League Report*, pp. 10-11.

ثم صرح السر هنري دوبس أن حكومته قد تحتج أمام مجلس العصبة ضد قرار اللجنة بالقيام بتحقيقات منفصلة في مختلف أقسام ولاية الموصل، وأضاف أن قوميات أعضاء اللجنة تدل على «توازن تام»، فلفت رئيس اللجنة انتباه السر هنري إلى عدم لياقة ملاحظته عن قوميات أعضاء اللجنة، وقال أن مجلس العصبة قد اختارهم بالإجماع وأعطاهم حرية العمل التامة وأنه إذا أعيد فتح هذه المسألة فقد تقع عواقب خطيرة[1].

أجلت اللجنة تحقيقها في مدينة الموصل مؤقتاً، وتفرق أعضاء اللجنة واتفقوا على اللقاء ثانية في كركوك يوم ٢٥ شباط. وقد بقي دي آف فرسن في الموصل مع جواد باشا وآر ايف جاردن لأجل الاستمرار بالتحقيق في ضواحي مدينة الموصل. وقد زار فرسن المدن والقرى ودعا إلى مراكزها التي بقي فيها وجهاء القرى المجاورة، وقابل رؤساء العشائر العربية ولا سيما رؤساء شمر. وقد أجرى الكونت بول تلكي تحقيقه في لواءأربيل يصحبه ناظم بك وليونز الضابط السياسي البريطاني وكرامرز مترجم اللجنة، وقد زاروا العشائر العربية والكردية، وأجرى أ. بولس تحقيقاته في لواء كركوك يصحبه صبيح نشأت وكامل بك، وقد اتصل بولس برؤساء العشائر العربية والكردية والتركية. وفي منطقة كفرى واصل التحقيق دي بورتاليس أحد السكرتيرين ومعه فتاح بك وضابط بريطاني، وقد تنقل دي بورتالس في جبل حمرين وزار القبائل الكردية والتركية والعربية. وقد قابلت اللجنة بكامل هيئتها بعض ممثلي القبائل.

وقد وجدت اللجنة من الصعب إجراء تحقيقاتها في القرى والأرياف وبين القبائل الرحالة حيث وجدت أن الأهالي أقل خبرة سياسية وأكثر تأخراً في مضمار المدنية، ويعرفون قليلاً أو لا يعرفون شيئاً عن مشكلة الموصل. وقد اتبعت اللجنة طريقة خاصة كهذه: أن تشرح غرض اللجنة بلغة بسيطة جداً وتضع أسئلة بعد انسحاب المساعدين. وقد اختلفت صيغة الأسئلة حسب

---

(1) *League Report*, pp. 11-12.

مركز وذكاء وثقافة الشهود ، وقد طمئن الشهود عن سرية التحقيق .

وقد اجتمع أعضاء اللجنة والمساعدان بعدئذ في كركوك وتوجهوا نحو السليمانية . وبعد انتهاء تحقيقها في السليمانية ورجوعها قاصدة الموصل توقفت اللجنة في كركوك والتون كوبرى وأربيل لإتمام التحقيقات السابقة . ولما وصلت اللجنة إلى الموصل في يوم ٨ مارت ١٩٢٥ وجدت جميع آثار الرقابة قد اختفت . وجهزت السلطات البريطانية اللجنة بمعلومات مفصلة عن جميع الوجهاء بصرف النظر عن آرائهم حتى ولو كانت لصالح تركيا بصورة قطعية .

وفي الموصل تابعت اللجنة تحقيقها فسألت خطباء الجوامع وملاكي البيوت والقرى والأراضي والمنتجين الثانويين المذكورين في القوائم التركية القديمة وجميع الأشخاص الأحياء في الموصل الذين كانوا أعضاء في المجلس البلدي خلال العشرين سنة الماضية . ثم سافرت اللجنة إلى زاخو مارة بالقرى المسيحية واليزيدية ؛ وفي زاخو استقبلت اللجنة وجهاء ورؤساء المنطقة شمالي وجنوبي خط بروكسل . وفي دهوك والعمادية قامت اللجنة بالعمل نفسه[١] .

ولم تقصر اللجنة تحقيقها على النواحي السياسية . فقد درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارية ، ودرست القضايا العنصرية والجيولوجية ، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وما شابه ذلك . وقد طارت اللجنة عدة مرات فوق جبال سنجار وفوق خط الحدود الشمالي من زاخو إلى رواندوز وفوق جبل حمرين[٢] .

وفي نهاية مارت ١٩٢٥ رجعت اللجنة إلى مدينة الموصل وقضت بضعة أيام في تنسيق المعلومات التي جمعتها ، ثم سافرت إلى جنيف . وقد أرسل الملك فيصل ورئيس الوزارة العراقية برقيتي شكر ووداع وأعربا عن أملهما في

---

(1) *League Report*, p. 12.

(2) *Ibid.*, pp. 12-13.

تأييد عصبة الأمم لحقوق العراق في ولاية الموصل . وقد اجتمعت اللجنة في جنيف يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة مسودة التقرير[١] .

أساليب العمل

طلب مجلس عصبة الأمم إلى لجنة التحقيق أن تمده بمعلومات مفصلة عن مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وعن الاختلاف في الرأي بين بريطانيا العظمى وتركيا حول أسلوب العمل الذي سيتبع لمعرفة الرغبات الحقيقية لسكان ولاية الموصل .

كانت تركيا منذ مؤتمر لوزان حتى تعيين اللجنة قد أصرت على الاستفتاء كأحسن وسيلة ، بينما فضلت بريطانيا تأليف لجنة لجمع المعلومات الضرورية ، فلما قرر مجلس الأمم تعيين لجنة التحقيق ، أكد المندوب التركي الذي وافق على طريقة التحقيق تفضيله للاستفتاء[٢] .

قررت اللجنة دراسة حجج الطرفين حول طريقة العمل وإعطاء قرار عنها . يمكن تلخيص الحجج التركية كما يلي :

(١) إن مستقبل سكان كثيرين أمر مهم جداً . فليس من الإنصاف تسليم أمر كهذا للتحكيم ، ولا تستطيع أية لجنة التأكد من رغبات الشعب الحقيقية لأنها إنما تستطيع أخذ رأي قليل من الناس ، والعدالة والحكمة السياسية تفرضان ضرورة إعطاء سكان الولاية الحرية في تقرير مستقبلهم ، لأنه لا يجوز نقل شعب ما من دولة ضد رغبته .

(٢) أمثلة سلزيا العليا وحوض السار وبعض أقسام بروسيا الشرقيةو شلزويك وكلاكنفورت تؤيد رأي تركيا في الاستفتاء ، هذا وستحتج الشعوب الشرقية على معاملتها معاملة مغايرة .

---

(١) جريدة *العراق* ، ٢٥ آذار ، ١٩٢٥ . *Ibid*., p. 13.

(2) *League Report*, p. 14.

(٣) إذا كان من الممكن أخذ رأي الشعب العراقي في انتخاب الملك فيصل فلماذا يكون من المستحيل أخذ رأي سكان الولاية في أمر أهم ألا وهو مستقبلهم؟

(٤) الاستفتاء مهم لأنه حتى الوثائق والتقارير البريطانية عن الاستفتاءين اللذين أجريا في العراق في ١٩١٩ و١٩٢١ ذكرت أن السليمانية رفضت الانضمام إلى العراق ورفضت كركوك حكومة الملك فيصل ، وهكذا نرى أن نصف سكان الولاية ضد الاتحاد مع العراق .

(٥) أما عن طريقة الاستفتاء فاقترحت الحكومة التركية أن يجري من دون ضغط خارجي ، وأن تؤلف لجنة لدراسة العناصر الشعبية المختلفة التي تكون منها القوات الحكومية ، وأن تملأ وظائف الحكومة بموظفين ينتخبهم الشعب بصورة مؤقتة أو يعينهم مجلس «الاختيارية» في كل منطقة . ويجب المحافظة على النظام في كل قبيلة بمنظمتها الخاصة ، وفي المدن والأرياف بالقوات المحلية التي تجند بصورة نسبية من عناصر الشعب المختلفة وتوضع تحت سلطة مجلس الاختيارية . يعطي الناخبون رقعتين من الورق تحمل واحدة صورة العلم التركي وتحمل الثانية صورة العلم البريطاني ويطلب إلى الناخب أن يضع في صندوق الانتخاب الورقة التي تحمل صورة علم القطر الذي يفضله . وإذا اقتضت الضرورة الماسة فيجوز قبول الانتخاب غير المباشر في مناطق العشائر الرحالة . يجب أن تؤلف الناحية دائرة انتخابية ، ويجب أن يكون للحكومتين التركية والبريطانية عدد متساو من المراقبين في لجنة الإشراف على الانتخاب . هذا وقد كان سكان ولاية الموصل دائماً ينتخبون نوابهم إلى البرلمان العثماني وكانت لهم تجارب في التصويت[1] .

---

(1) *League Report*, pp. 14-15.

ويمكن تلخيص الحجج البريطانية كما يلي :

(١) باستثناء الجماعات التي بلغت مرحلة عالية في الثقافة والمدنية فإن الاستفتاء حتماً يتأثر بالعوامل السياسية والعنصرية أو باعتبارات مؤقتة محلية كالنزاع حول الأراضي ، والضرائب الجديدة وحملة الدعاية . ففي الاستفتاء لا يعطي الناخب غير المثقف أهمية كافية للعوامل العسكرية والجغرافية والاقتصادية والإدارية .

(٢) إذا اختير الاستفتاء كأفضل طريقة ، فإن الحكومة البريطانية ترغب في إجراء استفتاء في المناطق الواقعة شمال ولاية الموصل . وهذه المنطقة تضم الوطن الأصلي للآثوريين ومنطقة تسكنها بعض القبائل الكردية (التي عرضت بعض العروض على الحكومة العراقية) وبعض القبائل العربية .

(٣) في حالة الاستفتاء ، يجب سحب القوات التركية والعراقية والبريطانية ، ولن يكون عملياً استبدالها بقوات محلية بقيادة ضباط محايدين ، لأنه سيكون من الواجب استبدال القوات المحلية بقوات محايدة أيضاً ، وسيكون من الصعب كثيراً على القوات المحايدة أن تحافظ على النظام في مثل هذه الظروف وفي مثل هذه المنطقة الجبلية . وسيجري الاستفتاء مصحوباً بحملتي دعاية تركية وعراقية وقد تؤديان إلى حدوث اضطرابات .

(٤) ستكون القبائل القاطنة على حدود العراق الشمالية عرضة للإرهاب ولن تستطيع إعطاء آرائها بحرية ، وستكون الأقلية عرضة للانتقام والاضطهاد ، وبالرغم من أن التصويت سيكون سرياً فمن المفهوم أن الناس سيصوتون كما هو معروف عن آرائهم السياسية والعنصرية ، وقد عرفت هذه الحقيقة في أوروبا ، ولكنها في منطقة كولاية الموصل أظهر وأبين .

(٥) إنما يعتبر الاستفتاء حلاً عملياً للمشاكل التي يمكن وضعها بشكل أسئلة بسيطة للاختيار بين أمرين ، وهكذا كانت الاستفتاءات التي أجريت في العراق في ١٩١٩ و١٩٢١ . ولكن لا يمكن التعبير بهذا الشكل البسيط في مسألة الحدود .

(٦) يتألف سكان ولاية الموصل من أكراد يمثلون النصف وعرب يمثلون الربع وأقليات غير مسلمة : يزيديين ويهود ومسيحيين . وقد أعرب العرب واليزيديون واليهود والمسيحيون الكلدانيون عن رغبتهم في البقاء في العراق ، أما الآثوريون النسطوريون فلا يفضلون تركيا ولا العراق وقد أعلنوا عن نيتهم في عدم الرجوع إلى تركيا ولكنهم يفضلون الحماية البريطانية . أما البقية الباقية فمكونة من تركمان قانعين وموسرين ولكنهم قليلو العدد فلا يؤثرون في النتائج . وهكذا فإن رغبات نصف سكان الولاية معروفة جيداً ، فإجراء استفتاء لهذا النصف عديم الفائدة . أما النصف الآخر المؤلف من الأكراد فإن أكثريتهم الساحقة ساذجة لا تستطيع التعبير عن آرائها[١] .

وقد بدا لأول مرة أن اللجنة اقتنعت بالحجج التركية وأن الاستفتاء طريقة أفضل في التأكد من رغبات السكان ، وأن الاستفتاءات السابقة أجريت تحت الاحتلال العسكري ولا يمكن اعتبارها دليلاً لا ينقض عن رغبات السكان . وقد رفضت اللجنة الحجة البريطانية بعدم إمكانية إجراء استفتاء عن مشكلة الحدود لأن منطقة النزاع كبيرة جداً فلا يمكن اعتبارها مجرد قضية تحديد الحدود ، بل بالعكس اعتقدت اللجنة أن من المعقول دراسة إمكانيات إجراء الاستفتاء بصرف النظر عن الاستفتاءات السابقة ، ولم تستثن تعليمات مجلس العصبة لجنة فكرة الاستفتاء مقدماً . وأخيراً لم توافق اللجنة الحكومة البريطانية في أمر توسيع النزاع إلى ولاية حكارى في تركيا[٢] .

ولأجل أن تكون اللجنة رأياً عن طبيعة استفتائي ١٩١٩ و١٩٢١ طلبت اللجنة من السلطات البريطانية في العراق بعض التفصيلات . ثم استنتجت من المعلومات التي حصلت عليها أنه لم تجر استفتاءات حقيقية في تينك السنتين ،

---

(1) *League Report*, p. 16.

(2)*League Report*, p. 17.

وبوجه عام كانت طريقة العمل التي اتبعت فيهما جمع الوجهاء وشيوخ العشائر وممثلي الطوائف وأخذ آرائهم ، فلم يجر أي تصويت سري أو فردي ولم تضمن حرية التصويت ولا استقلاله . ولكن اللجنة استنتجت أن موقف سكان السليمانية مرده رغبتهم في الاستقلال أكثر من عطفهم على تركيا[١] .

وقد حاولت اللجنة إجراء استفتاء تجريبي في بعض الأماكن ولكن التجربة فشلت . فاقتنعت اللجنة بقوة التأكيدات البريطانية التامة عن صعوبات إجراء الاستفتاء . وفي رأي اللجنة أن الطريقة التي اقترحها الأتراك قد تؤدي إلى الفوضى وإراقة الدماء والحرب الأهلية . ثم اقتنعت اللجنة نهائياً أنه من الصعب أن يكون الاستفتاء التعبير الحقيقي عن رغبات السكان هذا إذا كانت لهم أية رغبات على الإطلاق . وعلى العموم فقد كانت الثقافة بدائية والمجتمع إقطاعياً ولذلك يصوت الناس كما يصوت رؤساؤهم ، أما الأقلية المثقفة المدركة ، وكان بعضهم يؤيد الأتراك ، فقد أكدت للجنة استحالة إجراء استفتاء . وهكذا توصلت اللجنة أن الطريقة التي اقترحتها الحكومة البريطانية أفضل وسيلة لتزويد مجلس العصبة بالمعلومات المطلوبة ، وهي الطريقة التي استعملتها اللجنة ، متذكرة دائماً رغبة الحكومة التركية في تعيين رغبات السكان الحقيقية[٢] .

الحجج الجغرافية

قدمت الحكومتان البريطانية والتركية بمناسبات عديدة حججهما الجغرافية وقبل مناقشة هذه الحجج قد يكون من المفيد تلخيص الوصف الجغرافي للمنطقة المتنازع عليها الذي ورد في تقرير اللجنة .

---

(1) *Ibid.*, pp. 17-18.

(2) *League Report*, pp. 18-19.

وصف الولاية الجغرافي:

إن بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) التي تؤلف القطر الواقع بين الرافدين دجلة والفرات هي منطقة انتقال بين آسيا الصغرى وأرمينيا وإيران من جهة وسوريا والجزيرة العربية من جهة أخرى(١) .

تؤلف الجبال التي تحيط بسهل سوريا وميزوبوتاميا جزء من نظامين في الشرق ، مجموعة زاكروس الممتدة من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي ، وفي الشمال مجموعة طوروس التي تمتد من الغرب إلى الشرق وتشكل قوساً محدباً نحو الجنوب . وتنتهي هذه السلاسل الجبلية من جهة السهل ببضعة سلاسل من التلال . وتقع الأراضي المتنازع عليها في أبعد زاوية من السهل حيث تلتقي سلاسل الجبال والتلال من النظامين(٢) .

تصب كل النهيرات النازلة من مدرج الجبال والأراضي العالية في الشمال في دجلة والفرات ، وتؤلف المنطقة التي تكثر فيها هذه النهيرات الأراضي المتنازعة . مناخها قاري ذو حدود متطرفة في الحرارة وفي جفاف الصيف وأمطار الشتاء . إن الجبال التي تفصل بادية الشام من البحر المتوسط ليست عالية علواً كافياً بحيث يمنع تأثير مناخ البحر المتوسط من الوصول إلى الأراضي المتنازعة(٣) .

العراق قطر سهلي رسوبي ولكن الأراضي المتنازعة جبلية صخرية ، يتألف نبات المنطقة السهلية من أعشاب قصيرة ومتفرقة بينما تكسو الغابات المنطقة

---

(1) *League Report*, p. 53.

انظر مقالاً جيداً عن هذا الموضوع بقلم محمد عوض عنوانه :

"Geographical Aspects of the Mosul Question", in *The Scottish Geographical Magazine*, XLII. Pp. 1-20, 65-78.

(2) *League Report*, p. 53.

(3) *Ibid*., pp. 53-54.

المتنازعة ، وينمو شجر الغرب على شواطئ الأنهار والبلوط على مرتفعات الجبال .

الموصل مدينة مركزية ومدينة حدود ، إنها مركزية لأن جميع الطرق من زاخو والعمادية ودهوك وعقرة وأربيل ورواندوز والمناطق المحيطة بها تلتقي فيها . وهي مدينة حدود لأنها تقع على حافة الصحراء ومنطقة العشائر الرحالة . إنها سوق للمنتوج المحلي ومنتوج الترانزيت . وهي جزء من بلاد ما بين النهرين (العراق) . إن المدن الواقعة على حافة الصحراء ، أو في وسط السهول ، أوعلى طول الطريق الذي يمتد موازياً لدجلة هي المراكز التجارية للسهل والجبل معاً وقد كان اعتماد بعض الأقسام على بعضها الآخر العامل المؤثر في تاريخ هذه المنطقة[1] .

الموصل هي المدينة الكبيرة الوحيدة في الأراضي المتنازعة ، يبلغ عدد سكانها مائة ألف وهي أهم من المدن الأخرى وأكبرها كركوك التي يبلغ عدد سكانها أكثر من عشرين ألف بقليل . أما المدن الأخرى فهي أسواق محلية والموصل التي تعتبر سوقاً رائجة للسهل الخصب المحيط بها تنازع بغداد مركزها في تجارة التوزيع الرئيسي للقطر ، ونفوذها الاقتصادي هائل في الشمال[2] .

وصف خطي الحدود المقترحين:

ادعت الحكومة البريطانية عند مطالبتها بخط الحدود الشمالي بأن الجبال على خط الحدود المقترح تؤلف سوراً حاجزاً ، وهو خط حدود اقتصادي وعنصري بين العراق والمنطقة الواقعة في شماله . وقد أعطت الحجة البريطانية أهمية أكبر للاعتبارات العسكرية[3] .

---

(1) *League Report*, p. 54.

(2) *League Report*, p. 56.

(3) *League Report*, pp. 20-21.

وقد أجابت الحكومة التركية على الحجة البريطانية بأن الخط المقترح لم يكن مثالياً لأنه غير مؤلف من سلسلة متصلة بل فيه بعض السهول والوديان تستطيع الجيوش الغازية اجتيازه منها ، وأنه توجد مناطق جبلية أخرى في ولاية الموصل تشبه الخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية والخط المقترح لا يفصل بين مساكن عنصرين مختلفين .

وقد درست اللجنة ادعاءات الطرفين وطارت فوق سلاسل الجبال المختلفة . واكتشفت أن الخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية مؤلف من مجموعة جبال أعلى بكثير من السلاسل الجنوبية وقممها مكسوة بالثلوج وهي تعطي انطباعاً بأنها سور . في شمال الخط منطقة ألبية ، وقمم الجبال ليست أعلى من مجموعات الجبال الأولى التي تؤلف جزء منها . وبالرغم من اعتراف اللجنة بوجود بعض الممرات فإنها قررت أن الخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية خط حسن للانفصال الجغرافي ، وهو خط للانفصال الاقتصادي أيضاً ، ولكنه من الناحية العنصرية لا يصلح للانفصال ، ذلك لأنه يعيش على جانبيه عشائر كردية ممتزجة مع الآثوريين .

أما الحكومة التركية فإنها بمطالبتها بخط الحدود الجنوبي الذي يترك ولاية الموصل إلى شماله ، فقد قالت أن خط الانفصال هو نهر ديالي وجبل حمرين وجبل مكحول (الجانب الجنوبي منه لا قمته) ووادي الثرثار وجبل سنجار ، ولهذا الخط أحوال مناخية ومظاهر جغرافية مطابقة لمثيلاتها في الأناضول ومغايرة لما في ولاية بغداد ، وهو يحتوي على كل المزايا التي تعوز الخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية[1] .

وصفت الحكومة البريطانية جبل حمرين وجبل مكحول بأنها سلاسل من التلال مقفرة لا يعتد بها وأهميتها كحاجز طبيعي ضئيلة ، وقد أجابت الحكومة التركية أن هذه السلاسل الجبلية تؤلف خطاً متواصلاً من الارتفاع في منطقة

---

(1) *League Report*, p. 21.

منبسطة وتؤلف حواجز يصعب اختراقها . وأن ديالي نهر واسع يصلح أن يكون خط حدود مناسباً ، وله مزية انطباقه على الحدود الفاصلة بين المناطق المأهولة بالأتراك والأكراد من جهة والمأهولة بالعرب من جهة ثانية[١] .

وقد اعتقدت اللجنة أن الحقيقة تستقر بين وجهتي النظر هاتين ، وأن كلتا الحجتين غير دقيقتين . ولأجل تأييد رأيها استشهدت اللجنة بأفضل الثقات في وصف الجبلين جبل حمرين وجبل مكحول ، وقد شاهدت الجبلين مرة من السيارة ومرتين من الطائرات ، وطافت حول المنحدر الجنوبي الغربي لجبل مكحول متنقلة حول نهايته الشمالية والغربية . وقد كان استنتاج اللجنة أنه من الوجهة الجغرافية لا يصلح جبل حمرين ولا جبل مكحول كخط حدود ، وكذلك من الوجهة المناخية لا تؤلف هذه السلسلة البالغة من العلو ٢٠٠ متر فوق سطح البحر والتي تفصل بين منطقتين علوهما (١٧٠متراً) حاجزاً ، بل أن قره جوك داغ (٨٠٠-٨٧٠ متراً فوق سطح البحر) حاجز واضح محدد بين المنطقة السهلية وجبال كردستان . ومن الناحية التاريخة لم تكن لجبل حمرين وجبل مكحول أية أهمية ولا سيما كخط حدود[٢] .

ولا يمكن اعتبار نهر ديالي كحد جيد ، فهو في أعاليه ضيق وضحل ، وأما وادي الثرثار ومرتفعات سنجار فيمكن اتخاذهما مجرد. خط حدود متفق عليه في الصحراء ولكنه يقسم الجماعة اليزيدية إلى قسمين[٣] .

الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التي تربط الأراضي المتنازع عليها مع الأراضي المجاورة :

ادعت الحكومة التركية أن للأراضي المتنازعة الخواص المناخية والجيولوجية التي للأناضول ومغايرة لخواص ولاية بغداد ، وقد ذكرت في البرهان على رأيها

---

(1) *League Report*, pp. 21-22.

(2) *League Report*, pp. 22-23.

(3) *Ibid.*, p. 23.

أن أشجار النخيل لا تشاهد بعد حدود ولاية بغداد . أما اللجنة فذكرت أن ولاية الموصل بمراعيها شبه الصحراوية غربي دجلة وبسهولها الخصبة التي تتلقى كمية لا بأس بها من الأمطار، وبسلسلة التلال والجبال التي تحيط بها هي منطقة انتقال أو مزيج من مناطق مناخية لجبال زاكروس وميزوبوتاميا السفلى وصحراء بادية الشام ومنحدرات جبال طوروس في أرمينيا-منطقة لها بعض خواص مناخ البحر المتوسط . أما صفتها البارزة فهي فصلها الممطر الواضح في أواخر الشتاء وفي الربيع، ولكن لها خواص متشابهة مع المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس الأرمنية -نصيبين وماردين وأرفة- أكثر مما مع أية منطقة مجاورة[١] .

قضية الاسم «العراق»:

فيما يخص الاسم «العراق» ، ذكرت الحجة التركية أن ولاية الموصل غير داخلة في العراق العربي ، ولكنها جزء من الجزيرة ، وأن اتفاقية سايكس-بيكو فصلت بين الموصل والعراق ، وفي المطالب الخاصة بكردستان التي قدمها شريف باشا في ١٩١٩ بناء على طلب الحلفاء ذكرت الموصل منفصلة عن العراق ، أما سكان ولاية الموصل فلم يعتبروا أنفسهم يوماً ما جزءاً من العراق . ولأجل تأييد وجهة نظرها اقتبست تعريف العراق من **دائرة المعارف البريطانية ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى**[٢] .

ومن جهة ثانية ادعت الحكومة البريطانية أن الجيوش البريطانية احتلت جميع ميزوبوتاميا في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وقد أطلق الاسم «العراق» على القطر الذي كان يسمى فيما مضى ميزوبوتاميا لأنه معروف جداً عند الأهالي ، وقد أخذ هذا الاسم الحديث «العراق» من «العراق العجمي» و«العراق

---

(1) *League Report*, pp. 23-24.

(2) *League Report*, p. 24.

العربي» واللذين كانا مستعملين في أواخر القرن الحادي عشر ، ويضم العراق العجمي جزء من إيران الحديثة وجزء من ولاية الموصل . وقد أشارت الحكومة البريطانية إلى قرار الطابو التركي المؤرخ في ٥ صفر ١٣١٠ (١٦ تشرين الثاني ١٩٠٧) الذي نص على تبعية شهر زور للعراق ، وهذا القسم الإداري التركي المعروف بشهر زور يضم كركوك ورانية وأربيل وراوندوز وكويسنجق وكفرى وكلها في ولاية الموصل . وإن الخريطة التي قدمها المندوب التركي في ارضروم سنة ١٨٤٨ إلى لجنة تحديد الحدود التركية-الإيرانية أظهرت راوندوز وأربيل والسليمانية ضمن ولاية بغداد التي كانت تجاور ولاية وان[١] .

وقد أظهرت اللجنة شكواها من أن الملاحظات والتأكيدات المختلفة التي أبدتها الحكومتان اضطرتها لمراجعة مقدار كبير من الأدبيات وألزمتها بدراسة الموضوع دراسة مركزة لا تبررها أهمية الاسم «العراق» . وقد قصرت اللجنة دراستها على أربعة أمور رئيسة : (١) ما هي المناطق التي عرفت في مختلف فترات التاريخ باسم «العراق» و«العراق العربي» و«العراق العجمي»؟ (٢) ما هي الأسماء التي أطلقت على الأراضي المتنازع عليها أو عاى أقسام منها؟ (٣) هل كان الاسم «العراق» اسماً محلياً مألوفاً؟ (٤) على أية بالمناطق كان الاسم «ميزوبوتاميا» يطلق؟[٢] .

ولهذه الغاية راجعت اللجنة المؤرخين والجغرافيين العرب القدماء وعدداً كبيراً من الخرائط العربية ومئات الخرائط الأوروبية التي رسمت بين القرن السادس عشر والقرن العشرين ، وكتب الأسفار لجميع الفترات والمراجع الجغرافية ، والكتب الجغرافية المدرسية المستعملة في المدارس الثانوية العربية في مصر . فتوصلت اللجنة إلى وجود ثلاث مناطق واضحة : العراق العربي والجزيرة وكردستان . لا يمتد العراق شمالاً أبعد من هيت-تكريت أو منطقة جبل

---

(1) *League Report*, pp. 24-25.

(2) *League Report*, pp. 25, 29.

حمرين ، ولم يمكن التأكد من أن جزء من الأراضي المتنازعة لم تكن يوماً ما ضمن العراق العجمي[١] . وأكدت أنه في جميع الأدبيات الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تاريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الأراضي المتنازعة يوماً كجزء من العراق . في الماضي لم يكن الاسم «العراق» مألوفاً عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم ، ولكنه على كل حال أكثر قبولاً لدى العرب من الاسم «ميزوبوتاميا» الأوروبي غير المعروف عندهم ، وتضم ميزوبوتاميا النصف الغربي من الأراضي المتنازعة . أما قول الحكومة التركية بأن ولاية الموصل كانت جزءاً من الأناضول فتعتقد اللجنة أنه غير صحيح لأن المنطقتين تفصل بينهما سوريا وكردستان الغربي[٢] .

الطرق والمواصلات:

ذكرت الحكومة التركية أن مدينة الموصل وولاية الموصل تقعان عند تقاطع كل الطرق التي تربط بين الأناضول وسوريا وإيران ، وأن خط الحدود الذي اقترحته بريطانيا سيسد هذه الطرق التجارية[٣] .

وقد قالت اللجنة أنه من المبالغة أن يقال أن الموصل ذات أهمية كبيرة لتجارة الأناضول وسوريا وإيران ، لأنه لا توجد علاقة للموصل بالتجارة بين الأناضول وسوريا ، وأما عن التجارة بين سوريا وإيران فكانت الموصل تستعمل لحد ما في جميع الفترات ولكن لدرجة ليست بالكبيرة[٤] .

أما الحكومة البريطانية فأشارت إلى اتجاه الطرق فقط من وجهة النظر الاقتصادية البحتة وكمؤثرات حضارية ، وأكدت على العلاقات بين مدينة

---

(1) *League Report*, pp. 25-27.

(2) *Ibid.*, pp. 28-29.

(3) *League Report*, p. 29.

(4) *League Report*, pp. 29-30.

الموصل وبقيـة ولاية الموصل ولاية الموصل وولاية بغـداد . وقـد علقت اللجنة بقولها أنه كانت هناك طرق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية ، وأن الأتراك والألمان وأخيراً البريطانيين بنوا الطرق لغايات عسكرية ، وقد أصبحت أكثر الطرق لا تسلك في موسم الأمطار ، وأن الأنهار صالحة لسير الأكلاك مع التيار فقط[1] .

الخلاصة الجغرافية:

تبلغ مساحة الأراضي المتنازعة جنوبي بروكسل نحو ٨٧,٨٩٠ كيلومتراً مربعاً وتبلغ نفوسها ٨٠٠,٠٠٠ ، وأما الأراضي الواقعة شمالي خط بروكسل والتي طالبت بها الحكومة البريطانية فتبلغ مساحتها نحو ٣,٥٠٠ كيلومتر مربع . ولم يكن النزاع حول تعيين خط حدود بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان[2] .

إن خط الحدود الذي طالبت به الحكومة البريطانية جيد جداً من الوجهة الطوبوغرافية ، ولكن خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود مثل الخط المذكور . وإلى شمالي وجنوبي خط بروكسل توجد خطوط أخرى جيدة . أما الخط الذي طالبت به الحكومة التركية فهو جيد في قسمه الغربي ولكنه غير جيد في القسم الشرقي ، وفي داخل الولاية يمكن استعمال دجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية[3] .

تؤلف الأراضي المتنازعة وحدة قائمة بذاتها فهي محاطة بحدود طبيعية من أكثر جهاتها . إن تضاريس الأراضي تشبه مدرجاً (سهل ، وتلال ، وجبال) ، فهي منطقة انتقال بين الصحراء المنبسطة الجافة والجبال الكردية التي تتلقى

---

(1) *Ibid.*, p. 30.

(2) *League Report*, p. 30.

(3) *I bid.*, pp. 56, 86.

كمية أكبر من مياه الأمطار ، وبين المنطقة الغربية (سوريا وأرمينيا) والمنطقة الجنوبية الشرقية (العراق ولورستان في إيران) ، وللقسم الشمالي الذي مركزه الموصل خصائص مشابهة لخصائص نصيبين وماردين وديار بكر وارفة ، بينما يرتبط القسم الجنوبي بالعراق ولورستان[١] .

إن أفضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير وهو الخط الذي استعمل في اتفاقية سايكس-بيكو . إن إحدى مظاهر الوحدة في الأراضي المتنازعة هي التقاء جميع الطرق في الموصل ولا سيما طرق القسم الشمالي ، وهذه الوحدة الاقتصادية قررت تاريخ الولاية . ولم يكن لهذه المنطقة اسم خاص بها إلا مرة واحدة وهو بلاد آشور ، لأنها كانت ملحقة إدارياً إما كلياً أو جزئياً بإحدى الولايات المجاورة ، تارة بديار بكر وطورا ببغداد[٢] .

الحجج العنصرية

كانت الحجج العنصرية مهمة جداً وقد بحثها الطرفان المتنازعان بالتفصيل . ولعل من المفيد قبل مناقشة حجج الطرفين تلخيص وصف المنطقة العنصري كما ورد في تقرير اللجنة .

الوصف العنصري للأراضي المتنازعة:

كان هناك مصدران للسكان : من الجبال ومن الصحراء إلى المنطقة الخصيبة حول نهر دجلة ، وفي خلال العصور التاريخية كان هناك مصدر ثالث للهجرة ألا وهو الغزوات الخارجية . وفي هذه الأراضي المتنازعة وهي أخصب الأراضي ويطمع بها الطامعون أشد الطمع التقت هذه الموجات الثلاث وامتزجت . وقد اندثرت قبائل ومدن وشعوب . إن بقايا الشعوب المختلفة إما اندمجت في

(1) *League Report*, pp. 56-57, 86.

(2) *Ibid.*, pp. 57, 86.

الأجناس الأقوى وإما تراجعت إلى الجبال ، وقد حدث أحياناً أن هذه البقايا واصلت حياتها الخاصة بها سراً بينما أظهرت اتباعها لعادات وتقاليد الجماعات المجاورة[1] .

الأكراد هم الجنس الغالب في هذه الأراضي المتنازعة ، وكان العرب يتقدمون ويسكنون على ضفاف الأنهار ، ومنهم أبرز التجار في الموصل التي شيدها الخلفاء العرب وأعطوها الخصائص العربية . وأما الأتراك الذين حكموا البلاد زمناً فكان منهم الإداريون الارستقراطيون والجنود وبعض الملاكين .

لقد قضى الإسلام في حروبه على بعض المسحيين ، وبعضهم أسلم وبعضهم فر إلى الجبال . كما اضطر اليزيديون على السكنى في المناطق الجبلية الوعرة . وأخفى الشبك والكاكائية والسارلي عن الأجانب لغات وعقائد لهم سرية[2] .

بعض الأرقام عن السكان والأجناس:

تباينت الإحصائيات التركية والبريطانية عن تصنيف سكان ولاية الموصل تصنيفاً عنصرياً تبايناً عظيماً كما هو واضح في الجداول التالية[3] :

(1) *League Report*, pp. 54-55.

(2) *League Report*, p. 55.

(3) *Ibid.*, p. 31.

ولاية الموصل

	التقويم الرسمي لولاية الموصل	إحصاء النفوس التركية الذي قدم في لوزان	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩١٩)	تقدير الضباط البريطانيين لسنة (١٩٢١)	إحصاء النفوس العراقية الأخير لسنة ١٩٢٢-١٩٢٤
الأكراد	-	٢٦٣,٨٣٠	بني هذا التقدير	٤٢٤,٧٢٤	٤٩٤,٠٠٧
العرب	-	٤٣,٢١٠	على أساس الدين	١٨٥,٧٦٣	١٦٦,٩٤١
الأتراك	-	١٤٦,٩٦٠	وليس على أساس القومية	٦٥,٨٩٥	٣٨,٦٥٢
المسيحيون	-			٦٢,٢٢٥	٦١,٣٣٦
اليهود	-	٣١,٠٠٠		١٦,٨٦٥	١١,٨٩٧
اليزيديون	-	١٨,٠٠٠		٣٠,٠٠٠	٢٦,٢٥٧
السكان المستقرون	-	٥٠٣,٠٠٠		–	–
الرحل	-	١٧٠,٠٠٠		–	–
المجموع	٨٢٨,٠٠٠	٦٧٣,٠٠٠	٧٠٣,٣٧٨ لواء الموصل (٥١)	٧٨٥,٤٩٨	٧٩٩,٩٩٠
الأكراد	-	١٠٤,٠٠٠		١٤٩,٨٢٠	٨٧,٩٠٠
العرب	-	٢٨,٠٠٠	بني هذا التقدير	١٧٠,٦٦٣	١١٩,٥٣٧
الأتراك	-	٣٥,٠٠٠	على أساس الدين	١٤,٨٩٥	٩,٧٥٧
المسيحيون	-	٣١,٠٠٠	وليس على أساس القومية	٥٧,٤٢٥	٥٤,٩٣٤
اليهود	-			٩,٦٦٥	٣,٥٧٩
اليزيديون	-	١٨,٠٠٠		٣٠,٠٠٠	٢٠,٢٥٧
السكان المستقرون	-	٢١٦,٠٠٠		–	–
الرحل	-	؟		–	–
المجموع	-	؟	٣٥٠,٣٧٨	٤٣٢,٤٦٨	٢٩٥,٩٦٤

(٥١) إحصاء نفوس ألوية أربيل وكركوك والسليمانية ناقص لأن التقسيمات الإدارية في العهد التركي لا تنطبق مع التقسيمات الإدارية للحكومة العراقية .

وقد تحدى الطرفان صحة الأرقام المذكورة أعلاه وانتقد كل طرف الأساليب التي استعملها الطرف الآخر في التقدير وقد ذكرت الحكومة البريطانية ما يلي :

(١) لم يكن في عهد الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب نظام إحصاء النفوس حسب القوميات ، إنما كان هناك إحصاء حسب الأديان .

(٢) ولم توجد خريطة دقيقة للإمبراطورية العثمانية .

(٣) لا يمكن أن تكون القوائم التي كتبت من أجل التجنيد العام دقيقة لأن عدداً عظيماً من الأشخاص لم يسجلوا .

(٤) لا يمكن الاعتماد على الإحصائيات التركية لأن الحكومة التركية لم تستطع ممارسة السيطرة الفعلية إلا في بعض المدن والقرى .

(٥) قيمة الإحصائيات التركية مشكوك فيها لأنها لا تحمل تاريخاً .

أما الحكومة التركية فقالت أن سفرات قصيرة يقوم بها قليل من الضباط السياسيين غير كافية لجمع أرقام مضبوطة ، وأن الضباط البريطانيين في الحقيقة لم يستطيعوا الوصول إلى السليمانية . ولكن الحكومة البريطانية ادعت أن ضباطها السياسيين زاروا جميع الأمكنة المذكورة بكل عناية وأن الضباط البريطانيين كانوا في السليمانية من تشرين الأول ١٩١٧ حتى ١٩٢١ ، ورجعوا إليها في ١٩٢٢ ، ولم تستطع الحكومة التركية خلال تلك الفترة من الحصول على معلومات ، وأن زيادة نفوس ولاية الموصل من ٧٠٣,٠٠٠ في ١٩١٩ إلى ٧٨٥,٠٠٠ في ١٩٢١ نتجت عن رجوع عدد كبير من الأشخاص الذين خدموا في الجيوش التركية والعربية ، وعن رجوع العوائل التي تركت قراها في أثناء الحرب إلى ديارها وعن وصول عدد كير من اللاجئين الآثوريين . وقد أصرت الحكومة التركية على حياد ودقتها إحصائياتها[1] .

قررت لجنة التحقيق أن المعلومات المذكورة أعلاه غير كافية فطلبت من الطرفين المزيد من التفصيلات . وقد أخبرت الحكومة التركية اللجنة أن

---

(1) *League Report*, p. 31.

الإحصائيات جرت في ولاية الموصل سنة ١٩٠٦ وأن إحصائيات الإمبراطورية العثمانية لم تسجل وفق القواعد التي وضعتها مؤتمرات الإحصاء الدولية[١] . وقد أكدت الحكومة البريطانية أن تقديرات ١٩١٩ جرت في آخر تلك السنة أي خلال الفصل البارد عندما استقر الرحل في مشاتيهم ، وقد قسمت الولاية إلى أربعة أقسام ، في كل قسم ضابط سياسي مع مساعدين يتراوح عددهم بين الاثنين والعشرة ، وقد استجوب هؤلاء الضباط الأهلين وعدوا بيوتهم ورجعوا إلى وثائق الإحصاء التركية . وقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس الدين ، وجرى تقدير ١٩٢١ في لواء الموصل فقط وكان على أساس القوميات . أما في باقي الألوية فقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس القوميات بدل الدين . وقد اعتقدت اللجنة أن هذا التغيير جرى بأسلوب كيفي[٢] .

وقد ذكرت الحكومة البريطانية أن الحكومة العراقية خلال السنوات ١٩٢٢-١٩٢٤ بدأت بتصنيف أول سجل إحصائي دقيق للشعب العراقي ، ولم تنته من الإحصائيات حتى كتابة تقرير اللجنة (١٩٢٥) ولا سيما ما يخص مناطق الصحراء والجبال العالية ، ولكن المعلومات الخاصة بلوائي الموصل وكركوك فجيدة ، أما الأرقام الخاصة بأربيل والسليمانية فيمكن استعمالها كتقدير تقريبي للنفوس وتوزيع الأجناس[٣] .

شعرت اللجنة أنها لم تستطع الحصول على أية فكرة واضحة من الإحصائيات ، واعتقدت أن إحصاءات الحكومات التركية والبريطانية والعراقية لا يعتمد عليها باعتبارها إحصاءات جرت وفقاً لمبادئ دوائر الإحصاء الحديثة ، وقد كانت هناك بعض الأسباب مثل فرض الضرائب والتجنيد جعلت أرقام الإحصاء لا يعول عليها . وقد ذكرت اللجنة أن عدد الذين سجلوا كمصوتين في

---

(1) *League Report*, p. 32.

(2) *Ibid.*, pp. 32, 33.

(3) *League Report*, p. 32.

انتخابات العراق سنة ١٩٢٥ بلغ عشرة ملايين بدلاً من نحو ثلاثة ، والظاهر أن رؤساء العشائر العربية بالغوا في ذكر عدد أفراد عشائرهم من أجل زيادة نفوذهم السياسي ، ولم تذكر السجلات التي رأتها اللجنة شيئاً عن النساء . هذا وبالرغم من صعوبة تكوين رأي قاطع عن درجة دقة هذه الإحصاءات فقد اعتقدت اللجنة أن إحصاءات ١٩٢٢-١٩٢٤ أقرب إلى الصحة نسبياً ، لأن التقديرات جرت حينئذ في جميع ولاية الموصل على أساس الأجناس فقط[1] .

وقد درست اللجنة أرقام تقديرات ١٩١٩ و١٩٢١ فلاحظت أن الأرقام الخاصة بالسنة مع الأرقام الخاصة بالشيعة معه الأرقام الخاصة بالأديان الأخرى في ولاية الموصل سنة ١٩١٩ تقابل تماماً الأرقام التي أعطيت عن العرب والأتراك والأكراد سنة ١٩٢١ . وقد ذكرت الإحصاءات التركية أرقام القبائل الرحالة دون تمييز بين الأكراد والعرب ، وكان الوفد التركي في لوزان قد استعمل نسباً مئوية للسكان المستقرين ولم يذكر الرحل ، وقد عارضت المذكرات البريطانية طريقة الأتراك . وقد استنتجت اللجنة أن قيمة الإحصائيات التي قدمها الطرفان في لوزان عرضة للتساؤل وأن الحجج التي استندت إلى تلك الأرقام مشكوك فيها .

درست اللجنة بالتفصيل الإحصائيات التي عرضتها الحكومتان في مذكراتهما . لقد حاولت كل حكومة أن تثبت عدم دقة إحصاءات الحكومة الأخرى ، وكلتاهما اقتبست إحصاءات منشورة سابقاً ، فاقتبست الحكومة البريطانية من الكتب السنوية Year-books التركية الرسمية الصادرة عن ولاية الموصل ، وأشارت الحكومة التركية إلى إحصاءات المجلد ٣٦ المعنون «ميتزوبوتاميا» من كتيب Handbook وزارة الخارجية البريطانية[2] .

ادعت الحكومة التركية وجود ٧٠٠٠ عربي و٣٢,٩٠٠ تركي في لواء

---

(1) *League Report*, pp. 32-33.

(2) *League Report*, p. 33.

السليمانية ، وقد أنكرت الحكومة البريطانية الادعاء المذكور وأكدت عدم وجود أي عربي أو أي تركي في لواء السليمانية ، ولذلك طلبت اللجنة من الحكومة التركية المزيد من المعلومات فأجابت أن العرب يعودون إلى قبيلة طيء ، وأنهم يعيشون على تربية المواشي في المنطقة المجاورة لالتقاء نهري تانجرو وديالى ، وإذا لم يكونوا هناك الآن فيحتمل أنهم رجعوا إلى القسم الرئيسي من قبيلتهم في منطقة نصيبين وماردين . وقد تأكدت اللجنة من رؤساء طيء من عدم وجود أي جزء من قبيلتهم في لواء السليمانية . وعندما كانت اللجنة في السليمانية سألت المساعد التركي أن يريها العرب الساكنين هناك فأجاب يبدو أن المعلومات التركية غير صحيحة . وقد راجعت اللجنة التقاويم الرسمية لولاية الموصل ووجدت في صحيفة ٢٨٥ من تقويم سنة ١٣٣٠ رومية (١٩١٢) أنه كانت هناك جماعة عربية صغيرة تعرفق بشاميران وليست بطيء ، وراجعت اللجنة خارطة المساحات الهندية للواء السليمانية فوجدت اسم هذه القبيلة في منحنى نهر ديالى قرب شيخ ميدان في لواء السليمانية ولكنها خارج الأراضي التي طالبت بها الحكومة التركية ، واستطاعت اللجنة التأكد من وجود شخص تركي أو شخصين في السليمانية أما باقي السكان فأكراد وقليل من اليهود والمسيحيين[١] .

ادعت الحكومة التركية أن ناحية العشائر السبعة في لواء الموصل تضم ١٤٦ قرية يسكنها الأتراك فقط ، وتتألف غالبية سكان ناحية الموصل مع قراها السبع والسبعين من الأتراك . وقد أنكرت الحكومة البريطانية البيانات التركية وقالت أن ناحية العشائر السبعة تضم ٧٣ قرية أكثرها كردية و٢٠ قرية مهجورة وبضع قرى سكنها اللاجئون الآثوريون ، أما ناحية الشيخان فتضم ٤٢ قرية ٢٣ منها يزيدية و١١ عربية واثنتان كرديتان ، أما ناحية الموصل فتضم ٢٩ قرية فقط عشر

(1) *League Report*, pp. 33-34.

منها عربية وثمان مختلطة من عرب وتركمان وأربع مختلطة من عرب وشبك وسبع مهجورة .

وقد تأكدت اللجنة من وجود ٢٠٠ شخص عربي في الشيخان وأخبرها المساعد التركي بعدم وجود أي تركي . وقررت اللجنة أن الأكراد يؤلفون ٩٠٪ من سكان العشائر السبعة ويوجد معهم ٢٠٠-٢٥٠ مسيحي . وقد قدرت اللجنة عدد الأتراك الموجودين في ناحية الموصل بأكثر مما ذكرت المذكرات البريطانية ولكنهم أبعد من أن يؤلفوا أكثرية السكان . وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست من تقويم ١٩١٢ التركي الرسمي أن القسم الغربي من قضاء الموصل مأهول بالعرب والأتراك والأكراد والكلدانيين واليزيديين يتكلم كل منهم لغته الخاصة ، ويضم قضاء الموصل ناحية الشيخان ومعها ٦٨ قرية وناحية العشائر السبعة ومعها ٧٨ قرية . وقد ذكرت اللجنة أن هذه المعلومات المقتبسة صحيحة .

أعطت الحكومة التركية أهمية كبيرة لمدينة تلعفر في لواء الموصل وادعت بأن سكانها البالغين ١٠,٠٠٠ جميعهم أتراك بينما ذكرت الحكومة البريطانية أنهم يبلغون ٥,٥٠٠ تركي فقط في ناحية تلعفر وبضمنها المدينة ، وأن جميع السكان يتكلمون العربية . وقد وجدت اللجنة أن كثيرين يفهمون العربية في المدينة ، ولكن الأشخاص البارزين قالوا أنهم أتراك وقال قليلون منهم أنهم من أصل تركي ثم أصبحوا عرباً . وقد استنتجت اللجنة أن الأشخاص الذين أعطوا المعلومات لم يكونوا أحراراً من ضغط خارجي[1] .

استرعت الحكومة التركية انتباه اللجنة إلى الكتيب المرقم ٦٣ «ميزوبوتاميا» الذي نشرته وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٢٠ ، واقتبست من إحصائياته أرقاماً عن سكان ميزوبوتاميا ، وقالت أن الأتراك سكنوا في شرق الموصل وفي تلعفر وفي المدن الواقعة على طريق أربيل-كفرى ، وأن الشيك البالغين ١٠,٠٠٠ المذكورين في الكتيب يعتبرون من الأتراك والتركمان ، وهكذا بلغ عدد الأتراك

(1) *League Report*, p. 34.

في الأراضي المتنازعة ١٢٠,٠٠٠ ، بينما ذكرت الإحصاءات البريطانية المقدمة في لوزان ٥٦,٠٠٠ تركي فقط[١] .

أما الحكومة البريطانية فقالت أن الكتيب يبحث عن منطقة أكبر من ولايات بغداد والموصل والبصرة كما يوضح تعريف ميزوبوتاميا المذكور فيه ، وأن الإحصائيات الخاصة بمجموع السكان والتي تضم العرب والإيرانيين واليهود والأرمن والجراكسة بالإضافة إلى القوميات التي اقتبستها الحكومة التركية ، بين أن حدود الأراضي تمتد إلى مدن أبعد من الشمال الغربي والشمال ، وقد اعتقدت اللجنة أن الحجة البريطانية معقولة وأن الأرقام تخص منطقة أكبر من الأراضي المتنازعة .

وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست بعض الاقتباسات من الكتاب السنوي الرسمي لولاية الموصل ١٣٣٠ (١٩١٢) ، وقد درست اللجنة الاقتباسات البريطانية فوجدتها صحيحة إلى حد كبير ، ولكن جزءاً منها مأخوذ من تقويم سنة ١٣٢٤ (١٩٠٦)[٢] .

توزيع الأجناس الإقليمي:

أرفقت الحكومة البريطانية مع مذكرتها المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ التي قدمتها إلى مجلس العصبة خارطة عنصرية ، وقد اعتمدت وفقاً لطريقة السطوح الملونة القديمة ولم تعط أهمية لكثافة السكان ، وقد أظهرت المناطق المختلفة ، ملونة بألوان شتى لبيان الأكثريات القاطنة في الأراضي المتنازعة والمناطق المجاورة مباشرة ، وقد تركت المنطقة المحيطة بنهر دجلة المأهولة بأجناس مختلفة بيضاء غير ملونة .

وقد سألت اللجنة الحكومة البريطانية عن الأسس التي رسمت الخريطة

(1) *League Report*, pp. 34-35.

(2) *League Report*, p. 35.

بموجبها وهل أدخلت العرب الرحل فيها وعلى أية فترة من السنة تشير البيانات المرسومة . وقد أجابت الحكومة البريطانية أن الألوان المتمايزة التي تمثل الأجناس المختلفة استعملت عندما يؤلف الجنس ، بما في ذلك الرحل ، ٨٠٪ أو أكثر من السكان ، وعندما لا يؤلف جنس من الأجناس ٨٠ بالمائة تترك الأرض بيضاء ، وأن العرب الرحل أي شمر ادخلوا مع غيرهم ، وأوضحت أن الخريطة لم ترسم لفترة من السنة(١) .

وسألت اللجنة الحكومة التركية التي قدمت خارطة عن رأيها في البيانات المذكورة على خارطة الحكومة البريطانية ، فأجابت أن تلك الخارطة متحيزة ويبدو أنها رسمت بقصد ترجيح كفة العرب وتخفيض عدد العنصر التركي إلى صفر ، وأشارت إلى أن النقط القليلة الصغيرة السمراء المنتشرة في البقعة البيضاء حول دجلة تمثل الأتراك البالغين ١٤٦,٠٠٠ الذين سكنوا هناك قرون عديدة بشكل جماعة متماسكة ، وقالت أن الخارطة لم تظهر بعض المراكز التركية المهمة وهي طوز خرماتو وطاووق وقره تبه وتازه خرماتو ، وقد ذكرت المذكرة البريطانية هذه المراكز وأنها مأهولة بالأتراك ، وذكرت أن أولئك الأتراك هم المنتجون الرئيسيون في هذه المنطقة المنتجة للحبوب . وعرضت الحكومة التركية خارطة كانت قد نشرتها الجمعية الجغرافية الملكية في لندن سنة ١٩١٠ وهي تختلف اختلافاً كبيراً في مختلف النقاط عن الخريطة التي قدمتها الحكومة البريطانية ، ولفتت الأنظار بصورة خاصة إلى أن اللون نفسه استعمل للأكراد واليزيديين ، بينما أظهرتهما خارطة الحكومة البريطانية بألوان متباينة(٢) .

وقد قارنت اللجنة الخارطتين فوجدت أن كلتيهما رسمتا بموجب المبادئ القديمة في السطوح الملونة التي تظهر توزيع الأجناس لا كثافة السكان ، ولذلك يعطي انطباعاً كاذباً . ولذلك رأت اللجنة من الضروري أن ترسم خارطة ثالثة

---

(1) *League Report*, p. 35.

(2) *League Report*, pp. 35-36.

تظهر المناطق المأهولة في بقع ملونة والجبال والصحاري غير المأهولة بيضاء غير ملونة وتظهر كل مائة من السكان في مليمتر مربع من الألوان وقد استعملت اللجنة في رسم هذه الخارطة المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية لآخر إحصاء[1] .

وقد رسمت اللجنة خارطة أخرى لأغراضها الخاصة تظهر كثافة السكان وقد تضمنت هذه الخارطة الأراضي المتنازعة والمناطق المحيطة بها وقد حصلت على معلوماتها من مختلف المصادر : فيما يخص العراق أعطت الحكومة العراقية مخططاً لحدود النواحي مع مساحاتها ونفوسها ، وفيما يخص الأراضي المجاورة في سوريا أعطى القائد الفرنسي لتلك المنطقة المعلومات الضرورية ؛ وفيما يخص الأراضي التركية الظاهرة على الخريطة أعطت الحكومة التركية المعلومات المطلوبة بواسطة المساعد التركي ، ولم تسأل اللجنة عن معلومات مماثلة من الحكومة الإيرانية[2] .

وقد ادعت الحكومة البريطانية أن العرب يسكنون الضفة اليمنى من دجلة جميعها (ما عدا اليزيديين في سنجار وأتراك تلعفر) ومدينة الموصل والضفة اليسرى من دجلة حتى طريق أربيل -كركوك- كفرى والأراضي الواقعة شمالها حتى التلال . وادعت الحكومة التركية أن العرب يسكنون في الأراضي الواقعة ضمن المثلث المكون من ضفة دجلة اليمنى وخط الكيارة-سنجار ما عدا قطعة صغيرة من الأرض تمتد من الفتحة إلى كركوك على ضفة دجلة اليسرى فإنها غير مأهولة .

فيما عدا الموصل التي بحثتها اللجنة في قسم خاص في تقريرها ، تعتقد اللجنة أن الحقيقة تقع في منتصف الطريق بين حجج الطرفين . وقد أظهرت خارطة اللجنة العنصرية أن بيان الحكومة البريطانية حول ضفة دجلة اليمنى

---

(1) *League Report*, p. 36.

(2) *League Report*, pp. 36-37.

صحيحة إجمالاً ، غير أن هناك بعض الأكراد والمسيحيين بالإضافة إلى اليزيديين والأتراك . يوجد حسب آخر الإحصائيات العراقية ٣٦,٠١٠ من العرب و١٦,٣٧٤ من اليزيديين و٩,٦٣٥ من الأكراد و٥,٩٧٩ من الأتراك و٤,٤٧٧ من المسيحيين . وعلى الضفة اليسرى من النهر يسكن العرب من المناطق الجبلية إلى شمال مدينة الموصل حتى الحدود الجنوبية من الولاية ولذلك ترى اللجنة أن الحكومة التركية مخطئة . ولكن في مكان واحد أو مكانين فقط يصل العرب حتى طريق أربيل-كفرى . أما في أربيل فيسكن العرب في الأماكن القريبة مباشرة من ضفة النهر ، ولذلك ترى اللجنة أن الحكومة البريطانية بالغت في ادعاءاتها .

وقد اختلف الفريقان المتنازعان في الرأي حول صفة الأتراك وقوتهم العددية . أما ما يخص السجايا فقد بحثت اللجنة الفرق بين الأتراك والتركمان في محل آخر من تقريرها (أدناه) ، وأما ما يخص القوة العددية فتعتقد اللجنة أن الحكومة التركية أصابت في ملاحظتها بأن الخارطة التي قدمتها الحكومة البريطانية تعطي فكرة ناقصة ، وكذلك بالغت الحكومة التركية في الخريطة التي قدمتها لأنها أظهرت أراضي المنطقة الخصبة غير الملونة الواقعة جنوب مدينة الموصل أرضاً تسكنها أكثرية تركية متماسكة ، وقد رأت اللجنة أن هذا خطأ مثير للدهشة .

أكدت المذكرات البريطانية أن السكان الأتراك أو التركمان إنما يؤلفون واحداً من عشرين من مجموع سكان ولاية الموصل ، وأنهم أقل من عرب مدينة الموصل وحدها . وقد رأت اللجنة من الصعب إيجاد تقرير صحيح للأجناس بسبب الهجرات المستمرة وامتزاج الأجناس بالزواج ، وقد كانت القومية أضعف من الدين وكان الناس يختارون القومية حسب الظروف ، فقد ادعى أشخاص كثيرون تحت الحكم التركي أنهم أتراك كما ادعى آخرون أنهم عرب تحت الحكم العراقي ، ولأجل إيضاح هذه النقطة اقتبست اللجنة أرقام إحصائيات ١٩٢١ التي قدمت في لوزان وقد ذكرت أن عدد الأتراك حينئذ كان ٦٥,٨٩٥ بينما

ذكرت إحصائيات ١٩٢٢-١٩٢٤ أن عددهم كان ٣٨,٦٥٢ شخصاً[١] .

ولقد استرعت الحكومة التركية الأنظار إلى أهمية المدن التركية كركوك وأربيل والمدن الصغيرة الأخرى الواقعة على طول الطريق العام الممتد جنوباً ، وأشارت إلى أن الحكومة البريطانية في ١٩١٩ نشرت البيانات باللغة العربية ، ولكن من المحتمل أن بعض البيانات -ربما أول واحد منها- كتب بالتركية في حالة إرساله إلى موظفين أتراك .

سألت اللجنة المساعدين التركي والبريطاني أن يرياها بعض البيانات الأولى فلم يفلحا ، ولذلك لم تستطع اللجنة أن تقرر ما إذا كان بعض البيانات قد نشر بالتركية أم لا ، ولكنها على كل حال استطاعت أن تجزم أن المنشأ الأصلي لسكان هذه المدن كان تركيا ، وأن أبرز الأشخاص فيها أتراك يتكلمون التركية مع عوائلهم . وقد وجدت اللجنة أن خمسة مختارين في أربيل من الأتراك ومختاراً نصف كردي ونصف تركي ومختاراً يهودياً . وجدت في كركوك أن الجريدة الوحيدة الصادرة تحت إشراف الحكومة تطبع باللغة التركية ، وكانت الأوامر الرسمية تكتب بالعربية والتركية ، ووجدت اللجنة أن الضابط السياسي البريطاني يتكلم التركية ولا يعرف العربية أو الكردية ، وجدت أن التون كبرى تركية فعلاً ، وأن طوز خورماتو تركية أو تركمانية عدا بعض الأسر اليهودية ، وأن قرة تبه تركية أو تركمانية بنسبة ٧٥٪ وكردية بنسبة ٢٢ بالمائة وعربية بنسبة ٣ بالمائة ، وأن تازه خرماتو وطاووق على العموم تركيتان غير أن القرى المجاورة كردية في الغالب[٢] .

كانت الحكومة التركية قد ادعت أن الزنكنة والبيات والدلو والطاطرال عشائر تركية رحالة . ولكن الحكومة البريطانية ذكرت أن الزنكنة عشيرة كردية وقد ذكرت هكذا في الكتاب السنوي التركي الرسمي لولاية الموصل لسنة

---

(1) *League Report*, p. 37.

(2) *League Report*, p. 38.

١٣٣٠ (١٩١٢) ، وأما البيات فتعتقد أنهم تركمان انحدروا من منطقة خراسان في إيران ، ولكن بإضافة الدم العربي المستمرة إليهم أصبحوا عرباً تماماً في قوميتهم وفي أساليب عيشهم ، وقد ذكر الكتاب السنوي الرسمي التركي بأنهم يتكلمون التركية والعربية . أما ما يخص قضاء كفرى حيث تعيش قبيلة البيات فقد ذكر الكتاب السنوي التركي أن سكانه خليط من العرب والأكراد ، وأكدت الحكومة البريطانية عدم وجود قبيلة باسم طاطرال ، أما الدلو فعشيرة كردية تسكن قرب كفرى وقد جزمت اللجنة أن هذه القبائل مستقرة[١] .

وقد تحققت اللجنة من أن الزنكنة والدلو كرديتان ، ولم تستطع اكتشاف قبيلة باسم طاطرال ، وأن البيات مزيج من الأتراك والعرب وأنهم على العموم يتكلمون التركية والعربية . وقد لاحظت اللجنة عملية تحول العناصر التركية إلى كردية[٢] .

لقد أكدت الحكومة التركية أن الحدود الشمالية المؤقتة لم تفصل بين مواطن أجناس مختلفة واستدلت بالخارطة العنصرية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، أما الحكومة الأخيرة فأعطت اللجنة وصفاً مسهباً للمنطقة الشمالية : يسكن المنطقة الواقعة بين نهري الهيزل والخابور الأكراد والمسيحيون وجميعهم يعتبرون أنفسهم من قبيلة سندى ويبلغ عددهم ١٥٠٠ نصفهم مسيحيون ويعيشون تحت رعاية الأكراد الظالمة ، أما المنطقة الواقعة بين نهر الخابور ومرتفعات جلو فقد سكنها الآثوريون في الماضي وكان يسكنها في ١٩٢٥ ثلاث عشائر كردية صغيرة ، وفي المنطقة الواقعة بين مرتفعات جلو ونهر شمدينان كانت توجد قرى مسيحية كثيرة ولكن في ١٩٢٥ كان يسكنها الأكراد . أما المنطقة الواقعة بين نهر شمدينان والحدود الإيرانية فمهجورة .

أعطت الحكومة التركية اللجنة قائمة بأسماء القبائل القاطنة في ولاية

(1) *League Report*, pp. 38, 43.

(2) *Ibid.*, pp. 38-39.

حكارى التي طالبت بها الحكومة البريطانية وفيها مواطنها وأعدادها . وقد تأكدت اللجنة أن السكان القاطنين على جانبي خط الحدود الشمالي الذي اقترحته الحكومة البريطانية من جنس واحد .

لقد تجادل الفريقان المتنازعان جدالاً عنيفاً حول الصفة العنصرية لمدينة الموصل . وقد ذكرت الحكومة التركية أن سكان المدينة يتكلمون اللغات الثلاث العربية والتركية والكردية ، فالجماعة التي تتكلم العربية والتي حسبت لهذا السبب عربية هي في الحقيقة تركية تعلمت العربية والكردية لاتصالها بالعرب والأكراد . وصرحت الحكومة التركية أن سكان الموصل لم يعتبروا أنفسهم عرباً قط أو كونهم جزءاً من العراق ، وكانت قد أخبرت مجلس العصبة أنهم في الغالب أكراد أو أتراك ولكن أكثريتهم الساحقة تركية الأصل وأن كل فرد يفهم اللغة التركية[1] .

وقد أجابت الحكومة البريطانية أن مدينة الموصل ، بالإضافة إلى المعلومات التي حصل عليها الضباط السياسيون البريطانيون خلال السنوات القليلة الماضية عرفها الرحالون دوماً بأنها إحدى المدن العربية الكبرى ، بناها العرب وأنها بالرغم من الحكم التركي خلال القرون الماضية لم تفقد سجاياها العربية . وقد فسرت الحكومة البريطانية استعمال اللغة التركية في الموصل بأنها كانت اللغة الرسمية تحت الحكم التركي ، واستعمال اللغة الكردية بكون الموصل سوقاً تجارية للقرى الكردية المجاورة .

وقد تحققت اللجنة من أن الموصل مدينة عربية ، ولكنها لم توافق على إحصائيات الحكومة العراقية الأخيرة التي ذكرت بأن في الموصل ٧٤,٠٠٠ عربي و٢٠,٠٠٠ مسيحي و٤,٠٠٠ يهودي ، ورفضت اللجنة أيضاً الادعاء البريطاني بعدم وجود شخص تركي واحد في مدينة الموصل لأنها كانت تحت الحكم التركي زمناً طويلاً عاشت خلاله أسر الموظفين والضباط التركية

---

(1) *League Report*, p. 39.

وامتزجت بأهالي الموصل ، ويوجد أيضاً بجوار الموصل بعض القرى التركية أو التركمانية ومدينة تركية صغيرة هي تلعفر . واستشهدت اللجنة بالرحالة أولفر الذي زار الموصل سنة ١٨٠٩ في وقت لم تظهر فيه قضية القومية ، وقد ذكر أولفر التقديرات الآتية عن سكان مدينة الموصل :

مسيحيون (نسطوريون ويعاقبة)	٧٠٠٠-٨٠٠٠
يهود	١٠٠٠
عرب	٢٥٠٠٠
أكراد	١٥٠٠٠-١٦٠٠٠
أتراك	١٥٠٠٠-١٦٠٠٠
يزيديون	صفر
المجموع نحو	٦٤٠٠٠

وقد وجدت اللجنة عدداً من الأشخاص في مدينة الموصل من أصل تركي ويفهمون اللغة التركية ، ولكنها أعلنت أن ادعاء الحكومة التركية بأن كل فرد يفهم التركية بعيد عن الحقيقة ، وقد اضطر المساعد التركي إلى طلب مساعدة مترجم مراراً . كان من الصعب على اللجنة أن تعين نسبة القوميات المختلفة وأصل السكان بسبب الزواج المختلط والاتجاهات الانتهازية وامتزاج الجماعات .

لم يبحث الطرفان المتنازعان قضية القبائل الرحالة بالتفصيل بل أشير إليها في مباحثات لوزان وفي المذكرات التي قدمت إلى مجلس عصبة الأمم لعلاقتها بإحصائيات النفوس . وقد قررت اللجنة أن تدرس عدد الرحل ومواطنهم الشتائية والصيفية وطبيعة هجراتهم والطرق التي يسلكونها ، لأنها علمت أن عرب الصحراء الرحل وأكراد الجبال الرحل يعبرون الحدود ، وأن لبعضهم أقارب مع القبائل المستقرة الساكنة على جانبي خط الحدود ، ولأنها رغبت أن تعرف المراكز التجارية التي تتجر معها هذه القبائل . ولذلك استفهمت اللجنة من

الطرفين المتنازعين عن هذه الأمور[1] .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية جواباً مفصلاً جداً لخصته اللجنة كما يلي :

يسلك الأكراد الرحل طرقاً منتظمة ويختلفون عن الأكراد المستقرين في أن لهم موطنين أحدهما في السهول أو في الوديان الكبيرة ، وفيه يمكثون في أيلول ونيسان والثاني في منحدرات الجبال العالية والهضبة العالية حين يقيمون في الصيف . حاولت الحكومة العراقية إقناع الكثيرين من القبائل الرحالة على الاستقرار لزراعة الأرض وشراء الأملاك وبناء القرى . وفي الغالب كانت الجماعة التي تقضي الشتاء في غرب الزاب الكبير تذهب في الصيف إلى الجبال الواقعة على خط الحدود المقترح أو تجتاز الحدود إلى الأراضي التركية ، وأما الجماعة التي تقضي الشتاء في شرق الزاب الكبير فتذهب إلى إيران . أما العرب الرحل فنادراً ما يخيمون في البقعة الواحدة سنتين متواليتين فهجراتهم غير منتظمة ويسلكون طرقاً غير منتظمة ، وهم يختلفون عن الأكراد الرحل بأنهم أصعب في الإشراف عليهم[2] .

أعلنت الحكومة التركية أنه لم يحدث أن قبيلة كردية في ولاية الموصل تركت القسم الجبلي ونزلت إلى السهل أو تركت المنطقة الكردية-التركية وسكنت المنطقة العربية . وأكدت أن كل القبائل الكردية استقرت ما عدا بعض القبائل شبه الرحالة ولكن لا تزال القبائل العربية رحالة . وقد وجدت اللجنة من الأفضل أن ترسم خارطة توضح المعلومات التي حصلت عليها مباشرة من أن تسجل وصفاً شاملاً ، وقد أكدت الاتجاه نحو الاستقرار وذكرت أن الحكومتين التركية والعراقية تشجعان هذا الاتجاه لإضعاف التنظيم القبلي ولإخضاع الشعب بصورة مباشرة ولزراعة الأرض زراعة كثيفة[3] .

---

(1) *League Report*, p. 40.

(2) *League Report*, pp. 40-41.

(3) *League Report*, pp. 41-42.

ثم وصفت اللجنة عملية الاستقرار وأشارت إلى الفروق بين الأكراد الرحل والعرب الرحل ، وذكرت أن البداوة في تناقص بين الأكراد وأن أهميتها ضئيلة في النزاع حول الحدود ، أما العرب الرحل فيرغبون في تسوية مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وسوريا والعراق لكي يستطيعوا الهجرة من جديد إلى نصيبين كما كانوا يفعلون سابقاً[1] .

سجايا الأجناس المختلفة وقراباتها:

وجدت لجنة التحقيق أن نحو خمسة أثمان سكان ولاية الموصل من الأكراد ، فهم لذلك أهم عنصر في النزاع وهم ليسوا تركاً ولا عرباً . وقد ذكرت المذكرات البريطانية أن الأكراد إيرانيون يتكلمون لغة إيرانية متصلة أشد الاتصال باللغة الفارسية أو هي إحدى لهجاتها ، وهم يختلفون عن الأتراك في عاداتهم وتقاليدهم ولا سيما في مركز المرأة عندهم ويختلفون عن الأتراك في مظهرهم الجسدي ، وأكراد ولاية الموصل أقرب في ميولهم إلى أكراد إيران منهم إلى أكراد تركيا .

وقد ذكرت الحكومة التركية أن الأكراد من أصل تركي ، واستشهدت **بدائرة المعارف البريطانية** التي وصفت الكودو Gudu الذين سكنوا جبال آشور بأنهم شعب طوراني ، وذكرت أنه بالرغم من اختلاف لغتهم فليس ثمة تباين في العنصر والدين والعادات بين الأتراك والأكراد[2] . وقد أجابت الحكومة البريطانية أن **دائرة المعارف البريطانية** غير معصومة وتمثل مجرد رأي فردي لمرجع واحد بينما تحمل المراجع الأخرى آراء مغايرة . وقد اقتبست الحكومة البريطانية من مقالة «كردستان» في **دائرة المعارف البريطانية** ما يلي : «وبعد سقوط نينوى امتزج الكودو مع الميديين ، وكغيرهم من الأقوام القاطنة في

---

(1) *League Report*, pp. 42-43.

(2) *League Report*, p. 43.

هضاب آسيا الصغرى وأرمينيا وإيران أصبحوا آريين تدريجياً وذلك بسبب مجيء قبائل كبيرة العدد تنتسب إلى العائلة الآرية من أصقاع مختلفة في هذه الفترة من التاريخ» وتعتقد الحكومة البريطانية أن هذه الفترة تنقض الحجة التركية[١] .

لم تستطع اللجنة إبداء رأي دقيق جازم عن أصل الأكراد ، ولكنها اعتقدت أن بعض أسلاف الأكراد سكنوا قديماً الجبال المشرفة على آشور وبابل وهضبة إيران ، وقد أشارت الكتابات المسمارية الآشورية والبابلية إلى الجبليين بكوتو Gutu وكوتي Guti ومعناها سكان الجبال ، وتعتقد اللجنة أن هؤلاء الجبليين غزوا بابل قبل حمورابي ، وحدث أن قاتلهم ملوك الآشوريين أيضاً . ولأجل الحصول على المزيد من المعلومات عن هذا الشعب وأصله ولغته وتاريخه رجعت اللجنة إلى مصادر ومراجع كثيرة وإلى مترجم اللجنة وخبيرها اللغوي كريمز[٢] .

استنتجت اللجنة أن أصل الأكراد غامض ، ومهما كان أمرهم في الماضي فإنهم كانوا في (١٩٢٥) في جماعة منتظمة يتكلمون اللغة الإيرانية ، وقد تأثروا بالعرب والأتراك وغيرهم ولا سيما بالزواج المختلط ، ولكن أرومتهم الأصلية لا تزال سائدة وهم ليسوا عرباً ولا تركاً ولا إيرانيين بل هم أقرب إلى الإيرانيين . وقد استطاعوا أن يعيشوا عيشة راضية مع الأجناس التي قطنت في بلادهم ، وزعمت اللجنة أنه من بين جميع الشعوب الإسلامية عاش الأكراد مع المسيحيين في أفضل الأحوال[٣] .

---

(1) *League Report*, pp. 43-44.

(2) *League Report*, pp. 44-46.

(3) *League Report*, pp. 46-47.

انظر مقالات جيدة عن أكراد العراق في :

W. R. Hay, *Two Years in Kurdistan* (1921), E. B. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (1922).

اختلف الجانبان التركي والبريطاني حول عدد أتراك ولاية الموصل واختلفا حول تعيين أصلهم العنصري . فالحكومة التركية تدعوهم أتراك والحكومة البريطانية تدعوهم تركمان ، وقالت الحكومة البريطانية أنهم ليسوا بعثمانيين وأن لغتهم تشبه اللهجة الأذربيجانية ولا تشبه لهجة القسطنطينية أو لهجة الأناضول ، وأنهم منحدرون عن التركمان الذين نزحوا من إيران قبل تأسيس الإمبراطورية العثمانية بزمن طويل وربما كانوا جنوداً مرتزقة عند الخلفاء العباسيين . وقالت الحكومة التركية ليس هناك ما يبرر التمييز بين أتراك ولاية الموصل وأتراك الأناضول ، وذكرت أن لهجة الأناضول تختلف عن لهجة القسطنطينية ويتكلم أتراك ولاية الموصل نفس لهجة الأناضول ، وكذلك أن أتراك الأناضول تركمان ولا يوجد فرق بين تركمان وأتراك[١] .

وقد رجعت اللجنة إلى مصادر ومراجع كثيرة وسألت كريمز عن ملاحظاته ، وقد اعترفت اللجنة بوجود جماعتين رئيسيتين من الأتراك ، الأتراك الشرقيين والأتراك الغربيين وأنهما تتكلمان لهجتين مختلفتين ، ولكنها استنتجت فيما يخص أصل الأتراك أو التركمان أن الحكومة البريطانية مصيبة في قولها بأنهم منحدرون عن جنود طغرل وخلفائه وعن جنود الخلفاء العباسيين المرتزقة وعن جنود الأتابكية ، وفي العصور المتأخرة كان بعضهم منحدراً عن جنود السلاطين العثمانيين وضباطهم وموظفيهم . وتعتقد اللجنة أن أتراك ولاية الموصل ترك-تركمانيون في مجموعة الأتراك الغربية ولهم علاقات متينة مع أتراك الجمهورية التركية ويمكن اعتبارهم من شعب واحد[٢] .

أما اليزيديون فعددهم قليل (٢١,٠٠٠-٣٠,٠٠٠ حسب الإحصائيات البريطانية والعراقية ، وأقل من ١٨,٠٠٠ حسب الإحصائيات التركية) ، ويؤلفون جماعة متماسكة وربما كانوا الجماعة الوحيدة المستنرة في الصحراء الغربية .

---

(1) *League Report*, p. 47.

(2) *League Report*, pp. 47-48.

ادعت الحكومة البريطانية أنهم ربما كانوا من أصل كردي ولكنهم غير مسلمين وقد أظهرتهم على الخارطة التي قدمتها بلون يختلف عن لون الأكراد ، ولكن الأكراد واليزيديين ظهروا بلون واحد على الخريطة التي قدمتها الحكومة التركية وذكرت أنهم من عنصر كردي وأنهم فرقة إسلامية[١] .

بعد استشارة بعض المراجع والتحقيقات التي قامت بها اللجنة في نفس المنطقة استنتجت أن دين اليزيديين وأصلهم وقوميتهم غامضة جداً ولكن لا يوجد شك في أنهم غير مسلمين ، وليست لهم قرابة بالأتراك أو العرب بل لهم بعض القرابات مع الأكراد ، ومن المرجح إلى حد ما أنه كان لليزيديين والأكراد أسلاف مشتركون وليس من المحتمل أن يكون أصل الجنسين هو نفسه لكليهما تماماً[٢] .

لاحظت اللجنة الفروق الظاهرة بين عرب المدينة وعرب البادية ، وقالت أنه لا شك أن عرب الموصل يضمون جماعات منحدرة من أجناس سامية أخرى[٣] .

أعطت كلتا الحكومتين اهتماماً خاصاً إلى الناحية السياسية من مشكلة المسيحيين ولا سيما الآثوريين النسطوريين الذين كانوا يسكنون القسم الشمالي من الأراضي المتنازعة والمناطق المجاورة . وقد اهتمت اللجنة بأهم جماعتين من المسيحيين : النسطوريين والكلدانيين[٤] .

ربما لم يكن الآثوريون النسطوريون القاطنون في العمادية وجبال تيارى والمناطق المجاورة كلهم من أصل واحد بالرغم من أنهم يتكلمون نفس اللغة

(1) *League Report*, pp. 48-49.

(2) *League Report*, pp. 49-50.

(3) *Ibid.*, pp. 50-51.

(٤) انظر دراسة خاصة عن مسيحيي ولاية الموصل في كتاب :

Harry Charles Luke, *Mosul and Its Minorities* (London, 10925).

السريانية-الآرامية ويستعملون السريانية القديمة في طقوسهم الدينية[١] ، يعود مذهبهم الديني في تاريخه إلى الانشقاق الديني الذي أوجد الفرق التي تعتقد بأن طبيعة وإرادة المسيح اللاهوتية والناسوتية واحدةMonophysites and Monotheletes وقد قال البطريك نسطوريوس بطريرك القسطنطينية الذي أدانه مجلس افيسوس Ephesus الثالث (في القرن الخامس --٤٣١- الميلادي) أن مريم العذراء ولدت عيسى الإنسان لا عيسى الآله ، وقد اضطهد أتباعه في الإمبراطورية الرومانية الشرقية ولكن أعداء هذه الإمبراطورية الساسانيين رحبوا بهم ، وأكرموهم باعتبارهم ناشري العلم اليوناني . وتسلموا أرفع المناصب في بغداد . وبعد انحطاط الخلافة والفتح التتري اضطهد السطوريون وقتل الكثيرون منهم[٢] .

انفصلت الجماعة الشمالية من النسطوريين من الكنيسة الكاثوليكية تحت بطريرك خاص يسمى ماشمعون ، أما نساطرة الجنوب فقد شعروا بالحاجة إلى الحماية فعادوا إلى الكنيسة الكاثوليكية سنة ١٧٧٨ . قدرت اللجنة عدد المسيحيين بـ٨٠,٠٠٠-٩٠,٠٠٠ من النساطرة ، و٤٠,٠٠٠ من الكلدانيين . وقد سمحت الإمبراطورية العثمانية للنساطرة بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي ، وهم يشبهون الأكراد في حياتهم وعاداتهم وملابسهم[٣] .

أما الكلدانيون الذين سكنوا في الجنوب فلهم حضارة أرقى من النسطوريين بسبب اتصالهم المستمر مع سكان المدن المتعلمين ولهم مدارسهم الخاصة التي تقوم بالصرف عليها فرنسا وروما ، ويدرس رجال الدين الكلدانيون في الغالب في المعهد الفرنسي الدومنيكاني في الموصل[٤] .

---

(1) *League Report*, p. 51.

(2) *League Report*, pp. 51-52.

(3) *League Report*, p. 52.

(4) *Ibid.*, p. 53.

الخلاصة العنصرية:

تعتقد اللجنة أن الإحصاءات والخرائط التي قدمها الطرفان ليست دقيقة ، فقد بالغا في عدد النفوس بأساليب مختلفة . يسكن ولاية الموصل أكراد وعرب ومسيحيون وأتراك ويزيديون ويهود مرتبين حسب أهميتهم العددية . يؤلف الأكراد أكثرية السكان وهم ليسوا تركاً ولا عرباً ويتكلمون لغة آرية . أتراك ولاية الموصل من نفس جنس أتراك تركيا[1] .

إن الجماعات الوحيدة المتماسكة التي تسكن مناطق واسعة هم الأكراد والعرب . والخط الذي يفصل بين الجنسين هو نهر دجلة حتى التقائه بالزاب الصغير ثم طريق كركوك-كفرى المتجه جنوباً ، وهذا الخط يفصل مدينة الموصل من الأراضي الخصيبة كثيفة السكان[2] . وتعتقد اللجنة أن خطاً كهذا لا يمكن أن يوصى به بسبب مساوئه الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها قالت إذا اعتبرت الحجة العنصرية عاملاً حاسماً فيجب إيجاد دولة كردية مستقلة ، وفي هذه الحالة يمكن دمج الأتراك واليزيديين بالأكراد إذا انضموا إليهم ويؤلف الأكراد سبعة أثمان السكان حينئذ . يبلغ الأكراد في الأراضي المتنازعة ٥٠٠,٠٠٠ نسمة ولكن هذا العدد تافه بالنسبة لنفوس العراق . يرتبط الأكراد الساكنون شمال الزاب الكبير مع أكراد حكارى وماردين في تركيا بينما يرتبط الأكراد القاطنون جنوب الزاب الصغير مع أكراد إيران[3] .

وقد ذكرت اللجنة الصعوبات العنصرية التالية :

(١) تقع المدن التي تسكنها أكثرية تركية أو أقلية كبيرة في القسم الجنوبي من المنطقة المتنازعة بينما تقع الموصل المدينة العربية في وسط القسم الشمالي .

---

(1) *League Report*, pp. 57, 86.

(2) *League Report*, pp. 86-87.

(3) *League Report*, pp. 57-58, 86-87.

(٢) الحلقة الوحيدة التي تربط مدينة الموصل مع الأراضي العربية التي يسكنها أناس مستقرون هي عن طريق الأراضي التي تسكنها أكثرية كردية بواسطة طريق يكثر فيه مدن تركية-كردية .

(٣) المسيحيون منتشرون ولكن أكثرهم يسكنون شمال مدينة الموصل .

(٤) إنما يرتبط القسم الشرقي من المنطقة الكردية مع الشمال بطريق دجلة ، وإنما يمكن الوصول إلى منطقة راوندوز عن طريق أربيل ، ومنطقة السليمانية عن طريق كركوك .

وبسبب اختلاط الأجناس استنتجت اللجنة أنه في تحديد الحدود لا يمكن أخذ القضايا العنصرية المحضة بنظر الاعتبار[١] .

الحجج التاريخية

ذكرت الحكومة التركية أن ولاية الموصل وما جاورها كانت تحت حكم الأتراك لمدة أحد عشر قرناً . وفي عهد الخلفاء العباسيين كانت هذه المناطق في أيدي الحكام والجنود الأتراك ، وقد تمتع أولئك الحكام باستقلال تام وبحقوق السيادة . وذكر الأتراك عماد الدين زنكي الذي أسس الدولة الأتابكية في الموصل . وكانت هناك بعض الدويلات التركية يحكمها أعضاء من الأسرة المالكة الأتابكية في سنجار والجزيرة . وذكرت الحكومة التركية أمثلة أخرى عن الدويلات التركية ، قاتل بعضها الصليبيين ودحروهم في تلعفر . وقالت أن الكتب التاريخية ذكرت الأراضي الواقعة بين بغداد وجنوبي ولاية الموصل باسم تترستان على اسم القبيلة التركية تتر ، ويدل اسم وادي الثرثار على ذلك الاسم القديم .

كان الوفد البريطاني لمؤتمر لوزان قد ذكر أن الحجة التركية لا يمكن أن تكون صحيحة لمجرد أن الموصل كانت في فترة تاريخية طويلة جزء من الإمبراطورية

---

(1) *League Report*, pp. 59, 87.

العثمانية ، لأنه يمكن انطباق هذه الحجة نفسها على بغداد . وقد قال البريطانيون أن كلتيهما مدينتان عربيتان بناهما العرب وحافظتا على صفاتهما العربية وقد كانت ولاية الموصل جزء من ولاية بغداد ، وإنما جعلت ولاية الموصل ولاية منفصلة لأغراض إدارية .

وقد ذكر البريطانيون أنه في عهد مدحت باشا (١٨٦٩) كانت الموصل جزءاً من ولاية بغداد ، فردت الحكومة التركية أن إلحاق الموصل ببغداد كان لأسباب إدارية وشخصية ، وأن أرفة وديار بكر كانتا أيضاً تحت إدارة مدحت باشا والي بغداد .

قالت اللجنة أنه لا يمكن قبول الحجة التركية برمتها ، فقد بالغت بقولها أن الموصل كانت تحت حكم الأتراك لمدة أحد عشر قرناً . وكذلك لم تكن الحجة البريطانية صحيحة عندما ذكرت أن الموصل لم تكن تحت حكم تركي قبل استيلاء العثمانيين عليها[1] .

ثم أخذت اللجنة على عاتقها تلخيص تاريخ ولاية الموصل حتى مجيء الإسلام ، وذكرت أنه بعد الفتح الإسلامي سكنت قبيلة ربيعة تلك المنطقة وسمتها ديار ربيعة ويشبه ذلك قبيلة بكر وديار بكر .

حوالي ٨٣٠-٨٤٠ ، استخدم الخلفاء العباسيون الجنود الأتراك المرتزقة ، وبعد مضي قرنين مارس هؤلاء بعض السلطة في أراضي الموصل . وفي سنة ١٠٥٦ استولى طغرل بك حفيد سلجوق على الموصل . هذا وفي خلال القرن العاشر كانت الموصل لا تزال اسمياً تحت سلطة العرب الحمدانيين والأسر المالكية الأخرى ، ولكن في الكفاح المستمر بين الأسر المالكة لعب الجنود الأتراك دوراً أساسياً . حكمت الدولة الأتابكية بين ١١٢٧ و١٢٣٢ وهم من الأتراك . ثم جاء المغول تحت قيادة هولاكو حفيد جنكيز خان واحتلوا بغداد والموصل ، أسس هولاكو الدولة الإيلخانية ، وهذه سقطت في النصف الأول من

---

(1) *League Report*, p. 58.

القرن الرابع عشر . وتلا ذلك كفاح مستمر بين الإيرانيين والأتراك والعرب ، وفي خلال هذه الفترة كانت ولاية الموصل تحت حكم الدولتين التركمانيتين قره قويونلي وآق قويونلي .

وفي نهاية القرن الرابع عشر استولى المغول على الموصل بقيادة تيمورلنك ، ثم جاءت أسر مالكة صغيرة بعضها عربية وأكثرها تركية . وأخيراً في ١٥٣٤ احتل سليمان القانوني الموصل وأدخلها في الإمبراطورية العثمانية ، وفي ١٦٣٨ احتل السلطان مراد الرابع العراق كله وقسمه إلى ثلاث ولايات : الموصل وبغداد وشهرزور (كركوك) ، وبعد سنوات قلائل ضمت البصرة إلى الإمبراطورية العثمانية[1] .

في بداية القرن الثاني عشر كانت الموصل والبصرة وكركوك في الغالب تابعة إلى والي بغداد . ومنذ ١٧٢٦ صارت الموصل والأراضي المحيطة بها يحكمها والٍ عربي من أسرة الجليلي التي لا تزال موجودة في الموصل . وفي ١٨٣١ أسقط السلطان والي بغداد المستقل داود باشا ، وفي ١٨٣٥ وضعت الموصل تحت إدارة والي بغداد وأصبحت سنجقا (لواء) . وولاية بغداد تلك كانت تضم العراق الحاضر كله بما في ذلك الأراضي المتنازعة . ولم تعد الموصل ولاية إلا في سنة ١٨٧٩ بما في ذلك سنجقي كركوك والسليمانية[2] .

وذكرت اللجنة في خلاصة بحثها التاريخي أن الأتراك لعبوا دوراً راجحاً ، وأن الأمير السلجوقي طغرل اتخذ لقب «سلطان الشرق والغرب» وكانت له سلطة على بعض الخلفاء العرب . وقالت بالرغم من أنها متأكدة أن العرب أو الإيرانيين والأتراك والمغول لم يكونوا أسياد الموصل بصورة مستمرة فإنها واثقة أن

(1) *League Report*, p. 59.

انظر تاريخ العراق تحت الامبراطورية العثمانية في كتاب :

Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925).

(2) *League Report*, pp. 59-60.

الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال أربعة القرون الماضية . ولكن هذه السيادة لم تكن دوماً فعالة ولا شاملة لكل الولاية . وقد شاركت ماردين والجزيرة وديار بكر بغداد في تاريخها ، ولذلك إن أي خط حدود يقترح سيكسر السلسلة التاريخية[١] .

الحجج الاقتصادية

قسمت اللجنة دراستها لحجج الطرفين إلى ثلاثة أقسام : في القسم الأول ذكرت اللجنة المعلومات التي ذكرتها الحكومتان في المؤتمرات وفي أجوبتهما عن أسئلة اللجنة ثم ناقشتها . وفي القسم الثاني ذكرت اللجنة نتائج استقصاءاتها في المنطقة وقارنتها مع الإحصاءات المذكورة في وثائق ما قبل الحرب . وفي القسم الثالث لخصت الناحية الاقتصادية في مشكلة الموصل وذكرت خلاصة دراستها .

تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومتان:

ذكر اللورد كرزن في مؤتمر لوزان أن تجارة تصدير ولاية الموصل كانت إلى العراق أو عن طريقه وإلى حد ما إلى سوريا أو عن طريقها ، أما تجارتها مع تركيا فكانت تافهة . وقد أيدت اللجنة هذه البيانات . كانت واردات ولاية الموصل من تركيا أو البضائع المارة بها مؤلفة غالباً من الخشب والحبوب والخضراوات والحبال والفواكه المجففة ومواد الدباغة والغنم . أما صادرات الموصل إلى المدن التركية القريبة من الحدود فمقتصرة على الأنسجة وخردوات الحديد والمنتجات المدارية[٢] .

قالت الحكومة البريطانية أن العراق الأوسط والجنوبي يعتمدان اعتماداً

(1) *League Report*, pp. 59-60.

(2) *League Report*, p. 60.

الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال أربعة القرون الماضية . ولكن هذه السيادة لم تكن دوماً فعالة ولا شاملة لكل الولاية . وقد شاركت ماردين والجزيرة وديار بكر بغداد في تاريخها ، ولذلك إن أي خط حدود يقترح سيكسر السلسلة التاريخية[١] .

الحجج الاقتصادية

قسمت اللجنة دراستها لحجج الطرفين إلى ثلاثة أقسام : في القسم الأول ذكرت اللجنة المعلومات التي ذكرتها الحكومتان في المؤتمرات وفي أجوبتهما عن أسئلة اللجنة ثم ناقشتها . وفي القسم الثاني ذكرت اللجنة نتائج استقصاءاتها في المنطقة وقارنتها مع الإحصاءات المذكورة في وثائق ما قبل الحرب . وفي القسم الثالث لخصت الناحية الاقتصادية في مشكلة الموصل وذكرت خلاصة دراستها .

تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومتان:

ذكر اللورد كرزن في مؤتمر لوزان أن تجارة تصدير ولاية الموصل كانت إلى العراق أو عن طريقه وإلى حد ما إلى سوريا أو عن طريقها ، أما تجارتها مع تركيا فكانت تافهة . وقد أيدت اللجنة هذه البيانات . كانت واردات ولاية الموصل من تركيا أو البضائع المارة بها مؤلفة غالباً من الخشب والحبوب والخضراوات والحبال والفواكه المجففة ومواد الدباغة والغنم . أما صادرات الموصل إلى المدن التركية القريبة من الحدود فمقتصرة على الأنسجة وخردوات الحديد والمنتجات المدارية[٢] .

قالت الحكومة البريطانية أن العراق الأوسط والجنوبي يعتمدان اعتماداً

(1) *League Report*, pp. 59-60.

(2) *League Report*, p. 60.

كبيراً على منتوجات المنطقة الشمالية . وقد ذكرت اللجنة أن هذا القول متطرف جداً . وبالرغم من أن الأراضي المتنازعة تمد العراق الأوسط والجنوبي بالمواد الغذائية التي يحتاجانها ، وبالرغم من أنهما تحتاجهما كسوق لمنتوجها الزراعي فإن قرب البحر يجعل من الممكن تجهيز العراق بالمواد الغذائية من الخارج[1] .

ذكرت الحكومة البريطانية أن جميع تبغ ولاية الموصل يرسل إلى بغداد ، وقد وجدت اللجنة أن كل التبغ غير المستهلك محلياً تقريباً يرسل إلى بغداد وأن كميات قليلة ترسل إلى إيران أيضاً .

وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت أنه في دراسة خط الحدود يجب عدم فصل الجماعات وقطعها عن مراكز أسواقها . وذكرت اللجنة أنه يوجد سوقان كبيرتان لمنتوجات الأراضي المتنازعة وهما بغداد والموصل ؛ وتعتمد مناطق كفرى والسليمانية وكركوك والقسم الجنوبي من أربيل على بغداد والموصل ؛ وتعتمد منطقة الموصل على مدينة الموصل ، ويرسل المنتوج الفائض إلى بغداد بواسطة دجلة . وقد زعمت اللجنة أنه من الممكن استمرار هذه الصادرات باتفاقيات اقتصادية حتى ولو فصلت الموصل سياسياً من بغداد .

وكانت الحكومة البريطانية قد زعمت أن خط الحدود المقترح يفصل المناطق التي يتجر أهلوها مع الموصل من المنطقة التي يتجر سكانها مع المدن التركية . أما اللجنة فقالت أن سكان المنطقة الواقعة بين خط الحدود الذي اقترحته بريطانيا وخط بروكسل يستهلكون منتوجاتهم محلياً ويعانون الصعوبات نفسها في اتجارهم مع الموصل والمدن التركية . هذا وتتجر رواندوز في الغالب مع إيران .

وكانت المذكرة البريطانية قد ذكرت أن خط الحدود الشمالي يضمن للعراق بعض المراعي الصيفية للأكراد الرحل . وقالت اللجنة أن الحدود لا تؤثر على هجرة الرحل وأن للكثيرين من الأكراد الرحل مراعيهم في إيران . هذا وفي

(1) *Ibid*., pp. 60-61.

الإمكان عقد اتفاقيات لهذا الغرض بين تركيا والعراق[١] .

وذكرت المذكرة التركية أن مدينة الموصل وولاية الموصل مهمتان جداً لمواصلات الأناضول الجنوبي مع إيران وسوريا ، لأن طرف السليمانية وكركوك وديار بكر وارفة وبتليس وسعرت وغيرها تلتقي كلها في الموصل . وقد أكدت اللجنة أن طرق المواصلات بين الأناضول الجنوبي وشمال إيران لا تمر بولاية الموصل ، وأن المواصلات بين الأناضول الجنوبي وسوريا لا تمر أيضاً بولاية الموصل ، وأن المواصلات بين سوريا وإيران لا علاقة لها بالأراضي التركية . وأما المواصلات بين كركوك والسليمانية وكلتاهما في ولاية الموصل فلا موجب لبحثها ؛ وأما المواصلات التي بين ديار بكر وارفة وبتليس وسعرت فلا تمر بولاية الموصل[٢] .

وقد أثارت المذكرة التركية قضية السكة الحديد التي تربط الموصل مع موانىء البحر الأبيض المتوسط وقالت أن الموصل أكثر ارتباطاً مع الأناضول ، وذكرت أن طريق الخليج العربي صار ذا أهمية ثانوية لمدينة الموصل . وقد أشارت اللجنة إلى أن خط السكة الحديد من البحر المتوسط لم يصل الموصل حينئذ (١٩٢٥) فمن المبالغة القول أن طريق الخليج العربي أصبح ذا أهمية ثانوية للموصل ، وأضافت اللجنة أن الحبوب لا تزال تصدر عن طريق نهر دجلة الرخيص من الموصل إلى بغداد[٣] .

ولأجل الحصول على المزيد من المعلومات ، أرسلت اللجنة بعدد من الأسئلة إلى الحكومتين البريطانية والتركية . فطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص إحصاءات الجمارك عدا وثائق سنة ١٩٢١ التي لدى اللجنة ، وقد أعطت الحكومة البريطانية وثائق تخص السنوات ١٩٢١ و١٩٢٢ و١٩٢٣ والأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٢٤ . وقد وجدت اللجنة أن مجموع

---

(1) *League Report*, p. 61.

(2) *Ibid.*, pp. 61-62.

(3) *League Report*, p. 62.

أرقام الصادرات السنوية إلى بغداد وسوريا وتركيا كما يلي[١] :

إلى سوريا وتركيا	٢,٠٠٠,٠٠٠ روبية
إلى بغداد	١٥,٠٠٠,٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص التجارة الداخلية بين أقسام العراق المختلفة (ويضمنها الأراضي المتنازعة) ، فأجابت الحكومة البريطانية بعدم وجود إحصائيات عن التجارة بين ألوية العراق المختلفة ، ولكن اللجنة قدرت كميات الحبوب التي ترسل بالسكة الحديد وبواسطة النهر من ولاية الموصل إلى بغداد كما يلي[٢] :

حبوب أرسلت إلى بغداد بالسكة سنوياً	٣,٠٠٠,٠٠٠ روبية
حبوب أرسلت إلى بغداد بالأكلاك سنوياً	٧,٠٠٠,٠٠٠ روبية

أما التجارة الداخلية من بغداد إلى الجهات الأخرى فذكرت إحصائيات السكك قيمتها من بغداد إلى الشرقاط وإلى طوز خورماتو وكنكربان كما يلي :

إلى الشرقاط	١٠,٠٠٠,٠٠٠ روبية
إلى طوز رماتو وكنكريان	٤,٠٠٠,٠٠٠ روبية

أما ما يخص التبغ فأمكن الحصول على إحصائيات من دائرة التبغ كما يلي :

أنتجت السليمانية	٢,٠٠٠ طن
أنتجت رانية	٥٠٠ طن
أنتجت رواندوز	١٥٠ طن
أنتجت العمادية وعقرة ودهوك	٢٥٠ طن

(1) *League Report*, pp. 62-63.

الروبية وحدة العملة الهندية التي استعملت في العراق حتى سنة ١٩٣٢ وتعادل كل ١٣/٣/١ روبية ديناراً .

(2) *Ibid*., pp. 62-63.

وقدرت الحكومة العراقية أن ٦٠٠ طن استهلكت محلياً ، وأن ٢٤٠٠ صدرت إلى بغداد .

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص العلائق التجارية بين العراق وكردستان ، فأجابت أن لواء السليمانية هو اللواء الوحيد الذي له تجارة مع كردستان إيران . وقد حصلت اللجنة على إحصاءات جمرك السليمانية لسنة ١٩١٢ وفيها :

ثمن التبغ المصدر إلى العراق	١,٧٠٠,٠٠٠ روبية
ثمن منتجات أخرى مصدرة إلى العراق	٣٠٠,٠٠٠ روبية
ثمن كل المنتجات (وبضمنها التبغ) المصدرة إلى إيران .	٣١٤,٠٠٠ روبية
ثمن منتجات عراقية مارة بالسليمانية إلى إيران	٦٠٠,٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية إحصائيات تتعلق بإنتاج الحنطة في العراق (بما في ذلك الأراضي المتنازعة) فأجابت بأن ليس لديها إحصائيات عن الحنطة .

وسألتها عن البلاد المصدرة للأنسجة والمنتجات المدارية إلى ولاية الموصل أو مارة منها إلى تركيا وما إذا كانت هذه البضائع قد مرت عن طريق البحر الأبيض المتوسط أو الخليج العربي[1] . فأجابت أن جميع هذه البضائع وصلت إلى الموصل من الخليج العربي عن طريق البصرة كما ظهر ذلك في إحصائيات الجمارك لسنة ١٩٢١ و١٩٢٢ و١٩٢٣ والأشهر التسعة الأولى من ١٩٢٤ . وقد استورد إلى العراق خلال هذه المدة ما ثمنه ٢٨١ مليون روبية من البضائع القطنية منها ٢٨٠ مليون مرت عن طريق البصرة-بغداد . وكانت أثمان المستوردات للمدة نفسها عن طريق سوريا وتركيا إلى الموصل مباشرة ٦٠٠,٠٠٠ روبية فقط ، أما البلاد المصدرة للبضائع القطنية فهي بريطانيا العظمى والهند ،

(1) *League Report*, p. 63.

والبلاد المصدرة لمختلف أنواع المنتجات المدارية هي : الشاي (الهند) ، السكر (أوروبا والهند) ، القهوة (الهند وبلاد العرب والبرازيل وبريطانيا)[1] .

وسألت اللجنة الحكومة البريطانية أنه في حالة إعطاء الموصل للعراق كيف ستضمن العلاقات التجارية بين تركيا والعراق ، فأجابت أن الحكومة العراقية ستكون ملزمة بمراعاة اتفاق برشلونة الخاص بحرية الترانزيت .

وطلبت اللجنة من الحكومة التركية معلومات عن مراكز تجارة وأسواق الأكراد والعرب المستقرين والأكراد والعرب الرحل في ولاية الموصل وعن الطرق التجارية بين الموصل وتركيا ، فأجابت أن مراكز التجارة والأسواق هي المدن الرئيسة في الأقضية والسناجق ، أما الطرق بين الموصل وتركيا فهي :

١- نهر دجلة (مع التيار) .
٢- الموصل - ماردين - ديار بكر - خربوط - سيواس - صمصون .
٣- نصيبين - ادنة .
٤- الموصل - العمادية - جلامرك - وان .
٥- الموصل - جزيرة ابن عمر - بتليس - ارضروم - طربزون .
٦- الموصل - أربيل - رواندوز - وان .
٧- الموصل - زاخو - وان .

وسألتها عن مقادير الحنطة المنتجة في ولاية الموصل في سنوات ما قبل الحرب ، وعن المقادير التي مرت عن طريق ولاية الموصل ، وعن الأقطار المصدرة ، فأجابت بأن ليس لديها إحصاءات عن هذه المواضيع[2] .

وطلبت منها معلومات مبنية على إحصاءات ما قبل الحرب لتأييد ادعائها بأن ولاية الموصل مهمة للمواصلات بين تركيا وإيران ، فأجابت أن الإحصائيات

(1) *League Report*, pp. 63-64.

(2) *League Report*, p. 64.

المطلوبة ضاعت في حريق ١٩١٤ الذي دمر جزء من بناية مديرية الجمارك المركزية في القسطنطينية .

وسألت اللجنة الحكومة التركية أنه في حالة إعطاء الموصل إلى تركيا كيف تدبر تصدير منتجات الموصل الزراعية وفي أي اتجاه ، فأضافت الحكومة التركية في جوابها طريقين إلى الطرق التجارية المذكورة أعلاه وهما :

١- الموصل - رواندوز - همدان - كرمنشاه .

٢- بغداد - البصرة - بومبي .

وذكرت الحكومة التركية الصادرات الرئيسة من ولاية الموصل إلى الأناضول وسوريا وأوروبا والهند ، والمواد المستوردة إليها من أوروبا والأناضول وإيران ، وقالت أن أكثر تلك المواد مرت عن طريق موانئ البحر الأبيض المتوسط والأناضول وإيران ، وهناك عدد صغير من المواد يستورد عن طريق بغداد والبصرة فقط[1] .

وقد لاحظت اللجنة أن قائمة الحكومة التركية لصادرات ولاية الموصل لم تحتو على الحبوب التي تشكل القسم الأعظم من صادراتها . وأكدت اللجنة أن جميع المنتجات الزراعية في الموصل وأكثر المنتجات الأخرى (ما عدا المواشي) ترسل إلى بغداد ، ولاحظت أن مستوردات الموصل جاءت عن طريق بغداد أو سوريا وأن هناك تجارة ضئيلة مع الأناضول وإيران .

وسألتها كيف تبرهن إحصائيات ما قبل الحرب على أن حركة التجارة في الموصل كانت باتجاه ديار بكر وليس باتجاه بغداد ، فأحالتها إلى الإحصائيات الخاصة بتجارة الموصل المذكورة في كتيب وزارة الخارجية البريطانية المرقم ٦٣ والمعنون (ميزوبوتاميا) واقتبست الإحصاءات التالية لسنة ١٩١٠ :

---

(1) *League Report*, pp. 64-65.

مستوردات:

من بريطانيا ما ثمنه ٣٧,٨٥٠ ديناراً من البضائع

من الهند ما ثمنه ٣٥,٨٠٠ ديناراً من البضائع

من الأقطار الأخرى ما ثمنه ٤٣,٨٩٠ ديناراً من البضائع

صادرات :

إلى بريطانيا ما ثمنه ١٧٦,٥٠٠ ديناراً من البضائع

إلى الهند ما ثمنه ٣٠,٠٠٠ ديناراً من البضائع

إلى الأقطار الأخرى ما ثمنه ٤٩,٩٨٠ ديناراً من البضائع

إلى أجزاء تركيا الأخرى ما ثمنه ٣٥٢,٥٩٠ ديناراً من البضائع

وأضافت الحكومة التركية أن البضائع القادمة من بريطانيا أو مرسلة إليها مرت عن طريق موانئ البحر الأبيض المتوسط .

وقد لاحظت اللجنة أن إحصاءات الحكومة التركية غير دقيقة ، وأعادت القول أن الحبوب والأغنام تؤلف الصادرات الرئيسة لولاية الموصل ، وأوضحت أن المبلغ الكبير ٣٥٢,٩٥٠ عن صادرات الموصل إلى تركيا يعني أن معظم تلك الصادرات أرسلت إلى بغداد وسوريا اللتين كانتا في ١٩١٠ جزءاً من تركيا ، وأصرت اللجنة على أن طريق بغداد أكثر استعمالاً من طريق البحر المتوسط بكثير إلا فيما يخص الأغنام ، ولتأييد وجهة نظرها استشهدت بالتقويم الرسمي التركي لولاية الموصل (١٩١٢)[1] .

دراسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل:

ولاية الموصل منطقة زراعية وتشتهر بتربية الأغنام والماعز . ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة قطاعات اقتصادية : يقع القطاع الأول غربي الزاب الكبير (لواء

---

(1) *League Report*, p. 65.

الموصل) ويقع القطاع الثاني بين الزابين الكبير والصغير (لواء أربيل) ويقع القطاع الثالث جنوبي الزاب الصغير (لواء كركوك ولواء السليمانية)[١] .

تفصل الجبال القطاع الأول عن تركيا ، ولا يوجد بينهما سوى ثغرة عرضها ٢٠ كيلو متراً عند التقاء نهري دجلة والخبور تربط الولاية بسهل جزيرة ابن عمر . عاصمة هذا القطاع مدينة الموصل حيث تلتقي كل الطرق التجارية وتجلب إليها جميع منتجات المنطقة . إن أي خط حدود يفصل مدينة الموصل عن الأراضي المرتبطة بها اقتصادياً hinterland (أي لوائي الموصل وأربيل) يؤثر على الحياة الاقتصادية لهذا القطاع . ويعتمد هذا القطاع جميعه اقتصادياً على مدينة الموصل بدرجات متفاوتة[٢] .

توجد ثلاث طرق مهمة بين مدينة الموصل وبغداد : طريق الشرقاط ، وطريق كركوك ، وطريق نهر دجلة . كان نهر دجلة منذ القدم يستعمل في حمل منتجات المنطقة ، وهو أرخص وآمن طريق . أما الطريق الواقع بين الموصل وسوريا فأقل أهمية . وأما التجارة بين الموصل وتركيا فضئيلة .

وللقطاع الاقتصادي الثاني مركزان : أربيل والتون كوبري . ويعتمد تقدم مدينة أربيل على مدينتي الموصل وبغداد على حد سواء ، وتعتمد التون كوبري كل الاعتماد على بغداد . تعرقل الجبال التي تؤلف خط الحدود الشمالي التجارة المباشرة بين هذا القطاع وتركيا عرقلة خطيرة . وتشارك الأقسام الشمالية والوسطى والشرقية من هذا القطاع مدينة الموصل في مصيرها ، أما الأقسام المحيطة بطاق طاق وكويسنجق ومنفذها عن طريق التون كوبري فتكون في وضع اقتصادي سيء إذا فصلت من بغداد[٣] .

وللقطاع الاقتصادي الثالث ثلاثة مراكز : كركوك وكفرى والسليمانية . أكثر

---

(1) *Ibid.*, pp. 65-66.

(2) *Ibid.*, pp. 66-67.

(3) *League Report*, p. 67.

تجارة كركوك مع بغداد وأقلها مع الموصل ، وتتجر كفرى مع بغداد وحدها ، كما أن أكثر تجارة السليمانية مع بغداد وأقلها مع إيران . ولا توجد تجارة مباشرة بين هذا القطاع وتركيا[١] .

وقد رجعت اللجنة إلى التقارير القنصلية الألمانية عن ولاية الموصل لسنتي ١٩٠٥ و١٩٠٧ والتقويم التركي لسنة ١٩١٢ وكتاب تركية آسيا لمؤلفه فيتال كوينيه Vital Cuinet, La Turavie d'Asie (1892) ، وقد اتفقت استنتاجات التقارير القنصلية الألمانية مع استنتاجات اللجنة وهي :

١- يستحيل اقتصادياً فصل مدينة الموصل عن الأراضي المرتبطة بها اقتصادياً .

٢- لا توجد تجارة مهمة مباشرة بين الولاية والجمهورية التركية .

٣- الطرق التجارية هي طريق بغداد وطريق الخليج العربي (الطريق الرئيسي) وطريق سوريا (أقل أهمية)[٢] .

وقد راجعت اللجنة التقويم التركي الرسمي عن صادرات الموصل إلى الأقطار والمدن الأخرى ومستوردات الموصل من مختلف الأقطار ولندن ، وقد ذكر التقويم البضائع ولم يذكر كمياتها إلا في حالات قليلة . ولاحظت اللجنة أن أكثر البضائع (ما عدا الأغنام التي كانت تصدر إلى سوريا) كانت ترسل إلى بغداد أو عن طريق بغداد ، وأن تجارة كركوك وكفرى واسليمانية كانت مع بغداد وتجارة أربيل مع بغداد والموصل[٣] .

ووجدت اللجنة أن كتاب تركية آسيا يعطي بعض الإحصاءات عن صادرات وواردات الموصل ، فيذكر البضائع وأوزان بعضها وعدد بعضها الآخر وأثمان بعضها الآخر بالليرات التركية ، ويذكر البلدان المتجرة مع الموصل . وقد

(1) *League Report*, p. 68.

(2) *Ibid.*, p. 69.

(3) *League Report*, p. 70.

ذكر الكتاب أن أكثر الصادرات كانت ترسل إلى بغداد والخليج العربي[1] .

الخلاصة الاقتصادية:

قررت اللجنة أنه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة أن أفضل تسوية لولاية الموصل هي إلحاقها بالعراق ، ومن الخطأ فصل الموصل عن الأراضي المرتبطة بها اقتصادياً ، ولكن إذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل أقضية زاخو والعمادية وربما دهوك . ومن الصعب جداً فصل كركوك وكفرى والسليمانية من بغداد ، وإذا فصلت فمن الضروري جداً عقد اتفاقية اقتصادية مع بغداد[2] . وذكرت اللجنة أن القسم الشمالي من لواء أربيل يعاني صعوبات أقل من بقية اللواء إذا فصل عن بغداد ، لأن من الممكن استمرار تجارته مع الموصل . ولن تعاني المنطقة الواقعة شمالي خط بروكسل إذا فصلت عن العراق لأنها تستطيع الاتجار مع العراق أو تركيا أو إيران[3] .

وختمت اللجنة خلاصتها بالقول إذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لأسباب أخرى غير اقتصادية ، فإن التسوية المقبولة اقتصادياً هي أن يرسم خط الحدود شمالي الزاب الصغير تاركاً كويسنجق وطاق طاق ورانية في العراق . وعلى كل حال يجب ترك منطقة ديالى في العراق[4] .

الحجج العسكرية

ذكرت الحكومة البريطانية أنها اختارت خط الحدود الشمالي لعدم وجود أي خط آخر يفصل العراق عن تركيا فصلاً حاسماً بسبب صفاته الجغرافية .

---

(1) *League Report*, p. 71.

(2) *League Report*, pp. 72, 87.

(3) *Ibid.*, p. 72.

(4) *Ibid.*, p. 73.

ويتألف هذا الخط من قمم وجبال عالية متصلة (عدا ثغرة صغيرة في الغرب) فيشكل سوراً حاجزاً لا يخترق في الشتاء ويصعب عبوره في الصيف ، ويؤلف القسم الشرقي منه فاصلاً اقتصادياً وعنصرياً بين الشمال والجنوب ، ويحتاج هذا الخط جيوشاً أقل من خط آخر يعين قريباً من سهول العراق ، ويحرم العدو المحتمل من منطقة حرام عسكرية ، ولكن إذا احتلت حكومة معادية هذا الخط المقترح فإنه يصير صالحاً لتدبير المؤامرات وقلاقل العشائر .

وقالت الحكومة البريطانية إذا أعطيت ولاية الموصل إلى تركيا فإن ولايتي بغداد والبصرة المعتمدتين على حنطة الموصل تصبحان تحت رحمة الجيش التركي ، ويمكن لجيش كهذا أن يسد الطريق الوحيد بين بغداد وإيران ، ولذلك يستحيل تأسيس دولة عربية . أما الخط المقترح فيفيد لطرفين .

أنكرت الحكومة التركية أن الخط الذي اقترحته يهدد بغداد ومواصلاتها مع إيران ، ولا يعرض بغداد إلى خطر أعظم مما لو كانت قرب الحدود الإيرانية ، وهذا الخطر المزعوم لا يبرر لأن تاريخ القرنين الماضي برهن العكس . ليس لتركيا خطط عدوانية ضد الأقطار المجاورة ولكنها تدافع عن تراثها ، ولا تفكر الجمهورية التركية المؤلفة من الأتراك والأكراد في مهاجمة دولة عربية . وذكرت الحكومة التركية أنها لا ترغب في مناقشة الفوائد العسكرية لخط الحدود الذي يقتطع منها منطقة لها فيها حقوق واضحة ، ومع ذلك فقد أجابت على الحجج البريطانية بتأكيدها أن الجيوش الغازية لن تختار طريقاً وعراً صعباً بل يسلك الوديان والسهول . فإذا قبل الخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية فتستطيع دولة أجنبية إثارة الاضطرابات بين السكان الشماليين[1] .

وقد استخلصت اللجنة أن الخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية لا شك خط عسكري ممتاز ، ولكنها لاحظت وجود منطقة جبلية عرضها ٧٠ أو ٨٠ كيلومتراً بين الخط المقترح وسهول الموصل ، ويخطئ الفريق المدافع عن هذه

---

(1) *League Report*, p. 78.

السهول إذا تقدم إلى المنطقة الجبلية لأنها لا تصلح للعمليات أو المواصلات ، واعترفت اللجنة أن لخط بروكسل مزايا الخط المقترح نفسها قريباً ، ويمكن اعتبار جميع الخطوط الجنوبية الموازية للخطين المذكورين حدوداً عسكرية مرضية بالرغم من تناقص قيمها كلما اتجهت نحو الجنوب .

وقالت اللجنة أن الخط الذي اقترحته الحكومة التركية ينقسم إلى قسمين : الأول يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة ، والثاني يمتد بين نهر دجلة والحدود الإيرانية . وقالت أن الصحراء تؤلف حداً عسكرياً ممتازاً كما برهنت الحرب العالمية الأولى ، ولكن قيمة القسم الثاني ضعيفة ، وأشارت إلى أن زينوفون والإسكندر الكبير وغيرهما كثيرين استعملوا الخط الذي يخترق القسم الثاني من الشمال إلى الجنوب منذ أقدم العصور ، وفي هذا القسم وديان واسعة وأنهار ضحلة وهي ليست بصعاب خطيرة[1] .

الحجج السياسية

آراء السكان:

أكدت الحكومة التركية على أهمية رغبات سكان ولاية الموصل ، وطالبت بإجراء استفتاء فيها ليستطيع الأهلون التعبير عن رغباتهم بحرية ، وأكدت أن الأكراد والأتراك الذين يؤلفون أكثرية السكان يتوقون إلى العيش في تركيا . وذكرت أيضاً أن العرب أيضاً ربما مالوا إلى تركيا ، ولكنهم حتى إذا أضيفوا مع غير المسلمين فإنهم يؤلفون أقلية .

وذكرت الحكومة البريطانية أن العرب يرغبون أشد الرغبة في ضمهم إلى الحكومة العربية العراقية ، وأن اليزيديين واليهود يرغبون الرغبة نفسها ، وأن المسيحيين ترعبهم فكرة إرجاعهم إلى تركيا . وأكدت أن الأكراد لا يرغبون في

(1) *League Report*, pp. 74, 87.

العيش مع الأتراك كما ثبت ذلك بثوراتهم وكما أثبتت استفتاءات ١٩١٩ و١٩٢١ التي أجريت في العراق .

لقد برهنت اللجنة من قبل استحالة إجراء الاستفتاء المطلوب ، فحاولت التيقن من رغبات سكان ولاية الموصل .

وقبل أن تذكر اللجنة نتائج تحقيقها في مختلف مناطق الولاية ذكرت بعض الملاحظات عن عملها . فأشارت إلى الصعوبات الخطيرة التي جابهتها في البداية كرفض بعض الشهود إبداء آرائهم وكتأثر كثير من البيانات بعوامل مختلفة سببت الشك في طبيعة الأجوبة . وبالرغم من تأكيدات اللجنة على سرية التحقيق كان الخوف من انتقام الحكومتين عظيماً جداً ومنتشراً في كل مكان . وذكرت اللجنة أنه حدث أكثر من مرة أن شاهداً من الشهود بعد أن يتحدث بصورة سرية وبصوت خافت لصالح تركيا يعود فيعلن بصوت عال أنه يؤيد العراق لكي يسمعه المنتظرون خارج غرفة اللجنة ، ولكنها لاحظت أن الخوف لم يمنع أي شاهد مسيحي من إبداء رأيه في صالح العراق . وقد اعترفت اللجنة أن هذه الصعوبات تضاءلت بعدئذ .

لاحظت اللجنة في عدة حالات أن للمصالح الشخصية نفوذاً عظيماً في البيانات التي قيلت . فالأشخاص المقربون من السلطات أيدوا العراق والآخرون الذين لم ينالوا شيئاً مالوا إلى تركيا . وقد تأثرت بعض الآراء بمنافسات رؤساء القبائل . وحدث أن سأل بعض الشهود أحد أعضاء اللجنة عما قاله شخص معين لكي يبدي رأياً مغايراً . وفي بعض الأماكن سببت صفات الموظفين الشخصية أو أساليبهم الإدارية (مثل تعيين الموظفين العرب أو الأكراد في المناطق الكردية) تأييد الأهلين للعراق[١] .

ذكرت اللجنة أن للتكوين الاجتماعي لولاية الموصل أثراً في كثير من رجال القبائل والفلاحين ، فقد حدث مراراً أن أحال بعضهم اللجنة إلى رؤساء قبائلهم

(1) *League Report*, p. 75.

أو مالك القرية . وقد عجز عدة أشخاص عن الجواب لعدم سابق معرفتهم بالمشكلة . قال شاهد من الشهود أنه يرغب في إبداء رأيه كما فعل شخصان آخران ذكر اسميهما ، وكانا في الحقيقة قد أبديا رأياً مغايراً . وفي بعض الحالات كان بعضهم متأثراً بالدعاية البريطانية والعراقية ، وحدث في حالات أخرى أن أبدى أعضاء الوفود رغبتهم في الانضمام إلى العراق ثم ذكر بعضهم في مجالسهم الخاصة أنهم يؤيدون تركيا . ولذلك قررت اللجنة عدم الاهتمام بالوفود وبالعرائض . وقد حدث أن بعض الشهود نقضوا ما قالوه في المرة الأولى عند مقابلتهم مرة ثانية[١] .

ذكرت اللجنة أن كثيرين من الشهود ذكروا أسباب تفضيلهم العراق بقولهم أن النظام والأمن في العراق سنة (١٩٢٥) أعظم مما كانا تحت الحكم التركي ، وأن التربية والتعليم تقدما ، وأضاف بعضهم أن تحسن الأحوال يعود إلى السلطات البريطانية ، وقال شاهدان أو ثلاثة أن سبب تفضيلهم العراق هو إلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية ، وذكر آخرون لأن العراق أقوى وأنه من المستحسن أن ينتموا إلى الدولة الأقوى . وقد أيد بعض رؤساء القبائل القاطنة في الأماكن البعيدة الحكومة التركية لأنهم كانوا تحت الحكم التركي يتمتعون بقدر أكبر من الاستقلال .

وذكرت اللجنة أنه طالما ذكرت الحجج الاقتصادية ولا سيما من المثقفين الذين أيدوا العراق على الأغلب ، وقد اعتقدت اللجنة أن أولئك الأشخاص تأثروا بالحجج الاقتصادية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، وقد تأثر الأتراك وكثيرون من الأكراد والعرب بالعاطفة القومية . وحدث مرة أن فلاحي إحدى المناطق ، الذين أيد ممثلوهم العراق تأييداً إجماعياً ، فرحوا كثيراً بلقائهم للمساعد التركي .

ثم شرعت اللجنة بدراسة نتائج تحقيقها في مختلف الألوية . ففي لواء

(1) *League Report*, pp. 75-76.

السليمانية عبر الأهالي عن أوضح الآراء ، وهم يتألفون من :

عرب	٧٥
أكراد	١٨٩,٩٠٠
يهود	١,٥٥٠

فقد كانوا باستثناء أفراد قلائل قابلتهم اللجنة ، مؤيدين للعراق ، وقد رفضوا الاتحاد مع تركيا وفضلوا الاتحاد الاقتصادي مع العراق ، وكانت هناك حركة قوية للحكم الذاتي تسمح باستعمال اللغة في التعليم والإدارة والمحاكم . وقد عارض الكثيرون الانضمام إلى العراق إذا لم يسنده الأوروبيون وشددوا على ضرورة الاحتفاظ بمساعدة المستشارين البريطانيين لمدة طويلة . وقد ذكرت اللجنة أنها وجدت السكان الراغبين في الاستقلال القومي التام يقدرون فوائد الوصاية الماهرة[1] .

ووجدت اللجنة تحليل الآراء التي أعرب عنها الأهلون في كركوك أصعب ، وهم يتألفون من :

عرب	٣٥,٦٥٠
أكراد	٤٧,٥٠٠
أتراك	٢٦,١٠٠
مسيحيين	٢,٤٠٠

وقد أيد جميع المسيحيين العراق مع بعض الشروط ، وأيدت أكثرية الأتراك تركيا ، وأيدت أقلية منهم العراق لأسباب اقتصادية ، وقد توقعت اللجنة أن تفضل الأكثرية الساحقة من العرب البقاء في العراق ولكنها فوجئت إذ وجدت أن عدداً كبيراً من بياناتهم في صالح تركيا . وقد لاقت بعض الصعوبات في تحليل البيانات الكردية ، وذكرت أنها لو عدت تلك البيانات بدون تحليل لوجدت أكثريتها تؤيد الأتراك ، وقد كان كبار شيوخ الأكراد ميالين للعراق ،

---

(1) *League Report*, p. 76.

ولكن كان بعضهم يتقاضى منحاً من الحكومة العراقية لحراسة الطرق .

كان سكان لواء أربيل يتألفون من :

عرب	١١,٧٠٠
أكراد	١٧٠,٧٥٠
أتراك	٢,٧٨٠
مسيحيين	٣,٩٠٠
يهود	٢,٧٥٠

وكان سكان قضاء كويسنجق البالغون ٦٠,٠٠٠ وأكثريتهم كردية ، يطمحون إلى مطامح سكان السليمانية نفسها ، ومن هؤلاء بعض الرؤساء المثقفين ، وفي قضاء أربيل أيد تركيا سكان مدينة أربيل ، وبوجه عام جميع السكان الذين هم من أصل تركي وعدد كبير من الأكراد أو العرب .

وقد طالب بعض الرؤساء الأكراد بدولة كردية حرة تحت حماية أوروبية - تفضل البريطانية- وفضل رؤساء أكراد آخرون العراق تحت انتداب بريطاني طويل الأجل ، وإذا لم يحقق هذا الشرط فإنهم يفضلون الحكومة التركية على الحكومة العربية . وعلى العموم أظهر قضاء أربيل ميلاً إلى تركيا . أما في قضاء راوندوز الذي يسكنه أهلون متأخرون فقد أظهر أكثر الشهود ميلاً للعراق . وفضل اليهود وأكثرية المسيحيين في لواء أربيل العراق تحت الانتداب .

أما سكان لواء الموصل فأكثر اختلاطاً وهم :

عرب	١١٩,٥٠٠ (٧٤,٠٠٠ في مدينة الموصل)
أكراد	٨٨,٠٠٠
أتراك	٩,٧٥٠
مسيحيون	٥٥,٠٠٠ (١٩,٢٥٠ في مدينة الموصل)
يزيديون	٢٦,٢٠٠
يهود	٧,٥٥٠ (٤,٠٠٠ في مدينة الموصل)

وقد أيدت العراق أكثرية الشهود العرب ، وقد طالب أعضاء حزب الاستقلال القوي في مدينة الموصل مطالبة شديدة بإنهاء الانتداب والمعاهدة العراقية-البريطانية بأسرع ما يمكن ، وقال بعضهم أنهم يفضلون تركيا على دولة عربية تحت الانتداب أو يساعدها مستشارون أجانب . وقد فوجئت اللجنة إذ وجدت أن عدد العرب المؤيدين لتركيا كبير ، من بين ١٨٨ شاهداً أيد ٥٣ تركياً و١٠٢ العراق من دون قيد أو شرط و٢٢ العراق مع بعض الشروط و٨ لا رأي لهم و٣ طالبوا بحكومة إسلامية . وعند دراسة اللجنة مركز الشهود الاجتماعية ، وجدت أن الأكثرية الكبيرة من المنتخبين الثانويين والأشخاص الذين كانوا أعضاء في المجلس البلدي خلال العشرين سنة الماضية ورجال الدين المسلمين تؤيد الحكومة العربية ، ولكنها وجدت أن أعضاء الطبقات الفقيرة يفضلون تركيا في الغالب ، واعتقدت اللجنة أن «الشعور ضد الأجانب وضد البريطانيين لعب دوراً مهماً عند العرب» .

وقد كاد أن يكون من المستحيل على اللجنة أن تثبت من وجهات نظر الأكراد في لواء الموصل ، فقد أفزعتهم حملة الدعاية القوية التي قام بها العرب القوميون المتطرفون أعضاء حزب الاستقلال في الموصل ، وقد ذكرت اللجنة أن السلطات الإدارية شجعت تلك الدعاية . وقد كان الشعور القومي بين الأكراد أقل تطوراً في لواء الموصل منه في القسم الجنوبي من الأراضي المتنازعة ، وفي الحقيقة لا يوجد شعور قومي في القسم الشمالي الشرقي من لواء الموصل . توجد في بعض الأماكن أكثرية مؤيدة لتركيا ، وفي أماكن أخرى وجدت اللجنة من العبث أن تحاول الوصول إلى نتيجة ، ووجدت مناطق كردية أخرى مؤيدة للعراق[1] .

يميل الأتراك الساكنون في ضواحي مدينة الموصل القريبة إلى الأتراك ويقيم في هذه الضواحي أيضاً العرب القوميون . وقد قام سكان تلعفر بمظاهرة كبيرة

(1) *League Report*, p. 77.

مؤيدة لتركيا بالرغم من وجود حامية قوية . ويميل اليزيديون في الغالب إلى العراق تحت انتداب أوروبي ، وقال بعض متنفذيهم أنهم يفضلون حكومة تركية على حكومة عربية من دون انتداب ، وكان هناك في بعض الأماكن يزيديون يؤيدون تركيا .

وأيد المسيحيون واليهود جميعهم الحكومة العربية ورأى رؤساؤهم ضرورة الاحتفاظ بانتداب أوروبي ، وعلى العموم فضل هؤلاء حكومة تركية كشر أهون على حكومة عربية مستقلة استقلالاً تاماً .

ذكرت اللجنة أنها عجزت عن أخذ رأي منطقتين في ولاية الموصل وهما : نواحي لواء السليمانية لعدم وجود إدارة فيها بسبب حركة الشيخ محمود ، والمنطقة الكائنة بين خط بروكسل والخط الذي اقترحته الحكومة البريطانية لأنها جبلية وعرة ولم يمكن التغلغل فيها عندما كانت اللجنة في تلك المناطق . وقالت اللجنة أن القسم الأول لا أهمية له حتى ولو كان مؤيداً لتركيا بأجمعه وهذا مشكوك فيه كثيراً ولا يؤثر في اتجاه لواء السليمانية ، وأما القسم الثاني فقد هجره الآثوريون تقريباً . وقد وجدت اللجنة أن الآثوريين يرغبون بالاستقلال الذي مارسوه قبل الحرب العالمية الأولى ولكنهم طالبوا بأن يوضعوا تحت حماية أو انتداب أوروبي -والأفضل بريطاني- ، وإذا لم يمكن تحقيق كل ذلك فهم مستعدون للخضوع إلى دولة مستقلة بشرط أن يتمتعوا بحكم ذاتي . وقد عارضوا إخضاعهم من جديد للحكم التركي .

وقد استخلصت اللجنة أن تحقيقاتها كشفت عن عدم وجود شعور قومي عراقي في ولاية الموصل ، وذلك باستثناء ما عند بعض العرب المثقفين ، وفي هذه الحالة فقوميتهم عبارة عن شعور عربي ذي اتجاهات متطرفة وضد الأجانب . ووجدت اللجنة نمو الوعي القومي الكردي لا العراقي عند الأكراد وهو أكثر تطوراً في الجنوب ، ووجدت الوعي القومي قوياً نوعاً ما بين أتراك ولاية الموصل . وعلى وجه العموم وجدت اللجنة أن الآراء المؤيدة للعراق كانت مبنية على المصالح الفردية أو على مصالح الجماعات وليست على الوطنية المشتركة كما وجدت أن

تأكيدات الحكومة التركية بأن أكثرية سكان ولاية السايمانية ترغب فعلاً بالرجوع إلى تركيا غير صحيحة . ووجدت أن أكراد السليمانية (وما جاورها) الذين طلبوا حكماً ذاتياً ضمن الدولة العراقية يؤلفون نصف مجموع أكراد ولاية الموصل تقريباً . ووجدت بين الأتراك أنفسهم من يميل إلى العراق . واستنتجت أن القومية واللغة لا تصلحان دوماً كدليل موثوق على الآراء السياسية ، فقد كان هناك مثلاً كثير من العرب ولا سيما الفقراء منهم يؤيدون تركيا[١] .

القضية الآثورية:

كان اللورد كرزن قد ذكر في المذكرة المؤرخة في ١٤ كانون الأول ١٩٢٢ التي أرسلها إلى عصمت باشا أن الآثوريين النسطوريين سيقاتلون ولا يسمحون بإرجاع مواطنهم الجديدة إلى تركيا التي يعتبرونها رمز الظلم . وقد أجاب عصمت أن النسطوريين قاموا عند غزو الروس لولاية وان بأعمال الخيانة والوحشية تجاه مواطنيهم المسلمين الذين عاشوا معهم بسلام عدة قرون فاضطروا إلى ترك وطنهم مع الروس المتراجعين[٢] .

وقد أثارت القضية الآثورية في مؤتمر القسطنطينية الحكومة البريطانية كحجة لتوسيع حدود العراق ، وقد اقتبست اللجنة في تقريرها محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية[٣] .

وأثارت الحكومتان هذه القضية مرة أخرى أمام مجلس عصبة الأمم ، وقد أعطت المذكرة البريطانية المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ عدداً من أسباب مطالبتها بإلحاق أوسع ما يمكن من أراضي الآثوريين بالعراق . في خلال الحرب العالمية الأولى أيد الآثوريون قضية الحلفاء وصمموا على الهروب من الأتراك الذين

---

(1) *League Report*, p. 78.

(2) *League Report*, p. 79.

(3) *Ibid.*, pp. 79-81.

يعتبرونهم مستعبديهم ، وكنتيجة لقرارهم هذا قاسوا أشد الصعوبات وأخرجوا من ديارهم ومات ألوف منهم في طريق هربهم إلى العراق . وقد ذكرت الحكومة البريطانية أن قسماً من الآثوريين سكن في القسم الجنوبي من ديارهم ، وسكن قسم آخر بين الأكراد والمسيحيين جنوبي موطنهم القديم .. وقد شعر البريطانيون بأشد الالتزامات لضمان استقرارهم وفقاً لمطالبهم المعقولة . وقد استغاث الآثوريون طالبين تأسيس محمية بريطانية في جميع مواطنهم القديمة . ولما كانت الحكومة البريطانية عاجزة عن تحقيق جميع آمالهم فقد سعت للحصول على خط حدود مرض ، فالخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية له صفات خط حدود دولي جيد ويسمح بإسكان الآثوريين في جماعة متماسكة ضمن حدود الأراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني . وهؤلاء الآثوريون الشجعان يرغبون في تقديم ولائهم للعراق وفقاً لبعض الشروط ويؤلفون جماعة عظيمة القيمة على حدود العراق .

وقد أكدت المذكرة التركية المؤرخة في ٥ أيلول ١٩٢٤ أن ادعاءات البريطانيين جاوزت حدود المشكلة التي اتفق الطرفان على عرضها على مجلس العصبة ، ولأجل تأييد وجهة نظرها فسرت بعض ما قاله اللورد كرزن بأن النزاع بين الطرفين منحصر حول ولاية الموصل فقط . وأجابت الحكومة التركية على حجج الحكومة البريطانية أنه مهما كان شعور العطف الذي يبديه البريطانيون تجاه آثوريي ولاية الموصل فإنه لا يبرر فصل مقاطعة كبيرة من تركيا . وقد أظهرت الحكومة التركية شكها في أن الحكومة البريطانية كانت تفكر برغبات الآثوريين عندما اقترحت إسكانهم على الحدود ، لاحتمال استعمالهم ضد الأكراد أو الأتراك ، وبذلك تخيب آمال البريطانيين في إقامة السلام الدائم في تلك الأصقاع أو إقامة العلاقات الودية بين تركيا والعراق أو إمكانية تأسيس كيان آمن للآثوريين[١] .

---

(١) (275) *League Report*, p. 81.

درست اللجنة القضية الآثورية ولخصت تاريخهم حتى زمان تحقيق اللجنة ثم ذكرت خلاصة دراستها . قالت اللجنة أن آثوريي الإمبراطورية العثمانية تمتعوا بدرجة يعتد بها من الحكم الذاتي تحت زعامة بطريركهم ، ولكن نزاعاتهم مع الأكراد كانت مستمرة . وفي عام ١٩١٥ حرضت الآثوريين الجيوش الروسية المتقدمة نحو جلامرك على مهاجمة الأتراك ، فلما اضطرت الجيوش الروسية بعدئذ على الانسحاب هاجم الأتراك الآثوريين واضطروهم على مغادرة البلاد إلى إيران ، وهناك واصلوا مساعدتهم لروسية حتى الثورة البلشفية[١] ، وفي ١٩١٨ هاجم الأتراك والأكراد والإيرانيون الآثوريين الذين بحثوا عن ملجأ لهم في العراق الذي كانت تحتله الجيوش البريطانية . ثم لخصت اللجنة قصة الآثوريين في العراق بين ١٩١٨ و١٩٢٤ وحوادث هروبهم من تركيا إلى الجانب الجنوبي من خط الحدود كنتيجة لحوادث ١٩٢٤[٢] .

وقد ذكر المندوب السامي البريطاني في بغداد للجنة أنه في حالة إعطاء خط الحدود المقترح للعراق فسيحتل الآثوريون الأراضي الواقعة جنوب الخط مباشرة وهي مواطنهم القديمة . أما الآثوريون الذين تقع ديارهم شمالي الخط المقترح فسيسكنون بجوار دهوك والعمادية ، وإذا أراد آثوريو إيران الرجوع إلى إيران فستساعدهم السلطات البريطانية ، وأن عدد الآثوريين الذين سيسكنون في العراق يبلغ نحو ٢٠,٠٠٠ فقط ، ويوجد أيضاً نحو ٣٠,٠٠٠ آثوري تركي في روسيا يرغبون في الرجوع إلى ديارهم بشرط أن لا يكونوا تحت الحكم التركي . وقد قال البريطانيون إذا لم يقبل الخط المقترح فسيكون من الصعب كثيراً إسكان الآثوريين لعدم وجود أراضٍ كافية لهم ، وإذا وجدت أراضٍ كافية فإنه من الصعب عليهم الإقامة في السهول ، ويمكن ظهور صعوباتٍ أخرى بسبب

---

(1) *League Report*, p. 82.

(2) *Ibid.*, pp. 82-83.

اختلاف عادات العرب والآثوريين ، بينما تتشابه عادات الآثوريين والأكراد[١] .

وقد قررت اللجنة أنه بالرغم من اعترافها بضرورة حماية الآثوريين فالحل الذي تقترحه الحكومة البريطانية غير عادل ، وقد اتفقت مع الحكومة التركية على أن مطالبة البريطانيين في مؤتمر القسطنطينية تضمنت فتح قضية جديدة ومن حق تركيا رفضها . وأضافت اللجنة أن هناك سبباً آخر لرفض الحل البريطاني المقترح ، وهو أن الآثوريين قاموا «بثورة مسلحة ضد حكومتهم الشرعية بتحريض من الأجنبي ومن دون استفزاز السلطات التركية» ، وذكرت اللجنة أن أحوالهم تحت حكم الإمبراطورية العثمانية كانت أفضل من أحوال المسيحيين الآخرين .

وقررت اللجنة أنه ليس من العدل فصل أراض من تركيا لإسكان قوم حملوا السلاح عامدين ضد سلطاتهم ، وقالت أن أفضل حل للآثوريين هو العرض الذي تقدمت به الحكومة التركية في مؤتمر القسطنطينية برجوعهم إلى ديارهم القديمة . وفي هذه الحالة يجب أن يتمتع الآثوريون بالحكم الذاتي كالسابق وأن تضمن سلامتهم بعفو شامل[٢] .

حجج سياسية أخرى:

درست اللجنة حججاً أخرى تقدم بها الطرفان :

ذكر البريطانيون وعدهم **الثلاثي** للعرب وللملك فيصل ولعصبة الأمم . وقد استعرضت اللجنة الوعود البريطانية للعرب بعدم إرجاعهم للحكم التركي ، واتفاقية سان ريمو ، وانتداب عصبة الأمم ، والمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ التي ضمنت وحدة العراق . وذكرت اللجنة الجواب التركي على الحجة البريطانية أمام عصبة الأمم يوم ٢٥ أيلول ١٩٢٤ ومفاده أن تركيا لم تتنازل عن

---

(1) *League Report*, p. 83.

(2) *League Report*, pp. 83, 88.

حقوقها في ولاية الموصل بأية معاهدة دولية ، وقد قررت اللجنة أن الحجة التركية صحيحة وأن الأراضي التي تحتلها السلطات البريطانية والعراقية لا تزال تعود إلى تركيا قانوناً إلى أن تتنازل تركيا عن حقوقها[1] .

وكان البريطانيون قد تقدموا أيضاً بحجة حق الفتح . وكان جواب تركيا أنه لا يمكن الاعتراف بحق الفتح في القرن العشرين ، وأن ولاية الموصل احتلت بعد إمضاء هدنة مندروس خلافاً لنصوصها . وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت أن خط الهدنة لا علاقة له بتسوية الصلح النهائية ، وأنه وفقاً للمادة السادسة عشرة من الهدنة يحق لجيوش الحلفاء أن يحتلوا النقاط العسكرية وراء خط الهدنة ، وقد اتفقت اللجنة مع الحكومة البريطانية حول المادة السادسة عشرة من هدنة مندروس ، ولكنها قالت أن الوضع السياسي جميعه تغير بعد معاهدة سيفر وظهور تركيا الكمالية[2] .

وقد طالب الأتراك بشروط تجعل السلام الدائم ممكناً ، وقد قدم هذه الحجة الوفد التركي في لوزان وفي القسطنطينية ، وقد قالت اللجنة أنه من أجل السلام الدائم من واجب الطرفين أن لا يشعروا بالشكوى المرة ، ولكن اللجنة تعتقد أن الواجب يقضي بعدم حرمان الدولة العراقية التي اعترفت بكيانها من منابع الثروة الضرورية لتقدمها[3] .

الخلاصة السياسية:

قالت اللجنة أن تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تتنازل عن حقوقها . ولكن يحق للعراق أدبياً أن تكون له حدود تسمح له بالبقاء

(1) *League Report*, pp. 84, 88.

(2) *Ibid.*, p. 84.

(3) *League Report*, pp. 84-85, 88.

السياسي والاقتصادي ولا سيما لأن تركيا أعلنت مراراً أنها ترغب في ترك العرب يقررون مصيرهم السياسي .

وذكرت اللجنة أن العراق أحرز مقداراً عظيماً من التقدم في سياسته الداخلية وفي الأمن والخدمات الصحية والتربية ولكن ذلك التقدم في الغالب يعزى إلى الجهود البريطانية . وبالرغم من ذلك فقد زعمت اللجنة أن وضع العراق الداخلي غير مستقر لأنه تعوزه الخبرة السياسية ، ولوجود الفروق بين السنة والشيعة وبسبب العلاقات بين الأكراد والعرب ولضرورة السيطرة على القبائل المشاغبة . ويمكن أن تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية إذا تركت من دون مساعدة أو إرشاد . ولذلك قررت اللجنة وجوب استمرار الانتداب بشكل المعاهدة العراقية-البريطانية القائمة لمدة خمس وعشرين سنة . وإذا لم يمدد الانتداب بعد انتهاء معاهدة ١٩٢٢ فإنه من الأفضل أن تعطى ولاية الموصل إلى تركيا وهي أكثر استقراراً من العراق بدون انتداب بكثير .

وصرحت اللجنة أنه ربما كانت عواطف سكان ولاية الموصل لحد ما إلى جانب العراق ، ولكن البيانات التي قدمها الأهلون متباينة مشروطة بشروط فلا يمكن اتخاذها كقاعدة للتسوية . وأكثر الذين فضلوا العراق فضلوه لأسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الأجنبية عن طريق الانتداب لا بسبب تفضيل العراق تفضيلاً مطلقاً(١) .

وذكرت اللجنة أنها لا تستطيع إبداء أي رأي حول أهمية حجة السلام الدائم . ولكنها زعمت أنه إذا اقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك أية صعوبة سياسية(٢) .

---

(1) *League Report*, pp. 85, 88.

(2) *Ibid.*, pp. 86, 88.

نتائج اللجنة النهائية

إذا أخذت مصالح الأهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد أنه من المفيد لحد ما أن تقسم ولاية الموصل ، وبعدما أعطت كل حقيقة قيمتها النسبية ارتأت أن الحجج المهمة ولا سيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف أكثرية السكان تميل لتأييد ضم جميع الأراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل إلى العراق وذلك بشرطين[١] : الأول أن تبقى هذه الأراضي تحت الانتداب الفعال لمدة خمس وعشرين سنة ، والثاني أن تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الأكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيهما[٢] .

وقد أعربت اللجنة عن اقتناعها بأنه لو أنهي انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية-البريطانية وإذا لم يعط الأكراد بعض ضمانات إدارية محلية فإن أكثريتهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي ، وقالت إذا لم يحتفظ بالانتداب فستظهر صعوبات سياسية خطيرة ، وفي تلك الحالة توصى اللجنة بإعطاء الولاية إلى تركيا التي تتمتع بأحوال داخلية ووضع سياسي أكثر استقراراً من العراق بكثير . وعلى كل حال يجب أن يحتفظ العراق بمنطقة ديالى لضرورتها في حل مشكلة الري .

وقد تركت اللجنة الحجج القانونية والسياسية الأخرى إلى مجلس عصبة الأمم لدراستها . ولكنها قالت إذا قرر المجلس تقسيم الأراضي المتنازعة فإنها تعتقد أن أفضل خط هو الذي يمتد مع الزاب الصغير تقريباً[٣] .

---

(1) *League Report*, p. 88.

(2) *Ibid.*, pp. 88-89.

(3) *League Report*, p. 89.

توصيات خاصة

لفتت اللجنة نظر مجلس عصبة الأمم إلى ثلاثة أمور اعتبرتها حيوية لتهدئة الولاية وخير السكان .

الأول : يجب أن تهتم الدولة التي ستسود على الولاية بتهدئة السكان عن طريق تسامح موظفيها ، وأن تصفح صفحاً تاماً عن جميع الأعمال الماضية ، واقترحت اللجنة على العصبة تعيين ممثل لها يقيم في الولاية بضع سنوات ، ويكون من واجبه أن يستمع لشكاوي المتظلمين والمضطهدين . وأن يعطي الأشخاص الراغبون في ترك الولاية كل التسهيلات ، وألا يسمح بإعلان اختيار السكان مدة تقل عن ستة أشهر بعد قرار مجلس العصبة عن مصير الولاية ، ولكن يبقى حق اختيار الجنسية نافذاً لمدة أربع سنوات ، وتمنح للمهاجرين سنة إضافية لتساعدهم في بيع أملاكهم[1] .

الثاني : يجب أن يحمى المسيحيون واليهود واليزيديون وأن يمنح الآثوريون الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الأولى . وأن يضمن للمسيحيين واليزيديين الحرية الدينية وحرية فتح المدارس . وأن يكون مركز الأقليات متلائماً مع الظروف الخاصة للدولة السائدة ، ويشترط أن يشرف ممثل العصبة على الترتيبات التي تتخذ في مصلحتهم .

الثالث : إذا أرجعت الولاية إلى تركيا فيجب عقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا لكي يستفيد العراق من قدرة الولاية على إنتاج الأطعمة . ولما كانت بغداد المنفذ الرئيسي للمحصولات الفائضة فعلى تركيا أن توافق لكي يستفيد السكان . وإذا أعطيت الولاية إلى العراق فيجب إعطاء سكانها حرية تامة في الإتجار مع تركيا وسوريا وأن تعطى

---

(1) *League Report*, pp. 89-90.

التسهيلات لمدن الحدود التركية في استعمال طريق الموصل لصادراتها ووارداتها . ويجب عقد اتفاقيات مماثلة إذا قسمت الولاية بين العراق وتركيا[1] .

***

كان من المؤمل أن تقدم اللجنة تقريرها إلى مجلس عصبة الأمم في اجتماعه الرابع والثلاثين في حزيران ١٩٢٥ ، ولكنها لم تنته من كتابة مسوداته حتى ١٦ تموز ١٩٢٥ . وقد نشر التقرير حينذاك ووزع على أعضاء المجلس أولاً ثم على الصحافة[2] .

---

(1) *League Report*, p. 90.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 892; *League Report*, p. 90.

الفصل الخامس
قرار مجلس العصبة عن الموصل

في خلال سنة ١٩٢٥ وقبل أن يتناول مجلس العصبة تقرير لجنة التحقيق وقعت حوادث في تركيا والعراق ربما أثرت في وجهات نظر أعضاء المجلس ، بل لقد حدثت ثورة كردية في الوقت الذي كانت لجنة التحقيق تقوم بأعمالها في ولاية الموصل ولهذه الثورة علاقة مباشرة بمشكلة الموصل ، وفي خلال صيف ١٩٢٥ ، بعد نشر تقرير اللجنة وفي أثناء اجتماع مجلس العصبة الذي ناقش التقرير جاءت الأخبار عن حوادث جديدة[١] .

الثورة الكردية في تركيا

في شباط ١٩٢٥ نشرت الصحافة التركية أنباء عن حركة كردية في المنطقة الواقعة بين بتليس وديار بكر شمال خط بروكسل[٢] .

وقد ذكرت أسباب كثيرة لذلك : مثل رد فعل ديني ضد علمانية الجمهورية التركية ، والقومية الكردية وحب الانفصال ، ومؤامرات ملكية منسوبة إلى أمير عثماني يقيم في حلب ، والنفوذ الأجنبي[٣] . وقد أكدت الصحف التركية أن الموظفين الأتراك وجدوا في ديار بكر رسائل مرسلة من شركات بريطانية مختلفة

(1) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question" in *Americal Library in Paris Bulletin*, Bulletins No.9 and 10, April 15, 1926, p. 18.

(2) *The Times*, April 7, 16, 17; May 20, June 30, July 1, 1925.

(3) Minorsky, Mosul Question, p. 18.

إلى «وزارة الحربية في كردستان» ، وهذا يشير إلى الأصابع البريطانية في الثورة[1] . وقد اعتبرت الثورة حادثة مشؤومة لتركيا في الوقت الذي كان يقرر فيه مصير ولاية الموصل ذات الأكثرية الكردية[2] .

حوادث الحدود

في ١٥ آب ١٩٢٥ أرسلت الحكومة التركية برقية إلى سكرتير عام عصبة الأمم تذكر فيها أن هناك إشاعات في منطقة خط بروكسل حول تشكيل عصابات جنوبي الخط المذكور لإحداث الاضطرابات في الأراضي التركية . وبينما كانت الحكومة التركية تحاول التثبت من الحقائق التي وراء تلك الإشاعات عبرت أربع طائرات إنكليزية خط بروكسل في ١١ آب وحلقت فوق المنطقة الواقعة شمال الخط .

وقد أخبرت العصبة برقية أخرى مؤرخة في ٢٦ آب ، أن جماعة مؤلفة من نحو ٥٠٠ رجل هاجمت مركزاً تركياً شمالي بروكسل يوم ٢٤ آب ، وكان بين المهاجمين جنود يلبسون ملابس الخاكي الرسمية . وقد ادعت الحكومة التركية أنه كان يقصد بهذا العمل التأثير على دراسة مشكلة الموصل وقرار مجلس العصبة .

وفي ٢٨ آب ، أرسلت الحكومة التركية برقية ثالثة إلى العصبة أشارت فيها إلى أهمية حركات الأسطول البريطاني منذ ٢٣ آب في البحر الأيجي وبمحاذاة الساحل التركي ، وقالت البرقية أن البواخر الحربية البريطانية وجهت أضواءها على الساحل التركي وقد سمع باستمرار صوت المد فع في مدخل الدردنيل ، وأن خمسة طائرات طارت فوق الأراضي التركية الساحلية ، وأن قسماً آخر من

---

(1) *The New York Times*, April 19, 1925.

(2) Minorsky. Mosul Question, p. 18.

الأسطول البريطاني قام بمناورات ووجه أضواءه على التحصينات التركية[1] . وأكدت البرقية أن الأسطول البريطاني خرق قواعد القانون الدولي ونصوص معاهدة لوزان . وكررت الحكومة التركية القول أن بريطانيا تحاول التأثير في قرار مجلس العصبة عن مشكلة الموصل[2] .

وفي هذه الفترة ، أي في ٢٧ آب أرسلت الحكومة البريطانية رسالة إلى سكرتير عام العصبة تطلب إليه أن يضع أمام أعضاء المجلس شكواها ضد الحكومة التركية بأنه خلال حزيران ١٩٢٥ جاء بعض الجنود الأتراك إلى القرى العراقية جنوبي خط بروكسل وأخرجوا منها سكانها المسيحيين[3] .

في يوم ٣ أيلول اجتمع مجلس العصبة ، وقد دعى توفيق رشدي بك ومنير بك ممثلي تركيا للجلوس مع أعضاء المجلس . وقد ذكر توفيق رشدي شكاوي حكومته عن الحوادث المذكورة أعلاه . وذكر الأعضاء بحوادث الحدود التي وقعت سنة ١٩٢٤ وبالصعوبات التي جابهتها لجنة التحقيق في ولاية الموصل ، وذكر أن كل تلك الأعمال تظهر تهديد الحكومة البريطانية لسلامة تركيا والسعي للتأثير على مناقشات المجلس[4] . وأكد أن الحكومة التركية احتجت على خرق معاهدة لوزان وأنه من المستحيل مناقشة مشكلة الموصل بطريقة حرة ومحايدة ما لم يوضع حد للوضع الخطير ، وسأل المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية .

أجاب ليوبولد ستنت ايمري ممثل بريطانيا بأن المندوب السامي البريطاني في العراق الذي أشارت إليه برقية الحكومة التركية المؤرخة في ١٥ آب أنكر الادعاءات التركية ، وقد ذكر المندوب السامي أن الحكومة العراقية قاومت

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1435.

(2) *Ibid.*, pp. 1435-1436.

(3) *Ibid.*, p. 1436.

(4) *Official Journal*, 1925, p. 1307.

ورفضت مساعدة اللاجئين الذين طلبوا عوناً ضد تركيا ، ولكنه اعترف أنه حدث مرتين أن جماعات صغيرة من اللاجئين المسيحيين هاجموا بعض القرى شمالي خط بروكسل وأخذوا بعض الأغنام ، وهذا يعي أن السلطات البريطانية والعراقية شجعتهم بل بالعكس طلب إلى جميع رؤساء اللاجئين أن يعطوا تعهدات بعدم تكرار تلك الهجمات .

وذكر المندوب السامي أن الطيران الوحيد الذي حدث في ١١ آب ، قامت به ثلاث طائرات فوق المراكز العراقية . ولفت ايمري أنظار المجلس إلى أنه من الصعب على المراقبين غير المدربين الواقفين على الأرض تعيين الخط الذي طارت فوقه الطائرات . وأضاف أنه وصلته معلومات أخرى عن تأسيس مراكز تركية في قريتين عراقيتين جنوبي خط بروكسل . وأن السلطات المحلية التركية تشجع رئيساً محلياً يسمى جميل آغا على إثارة الاضطراب في الأراضي العراقية . وقد أكد ايمري للمجلس أن الحكومة البريطانية لم تشجع ولن تشجع أية اضطرابات على خط بروكسل[١] .

وقد أوضح ممثل بريطاني أن حركات الأسطول البريطاني كانت مجرد جزء من تمارين صيفية اعتيادية ، وأكد أنه لا يمكن اعتبار أية عملية ذكرت في البرقية التركية المؤرخة في ٢٨ آب خرقاً لمعاهدة لوزان ، وذكر أن العمليات جرت على بعد عشرة أميال من الساحل التركي ، وأعلن أن الحكومة البريطانية لم تحاول التأثير على قرار المجلس عن قضية الحدود بين تركيا والعراق وأن أية إشارة من هذا القبيل تعني سوء فهم لموقف مجلس العصبة والحكومة البريطانية[٢] .

أعلن رشدي بك ممثل تركيا أنه اكتفى بتأكيدات يمري ولكنه احتفظ بحقه في الكلام ثانية عن الشكاوي التركية . ثم تناول قضية جميل آغا ، وهو مواطن عراقي هرب إلى تركيا فقرأ رسالة أرسلتها الحكومة التركية إلى القائم بالأعمال

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1308.

(2) *Official Journal*, 1925, pp. 1308-1309.

البريطانية في تركيا[1] ، تصف فيها جميل آغا كواحد من آلاف اللاجئين الذين جاؤا إلى الجانب التركي من خط الحدود بسبب اضطهاد السلطات العراقية ، وقد كررت الرسالة اتهامات الحكومة التركية عن حوادث الحدود منذ إمضاء معاهدة لوزان ، وذكرت نشاط الشيخ عبدالله ضد تركيا وهو رئيس كردي فر من تركيا عند قمع ثورة الشيخ سعيد ونشاط رؤساء العشائر الآخرين ، وقد قتل بعض أتباعهم في الجانب التركي من خط الحدود كما قتل عدد كبير من الجنود الأتراك . وذكرت الرسالة أن الحكومة البريطانية أخبرت تركيا أن نحو خمسين جندياً تركياً التجأوا إلى السلطات العراقية[2] ، وأشارت الرسالة إلى يأس عشائر ولاية الموصل التي أيدت إلحاق الولاية بتركيا ، وقد رأت السلطات العراقية لا تحترم قرارات العصبة وهي تنتظر أن تحقق العصبة آمالها . ويخشى أن تسود حالة من عدم الاستقرار بين تلك القبائل .

ثم أعلن رئيس مجلس العصبة أن الإيضاحات التي أدلى بها الطرفان تظهر رغبتها في تجنب كل ما يسبب الصعوبات في طريق تسوية مشكلة الموصل ، وقال أنه يعتبر الحوادث منتهية وطلب إلى المجلس أن يشرع بمناقشة القضية الرئيسة أمامه[3] .

وفي ١٥ أيلول أرسلت الحكومة البريطانية إلى سكرتير عام العصبة تخبره أنه قبل أسبوع أحاط ٣٨٠ جندياً تركياً قرية بيجو المسيحية التي تقع شمالي خط بروكسل مباشرة داخل المنطقة الواقعة بين ذلك الخط والخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية ونقلوا سكانها إلى قرية أخرى ضمن المنطقة نفسها ، وفي نفس اليوم أحاطت قوة تركية أخرى بدير مسيحي يقع في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من الخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية وفي جنوبيه

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1309.

(2) *Ibid.*, pp. 1309-1310.

(3) *Official Journal*, 1925, p. 1310.

مباشرة فالتجأ ١٢٠ مسيحياً إلى العراق . وفي ١٠ أيلول وصل ٢٦٠ لاجئاً مسيحياً إلى زاخو وذكروا أن الأتراك نفوا جميع مسيحيي كويان البالغ عددهم ٨٠٠٠ إلى بشقلة التي تقع على بعد ١٥ ميلاً غربي الحدود التركية-الإيرانية ونحو ٣٠ ميلاً شمالي جلامرك . وقد أرسل اللاجئون بواسطة المندوب السامي البريطاني في العراق برقيات إلى مجلس العصبة[1] . وقد اتهمت الرسالة البريطانية الحكومة التركية بتجديد سياستها في نقل جميع المسيحيين بصورة منتظمة من الأراضي الواقعة بين خط بروكسل والخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية وقد بدأت ذلك في أيلول ١٩٢٤ . وقد ذكرت أعضاء المجلس بالحوادث التي أدت إلى عقد اجتماع المجلس الاستثنائي في بروكسل وقد حدد الحالة الراهنة التي تعهد الطرفان باحترامها ، وادعت أن الحكومة التركية خرقت الحالة الراهنة .

وفي اليوم التالي أرسل توفيق رشيد بك رسالة إلى سكرتير عام العصبة جواباً على الرسالة البريطانية المؤرخة في ١٥ أيلول فذكر أنه أحال الرسالة البريطانية إلى حكومته للعلم ، وقال إن المزاعم البريطانية بعيدة الاحتمال كثيراً واستشهد بتقرير اللجنة عن النساطرة الذين ادعى بأنهم يسمون خطأ آثوريين[2] . وقال أن أسباب المزاعم البريطانية ربما كانت الرغبة في إزالة التأثير الذي قد تحدثه البيانات الموجودة في تقرير اللجنة ؛ إذ ذكر بأن رؤساء المسيحيين يرون من الضروري الاحتفاظ بانتداب أوروبي في العراق وإلا فإنهم يفضلون الحكومة التركية كشر أهون من الحكومة العربية المستقلة ، أو يحتمل أن تستعمل المزاعم لاستغلال عواطف بعض المحافل الدينية ضد تركيا العلمانية

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1486;

تسلمت العصبة برقيتين من المندوب السامي البريطاني في العراق ، انظر :

Official Journal, 1925, pp. 1439-1440.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 1437.

وسبب ثالث ربما كان الرغبة في تبرير الغارات العسكرية[١] .

وقد أكد من جديد ممثل بريطانيا في رسالته إلى السكرتير العام جواباً على الرسالة التركية المذكورة المؤرخة في ١٦ أيلول أن ٢٦٠ كلدانياً كاثوليكياً من منطقة كويان وصلوا على زاخو في ١٠ أيلول ، ووصف استشهاد الممثل التركي عن الآثوريين النساطرة بأنه في غير محله لأن الكلدانيين الكاثوليك يختلفون عن الآثوريين النسطوريين واستشهد بتقرير اللجنة لتأييد وجهة نظره[٢] ، وأضاف أن المعلومات التي وصلته من المندوب السامي البريطاني في العراق تذكر بأن ما لا يقل عن ١١٥٠ لاجئاً مسيحياً وصلوا إلى زاخو حوالي آخر شهر تموز ١٩٢٥ . وذكر ايمري أن هؤلاء اللاجئين يعانون المجاعة وأن الحكومة العراقية تتحمل عبء مصاريف إعاشتهم الثقيل ، وقد أساءت السلطات التركية معاملتهم ، وأكد أن عمل الأتراك يهدف إلى إخلاء المنطقة المتنازعة من المسيحيين الذين يظن أن رغائبهم قد لا تؤيد المطالب التركية أو أن وجودهم يؤلف حجة للمطالبة بالخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية[٣] .

وفي ٢١ أيلول أرسل ايمري رسالة ثانية إلى مجلس العصبة يرجوه الاجتماع بأسرع ما يمكن للنظر في أمر تشريد المسيحيين من مناطقهم القريبة من خط بروكسل ، وقال إنه بالإضافة إلى تشريد المسيحيين من الأماكن المذكورة سابقاً ، علم الآن أن مسيحيين آخرين شردوا من قريتين أخريتين واقعتين جنوبي خط بروكسل ، وقد شعرت الحكومة البريطانية أن الأعمال التركية غير إنسانية وناقضة للحالة الراهنة[٤] ، وسأل ايمري المجلس أن يدرس تقارير المندوب السامي البريطاني في العراق واقترح على المجلس أن يرسل ممثلاً عنه أو ممثلين إلى خط

---

(1) *Ibid.*, p. 1488.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 1440.

(3) *Ibid.*, pp. 1440-1441.

(4) *Official Journal*, 1925, p. 1440.

بروكسل للتحقيق في اتهامات الحكومتين وإخبار المجلس إذا وقعت حوادث مماثلة في المستقبل . وفي اليوم التالي أرسل توفيق رشدي بك رسالة إلى المجلس ينكر فيها الاتهامات البريطانية ويذكر أن ستة جنود عراقيين هاجموا مركزاً تركياً وقد اعترفوا بخطئهم(١) .

تعيين لجنة ليدونر

في ٢٤ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وقرأ شوبورك مقرر لجنة المجلس التي ألفت في ٤ أيلول من المقرر (ممثل السويد) وممثلي إسبانيا وأوركواي تقريراً وعرض قراراً على المجلس للموافقة على الاقتراح البريطاني بإرسال ممثل عن عصبة الأمم إلى منطقة الحدود ، ويوصي بإخبار المجس عن الوضع في منطقة خط بروكسل وبإخبار المجلس عن حوادث المستقبل(٢) .

أما ممثل بريطانيا فقد كرر اتهامات حكومته وكرر التماسه في إرسال ممثل إلى خط بروكسل ، وقال أن حكومته والحكومة العرقية ترحبان بحضور ممثل كهذا إلى الجانب الجنوبي من خط بروكسل وستقدمان له كل التسهيلات والمساعدات للقيام بواجبه(٣) . أما توفيق رشدي بك ممثل تركيا فقد اقترح أن يعين مجلس العصبة لجنة مع مساعدين يمثلون الجانبين للتحقيق في الاتهامات وإخبار المجلس . وأضاف قوله أنه لا يستطيع اعتبار المنطقة الواقعة شمالي خط بروكسل أراضٍ متنازعة وهذا الخط ينطبق تقريباً على الحد الشمالي لولاية الموصل ، وأن قضية الأقليات الساكنة شمالي خط بروكسل بعيدة كل البعد عن مشكلة الموصل ، ولذلك يجب أن تعالج على انفراد ، إن قضية الأقليات قضية إنسانية قد تضع أية حكومة في موقف لا تحسد عليه عند بحث مسائل

(1) *Ibid.*, p. 1439.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 1383.

(3) *Official Journal*, 1925, pp. 1383-1384.

سياسية ، وأضاف أنه غير مخول من حكومته لمناقشة قضية الأقليات ، وأنكر تشريد المسيحيين ووعد بأن يطلب من حكومته معلومات عن آخر الاتهامات البريطانية[1] . وقد كرر الممثل التركي الاتهامات التركية القديمة بأن النسطوريين عملوا ضد بلادهم الخاصة بأوامر صادرة من دولة أجنبية ، فلما خافوا العقاب على أعمال الخيانة التجأوا إلى الجانب الآخر من خط بروكسل ، وقال أنه يشك فيما إذا كان أناس كأولئك يستحقون المطالبة بحقوق الأقليات[2] . وذكر رشدي بك أنه غير مخول من حكومته لمناقشة تحقيق يجري على خط بروكسل ، ولكنه صرح أنه إذا وافق الوفد البريطاني على اقتراحه بتعيين لجنة للتحقيق في اتهامات الحكومتين عن خرق الحالة الراهنة منذ ٢٤ تموز ١٩٢٣ ومسألة معاملة سكان الأراضي المتنازعة فإنه مستعد للاتصال بحكومته . وختم كلامه بإعلام المجلس عن آخر التقارير التي استلمها من حكومته حول الاضطرابات التي أحدثتها السلطات البريطانية ، فقال أن عصابة مكونة من ٣٢ شخصاً هاجمت مركزاً تركياً في ليلة ١٧-١٨ أيلول . واقترفت بعض الفظائع ضد السكان ثم عادت وعبرت خط بروكسل آخذة معها بعض المواشي ، وأن خمسين شخصاً من كلا الجنسين ومن جميع الأعمار فروا من حكم السلطات البريطانية الظالم والتجأوا إلى جزيرة ابن عمر شمالي خط بروكسل ، ووردت بعض الأنباء تشير إلى أن ٥٠٠ شخص من ضمنهم عدد من الآثوريين يقودهم وينظمهم خمسة من الضباط البريطانيين كانوا يتهيأون لمهاجمة مركز تركي .

أجاب ايمري أنه فهم أن الممثل التركي قبل الاقتراح الذي قدمته لجنة المجلس ولكنه اقترح إضافة بعض الشروط ، وقال أنه يوافق على الاقتراح التركي بفحص الوضع العسكري في وقت توقيع معاهدة لوزان ، وبالتحقيق في الاتهامات القديمة ولكنه يظن أن الاقتراح غير عملي فقد جرت تسوية تلك

---

(1) *Ibid.*, p. 1384.

(2) *Official Journal*, 1925, pp. 1384-1385.

الأمور القديمة عندما وافق المجلس على خط بروكسل ، وقال أنه لا يعارض في أن ينظر ممثل مجلس العصبة في حوادث تعتبر تاريخية ، ولكنه رجا أن يوقف ممثل المجلس وزملاؤه أنفسهم في الغالب على الأمور العملية كالمحافظة على السلم وتجنب الاتهامات في المستقبل[1] ، وأعلن ممثل بريطانيا إذا قامت اللجنة بتحقيقات على جانب واحد من خط بروكسل ، فإنها ولا شك مخولة أن تقوم بنفس الشيء على الجانب الآخر ، وأن الحكومة البريطانية راغبة في حضور مساعد تركي مع الممثلين إلى جنوبي خط بروكسل بشرط أن يصحب مساعد بريطاني ممثلي المجلس إلى شماليه[2] .

قال ممثل تركيا أن رأيه عن المنطقة الواقعة شمال خط بروكسل مبنى على محاضر جلسات مؤتمر لوزان وقال إذا لم توضع حدود لمشكلة النزاع فليس هناك احتمال بالوصول إلى أية نتيجة ، وشدد على ضرورة تجنب الخلط بين مسألتين متباينتين تماماً ، وختم كلامه بالقول أنه ما دامت قضية الأقليات لم تثر بالطريقة الأصولية ، فإنه لا يملك السلطة الضرورية لمناقشة أمور تخص الأراضي الواقعة شمالي خط بروكسل .

وقال رئيس المجلس إذا صوت ممثل تركيا في تأييد اقتراح لجنة المجلس فإنه يأمل أن تعطي الحكومة التركية المجلس ضمانات تخص الأراضي الواقعة شمالي خط بروكسل . وقد وافق المجلس على القرار[3] ، وفي ٢٨ أيلول قرر المجلس تعيين الجنرال يوهان ليدونر الاستوني ممثلاً للمجلس مع مساعدين اثنين أحدهما جكوسلوفاكي يعينهما بعدئذ رئيس المجلس باقتراح من لجنة المجلس ، ويجوز وضع أعضاء سكرتارية العصبة تحت تصرف الجنرال ليدونر[4] . وقد

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1385.

(2) *Official Journal*, 1925, pp. 1385-1386.

(3) *Official Journal*, 1925, p. 1386.

(4) *Ibid.*, p. 1405.

تألفت بعثته بعدئذ من رودولف ياك العقيد الركن في وزارة الدفاع الوطني الجكوسلوفاكية وايد . اورتيكا - ننز من السلك الدبلوماسي الأسباني كمساعدين ومن هـ . ماركوس من السلك الدبلوماسي الأستوني كسكرتير للجنرال ليدونر واي . شارير عضو سكرتارية العصبة كسكرتير للبعثة[١] .

مناقشة مجلس العصبة لتقرير لجنة التحقيق

في ٣ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق فاقترح اوستن اوندن المقرر أن يسأل المجلس ممثلي الطرفين المتنازعين عن ملاحظاتهما على محتويات التقرير ، أو أية نقطة أخرى لها علاقة بالمشكلة قبل أن يبدأ مناقشته للتقرير[٢] .

فقال ايمري ممثل بريطانيا أن اللجنة سجلت رأيها باعتبار المنطقة المتنازعة تركية قانوناً إلى أن تتنازل تركيا عن حقوقها ، فاعترف أنه إلى أن يصدر المجلس قراره قد تبقى السيادة القانونية على الأراضي المتنازعة تركية بالمعنى الفني الدقيق ، ولكنه قال أن الحكومة التركية وافقت مقدماً في المادة الثالثة من معاهدة لوزان والتصريح الرسمي الذي أدلى به ممثلها أمام المجلس على التنازل عن سيادتها على كل المنطقة جنوبي الخط الذي يقرره المجلس كخط حدود[٣] . وأشار ايمري إلى صعوبات إجراء استفتاء واستشهد بتقرير اللجنة ، ثم لخص الخلاصات العامة للجنة وقرأ النتائج النهائية بكاملها[٤] .

وقال ايمري أن أهم خلاصة ذكرتها اللجنة تتضمن سؤالاً موجهاً في الواقع إلى الحكومة البريطانية فيما إذا كانت مستعدة أن تتعهد أمام عصبة الأمم بتنفيذ

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1505 (footnote).

(2) *Official Journal*, 1925, pp. 1434-1435.

(3) *Official Journal*, 1925, pp. 1310-1311.

(4) *Ibid.*, pp. 1311-1313.

الشروط التي بموجبها توصي اللجنة بإبقاء جميع الأراضي المتنازعة جنوبي خط بروكسل كجزء من العراق. وقال قبل الإجابة على هذا السؤال يود أن يوضح موقف حكومته من نقطتين: لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة العراقية تقبلان بدون تحفظ الآراء التي أبدتها اللجنة عن استقرار الدولة العراقية سواء ما يخص مشاكلها الداخلية أو علاقاتها مع جيرانها، ولا تستطيع الحكومة البريطانية أن تعترف بأن الحافز الفعال لأكثرية سكان الولاية على التعلق بالعراق هو الرغبة في «سيطرة فعالة تحت الانتداب» إذا كان المقصود بهذه العبارة شيئاً يختلف عن استمرار علاقات التحالف بشكل من الأشكال، وأضاف أنه يتضح من محتويات التقرير أن اللجنة لم تقترح تخفيض منزلة العراق بل قصدت كما ذكرت بصراحة في الصفحة ٨٥ من التقرير الاحتفاظ بالانتداب «مصوغاً بقالب المعاهدة الحاضرة».

أما ما يخص اقتراح اللجنة أن تكون المدة التي يحتاج فيها العراق مساعدة واستشارة خارجية خمساً وعشرين سنة، فقال ايمري أن الرقم مجرد تقدير ولا يستطيع أحد أن يقترح مقدماً وبدقة الفترة اللازمة لتطور دولة من الدول، وقال ترغب الحكومة البريطانية أن توضح أنها بقبولها المسؤولية أمام عصبة الأمم عن بقاء حكومة ثابتة ومتقدمة في العراق لا تخرج عن سياستها المعلنة في استعمال وساطتها لضمان قبول العراق في عضوية عصبة الأمم بأسرع ما يمكن[1]، وهي بموجب هذه الشروط مستعدة أن تستبدل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بمعاهدة مدتها أطول، وأن تواصل تحمل المسؤولية أمام عصبة الأمم حتى يحين الوقت (خلال فترة الخمس وعشرين سنة) الذي يقتنع فيه مجلس العصبة بضمان شروط الاستقرار ضماناً باتاً ودائماً، وعن هذا الأمر تتكلم الحكومة البريطانية بالنيابة عن الحكومة العراقية والبرلمان العراقي وقد وصل إليه (أي ايمري) قرار من رئيس وزراء العراق بأن العراق يعلن صداقته

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1313.

لبريطانيا العظمى ، ويعبر عن رغبته في استمرار التحالف معها بعد انقضاء مدة معاهدة ١٩٢٢[١] .

أما الشرط الثاني الذي ذكرته اللجنة في نتائجها النهائية فهو الاهتمام برغبات الأكراد ، وقد قال ممثل بريطانيا أن حكومته تؤكد أن النظام الحاضر الذي يحقق توصيات اللجنة إلى حد كبير سيستمر ويزداد أثره .

وقد عارض ممثل بريطانيا اقتراح اللجنة بتقسيم الأراضي المتنازعة ، ويظهر بوضوح مما روته اللجنة أن اقتراحاً كهذا لا تبرره الاعتبارات التي تستحقها هذه القضية : من وجهات النظر الاقتصادية والعسكرية فقد ذكرت اللجنة أن أي خط جنوبي خط بروكسل أقل منزلة منه ، وأما الحدود النهرية كخط الزاب الصغير فقد رفضته اللجنة لأسباب عسكرية . ومن وجهة النظر العنصرية ورغبات السكان ، يسبب التقسيم المقترح أشد الصعوبات والمظالم لكل الفرقاء المعنيين ، سيحرم العراق من الموصل المدينة العربية وأكثرية المسيحيين ، وستحرم تركيا من أكبر جزء من العنصر التركي الذي ربما يشعر بتعلقه العاطفي بتركيا .

وقال المندوب البريطاني أن كل محاولة لشراء معارضة كل فريق بإعطائه ما ليس يستحقه لن تؤدي إلا إلى سخط وهياج السكان الذين يمسهم الأمر والدول المعنية . وقال ايمري يهم عصبة الأمم أن تمكن العراق الذي ساعدته في سيره في طريق السلامة والتقدم إلى هذا الحد على الاستمرار في تطوره السلمي من أجل شعبه ومن أجل تقدم الشرق الأدنى الاقتصادي واستقراره السياسي ، وهذا الشرط الأساسي لم يبد واضحاً في أذهان أعضاء اللجنة . وأكد على أهمية العراق الاقتصادية والعسكرية ، وذكر المجلس أنه لو أضعف العراق فلن يستطيع الدفاع عن نفسه ولن تتوقع عصبة الأمم من الحكومة البريطانية أو من دافعي الضريبة البريطانية أن يتحملوا المسؤولية[٢] .

---

(1) *Official Journal*, 1925, pp. 1313-1314.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 1314.

وذكر ايمري أن لجنة التحقيق عبرت عن اهتمامها باستقرار العراق في المستقبل ، فتقسيم العراق إذن تهديد لاستقراره ، وهو أخطر وأبقى من سحب مساعدة بريطانيا قبل حينها وقد يخلق وضعاً تشعر معه الحكومة البريطانية أنها لا تستطيع مواصلة مساعدتها . وقال جواباً على رأي اللجنة بأنه «لن تنتج أية صعوبة سياسية» من التقسيم ، وأنه سيتلو ذلك فزع سريع وهروب المسيحيين وألوف غيرهم ممن أيدوا العراق من الولاية إلى العراق وينسف الأساس الأدبي الذي تقوم عليه العلاقات بين العراق وبريطانيا العظمى وعصبة الأمم .

وكرر المندوب البريطاني الحجج البريطانية في المطالبة بالخط الواقع شمالي خط بروكسل ، وقد طالب بدراسته حسبما يستحق من الأهمية وكرر قول الحكومة البريطانية أن المشكلة موضوع البحث هي «تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق» لا مستقبل ولاية الموصل كما تصر الحكومة التركية . وقد ذكر مثال خط الحدود بين إيطاليا والنمسا وكيف أن خط ما بعد الحرب أفضل مما كان عليه قبل الحرب لأنه يمتد على رؤوس سلاسل جبال الألب . ثم تطرق إلى مواطن الآثوريين ودافع عن ثورتهم ضد تركيا سنة ١٩١٥ على أساس أنهم أثيروا بالمذابح السابقة ، وقال أن حجج اللجنة ضد الآثوريين قد تستعمل في رفض إجابة مطامح العرب الذين ثاروا ضد الحكومة التركية خلال الحرب أو مطامح الجبكيين واليوغسلافيين والرومانيين الذين ثاروا ضد النمسا[1] . وأكد ايمري أن الآثوريين لن يوافقوا على العودة إلى ديارهم السابقة تحت السيادة التركية ، وقد درست الحكومة البريطانية إمكانية إسكانهم بشكل مجموعة متماسكة ومنظمة وإلا فإنهم سيتفرقون ويهلكون كجماعة قديمة .

وانتقد ايمري اقتراح اللجنة بتعيين ممثل لعصبة الأمم يقيم في ولاية الموصل لاستلام شكاوي الأفراد وضمان حماية الأقليات ، وقال أن هذا الاقتراح غير عملي ويناقض مبدأ الانتداب ، ولا يوجد سبب كاف لاتخاذ تدابير لحماية

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1315.

الأقليات ولا سيما الأقليات المسيحية مقتصرة على ولاية الموصل ولا تشمل جميع الأراضي التركية والعراقية ، وإذا قبل اقتراح الحكومة البريطانية هذا فإنها ترى أن لا يكون لممثل العصبة سلطة تنفيذية إدارية بل أن يعمل كمراقب فقط ، وذكر أن الحكومة البريطانية توافق على توصيتي اللجنة الأخريتين .

وعندما تكلم توفيق رشدي بك عن التقرير قسمه إلى ثلاثة أقسام أساسية : الحقائق التي لاحظتها اللجنة ، ووضع الولاية القانوني ، والنتائج . واقترح أن يتكلم عن كل قسم على حدة[١] .

وقال أنه قبل أن يناقش النتائج يرغب أن يبدي ملاحظة بأن هناك بعض الاعتبارات قادرة على إحداث تغيير سياسي في مركز ولاية الموصل وبعض الاعتبارات الأخرى غير قادرة على إحداث التغيير السياسي . فزعم أن الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والعسكرية والاقتصادية التي هي في صالح تركيا كما ذكر التقرير لا يمكن أن تكون عوامل حاسمة في تقرير مصير بلد من البلدان ، وعلى عكس ذلك فإن الاعتبارات السياسية ورغبات السكان ووضع الولاية القانوني وعدم استقرار السياسة الداخلية للعراق ، كما ذكر التقرير ، واختلاف العادات والعقائد السياسية والدينية بين الأكراد والأتراك والعرب السنيين في الشمال وأكثرية العرب الشيعيين في الجنوب لهي أمور مهمة في الدرجة الأولى[٢] .

وقال المندوب التركي أنه بالرغم من تأكيد اللجنة على الاعتبارات الاقتصادية فإنه يقترح لمعالجة الوضع الاقتصادي في المستقبل عقد اتفاقيات إقليمية . وقد ادعى أن نهر دجلة يربط الأراضي المتنازعة مع المناطق المجاورة شمالاً وجنوباً على حد سواء[٣] . وكذلك فإن السكك الحديد التي بنيت والتي

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1316.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 1318.

(3) *Ibid.*, pp. 1318-1319.

يمكن أن تبنى تسهل العلاقات بين ولاية الموصل وموانئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والخليج العربي . وأن الصادرات والواردات الرئيسة تجري مع أوروبا ، وأن أقصر طرق المواصلات مع أوروبا هي طرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ، ولأجل تأييد قوله استشهد بالكتيب البريطاني «ميزوبوتاميا» وقال أن بريطانيا العظمى التي تسيطر على الخليج العربي تحاول أن تضع ولاية الموصل تحت سيطرتها وتحطم العلاقات الطبيعية مع أوروبا .

وقال رشدي بك إذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطاني تصبح سلامة تركيا مهددة وتضطر تركيا على استعمال مقدار كبير من مصادر ثروتها لحماية نفسها ، وهذا يؤدي بدوره إلى شلل اقتصادي ينتقل إلى الغرب طبعاً . وأنه إذا أعطيت ولاية الموصل إلى تركيا فيؤدي هذا الحل إلى الاستقرار في الشرق ، وسيعني الانتعاش الاقتصادي أن تركيا وجيرانها يزيدون إنتاجهم ومشترياتهم في الخارج وستكون في وضع أفضل للوفاء بالتزاماتها المالية .

وعندما تكلم المندوب التركي عن الناحية السياسية من التقرير زعم أن الحقائق المذكورة في تقرير اللجنة تظهر مبلغ رغبة السكان في البقاء تحت السيادة التركية . ولأجل تأييد استنتاجه استشهد ببعض أقسام التقرير : حادثة ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ في مدينة الموصل التي رواها الكونت تلكي وذلك لما أحاط الشعب بجواد باشا المساعد التركي وقبلوا يديه ، ووضع أعضاء اللجنة تحت مراقبة شرطة الموصل ، واقتراح المندوب السامي البريطاني في العراق للمحافظة على المساعد التركي وجماعته ، والصعوبات التي جابهتها اللجنة لما حاولت التثبت من آراء الأكراد في لواء الموصل[١] .

وقرأ المندوب التركي بعض المقتطفات من تقرير أعده جواد باشا مساعد اللجنة التركي ، وقد ذكر هذا التقرير أن مظاهرة حدثت في دهوك يوم ١٧ آذار ١٩٢٥ وحضور وفد من عشرة أشخاص يمثلون أهالي دهوك وضواحيها أعربوا عن

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1319.

رغبتهم في الرجوع إلى تركيا وقد نصحهم جواد باشا بالرجوع إلى بيوتهم وبالعودة إلى أشغالهم وأن يضعوا ثقتهم في نتائج التحقيق ، وقد قبل أعضاء الوفد يدي جواد باشا والدموع تترقرق في مآقيهم ، وأخبروه أنهم سيرفعون الأعلام التركية في جميع أطراف المدينة ولكنه نصحهم بأن لا يفعلوا[١] ، وفي اليوم التالي ذهب الكونت بول تلكي وجواد باشا وآخرون في سيارة إلى سوق دهوك فأحاط بهم الجمهور ، وفي خلال رجوعهم رأوا مظاهرة أخرى وأحاط الناس بجواد باشا وقبلوا يديه ووجهه ، وقد طلب أولئك الناس من اللجنة أن تضمن سلامة حياة وأموال الأهالي الذين كانوا في خطر قساوة السلطات البريطانية[٢] . وقد وصف جواد باشا حادثة أخرى في زاخو فذكر أنه بينما كان يتمشى في زاخو كانت جماعات من الشرطة السرية تسبقه وتتعقبه وتطلب من الأهلين أن لا تنظر إليه أو تحترمه ، ولما نهض أحد الجالسين في مقهى احتراماً له ضربه رجل كان في صحبة ضابط في الجيش العراقي وأحد أعضاء حزب الاستقلال ، وقد فسر جواد باشا هذا التصرف بمحاولة تخويف الأشخاص الميالين لتركيا . وقد حققت اللجنة في هذا الحادث واعترف المعتدي[٣] .

وقد قال رشدي بك أن هذه المقتطفات تظهر أن كل أهالي ولاية الموصل تقريباً أعربوا عن تعلقهم بوطنهم تركيا ، وأكد أن بعض عرب الموصل أعلنوا من دون قيد أو شرط عن ميلهم لتركيا ، كما أعلن عرب آخرون نفس الميل لأنهم ضد الحكم البريطاني في العراق . ثم قرأ قطعة من تقرير اللجنة تخص تصويت العرب في الموصل ، وقال أن العرب الذين صوتوا لصالح العراق يتمتعون بمراكزهم بتأييد السلطات البريطانية والعراقية وثقتها وإحسانها ، وقال من الصعب أن نعلم بالضبط عدد الذين صوتوا هكذا خوفاً من الانتقام ، ولكن

---

(1) *Ibid.*, pp. 1320-1321.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 1321.

(3) *Ibid.*, pp. 1321-1322.

الطبقات الفقيرة التي تمثل أكثرية السكان صوتوا في صالح تركيا ، واستنتج من ذلك أن أكثرية كبيرة من سكان ولاية الموصل إن لم يكن كلهم فضلوا الحكم التركي[1] .

واقتبس رشدي بك ما ذكره التقرير عن رغبات لواء أربيل وذكر أنه كان في قضاء رواندوز شخص يدعى سيد طه يجمع العصابات ويرسلها إلى الأراضي التركية ، وكانت السلطات البريطانية تسلح عصابات هذا الرجل وجماعة من النساطرة لإحداث الاضطرابات في تلك المناطق[2] . وكان جواد باشا قد قدم للجنة منشوراً موقعاً من متصرف أربيل وفيه يخبر الوجهاء والرؤساء الأسئلة الرئيسة التي توجهها اللجنة عادة للشهود وذكر أجوبة تلك الأسئلة : رغبات الأكراد بالاتحاد مع العراق بشروط ، وأن علاقاتهم لاقتصادية مع بغداد وليس مع تركيا ، وكذلك الحجج التي احتوتها الوثائق البريطانية .

ثم تكلم رشدي بك عن لواء السليمانية فذكر أن القوات البريطانية احتلت مدينة السليمانية وجلت عنها عدة مرات ولكنها عجزت عن احتلال أي جزء من اللواء ، وقد قاتل الأهلون الجيوش البريطانية دوماً ، ثم اقتبس بعض الفقرات من تقرير جواد باشا لكي يوضح الطريقة التي اتبعتها اللجنة في تحقيقها هناك[3] . فقد ذكر أن اللجنة سافرت من كركوك إلى السليمانية يحرسها الجنود البريطانيون والشرطة العراقية حراسة شديدة مع خمس طائرات محلقة فوقهم ، وقد حرست الجيوش كل الطرق والأماكن ، وقد فضح ذلك الإدارة البريطانية التي تسندها القوة بأنها عهد إرهابي ، وسأل رشدي بك هل هناك أي شك في الرغبات الحقيقية للأهلين المحكومين بالإرهاب[4] .

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1322.

(2) *Ibid.*, pp. 1322-1323.

(3) *Official Journal*, 1925, p. 1323.

(4) *Ibid.*, pp. 1323-1324.

وأما ما يخص آراء المسيحيين واليهود واليزيديين قد استشهد المندوب التركي بتقرير اللجنة . ثم لخص رغبات الأهلين بادعائه أن تقرير اللجنة ذكر بأن أكثرية السكان تفضل الحكم التركي إذا لم يحتفظ بالانتداب لمدة أطول وهذا يعني أنه فيما يخص الأمر الذي أثارته معاهدة لوزان يفضل سكان ولاية الموصل تركيا . وذكر رشدي بك أن نتائج التقرير عن رغبات السكان مبنية على أسئلة وجهت إلى ٨٠٠ شخص فقط من مجموع ٨٠٠,٠٠٠ ، وقال أنه لو أعطيت للفروق بين الشهود والجماهير لظهر أن طلب تركيا لإجراء استفتاء كان في محله[1] .

وزعم ممثل تركيا أن الأكراد موجودون في تركيا وإيران فقط ، ولا يوجد منهم أحد في العراق وأن أكثرية سكان ولاية الموصل من السنة مثل سكان تركيا ، وأكثرية سكان العراق من الشيعة مثل سكان إيران . ولهذا فهو يرى ضرورة إعطاء الأراضي المتنازعة إلى تركيا[2] .

ثم تكلم المندوب التركي عن قضية السلام الدائم فأكد أن تركيا ترغب في أن تتقدم بسلام ضمن حدودها ، ولا تستطيع تهديد سلامة جيرانها ، بل على العكس هي مهددة ، ولتأييد رأيه لخص تاريخ ولاية الموصل من اتفاقية سايكس-بيكو سنة ١٩١٦ إلى تاريخ مناقشة تقرير اللجنة مؤكداً على حقيقة واحدة هي أن بريطانيا تزيد من مطامعها ومطالبها في كل فرصة[3] . وقال أنه يتفق مع المندوب البريطاني بعدم تقسيم الولاية لتحقيق وجهات النظر المتعنتة لأحد أطراف النزاع . وزعم أن هناك خطة بريطانية توسعية تجعل المرء يعتقد أن تلك المطامع لم يكشف عنها جميعها بعد ، وقال أن فصل ولاية الموصل يعكر الوحدة السياسية لتركيا ويعرض سلامتها للخطر ولكن استمرار السيادة للتركية

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1324.

(2) *Official Journal*, 1925, pp. 1324-1326.

(3) *Ibid.*, p. 1324.

عليها لا يؤثر على الوحدة السياسية للعراق .

وقال رشدي بك أن الحكومة التركية تعتقد أن مبادئ السياسة الدولية الحديثة المستوحاة من مبدأ العدالة والاحترام المتبادل للحقوق بين الدول يجب أن تتنزه من الطابع البغيض للسياسة الدولية القديمة ، ولذلك ترى الحكومة التركية أن لا تعامل كما عوملت الإمبراطورية العثمانية القديمة ، وأكد أنه فيما عدا مشكلة الموصل ليس لتركيا أي نزاع مع بريطانيا العظمى وطلب من بريطانيا أن تشاركه وجهة نظره[1] .

ثم تكلم عن نتائج التقرير النهائية وأكد أن اللجنة أوصت بعدم تقسيم الولاية ، وأن يستمر نظام الاحتلال الذي وصفت جوهره وصفاته في أمكنة مختلفة من التقرير لمدة خمس وعشرين سنة ، وذلك لكي يقتطع من تركيا سكان ولاية الموصل الذين لا يرغبون بضمهم إلى العراق .

وأثار رشدي بك سؤالاً عما إذا كان مجلس العصبة الذي يدرس القضية المعروضة أمامه ملزماً بالمعاهدات المعقودة بين الدول المعنية ، وعما إذا كان من الصواب أن يعرض نفسه لخطر قانوني وسياسي إذا نظر في الحلول التي تحور تلك المعاهدات ، وقال أن الجواب واضح فإن على المجلس أن يدرس المسائل المعروضة عليه ضمن حدود المعاهدات القائمة ، ولما كانت الحكومة التركية لم تعترف بالانتداب فكيف يجوز أن يخاطبها أحد عن الانتداب على ولاية الموصل وهي جزء من الأراضي التركية . لا يمكن أن يفرض أي حل يتضمن فكرة الانتداب سواء لمشكلة الموصل أو لأية مشكلة تتعلق بتركيا ، وقد اعترفت الدول بهذا الوضع اعترافاً واقعياً de facto كنتيجة للثورة الكمالية واعترافاً قانونياً de jure بمعاهدة لوزان . وذكر المندوب التركي المجلس ببيان عصمت باشا بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ بعدم اعترافه بالانتداب ، وببيان اللورد بارمور أمام مجلس العصبة بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٢٤ بأن فكرة الانتداب غير مقبولة في

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1325.

العراق . ثم زعم أن الجمهورية التركية لا تستطيع توصية الشعب العراقي بتقديم تضحيات من حقوقه في السيادة والاستقلال[١] .

وقال هناك فكرة أخرى في نتائج اللجنة هي أن تركيا أكثر تقدماً واستقراراً من العراق ، وأنه إذا كان الاختيار محصوراً بينهما وحدهما فيجب إعطاء الأراضي المتنازعة إلى تركيا ، وأما إذا كان الاختيار على أساس أن إنكلترا أكثر تقدماً من تركيا فيجب أن تعطى الولاية لإنكلترا . فقال من الصعب أن نقدر إلى أي مدى تؤدي هذه النظرية وأية أخطار تتضمنها ، فإذا طبقت على الدول الصغيرة أو على الدول الكبيرة أيضاً يصبح جميع العالم صغيراً جداً بالنسبة للدولة التي تعتبر أكثر الدول تقدماً[٢] . ولم تطالب تركيا بولاية الموصل على أساس تقدمها ، بل على أساس أن الولاية جزء من بلادها وأن سكانها يرغبون بالعودة إلى تركيا . لقد تجاوزت اللجنة حدود صلاحياتها باقتراحها فرض نظام الانتداب على ولاية الموصل -وهو اقتراح لم يبد من قبل- . وقال أن تركيا رفضت المادة الخاصة بالانتداب ، من معاهدة سيفر ولم تشر معاهدة لوزان إلى ذلك النظام . ورجا المجلس أن لا يورط نفسه في موضوع الانتداب وهو لم يقدم إليه . وقال لو كانت تركيا من الموقعين على ميثاق العصبة لميزت بين مشكلة الموصل وقضية الانتداب وبموجب المادة الثانية والعشرين من الميثاق لا يطبق الانتداب إلا على الأراضي التي فصلت من الدول التي كانت تحكمها ، وبما أن سيادة تركيا على ولاية الموصل لم تتلاش فلا يمكن تطبيق الانتداب على تلك الولاية . وتعتبر عصبة الأمم في نظام الانتداب مدعية بينما رجع إليها في مشكلة الموصل كوسيطة ومن الخطر أن تقوم العصبة بدور طرف في النزاع .

وطلب المندوب التركي من مجلس العصبة أن يدرس الناحية السياسية والقانونية منفصلة عن قضية الانتداب وعبر عن أمله في أن يؤيد المجلس رأي

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1326.

(2) *Official Journal*, 1925, pp. 1326-1327.

اللجنة القانوني باستمرار السيادة التركية على ولاية الموصل ، وهذا في رأيه الحل الوحيد المطابق للعدالة والإنصاف[١] .

وفي ٤ أيلول ١٩٢٥ علق توفيق رشدي بك على خطاب ايمري الذي ألقاه في اليوم السابق ، وقال أن خطابه تناول في الغالب مسائل تخص العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق ، وهو غير مخول بإبداء أي رأي ، وذكر أن تركيا تنازلت عن حقوقها في سوريا باتفاقية أنقرا لسنة ١٩٢١ وقد أيدت ذلك معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن العراق جنوبي ولاية الموصل . ولا علاقة لتركيا بأنظمة الحكم في تلك الأقطار وتتمنى لها السلام والرفاه ، ولكنها تأمل أن لا يؤيد مجلس العصبة أطماعاً تثار بالنيابة عن العراق على حساب تركيا لأنها لا تساعد على إقامة علاقات ودية بين الشعوب . وأضاف أنه دهش عندما قرأ الفقرة التي عرض فيها مندوب بريطانيا اقتراحاً يخص الأقليات التركية ، وأعاد القول أن مسألة الأقليات لا علاقة لها بمشكلة الموصل ، وذكر المجلس بوجود مادة في معاهدة لوزان خاصة بالأقليات ، إن هذا الاقتراح البريطاني يعني إجراء تعديل على معاهدة لوزان وهو أمر لا يقبله . وختم كلامه بقوله أن سلوك هذا الطريق خطر على المجلس[٢] . ثم أجاب ايمري أيضاً على بعض بيانات المندوب التركي التي ألقاها في اليوم السابق فقال يظهر من الترتيب الذي عمله المندوب التركي في خطابه ومن بعض الفقرات التي ذكرها كأنه يلخص وجهات نظر اللجنة نفسها . ولكن ايمري شعر أن رشدي بك لم يبد وجهات نظر اللجنة بل وجهات نظر معززة بفقرات مقتبسة متفرقة من تقرير اللجنة ومن تقرير جواد باشا[٣] . وقد تناول ايمري خطاب رشدي بك نقطة نقطة ، واستشهد بتقرير اللجنة لدحض الاستنتاجات التركية من تقرير اللجنة ، فالنتيجة التي نسبها

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1327.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 1328.

(3) *Ibid.*, pp. 1328-1329.

رشدي بك إلى اللجنة تحت عنوان الخلاصة الجغرافية تختلف تماماً عن النتيجة الحقيقية التي توصلت إليها اللجنة ، وقد ذكرتها من بين أسبابها لتوصيتها النهائية باحتفاظ العراق بولاية الموصل .

وقال ايمري وأما عن الحجة التاريخية فقد اقتبس رشدي بك فقرة واحدة فقط ، بينما ذكرت اللجنة أن أي حل يمزق الوحدة التاريخية للبلاد ، وأما عن الحجة العنصرية فقد أكد رشدي بك التشابه التام بين الأكراد والأتراك ، بينما ذكرت اللجنة أن الأكراد جنس يختلف عن الأتراك والعرب(١) ، وأما عن الحجة الاقتصادية فاعترف ايمري أن اللجنة اقترحت عقد الاتفاقيات الإقليمية التي أكد عليها المندوب التركي وقال أن بريطانيا مستعدة لإمضائها ، ولكنه أضاف أن المندوب التركي حاول الاستشهاد بنقطة ثانوية من مادة التقرير الرئيسة ، بيما كانت خلاصات اللجنة الاقتصادية من بين الأسباب الجوهرية التي أوصت بموجبها توحيد ولاية الموصل مع العراق ، ويمكن توجيه النقد نفسه عن الحجة العسكرية(٢) . وقد عارض ايمري ظن رشدي بك أن تلك العوامل كانت على العموم في صالح تركيا ، ورفض قوله أن هذه العوامل يجب أن لا تؤثر على المجلس في الوصول إلى قراره ، ولكنه اعترف أن هناك حالة واحدة يمكن أن يقال فيها أن اعتبارات من هذا القبيل لا تؤثر تأثيراً حاسماً وذلك عندما تتعارض مع آراء حاسمة وراجحة عن الشعر القومي(٣) .

وقد عالج المندوب البريطاني الاعتبارات العنصرية باستشهاده بقول اللجنة أنه يتألف سكان الولاية من الأكراد والعرب والمسيحيين والأتراك واليزيديين واليهود على هذا الترتيب المذكور ، وأنه إذا نظرنا إلى الولاية بمجموعها فإن الرغبات التي أبداها السكان كانت لصالح العراق أكثر مما هي لصالح تركيا ، وأنه

---

(1) *Ibid.*, p. 1329.

(2) *Official Journal*, 1925, pp. 1329-1330.

(3) *Ibid.*, p. 1330.

لا أساس لادعاء الأتراك بأن سكان الولاية يطالبون مطالبة شديدة بعودتهم إلى تركيا[1] . أما ما يخص الحادثة التي وقعت في شوارع الموصل والتي أظهرت العواطف الميالة إلى تركيا ، أنها حدثت في الأيام الأولى من مجيء اللجنة ، وأنه لا يستحيل على الأقلية أن تتظافر بذلك الأسلوب[2] . وأكد ايمري أن تقرير اللجنة حيادي ولكن تقرير جواد باشا متحزب ، وذكر أنه يستطيع أن ينقل ما يؤيده من تقارير المساعدين والموظفين البريطانيين ولكنه يكتفي بتقرير اللجنة ، وقد ا قتبس منه بعض أجزاء عن رغبات سكان ولاية الموصل ولواء الموصل لكي ينقض التأكيدات التركية .

وقال ايمري عن السليمانية أن التأكيدات التركية مبنية بأجمعها على تقرير جواد باشا وأشار إلى أن لواء السليمانية كان مضطرباً بسبب الشيخ محمود الذي سبب نشاطه تخفيض عدد سكان مدينة السليمانية إلى بضع مئات ، وأشار إلى الثورة الكردية في تركيا وأعلن أن العمليات التركية العسكرية كانت أوسع مما نشر عنها ، واستشهد بتقرير اللجنة عن هذه النقطة بالذات لنقض المزاعم التركية[3] .

وقال ايمري أن البيان التركي أكد بصورة خاصة من أوله إلى آخره على الفرضية القائلة أنه ما دام هناك عدد كبير من الأكراد في تركيا ، فيجب اعتبار أكراد العراق راغبين بالعودة إلى تركيا ، ورجا المجلس أن يقدر ما إذا كانت الثورة الكردية في تركيا تشجع الأكراد خارج تركيا على الرغبة في الخضوع للحكم التركي وعلى إبداء عواطفهم مع الحكومة التركية ضد شعب من جنسهم الخاص[4] .

---

(1) *Official Journal*, 1925, pp. 1330-1331.

(2) *Ibid.*, pp. 1331-1332.

(3) *Official Journal*, 1925, p. 1332.

(4) *Ibid.*, pp. 1332-1333.

وذكر المندوب البريطاني أن اللجنة أشارت إلى الفروق الدينية والآراء السياسية بين السنة والشيعة كسبب محتمل للصعوبات الإدراية في العراق، ولكنها لم تذكر في أي محل آخر من التقرير أن هذه النقطة تؤثر في مستقبل الحدود أو أن الشهود ذكروا رغبتهم في الاتحاد مع تركيا على أساس أن ولاية الموصل سنية والعراق شيعي. وأكد أن العراق ليس بشيعي ولكن توجد أكثرية ضئيلة من الشيعة في العراق كله، وأن بغداد مقسمة بالتساوي بين الجماعتين وأن الملك فيصل سني وأكثرية وزراء الحكومة العراقية من السنة وأنه لا توجد فروق سياسية بين الشيعة والسنة.

وتكلم ايمري عن البيان التركي حول السلام الدائم. وأعاد الحجة البريطانية عن الخط المقترح الذي يضم جزء من ولاية حكارى التركية، وطلب من المندوب التركي أن يؤكد لمجلس العصبة عن استعداد حكومته لقبول قرار المجلس عن مشكلة الموصل[1].

وصرّح ايمري أن اللجنة لم توص بإدخال نظام الانتداب إلى العراق كما ذكر المندوب التركي، وإنما اقترحت استمرار علاقات التحالف بين العراق وبريطانيا مع حكم ذاتي للأكراد، وتساءل ما إذا كانت تركيا مستعدة لإعطاء أكراد تركيا وأكراد العراق، إذا ضموا إليها، الامتيازات نفسها التي أعطيت لهم في العراق. وأضاف أن العالم بأجمعه وعصبة الأمم اعترفوا بنظام الانتداب في بقاع أخرى من العالم واعترفت تركيا نفسها بنظام الانتداب في سوريا ولبنان وفلسطين وذلك بحصولها على براءات exequaturs للقناصل الأتراك. ثم لخص تاريخ العراق تحت الانتداب وتقدمه[2].

وأكد ايمري أن الأراضي المتنازعة تابعة للسيادة التركية «بالمعنى الفني الخاص للفقه الدولي» فقط. وقد أعلنت تركيا في مؤتمر لوزان وفي التصريح

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1333.

(2) *Ibid.*, pp. 1333-1335.

الذي قدم للمجلس استعدادها لقبول قرار مجلس العصبة مقدماً ، أي أن ما يقرره المجلس يصبح السيادة القانونية ، وأكد أن الحجة القانونية ليست بعامل من العوامل الذي يؤثر بطريقة ما في قرار المجلس بل هي نتيجة القرار نفسه الذي سيصدره المجلس .

وأكد المندوب البريطاني أن وجهة نظر بريطانيا تقول أن المشكلة التي أمام المجلس هي مشكلة حدود بينما تقول وجهة النظر التركية أنها مصير ولاية الموصل . وقد أوصت اللجنة بوجوب احتفاظ العراق بوحدته ولكن الحكومة البريطانية التمست تعديل خط الحدود فقط ، وكرر الأسباب التي ذكرتها الحكومة البريطانية لهذا الغرض ورجا المجلس أن يسمح باستمرار تقدم العراق دون أن تقاطعه مطالبة تركيا بتمزيق أراضيه[1] .

وقد أجاب توفيق رشدي بك أن أي شخص قرأ نتائج اللجنة في آخر التقرير والتقرير نفسه بمجموعه يصل إلى النتائج نفسها التي توصل إليها الوفد التركي ، وذكر أن اللجنة نفسها في نتائجها النهائية أشارت إلى مادة التقرير الأساسية ولا سيما ما يخص رغبات السكان . وقد احتفظ بحق إرسال مذكرة مفصلة عن المشكلة إلى أعضاء المجلس لتساعدهم في عملهم .

ثم تكلم عن نظام الحكم في تركيا وقال أن للأكراد جميع الحقوق التي للأتراك ، وقال أعتقد أن المندوب البريطاني لا يوافق على موقف الشيخ سعيد الكردي وأتباعه في ثورتهم ضد نظام تركيا في السيادة الشعبية وحرية الضمير . وقال أنه عاجز عن فهم الغاية من تقسيم الأكراد بحجة حمايتهم ، وتساءل هل تريد بريطانيا أن تبقى تحت سيطرتها جزء منهم لاستعمالهم ضد تركيا التي تضم أكبر عدد من الأكراد[2] . ثم انتقد الحكم البريطاني في العراق وذكر أمثلة على ذلك قصف السليمانية واعتقال ونفي السيد طالب باشا وزير الداخلية

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1335.

(2) *Ibid.*, p. 1336.

العراقية في ١٩٢٠-١٩٢١ حين كان لا يزال وزيراً[١] .

ثم اقترح اوستن اوندن مقرر المجلس أن يعين المجلس لجنة فرعية لدراسة المشكلة وتقديم تقرير عنها ، وقد سانده في اقتراحه رئيس المجلس ، واقترح أن يطلب إلى اللجنة التي عينها المجلس في بروكسل لاقتراح خط حدود موقت ، أن تدرس المشكلة وتقدم تقريراً ، وهي مؤلفة من ممثلي السويد وأسبانيا وأوركواي . وقد وافق توفيق رشيد على الاقتراح وارتأى أن يتضمن تقريرها بعض الحقائق التي لاحظتها لجنة التحقيق ولكن لم تكتبها في تقريرها ، وأيد رئيس المجلس اقتراح المندوب التركي[٢] .

وفي ١٩ أيلول ١٩٢٥ اجتمع المجلس وقرأ اوستن اوندن تقريراً فقال أن لجنة المجلس درست بعض المسائل الأولية منها اثنتان مهمتان : (١) ما في صفة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان؟ هل هو قرار تحكيمي أم توصية أو توسط بسيط؟ (٢) أيجب أن يكون القرار إجماعياً أم يجوز أن يؤخذ بالأكثرية؟ أيجوز لممثلي الطرفين المتنازعين أن يشتركا بالتصويت؟

وبما أن لهذين السؤالين صفة قانونية شعرت اللجنة أن من واجبها أن تقترح على المجلس تقديمها إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لأخذ رأيها الاستشاري ، وقد هيأت اللجنة قراراً يحتوي على السؤالين ورجت المجلس أن يلتمس من المحكمة دراستها في اجتماع استثنائي . وسألت المجلس أيضاً أن يطلب إلى حكومتي بريطانيا العظمى وتركيا أن تكون تحت تصرف المحكمة لمدها بالوثائق المتعلقة بالموضوع وبالمعلومات . وحسب هذا القرار كان على المجلس أن يقدم للمحكمة محاضر جلساته الخاصة بقضية الحدود بين تركيا والعراق ، وأن يخول السكرتير العام بتقديم التماس المجلس إلى المحكمة مع جميع الوثائق ذات العلاقة ، وأن يشرح للمحكمة الخطوات التي اتخذها المجلس حول الموضوع وأن

---

(1) *Ibid.*, pp. 1336-1337.

(2) *Ibid.*, p. 1337.

يعطي جميع المساعدات الضرورية لدراسة المشكلة ءأن يتخذ الخطوات اللازمة لتمثيله أمام المحكمة إذا اقتضت الضرورة[1] .

فتكلم ليوبولد ايمري وذكر أسف حكومته لتأجيل قرار المجلس ، وخشي أن تسبب حالة القلق الدائمة صعوبات إدارية على طول خط الحدود وفي ولاية الموصل ، وطلب أن تحترم الحكومة التركية الحالة الراهنة . وأضاف أنه بالرغم من أضرار التأخير فمن الضروري للمجلس أن يعرف الجواب على هذين السؤالين[2] . وذكّر المجلس بمناقشات أيلول ١٩٢٤ حين اتفق الطرفان على الاعتراف بحق المجلس في إصدار قرار عن الحدود بىن تركيا والعراق وتعهدا بالموافقة مقدماً على قرار المجلس . وقال أن القرار سيكون قراراً تحكيمياً ملزماً للطرفين وليس بتوصية ولا بتوسط ، وأعلن أنه بناء عى فهم الأمر بهذا الشكل واصلت الحكومة البريطانية تقديم قضيتها[3] .

وأضاف المندوب البريطاني أنه أخبر بصورة غير رسمية أن الحكومة التركية اقترحت أنه إذا قرر خط حدود معين تعتبره هي مرغوباً فيه فإنها مستعدة أن تمضي معاهدة ضمان لسلامة ذلك الخط ، فأكد أن الحكومة البريطانية تأخذ بنظر الاعتبار أي اقتراح من هذا القبيل ولكن لا يعتبر كشرط يسبق تقرير خط غير مرض ، بل يجب أن يكون ذلك الخط ثابتاً ومضموناً برغبات ومصالح السكان الذين يهمهم الأمر ومضموناً من الدول المعنية . وقال أنه كتب إلى المقرر يسأل عما إذا كان هناك أي شك عن اختصاص المجلس في أن يأخذ علماً ، أو في أن يقرر خط حدود ، أو أن يعرض عقد معاهدة تضمن الاستقرار الخارجي لخط الحدود أو أن يقترح الاستمرار على معاهدة تحفظ استقرار إدارة قطر ما . فالحكومة البريطانية مستعدة لقبول قرار لجنة المجلس على فرض عدم

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1377.

(2) *Ibid*., pp. 1377-1378.

(3) *Official Journal*, 1925, pp. 1378-1379.

وجود شك في اختصاص المجلس فيما عدا السؤالين اللذين سيعرضان على محكمة العدل الدولية الدائمة[1] .

ثم أوضح توفيق رشدي بك أن الوفد التركي اقترح على حكومته إعطاء منطقة ديالى إلى العراق لضرورتها في حل مشكلة الري ، واقترح الوفد التركي أيضاً ميثاق ضمان رباعي[2] . وذكر رشدي بك أن السلطات التي فوضت لمجلس العصبة حين عقدت معاهدة لوزان فيما عدا سلطاته المذكورة في ميثاق العصبة مبينة في مواد المعاهدة : ٤٤ و٤٨ و١٠٧[3] .

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1379.

(2) *Ibid.*, pp. 1379-1380.

(٣) نصت المادة ٤٤ على أن المواد الخاصة بحماية الأقليات تؤلف التزامات تهم العالم ويجب وضعها تحت كفالة عصبة الأمم ويجب «عدم تحويرها من دون موافقة أكثرية مجلس عصبة الأمم» . ووافقت تركيا على أن يكون لأي عضو من أعضاء مجلس العصبة حتى لفت نظر المجلس إلى مخالفة أية من تلك الالتزامات أو خطر مخالفتها وللمجلس حينئذ «أن يتخذ أي عمل أو يصدر أية تعليمات» يراها ضرورية وفعالة في وقتها . نصت المادة ٨٤ على أن الدول (باستثناء تركيا) التي وزع عليها الدين العثماني العام ملزمة خلال ثلاثة أشهر من دخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ بإعطاء مجلس الدين العثماني العام ضمانة كافية لدفع ما عليها ، وإذا لم تعط ضمانة كهذه خلال ثلاثة أشهر أو في حالة عدم الاتفاق على كفاية الضمانة المعطاة فتخول كل دولة من الدول الموقعة على معاهدة لوزان بالالتجاء إلى مجلس العصبة ، «ويخول المجلس بإيداع جميع الإيرادات» كما حددت إلى منظمات مالية دولية موجودة في البلدان (عدا تركيا) التي وزع الدين بينها «وسيكون قرار مجلس العصبة نهائياً» . ونصت المادة ١٠٧ على أن البضائع والمسافرين القادمين من تركيا أو ذاهبين إليها أو إلى اليونان والمستعملين بمرورهم سكك الحديد الشرقية لا يخضعون إلى أية رسوم أو ضريبة ولا إلى رسميات خاصة بجوازات السفر أو الجمارك ويعين مندوب ينتخبه مجلس العصبة لإصدار قرار فيها . وتتعهد تركيا واليونان «بتنفيذ أي قرار يصدر بأكثرية أصوات مجلس عصبة الأمم» . ولتركيا واليونان الحق بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ معاهدة لوزان في الطلب إلى مجلس عصبة الأمم أن يقرر ما إذا كانت هناك ضرورة في استمرار سيطرة المندوب .

غير أن سلطات مجلس العصبة في معالجة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن أن تكون سوى تلك المنصوص عليها في ميثاق العصبة . وقد اتفق الطرفان على اللجوء إلى وساطة مجلس العصبة لا إلى قرار يصدره من دون موافقتهما . وذكر المجلس ببيان اللورد كرزن في لوزان بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين قال أن قرار مجلس العصبة التي تمثل فيه تركيا سيكون إجماعياً ولذلك فلن يتوصل إلى قرار بدون موافقتهما . ثم تساءل بعد ذكره بيان كرزن هل بقي شك في طبيعة سلطات مجلس العصبة عند معالجته مشكلة الموصل[1] .

وصرح رشدي بك أن الحكومة التركية لم تر ضرورة في إحالة أي أمر إلى المحكمة وزعم أن السؤالين اللذين أحيلا سياسيان . إن رأي المحكمة الاستشاري لا يمكن أن يؤثر في حقوق تركيا بموجب معاهدة لوزان أو أن يحوّر في الدور الذي يلعبه المجلس بموجبها . ولم تعترف تركيا إلا بمعاهدة لوزان ومحاضر جلسات مؤتمر لوزان وشروط ميثاق عصبة الأمم الخاصة بصلاحيات المجلس . ومهما كان رأي المحكمة الاستشاري فالوفد التركي يعلن مقدماً أن الرأي المذكور لا ينقض كلمات اللورد كرزن ، وتركيا تعتبر أن بريطانيا أعطتها عهداً أقنعها بقبول المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وحين تكلم فتحي بك في اجتماع ٣٠ أيلول ١٩٢٤ كانت في فكره جميع تطورات القضية الماضية ومنها خطاب اللورد كرزن . وزعم أن المجلس الوطني الكبير غير ملزم بأي عهد عدا القوانين التي أبرمها ، وأما البيانات والتعهدات التي أعطتها الحكومة التركية والتي جاوزت مواد القوانين فلا تؤلف تعهدات ملزمة . وزعم المندوب التركي أنه وفقاً لجوهر التحكيم يحدد دور الحكم حتماً تحديداً واضحاً ويوافق عليه مقدماً أطراف النزاع ولذلك لا يمكن أن يقال أن أمام مجلس العصبة قضية تحكيم[2] .

---

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1380.

(2) *Official Journal*, 1925, p. 1381.

وقد أكد ليوبولد ايمري أن بيان توفيق رشدي بك بلغ حد التنصل من عهود فتحي بك التي قطعها على تركيا في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ، فإن كان الأمر كذلك فعليه أن يقول بكل وضوح أنه ما لم يسحب رشدي بك بيانه وما لم تجدد الحكومة التركية عهودها بوضوح وبدقة بقبول قرار المجلس مقدماً ، فإن تعهدات وتأكيدات الحكومة البريطانية تنتهي ولا يبقى لها تأثير . ولكنه أمل أن تتفق الحكومة التركية مع الحكومة البريطانية في هذا الأمر كما فعلت في أيلول ١٩٢٤ وذلك خلال الفترة التي تعطي فيها المحكمة رأيها الاستشاري فارضاً أن جوابها سيخول المجلس صلاحيات أوسع من الوساطة . وإذا لم تتفق الحكومة التركية فستكون الحكومة البريطانية حرة في دراسة المقترحات التي تقدم .

ثم وافق المجلس على القرار الذي يلتمس فيه من محكمة العدل الدولية الدائمة إعطاء رأيها الاستشاري كما عرضته لجنة المجلس وذكر رئيس المجلس الطرفين بتعهداتهما عن الحالة الراهنة[1] .

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الدائمة

في ٢٣ أيلول ١٩٢٥ أرسل سكرتير عام عصبة الأمم رسالة إلى مسجل محكمة العدل الدولية الدائمة وأرفق بها التماس مجلس العصبة عن الرأي الاستشاري وقرار المجلس المؤرخ في ١٩ أيلول ١٩٢٥ وأكثر الوثائق التي أشار إليها القرار وخلاصة إجراءات المجلس . وقد رجا السكرتير العام المحكمة أن تبحث السؤالين في اجتماع استثنائي إن أمكن لكي يتسلم المجلس جوابها مبكراً فيشرع في بحث المشكلة في اجتماعه الذي يبدأ في ٧ كانون الأول ١٩٢٥ ، وقد سأل المجلس رأي المحكمة وفقاً للمادة الرابعة عشرة من ميثاق العصبة[2] .

في ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٥ اجتمعت محكمة العدل الدولية الدائمة

(1) *Official Journal*, 1925, p. 1382.

(2) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No.12, pp. 56-58.

وأعلن رئيسها أن مجلس العصبة قرر في ٩ أيلول ١٩٢٥ أن يسأل المحكمة رأيها الاستشاري في خط الحدود بين تركيا والعراق - الدعو مشكلة الموصل ، وقد قررت المحكمة أن الظروف لا تمنعها من إعطاء الرأي المطلوب(١) . ثم قرأ المسجل قرار مجلس العصبة وقال رئيس المحكمة أن التماس المجلس أرسل وفقاً للمادة الثالثة والسبعين من قواعد المحكمة إلى أعضاء العصبة وإلى الدول المذكورة في ملحق ميثاق العصبة وإلى تركيا . وفي نفس الوقت أخبرت المحكمة أعضاء العصبة أنه بناء على طبيعة القضية المقدمة واحتمال وجود علاقة لها بتفسير ميثاق العصبة فالمحكمة ترى من المفيد أن تصلها طلبات من الأعضاء لمدها بمعلومات قد تلقي ضوء على القضية موضوع البحث ، وقد أخبرت بريطانيا وتركيا بالموضوع وفقاً لقواعد المحكمة(٢) .

وقد استجاب حكومتان فقط لهذا الإشعار وهما بريطانيا العظمى وتركيا ، فقد أبرقت الحكومة التركية إلى مسجل المحكمة قائلة أنها لا ترى ضرورة تمثيلها في اجتماع المحكمة ولكنها لفتت نظر المحكمة إلى البيانات السابقة التي ألقيت باسمها حول القضية المنظورة أمامها . وكذلك أرسلت الحكومة التركية رسمياً إلى المحكمة بعض النسخ من الكتاب الأحمر التركي ومجموعة كاملة من قرارات ووثائق مؤتمر لوزان(٣) . وذكر رئيس المحكمة أن الحكومة البريطانية قدمت للمحكمة المجموعة الرسمية من الوثائق المتعلقة بمؤتمر لوزان ومعها مذكرة وملحقات أرسلت بواسطة مسجل المحكمة إلى الحكومة التركية . وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في مد المحكمة شفهياً بمعلومات عن القضية وعينت لهذا الغرض السر دوكلاس هوك Sir Doughlas Hogg المدعي العام ، والسر سسل هرست Sir Cecil Hurst مستشار وزير الخارجية القانوني ،

---

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No.12, pp. 8-9.

(2) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No.12, p. 9.

(3) *Ibid.*, pp. 9-10.

والكساندر فاجيري Alexander Fachiri[١] . ذكر السر دوكلاس وجهات نظر الحكومة البريطانية في اجتماع المحكمة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول واجتماعها في اليوم التالي[٢] . وأعلن رئيس المحكمة أن المحكمة تحتفظ بحقها في أن تطلب عند الضرورة معلومات أخرى من الحكومات والمنظمات الدولية عن القضية التي أمامها[٣] .

وفي ٢١ تشرين الثاني اجتمعت المحكمة لإعطاء رأيها الاستشاري عن القضية التي قدمت إليها بقرار مجلس الأمم المؤرخ في ٢١ أيلول ١٩٢٥ ، وذكر الرئيسان وقد أعطيت الحكومتان وقتاً كافياً لاستماع ما عندهما ثم قرأ رأي المحكمة الاستشاري وقرأ المسجل النص الإنكليزي لخلاصة الرأي[٤] .

قسم الرأي الاستشاري إلى أربعة أقسام : في القسم الأول لخصت المحكمة تاريخ النزاع من الحرب العالمية الأولى إلى التماس مجلس العصبة للرأي الاستشاري[٥] . وفي القسم الثاني فسرت المحكمة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحية مجلس العصبة[٦] . وفي القسم الثالث ناقشت المحكمة مواد ميثاق العصبة ومواد معاهدة لوزان المتعلقة بإجراءات مجلس العصبة[٧] . وفي القسم الرابع ذكرت المحكمة استنتاجها وأجوبتها عن

(1) *Ibid.*, p. 10.

(٢) انظر وجهات نظر بريطانيا التي احتوتها المذكرة وخطاب السر دوكلاس هوك في الفصل السابع أدناه .

(3) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No.12, pp. 10-11.

(4) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No.12, pp. 12-13.

(5) World Court, *Series* B., No.12, 1925, *Collectiion of Advisory Opionion, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier between Turkey an Iraq)*, pp. 6-18.

(6) *Ibid.*, pp. 18-28.

(7) *Ibid.*, pp. 28-32.

انظر مناقشة المحكمة لصلاحيات وإجراءات مجلس العصبة في الفصل السابع أناه .

السؤالين اللذين قدمهما المجلس . وقد قالت المحكمة أن القرار الذي يصدره مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ملزم للطرفين المعنيين ويكون تحديداً باتاً لخط الحدود بين تركيا والعراق ، وأعلنت المحكمة ثانياً وجوب أخذ القرار بتصويت إجماعي ويشترك الطرفان المتنازعان في التصويت ولكن صوتيهما لا يحسبان لغرض الإجماع .

مناقشة مجلس العصبة لرأي المحكمة الاستشاري

في ٨ كانون الأول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وحضر الاجتماع منير بك ممثل تركيا ، وقرأ اوستن اوندن المقرر تقريراً لخص فيه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الدائمة وطلب من المجلس الموافقة على رأي المحكمة[1] .

أعطى ايمري ممثل بريطانيا تأكيدات حكومته بقبول قرار المجلس . وكرر منير بك وجهات نظر تركيا عن التماس المجلس للرأي الاستشاري ، وصرح أن الجمهورية التركية غير ملزمة برأي المحكمة الاستشاري ، وقال أنه بالرغم من أن الحكومة التركية أمدت المحكمة بالمعلومات وأجابت عن بعض النقاط التي أثارتها المحكمة فقد أعطى الرأي الاستشاري بعد سماع طرف واحد من طرفي النزاع وكانت المحكمة تحت تأثير حجج طرف واحد يجلس أحد مواطنيه كقاض في المحكمة[2] . واحتراماً لمبدأ امتنعت الحكومة التركية من التصويت على إحالة القضية إلى المحكمة ، وهكذا لم تسمع المحكمة بيانات الحكومة التركية وكان من المحتمل أن تلقي ضوء على بعض النقاط التي بقيت غامضة[3] . وختم منير بك خطابه بطلبه من المجلس أن يلعب دور الوسيط والموفق الذي خولته إياه

(1) *Official Journal*, 1926, pp. 120-121.

(2)*Official Journal*, 1926, p 121.

(3) *Ibid*., pp. 121-122.

معاهدة لوزان وميثاق العصبة[1] .

وقد أعلن اوستن اوندن أن من واجب المجلس أن لا ينسى مهمته في المصالحة وأن لا يلجأ إلى إصدار قرار إلا عند فشله في التوفيق والمصالحة وقال أنه يعتقد أن جميع أعضاء المجلس يؤيدونه في هذه النقطة .

ثم طلب الرئيس من المجلس أن يشرع بالتصويت بالموافقة على رأي المحكمة الاستشاري أو يرفضه . وصرح منير بك مرة ثانية أنه لأجل أن يكون التصويت فعالاً يجب أن يكون إجماعياً بما في ذلك صوتا بريطانيا وتركيا ولكن المقرر حكم بعدم إدخال صوتي بريطانيا وتركيا . فسأل منير بك المقرر على أية مادة من مواد ميثاق العصبة بنى رأيه ، فأجاب المقرر أنه يجب معالجة هذه القضية بنفس الطريقة التي يعالج بها النزاع الأصلي ، فقال منير بك لا يمكن الموافقة على هذا الرأي إلا إذا قبل رأي المحكمة الاستشاري بالإجماع ، ولكن المقرر ذكر أنه لم يقتنع بملاحظات منير بك .

من أجل التصويت المطلوب ارتأى الرئيس أن المجلس يستطيع تطبيق القاعدة المذكورة في ميثاق العصبة لتنظيم قضايا الإجراءات ، فإنه بموجب الميثاق لا تعد أصوات أطراف النزاع لغرض الحصول على الإجماع[2] . فأكد منير بك أن قضية الدور الذي منحته معاهدة لوزان للمجلس ليست بقضية إجراءات (أصول) ولم تعتبر كذلك لا من المحكمة ولا من المجلس نفسه . فقال الرئيس إنما يبحث المجلس قضية العمل الذي سيتخذ كنتيجة للرأي الاستشاري ، ثم صرح منير بك أنه إذا رفض المجلس وجهة نظره وشرع بالتصويت من دون أخذ صوت الحكومة التركية فإنه مضطر أن يعلن أن الحكومة التركية تصرفت على أساس أن التوصية التي يتقدم بها المجلس هي القرار المطلوب ، ولما أبرم المجلس الوطني الكبير التركي المادة الثالثة من معاهدة لوزان فهم معنى المادة على ضوء نصها

---

(1) *Ibid.*, p. 122.

(2) *Ibid.*, pp. 126-127.

وعلى ضوء محاضر جلسات مؤتمر لوزان ، ولذلك اشتركت الحكومة التركية ووفدها في المفاوضات بغية الوصول إلى حل بالمصالحة والتوفيق ، ولكن الوفد التركي غير مخول لتسوية القضية بالتحكيم ولا للدفاع عن قضية تركيا أمام حكم[1] .

وقد اقترح الرئيس تأجيل الاجتماع لمدة ساعة فأجل . ولما استؤنف الاجتماع قال الرئيس أن المجلس سمع تقرير اوستن اوندن الذي ارتأى قبول رأي المحكمة الاستشاري وسمع اعتراضات المندوب التركي على طريقة التصويت ، ومن الضروري أن يشرع المجلس بالتصويت لتسوية المشكلة ، وكرر رأيه أنه وفقاً لتعريف القضايا الإجرائية (الأصولية) المذكور في ميثاق العصبة ، يجوز للمجلس أن يقرر بأكثرية بسيطة لأنه لا يوجد شيء في رأي المحكمة الاستشاري يتناول المشكلة الأساسية بصورة مباشرة ، فقد تناول رأيها قضايا صلاحيات المجلس التي عرفها المجلس مراراً بأنها قضايا أصولية ، وقال الرئيس أنه يرى أن يتبع المجلس قاعدة أشد تحفظاً وفقاً لمبدأ المادة الخامسة عشرة من الميثاق التي نصت على التصويت الإجماعي مع عدم احتساب أصوات أطراف النزاع . ثم وضع الرئيس القضية بالتصويت فوافق المجلس بالإجماع على تقرير اوستن اوندن في قبول رأي المحكمة الاستشاري ما عدا المندوب التركي .

وقال منير بك المندوب التركي أنه يأسف لرفض المجلس لملاحظاته ، وأظهر دهشته من إصرار المجلس على تسوية المشكلة فوراً بالرغم من إظهار المقرر اعتقاده بأن المجلس سيستمر على عمله في الوساطة والمصالحة ، وقال أنه يعتبر تصويت المجلس كتوصية لا كقرار وذكر أنه سيخبر المجلس الوطني الكبير التركي عن التوصية . وسأل الرئيس منير بك عما إذا كانت المحكمة قد طلبت من تركيا مدها بالمعلومات الضرورية ، فأجاب المندوب التركي أن المحكمة طلبت بعض المعلومات عن بعض النقاط فقط وأن الحكومة التركية أجابت لمجرد المجاملة ومع

---

(1) *Official Journal*, 1926, p. 127.

كل التحفظات[١] . وقال اوستن اوندن عندما يصدر المجلس قراره لا يفكر بنسيان واجباته كوسيط . ثم أعلن الرئيس تأجيل المناقشة واستمرار لجنة المجلس في عملها[٢] .

في ١٠ كانون الأول ١٩٢٥ أرسل توفيق رشدي بك رسالة إلى السكرتير العام يذكره بالبيان الذي فاه به المندوب التركي من أن قرار المجلس بالموافقة على رأي المحكمة الاستشاري يجب أن يؤخذ بإجماع أصوات الأعضاء الحاضرين في الاجتماع وفقاً للمادة الخامسة من ميثاق العصبة . وأشار رشدي بك إلى أن المندوب التركي قد صوت ضد قبول القرار ، وأن الموافقة على رأي المحكمة الاستشاري بآراء أعضاء المجلس الآخرين لا تشكل قراراً وفقاً للميثاق[٣] واستشهد بالأستاذ القانوني جلبير جيديل[٤] ، الأستاذ في كلية حقوق باريس وفي مدرسة العلوم السياسية الذي فسر المادة الخامسة من الميثاق بأنها تعني حتماً أن قرار المجلس يجب أن يؤخذ بإجماع أصوات العصبة الحاضرين في الاجتماع ما دام هذا الأمر لا يعتبر أصولياً . وذكر رشدي بك في رسالته أن الوفد التركي حافظ على رأيه من دون تغيير . وبما أن المجلس وافق على رأي المحكمة الاستشاري وبما أن الوفد التركي غير مخول في تمثيل تركيا إلا إذا عمل المجلس وفقاً للمادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة ، فإنه يأسف لعدم قبول دعوة المجلس لمناقشة تقرير الجنرال ليدونر ، ولو كانت تعليماته تسمح له لحضر[٥] .

---

(1) *Official Journal*, 1926, p. 128.

(2) *Ibid.*, p. 129.

(3) *Ibid.*, p. 145.

(4) Gilbert Gidel, *Conulation sur l,Article 3, Paragraphe 2, du Traite' de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak*, pp. 29-31.

(5) *Official Journal*, 1926, p. 145.

تقرير الجنرال ليدونر

في ١٠ كانون الأول ١٩٢٥ سمع المجلس تقرير الجنرال يوهان ليدونر . وقد ذكر أنه في يوم تشرين الأول ١٩٢٥ اجتمعت لجنة المجلس الفرعية في السفارة الإسبانية في باريس وحضر الاجتماع نائب السكرتير العام لعصبة الأمم هو وزملاؤه . وقد أخبرته اللجنة الفرعية في حينه أن واجباته تنحصر في إجراء تحقيق في المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل ، لأن الحكومة التركية رفضت دخول ممثل المجلس إلى المنطقة الواقعة شمالي الخط المذكور[1] ، وذكر أنه أعطى حرية العمل كاملة عن مدى واجباته وعن وسائل إجراء التحقيق ، كما تركت له الحرية في جعل الحوادث السابقة موضوع تحقيق إضافي .

وفي بغداد وضع السر هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق تحت تصرف بعثة ليدونر كل المراسلات والوثائق الأخرى المتعلقة بالحوادث التي وقعت على طول خط بروكسل مع أجوبة الحكومة البريطانية على الاحتجاجات التركية[2] . وبعد دراسة الوثائق وأخذ بعض الإيضاحات من المندوب السامي سافرت بعثة ليدونر إلى مدينة الموصل ووصلتها في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٥ . وفي الموصل بحثت البعثة في ظروف الحوادث وحصلت على معلومات أخرى من السلطات البريطانية والعراقية المحلية . ولأجل الحصول على فكرة واضحة عن جميع حوادث الحدود ، قرر الجنرال ليدونر أن يذهب مع مساعديه إلى منطقة الحدود وإلى زاخو وإلى الأماكن الواقعة جنوبي خط بروكسل مباشرة ، وطار مرتين فوق الخط يصحبه العقيد رودولف ياك . وقد ذكر الجنرال ليدونر أنه توصل إلى النتائج الآتية :

١- لم تكن الهجمات التي يقوم بها رؤساء العشائر والقرى غريبة . ففي تلك المنطقة الجبلية يحمل الأسلحة جميع السكان الذكور تقريباً ، والعشائر غالباً

---

(1) *Ibid*., pp. 145, 302.

(2) *Ibid*., p. 302.

ما تتخاصم وأحياناً يهاجم بعضها بعضاً في أراضي دولتهم نفسها ، ولم يكن خط بروكسل خطاً طبيعياً فقد كان في بعض أقسامه خيالياً ويمكن اجتيازه بسهولة . فالظروف إذن ملائمة لأعمال العصابات .

٢- كانت الحكومة البريطانية قد ذكرت في احتجاجاتها أسماء بعض القرى التي تحتلها مراكز ودوريات تركية . وقد زار ليدونر بصحبة اثنين من المندوبين البريطانيين والعقيد ياك قرى الحدود فوجد أن الخرائط المتيسرة لا تمثل المنطقة تمثيلاً دقيقاً . وباستعمال وصف خط بروكسل استطاعوا أن يثبتوا الخط ، فلما علمت السلطات التركية المحلية بهذه الحقيقة لم يبق أي مركز تركي جنوبي خط بروكسل[١] .

٣- أما عن طيران الطيارات البريطانية فوق الحدود فذكر الجنرال ليدونر أنه لم يكن في مركز يسمح له بإبداء رأي رسمي لأنه لم يستطع التحقيق في المنطقة التركية . ومن السهل نوعاً ما أن يقرر الجالس في طيارة ما إذا كانت الطائرة في شمال أو في جنوب نقطة ما ، ولكن من الصعب كثيراً أن يقرر المرء على الأرض موقع الطيارة الحقيقي بسبب علو وسرعة الطيارة . ومن المحتمل أن الأتراك اعتبروا بعض قرى الحدود الواقعة جنوبي خط بروكسل بأنها في شماله . وكانت الطائرات البريطانية تطير مراراً جنوبي الخط المذكور[٢] .

٤- كان في قضاء زاخو وقت زيارته ٣٠٠٠ مسيحي مشرد ، وكانت تصل جماعات متفرقة كل يوم إلى العراق وقد جاء هؤلاء اللاجئون من المنطقة الواقعة بين خط بروكسل والخط الذي تطالب به الحكومة البريطانية ، كما جاء بعضهم من القرى الواقعة شمالي الخط الأخير . وكان بين اللاجئين

(1) *Official Journal*, 1926, p. 303.

(2) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.

بعض المسلمين[١] . وقد قامت لجنة فرعية بتحقيق مفصل وحيادي بين اللاجئين لمدة أربعة أيام ، وقد قابلت على انفراد أناساً من مختلف القرى ومن مختلف الطبقات الاجتماعية ومن شتى الأعمار ومن الرجال والنساء ، كما قابلت بعض الأشخاص مباشرة حين وصولهم من أماكن تشريدهم وقبل اتصالهم مع السلطات العراقية أو مع مواطنيهم الذين سبقوهم إلى العراق[٢] . وقد ذكر اللاجئون أن الجنود الأتراك تحت إمرة ضباطهم احتلوا القرى وجمعوا الأسلحة وفرضوا غرامات باهضة جداً وطلبوا نساء ، ثم نهبوا البيوت وارتكبوا ضد السكان فظائع عنفية إلى حد المذابح . وكان تشريدهم بالجملة وقد سيقوا إلى مناطق بعيدة عن خط بروكسل . وفي أثناء سوقهم سقط بضعة أشخاص مرضى فتركوا وبعضهم مات من الجوع والبرد . أما الذين وصلوا إلى العراق فكانوا في حالة يرثى لها فقد كانوا مجردين من وسائل عيش الكفاف . وبالرغم من مساعدات الحكومة العراقية والمساعدة المالية التي قدمتها بعض المؤسسات والأشخاص في إنكلترا فلا يزال وضعهم محزناً . وذكر الجنرال ليدونر أن بعثته لم تستطع أن تتحقق من أسباب التشريد الحقيقية ولم تصلها أية إيضاحات من السلطات التركية[٣] .

بعدما انتهى الجنرال ليدونر من قراءة تقريره أمام مجلس العصبة ذكر أنه أمر اثنين من مساعديه العقيد رودولف ياك والسكرتير هـ . ماركوس بالبقاء في الموصل حتى نهاية اجتماع المجلس لكي يستطيعا الحصول على المعلومات الضرورية وإرسالها إلى المجلس إذا حدثت أية حادثة[٤] .

---

(1) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.

(2) *Ibid*., pp. 304, 305-308.

(3) *Official Journal*, 1926 p. 304.

(4) *Official Journal*, 1926, p. 145.

قرار مجلس العصبة التحكيمي

في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة مرة أخرى ، وقد دعا الرئيس المندوب التركي للجلوس مع الأعضاء ولكنه كان غائباً ، فقرأ السكرتير العام للمجلس رسالة كان قد تسلمها من رشدي بك وعليها تاريخ اليوم نفسه ، وقد ذكر في الرسالة أنه تسلم في الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء الدعوة لحضور اجتماع المجلس الذي سيعقد في السادسة مساء مع نسخة من تقرير مطول يقرأ في الاجتماع ، وكرر بيان منير بك الذي ألقاه في ٨ كانون الأول ، وأشار إلى أن جميع الاقتراحات التي قدمها في الماضي للوصول إلى اتفاق ولتسهيل دور المجلس كوسيط وموفق لم تؤد إلى أية نتيجة . وبما أن المجلس قرر أن لا يعمل كوسيط أو موفق فإنه مضطر أن يخبر السكرتير العام أن مقترحاته السابقة أصبحت ملغاة . وختم رشدي بك رسالته بالتأكيد على أن حقوق سيادة تركيا على جميع ولاية الموصل لا تزال على حالها .

وقد أوضح السكرتير العام أنه لم يتقرر موعد اجتماع المجلس إلا في صباح ذلك اليوم ، وقد و صلت الدعوة إلى الاجتماع إلى الفندق الذي يقيم فيه الوفد التركي في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ولكن المندوبين الرئيسين التركيين لم يكونا في الفندق حينئذ وقد أرسلت الدعوة تلفونياً إلى القنصلية التركية حيث كان المندوبان يقومان بزيارة ، وذكر أنه أرسل مسودة التقرير إلى الوفد التركي وأن الرسول سلم التقرير يداً بيدٍ إلى المندوبين الرئيسين في الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء حين دخولهما الفندق[1] . وقد أسف الرئيس لعدم حضور المندوب التركي ، وقال أن عدم حضوره لا يمنع المجلس من إنجاز الواجب المحدد له في المادة الثالثة من معاهدة لوزان[2] .

ثم قدم اوستن اوندن تقريراً لخص فيه المشكلة من مؤتمر لوزان إلى اجتماع

(1) *Official Journal*, 1926, p. 187.

(2) *Official Journal*, 1926, p. 188.

المجلس في ٨ كانون الأول ١٩٢٥[1] . وقال لقد قام المجلس بواجبه في المصالحة وفقاً لروح ميثاق العصبة ، فقد أعطى المجلس الطرفين في كل مرحلة فرصة لإبداء الاقتراحات أو الطلبات التي يمكن استعمالها كقاعدة للمفاوضات والاتفاق . وبعد تسلم المجلس رأي المحكمة وإقراره وقبل الوصول إلى قراره المطلوب شعر أنه ملزم بطلب مقترحات الطرفين مرة أخرى فلم يصل إلى لجنة المجلس من أي من الطرفين أي اقتراح يصلح كنقطة ابتداء لوساطات أخرى في سبيل تسوية ودية .

وقال المقرر أن المجلس ملزم بالتمسك بحقه المطلق في إصدار قرار وهو حق يجب أن يستفيد منه عند الضرورة ، فلما فشل في الوصول إلى حل ودي وجد نفسه مضطراً لاستعمال السلطة التي منحته إياها معاهدة لوزان[2] . وسيكون قرار المجلس ، وفقاً لرأي المحكمة ، ملزماً للطرفين ويشكل تحديداً نهائياً لخط الحدود بين تركيا والعراق . وأضاف المقرر أنه وفقاً للمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان ، تنازلت تركيا عن حقوقها في الأراضي الواقعة خارج الحدود التي عينتها معاهدة لوزان وأن تنازل تركيا لم يؤجل إلا إلى الوقت الذي تقرر فيه الحدود ، ويصبح هذا التنازل فعالاً بموجب قرار المجلس الملزم . وأكد اوستن أوندن أنه لم يمكن أن يبني قرار المجلس على أساس أقوى من تقرير لجنة التحقيق التي قامت بتحقيقاتها المضنية بأمانة أثنى عليها الطرفان . ثم قرأ نتائج اللجنة النهائية .

وقال المقرر أن لجنة المجلس تعترف بأن حل النزاع بإنصاف لن يكون إلا باتباع الخطوط الرئيسة لنتائج اللجنة النهائية . وقد وزنت مزايا ومثالب كل الحلول المقترحة بعناية تامة مع آراء ومعلومات اللجنة الأخرى ، وبنتيجة تلك الدراسة توصلت لجنة المجلس إلى أن هناك حلين ممكنين : (١) إلحاق كل المنطقة

(1) *Ibid.*, pp. 188-189.

(2) *Official Journal*, 1926, p. 189.

الواقعة جنوبي خط بروكسل بالعراق . (٢) تقسيم المنطقة المتنازعة بخط يمتد في الغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير[1] . أنه بسبب تعقد المشكلة الشديد وبسبب مسؤوليات العصبة الخاصة فقد استثار أعضاء اللجنة زملاءهم فظهر لها أن الحل الأول أفضل[2] .

وقد طلب المقرر من المجلس دراسة مسألة استمرار النظام المتفق عليه في معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق لمدة خمس وعشرين سنة ، مع اعتبار تعهد بريطانيا الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ كشرط أساسي . ولتحقيق هذه الغاية يجب عقد معاهدة جديدة بين الحكومتين البريطانية والعراقية . وكانت اللجنة قد سألت المندوب البريطاني عن الوقت الذي تحتاجه حكومته لتقديم المعاهدة الجديدة لمجلس العصبة فأجاب خلال ستة أشهر . وإذا وافق المجلس على توصيات اللجنة بمنح الأكراد بعض الضمانات في الإدارة المحلية فعليه أن يطلب من الحكومة البريطانية أن تخبره عن التدابير التي ستتخذها ، وعلى المجلس أيضاً أن يطلب من الحكومة البريطانية تحقيق التوصيات الخاصة التي اقترحتها لجنة التحقيق[3] .

واقترحت اللجنة على المجلس أن يوافق على قرار ذي أربع مواد :

١- يجب اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق .

٢- يجب دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق ، تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو محدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق ، وتعهد الحكومة البريطانية الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ ما لم يقبل العراق إلى العصبة بموجب المادة الأولى من الميثاق قبل انتهاء هذه المدة . وحالما

(1) *Official Journal*, 1926, p. 190.

(2) *Ibid.*, pp. 190-191.

(3) *Official Journal*, 1926, p. 191.

يخبر المجلس خلال ستة أشهر ابتداء من ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بتنفيذ هذا الشرط ، على المجلس أن يعلن أن قراره أصبح نهائياً وأن يبين التدابير المطلوبة لضمان تخطيط خط الحدود على الأرض .

٣- يجب دعوة الحكومة البريطانية لأن تقدم إلى المجلس التدابير الإدارية لتأمين الضمانات للأكراد .

٤- يجب دعوة الحكومة البريطانية لأن تطبق توصيات اللجنة الخاصة(١) .

ثم قال رئيس المجلس إذا لم يكن لدى الأعضاء ملاحظات على تقرير لجنة المجلس فسيشرع بأخذ الأصوات ، وذكر الأعضاء أنه وفقاً لرأي المحكمة الاستشاري يجب أخذ قرار المجلس بالإجماع لكي يكون نافذاً ولا يحسب صوتا بريطانيا العظمى وتركيا . وقد أخذت الأصوات بقراءة الأسماء فوافق المجلس على التقرير بالإجماع .

ثم شكر ايمري المجلس ولجنة التحقيق والجنرال يوهان ليدونر وأعضاء بعثته . وأكد اعتقاده بأن القرار المبني على أساليب أمينة ومحايدة يساعد على بناء فقه التسويات السلمية في العالم ويقوي سلطة عصبة الأمم(٢) . وقال أن الحكومة البريطانية تأسف لعدم استطاعة المجلس قبول اقتراحها في تعديل خط الحدود ، ولكن الحكومة البريطانية أصالة عن نفسها ونيابة عن العراق تقبل قرار المجلس وستعمل بموجبه . ووعد ايمري بتقديم معاهدة جديدة بين بريطانيا العظمى والعراق بأقرب وقت ، وبتقديم اقتراحات لتطبيق توصيات لجنة التحقيق عن الإدارة المحلية للمناطق الكردية في العراق وتطبيق توصياتها الخاصة . وقد لاحظ ايمري أن قرار المجلس لم يذكر شيئاً عن المحافظة على الحالة الراهنة إلى أن يصبح قرار المجلس نافذاً ، وقد افترض أن المادة الثالثة من معاهدة لوزان تبقى نافذة كل النفاذ في إلزام الطرفين باحترام الحالة الراهنة .

---

(1) *Official Journal*, 1926, pp. 191-192.

(2) *Ibid.*, p. 192.

ثم قـرأ رئيس المجلس بيـاناً باسم زمـلائه حث فـيـه المجلس الطرفين على الوصول إلى اتفاق ودي لوضع نهاية للتوتر القائم بينهما ولضمانة تقوية أسس السلام ، وهو الهدف الأساسي لعصبة الأمم .

ثم شكر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية الرئيس والمجلس ، وقرأ بياناً باسم الحكومة البريطانية تذكر فيه أنها لا رغبة لها في اتخاذ موقف صلب تجاه تركيا ؛ لقد كان من المستحيل في الماضي إيجاد أساس مشترك لبحث اتفاقية مع الحكومة التركية إلى أن أعلن المجلس قراره . والحكومة البريطانية الآن مستعدة لبحث أي اقتراح تتقدم به الحكومة التركية يتفق مع واجب بريطانيا كدولة منتدبة تحمي مصالح الشعب العراقي[١] .

(1) *Official Journal*, 1926, p. 193.

الفصل السادس
التسوية النهائية لمشكلة الموصل

ألحق بقرار مجلس عصبة الأمم المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ القاضي بإعطاء ولاية الموصل إلى العراق شرط يوجب على بريطانيا العظمى والعراق الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق خمساً وعشرين سنة . فبعد إذاعة قرار المجلس أبرق عبدالمحسن السعدون رئيس وزراء العراق وزير خارجيته حالاً إلى رئيس وزراء بريطانيا يخبره أن العراق مستعد للمفاوضات من أجل عقد المعاهدة الجديدة المقترحة . ولذلك هيأت الحكومة البريطانية مشروع معاهدة وأرسلته إلى المندوب السامي البريطاني في العراق لكي يحيله إلى الحكومة العراقية .

المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦

وقد نصت المادة الأولى من المعاهدة المقترحة على أن معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢ تبقى نافذة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضواً في عصبة الأمم ، وتبقى الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ نافذة للمدة نفسها . ونصت المادة الثانية على أن الطرفين المتعاقدين يدرسان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . ونصت المادة الثالثة على أنه عند انتهاء المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠ نيان ١٩٢٣ (أي في ٥ آب ١٩٢٨) وفي فترات أربع السنوات التالية حتى تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة أو حتى دخول العراق في عصبة الأمم ستأخذ الحكومة البريطانية بنظر

الاعتبار مسألتين : (١) ما إذا كان من الممكن لبريطانيا العظمى أن تلح في قبول العراق في عصبة الأمم . (٢) وإذا كان ذلك غير ممكن ما إذا كان من الواجب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق أو لأي سبب آخر[١] .

وقد وافقت الوزارة العراقية على مشروع المعاهدة بالنسبة لمدتها ، ولكنها عارضت تمديد هذه الاتفاقيات الملحقة للمدة نفسها لأنها تنظم العلاقات بين الطرفين وحدهما ولا علاقة لها بقرار مجلس العصبة . واقترحت الوزارة عقد اتفاقية خاصة لتحديد فترة الاتفاقيات بالمدة التي ذكرها بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وتعديل الاتفاقيات حالاً بروح العطف والسخاء الذي وعد به المندوب السامي البريطاني أمام المجلس التأسيسي العراقي في ربيع ١٩٢٤ ، ووفقاً لوعد ليوبولد ايمري وزير المستعمرات البريطاني حين زيارته للعراق في ربيع ١٩٢٥ بشرط أن يعاد النظر فيها كل أربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة . وطلبت الحكومة العراقية أن تتعهد الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة أن تلح على قبول العراق في عصبة الأمم ، وإذا رفضت العصبة فإنها تلح على ذلك كل أربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة المقررة في المعاهدة الجديدة .

وقد رفض المندوب السامي البريطاني طلب العراق للتعديل وكتب إلى الملك فيصل أنه يوجد مجالان للاختيار فقط : إما قبول العراق للمعاهدة كما كتبتها الحكومة البريطانية وإما تسليم ولاية الموصل إلى تركيا . وقد أصر الطرفان على رأيهما ، لذلك قدم رئيس الوزارة العراقية استقالته إلى الملك فيصل ، وقد رفضها وحث الوزارة على قبول المعاهدة الجديدة ، فقبلتها يوم ١١ كانون الثاني ووقعتها بعد يومين[٢] .

---

(١) انظر المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٦ في :

League of Nations, *Treaty Series*, XLVII, pp. 419-430.

(٢) الحسني ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، الجزء الثاني ، ص ص١٠٥-١٠٨ ؛

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٢٥ ، (بغداد ، مطبعة الحكومة ١٩٢٦) جلسة ٢٩-١٢-١٩٢٥ ص ص ١٢١-١٢٣ .

عرضت المعاهدة الجديدة على مجلس النواب العراقي يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وقد طلبت الحكومة وأكثريتها الحزبية الموافقة على المعاهدة فوراً ولكن المعارضة طلبت إحالتها إلى لجنة مختصة . وأعلن رئيس الوزراء أن ٤٢ عضواً من المجلس قدموا طلباً يطلبون مناقشة المعاهدة بصورة مستعجلة لأن المعاهدة الحاضرة استمرار للمعاهدة السابقة . وطلب رئيس الوزراء أن تجري المناقشة سراً فخرج المعارضون وعددهم ١٩ عضواً بزعامة ياسين الهاشمي . وبعد مناقشة سرية دامت ساعة ونصف الساعة وافق الأعضاء الحاضرون وعددهم ٥٨ على المعاهدة بالإجماع . وفي اليوم التالي وافق مجلس الأعيان العراق على المعاهدة[١] . وقد عرضت المعاهدة على البرلمان البريطاني يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ وقبلت[٢] .

وفي ٢ آذار ١٩٢٦ أرسلت الحكومة البريطانية رسالة إلى سكرتير عام عصبة الأمم تقدم فيه المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٦ إلى مجلس العصبة ، وتعلن أنه ما دامت المعاهدة نافذة تعتبر الحكومة البريطانية تعهداتها للمجلس التي قدمت في أول أيلول ١٩٢٤ ملزمة . ورجت المجلس أن يعلن أن المادة الثانية من قراره المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ أصبحت نهائية . وأرفقت برسالتها أيضاً مذكرة تناولت إدارة المناطق الكردية في العراق .

وقد بينت المذكرة أن نسبة عالية من الأكراد مستخدمون في وزارات العراق المالية والداخلية والعدلية في المناطق الكردية وغير الكردية ، ونسبة عالية مماثلة من الأكراد مستخدمون في المصالح المختلفة . وللأكراد نصيب كامل في الحكومة المركزية ؛ أي عضوان من مجموع عشرين من مجلس الأعيان وأربعة عشر نائباً من مجموع ثمانية وثمانين ووزيران في الوزارة . وتوجد نسبة عالية جداً من الأكراد في الشرطة والجيش . وقالت المذكرة يوجد خمس وعشرون مدرسة في المناطق الكردية ، خمس منها مسيحية ، وتستعمل اللغة الكردية في ست عشرة

---

(١) العالم العربي ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(2) *Debates of the House of Commons*, CXCI, Cols. 2167-2290.

مدرسة وتستعمل اللغتين العربية والكلدانية في خمس مدارس وتستعمل العربية في أربع وأن الأكثرية الساحقة من المعلمين أكراد ويوجد عدد كبير من المعلمين الأكراد في المدارس غير الكردية[١] .

أما ما يخص استعمال اللغة الكردية فقالت المذكرة أن اللغة الكردية لم تكن تستعمل قبل الحرب وأن تطور اللغة المكتوبة كوسيلة للمراسلة يعود كله إلى جهود الموظفين البريطانيين . ولم ينتشر استعمال اللغة الكردية المكتوبة حتى الآن في لواء الموصل ولكنها آخذة بالانتشار في لواء أربيل . وقد كان في السليمانية منذ بضع سنوات جريدة كردية ، وقد كان استعمال اللغة الكردية فيها للمراسلات الخاصة الرسمية شائعاً بعض الوقت . وفي بغداد تنشر جريدتان كرديتان . وقد أكدت المذكرة أن الحكومة العراقية واصلت تشجيع اللغة الكردية الذي بدأته السلطات البريطانية .

وقد استشهدت المذكرة البريطانية بخطاب ألقاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ قال فيه أنه يجب على الحكومة العراقية أن تمنح الأكراد حقوقهم ، وأن يكون موظفوهم من بينهم وأن تكون الكردية لغتهم الرسمية . وقد أرسل رئيس الوزارة نص خطابه في منشور إلى الوزارات ويطلب إليها تطبيق هذه السياسة . واستشهدت المذكرة بخطاب آخر ألقاه وكيل المندوب السامي البريطاني في مأدبة أقيمت في دار الاعتماد للاحتفال بتوقيع المعاهدة الجديدة ، فقد قال أنه يجب أن يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الأكراد على الفخر بكرديتهم لا تثبيطهم ، وأكد أن هذه هي السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية . واستشهدت أيضاً بالخطاب الذي ألقاه الملك فيصل في المأدبة نفسها حين قال أن من واجبات العراقي الصادق تشجيع أخيه الكردي العراقي على التمسك بجنسيته والالتحاق به في الانضواء تحت العلم العراقي[٢] .

(1) *Official Journal*, 1926, p. 552.

(2) *Official Journal*, 1926, p. 553.

في ١١ مارت ١٩٢٦ وافق مجلس العصبة على مشروع قرار ينص على أن المجلس يعتبر المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة وفق الشروط التي وضعها المجلس ، ولذلك يعلن المجلس أن قراره المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ أصبح نهائياً[١] . ووافق المجلس على النقاط الواردة في الرسالة البريطانية المؤرخة في ٢ آذار ١٩٢٦ وعلى المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ باعتبارها منفذة لشروط المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة[٢] . ووافق المجلس على أن يرسل إلى لجنة الانتدابات الدائمة المذكرة البريطانية المتعلقة بإدارة المناطق الكردية في العراق راجياً إياها تقديم ملاحظاتها عن الموضوع إذا رأت ذلك مناسباً . ووافق المجلس أيضاً على إرسال نسخة من الفقرة الرابعة من قرار المجلس المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ المتعلقة بتوصيات لجنة التحقيق الخاصة إلى لجنة الانتدابات الدائمة راجياً أخذها بنظر الاعتبار حين مناقشة التقارير السنوية عن العراق[٣] .

الوضع على خط الحدود النهائي

لم تتخذ أية خطوات لتخطيط خط الحدود بعد أن أصبح نهائياً بين تركيا والعراق ، فاقترح السر اوستن جمبرلن أن يخول مجلس العصبة وكيلاً يكلفه بتعيين ضابطين محايدين عند الضرورة لمواصلة المهمة التي أنيطت بالجنرال يوهان ليدونر أولاً ثم بنائبيه ، وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح يوم ١٨ آذار ١٩٢٦ ولكن لم ترسل بعثة جديدة[٤] . وفي خلال هذه الفترة واصل نائبا الجنرال ليدونر عملهما في تلك المنطقة . وفي يوم ١٢ نيسان ١٩٢٦ قدما تقريراً

---

(1) *Official Journal*, 1926, pp. 502-503.

(2) *Ibid.*, pp. 548-549.

(3) *Official Journal*, 1926, p. 549.

(4) *Ibid.*, p. 538.

إلى مجلس العصبة قالا فيه أن بعثتهما بقيت في الموصل بعد ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ لترى كيف يستقبل الأهلون قرار المجلس ولمراقبة وضع اللاجئين المسيحيين في منطقة كويان .

وقد ذكرت البعثة بأن الفترة التالية لتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ امتازت بالهدوء التام داخل المنطقة وخارجها ، وقد استقبلت العناصر المثقفة من سكان العراق قرار المجلس بالحماسة واستقبلته الجماهير بالرضاء ولم تلاحظ البعثة أية بادرة من التذمر . وقد ذكرت البعثة بعض الأمثلة عن شعور الأهلين مثل احتفاء الأهلين بالبعثة أينما حلت ، ودفع أهالي لواء الموصل ٩٩٪ مما بقي بذمتهم من ضرائب السنة المالية الماضية والسنتين السابقتين لها أيضاً[١] . وذكرت البعثة هجرة نايف بك من تركيا إلى العراق ، وهو رئيس قبيلة كردية تصحبه أكثرية قبيلته وقدرها هذا الرئيس بخمسين ألف شخص . وختمت تقريرها بقولها أن مسيحي كويان واصلوا اجتياز خط الحدود بشكل جماعات صغيرة[٢] .

مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا

لقد روى منذ أوائل تشرين الأول ١٩٢٥ أن الحكومة التركية دعت إلى خدمة العلم أربعة أصناف من المجندين وأنها حشدت في جزيرة ابن عمر جيشاً مؤلفاً من أربع فرق مشاة وثلاث فرق خيالة . وفي الوقت نفسه ظهرت في الصحافة التركية إشارات بأن تركيا لم تكن تستعد لحرب وإنما تتخذ احتياطات للدفاع عن البلاد[٣] . وفي ١٧ كانون الأول ١٩٢٥ عقدت الحكومتان التركية

---

(1) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

(2) *Ibid.*, pp. 1040-1041.

(3) *Current History*, XXIII, p. 447; The times, October 1, 1925; *The New York Times*, Octovr 1, Novmber 25, December 1, 1925.

والسوفيتينة اتفاقية تنص على حياد كل منها في حالة تعرض أية حكومة منهما للاعتداء . وقد وصفت الصحافة الأوروبية تلك الاتفاقية بأنها جواب تركيا على قرار مجلس العصبة حول مشكلة الموصل وبأنها جواب روسيا على اتفاقيات لوكارنو[١] .

وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٢٥ دعا مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية التركية المجلس العسكري الأعلى للاجتماع في أنقرا تحت رئاسته ، وقد بحث هذا المجلس مشكلة الموصل وعلاقات تركيا مع روسيا . وقد ظهر أن المجلس قرر عدم طلب المساعدة من روسيا ، لأن ذلك يؤدي إلى دخول الجيوش الروسية إلى تركيا ولصعوبة تعويض روسيا عن مساعدتها . وظهر أيضاً أن المجلس قرر عدم محاولة ضم ولاية الموصل بالقوة[٢] . وهكذا كان رد الفعل التركي السريع لقرار مجلس عصبة الأمم ، وقد بدا أن أمل تركيا الوحيد هو الرأي العام البريطاني . واعتمد الزعماء الأتراك على الصحافة البريطانية ، وقد وصف مصطفى كمال باشا إحدى الصحف البريطانية «بحليفتي» وذكر أحد رجال السياسة الأتراك أن الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني بطريقة تدعو للإعجاب للتسليم بمطالب الأتراك[٣] .

وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة للمساومة ولتعويض تركيا بطريقة ما ، فقد أخبر ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية مجلس العموم في ٢١ كانون الأول ١٩٢٥ أنه سيستقبل السفير التركي في لندن لبحث الموضوع ، وقد قابله مرتين وتقرر أن يذهب السر رونالد لندسي السفير البريطاني في تركيا من

---

(1) Reference Service on International Affairs, *European Economic and Political Survey*, 1, No. 8, December 31, 1925, p.7.

(2) Albert Howe Lybyer, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, XXIII, p.765, *The Times*, December 30, 1925; *The New York Times*, December, 31, 1925.

(3) *The Times*, Decemner 3, 1925, January 9, 1926.

القسطنطينية إلى أنقرا لتبادل وجهات النظر مع الزعماء الأتراك[1] .

وقد أبدت الحكومة التركية رأيها بأن مشكلة الموصل لم يقرر بشأنها شيء وأنها لا تزال مفتوحة . فلم تعترف بقرار مجلس العصبة وزعمت أنه لم تجر محاولة ما لإيجاد حل لها[2] . وبالإضافة إلى ذلك حاولت تركيا أن تساوم ، فقد سلمت الحكومة التركية وجهة نظرها إلى ممثل جريدة التايمز اللندنية ، وذكرت أن لجنة تحقيق عصبة الأمم كانت مستعدة لجعل الزاب الصغير خط حدود ، وهذا في رأي الحكومة التركية اقتراح عادل وأنها مستعدة للتنازل عن أكثر من هذا لأنها تطلب مدينة الموصل وحدها ويجوز أن تعطي بقية الولاية للعراق . وادعت الحكومة التركية أن هذا الاقتراح عرض في مؤتمر القسطنطينية[3] .

وقد هدد البريطانيون تركيا بصورة غير مباشرة . فقد أشارت الصحافة البريطانية المحافظة إلى أنه في حالة حدوث تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل فلن تبقى إيطاليا واليونان وحتى بلغاريا من دون تدخل بل ستجد فيها فرصة مفيدة ومشروعة لتحقيق أطماعها في آسيا الصغرى[4] . وفي أواخر كانون الأول ١٩٢٥ زار السر اوستن جمبرلن إيطاليا وقد أذيع أنه تبادل وجهات النظر مع بنيتو موسوليني الدكتاتور الإيطالي في رابالو عن القيام ببعض الأعمال في حالة وقوع بعض الحوادث . وقد ألقى موسوليني سلسلة من الخطب عن ضرورة توسع إيطاليا فيما وراء البحار وزار طرابلس الغرب في منتصف نيسان ١٩٢٦ . وقد أوجد هذا النشاط وهذه الإشارات في تركيا مخاوف عن احتمال

---

(1) *Ibid.*, December 23, 1925, January 6 and 27, 1926; *The New York Times*, December 23, 1925, January 6, 1926.

(2) *Official Journal*, 1926, p. 503 (footnote).

(3) *The Times*, January 1, 1926.

(4) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'," in The Labour Monthly, VIII, p. 479.

وقوع الحرب[1] . وفي الوقت نفسه حاول البريطانيون إغراء تركيا فعرضوا عليها قرضاً بمبلغ عشرين مليون دينار في لندن مع تخفيض كبير في الدين العثماني ، وذلك عند تقدير أملاك الدولة التي ستعطى للعراق ، ولكن الحكومة التركية رفضت هذا العرض .

ولكن تركيا لم تستطع تحدي عصبة الأمم وبريطانيا العظمى إلى ما لا نهاية . فقد دارت مفاوضات بين السر رونالد لندسي وتوفيق رشدي بك ونجحت ، وبموجبها وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل إلى العراق مقابل إحداث تعديل بسيط في خط الحدود وحصة من نفط الموصل[2] .

المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦

في ١١ مايس ١٩٢٦ أرسل المندوب السامي البريطاني في العراق كتاباً إلى رئيس الوزارة العراقية عن المفاوضات التي دارت بين بريطانيا العظمى وتركيا ، وأرفقه بمسودة معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى وتركيا والعراق . وقد وافقت الوزارة العراقية على المعاهدة الثلاثية وأمضيت في أنقرا يوم حزيران ١٩٢٦[3] .

وقد أعلن الفرقاء المتعاقدون في مقدمة المعاهدة أنها عقدت «وفقاً للمعاهدة التي أمضيت في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بغية تسوية الحدود بين تركيا والعراق» وفيها اعترفوا باستقلال العراق وبعلاقاته الخاصة ببريطانيا العظمى وذكروا رغبتهم في تجنب جميع الحوادث على الحدود[4] .

(1) *Current History*, XXIV, p. 477, *The Times*, June 7, 1926; *The New Republic*, XIV, pp. 314-316.

(2) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926.

(٣) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، ص ص ٣٠٩-٣١٠ .

(٤) انظر نص هذه المعاهدة في :

League of Nations, *Treaty Series*, LXIV, pp. 376-395.

نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في جلسته المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤ (خط بروكسل) مع تعديل في الخط جنوبي علامون وأشوتا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق للأرض العراقية بين هذين المكانين داخلاً ضمن الحدود التركية .

ونصت المادة الرابعة على أن جنسية سكان الأراضي التي أعطيت للعراق تنظم بالمواد ٣٠-٣٦ من معاهدة لوزان ، ويمكن استعمال حق الخيار لمدة اثنى عشر شهراً ابتداء من دخول هذه المعاهدة طور التنفيذ ، ولكن تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار السكان الذين قد يختارون الجنسية التركية[١] .

ونصت المادة الرابعة عشرة على أن تدفع الحكومة العراقية إلى الحكومة التركية لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمائة من كل عائداتها من : (١) شركة النفط التركية عملاً بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥ . (٢) الشركات أو الأشخاص الذين قد يستغلون النفط عملاً بأحكام المادة السادسة من الامتياز المذكور . (٣) الشركات الفرعية التي قد تؤلف عملاً بأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الامتياز نفسه[٢] .

ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للأشخاص الذين قاموا بنشاط سياسي في مصلحة تركيا حتى التوقيع على هذه المعاهدة . وقد تناولت المواد الأخرى علاقات حسن الجوار وتسليم المجرمين .

وفي اليوم الخامس من حزيران ١٩٢٦ نفسه أرسل المندوبان البريطاني والعراقي إلى المندوب التركي مذكرة اعترف الموقعون بأنها جزء متمم للمعاهدة

---

(١) نصت المادة الثلاثون من معاهدة لوزان على أن المواطنين العثمانيين الساكنين في الأراضي التي فصلت عن تركيا يصبحون مواطنين للدولة التي نقلت إليها تلك الأراضي . أما المواد ٣١-٣٦ فقد نظمت حق الخيار ونقل الإقامة .

(٢) انظر موضوع امتياز النفط في الفصل الثاني عشر أدناه .

يشيران فيها إلى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة ، ويخبرانه بأنه إذا رغبت الحكومة التركية خلال اثني عشر شهراً من بدء تنفيذ المعاهدة في تحويل حصتها من العائدات تعلن الحكومة العراقية برغبتها وستدفع الحكومة العراقية في خلال ثلاثين يوماً من تلقيها الإعلان مبلغ خمسمائة ألف جنيه إسترليني . ومن الجهة الأخرى فقد تم الاتفاق على أن الحكومة التركية تتعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من العائدات دون إعطائها الحكومة العراقية مقدماً فرصة لإحرازها هذه المنافع لنفسها بثمن لا يزيد على ما يكون فريق ثالث مستعداً لدفعه .

وقد دخلت المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية طور التنفيذ يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ . وقد أصدرت الحكومة العراقية نظاماً لتنفيذ المادة السادسة عشرة يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ فأطلق سراح ثلاثة مساجين سياسيين[١] .

في ٧ حزيران ١٩٢٦ أخبر السر اوستن جمبرلين وزير الخارجية البريطانية مجلس العصبة بأن الحكومة البريطانية والعراقية والتركية توصلت إلى عقد اتفاقية تتضمن اقتطاع جزء صغير جداً من الأراضي ، لأن الحكومة التركية رأت من المهم أن يقع الطريق بين علامون وأشوتا ضمن الحدود التركية ، وقد استجابت الحكومتان العراقية والبريطانية لطلب تركيا . وقد قدم للمجلس خارطتين تظهران التغيير في خط الحدود ورجا المجلس أن يقرر اقتطاع الأرض ، وقد وافق المجلس على الطلب البريطاني[٢] .

***

لقد طال أمد الجدل حول المشكلة بين تركيا وبريطانيا وكان من الممكن أن تحل في وقت قصير بمفاوضات مباشرة بين العراق وتركيا وبريطانيا لو حسنت النيات . وقد ذكر C. J. Edmonds ، المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية في عهد الانتداب ، في كتابه Kurds, Turks and Arabs أن الجنرال جواد باشا

---

(1) *British Report*, 1926, pp. 154-155.

(2) *Official Journal*, 1926, pp. 858-859.

المساعد التركي للجنة التحقيق الدولية أخبره مرة عن استيائه من موقف حكومته تركيا وقد طلب إليها إعفاءه فرفضت ، وفي رأيه أن حل المشكلة كان سهلاً بالمفاوضات المباشرة وقد أخطأت الحكومتان في موقفهما من المشكلة[1] .

(1) C.J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs*, p. 424.

الفصل السابع
النواحي القانونية من مشكلة الموصل

خلال فترة ١٩٢٣-١٩٢٦ حين جرت محاولات شتى لحل مشكلة الموصل لجأ مندوبو تركيا وبريطانيا مراراً إلى السوابق القانونية وإلى القانون الدولي لتأييد وجهات نظرهم . فمثلاً أصرت تركيا مراراً في حججها على أن ولاية الموصل كانت إلى حين تنازلها عن حقوق سيادتها عليها في ٥ حزيران ١٩٢٦ جزءاً لا يتجزأ من أراضيها ، وقد أيدت لجنة التحقيق وجهة النظر التركية . ومن الجهة الثانية ادعت الحكومة البريطانية أن تركيا تنازلت عن حقوقها في الولاية بمعاهدة لوزان ، وأن مصير هذه المنطقة كان معلقاً حتى قرر مجلس عصبة الأمم إعطاءها للعراق . وقد أعطت محكمة العدل الدولية الدائمة رأيها الاستشاري في سؤالين رفعهما إليها مجلس العصبة وهما عن صلاحية المجلس وإجراءاته وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وقد كتب بعض فقهاء القانون البارزون وبعض علماء القانون الدولي في هذا الموضوع أيضاً . هذا ويمكن تلخيص نقاط الجدل في هذا الموضوع بالسؤالين اللذين أحالهما مجلس عصبة الأمم إلى محكمة العدل الدولية الدائمة .

الحجج البريطانية

عبرت الحكومة البريطانية عن وجهات نظرها في الناحية القانونية من مشكلة الموصل في المذكرة التي قدمتها إلى محكمة العدل الدولية الدائمة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥ وفي خطاب السر دوكلاس هوك أمام المحكمة بتاريخ ٢٦ و٢٧ تشرين الأول ١٩٢٥ . قالت المذكرة أن القضية التي أمام المحكمة

قضية تفسير المادة الثالثة من معاهدة لوزان وقرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ لتعيين لجنة التحقيق ، وقالت أنه وفقاً للقانون الإنكليزي يعتمد التفسير على معنى اللغة المستعملة لا على المفاوضات السابقة .

ففيما يخص السؤال الأول أن القرار الذي يتخذه المجلس وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان قرار تحكيمي لا توصية ولا توسط بسيط . وقالت الحكومة البريطانية في المذكرة أن التمييز الجوهري بين القرار التحكيمي والتوصية والتوسط هو أن القرار التحكيمي لا يحتاج إلى موافقة أطراف النزاع بينما التوصية والتوسط يتطلبان موافقة الأطراف المعنية .

ولأجل تأييد وجهة نظرها استشهدت بثقات القانون الدولي :

Jackson Harvey Ralston, *International Arbitral Law and Procedure*, Paragraphs 26, 27, 152; Emmerich de Vattel, Le Droit des Gens (quoter by Sir Ernest Mason [1].Satow in A *Guide to Diplomatic Practice*, II, p. 308)

وزعمت المذكرة البريطانية أن معنى وقصد المادة الثالثة والمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان هو أن جهاز التسوية النهائية لخط الحدود مذكور في المعاهدة نفسها . وأن كلمة قرار *decision* الواردة في القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لا يمكن أن تستعمل إلا في تسوية نهائية وملزمة[٢] . وقالت المذكرة أن أحد متطلبات الدولة حدود معينة وثابتة ، وقد اعترفت عصبة الأمم بهذه الحقيقة كشرط لقبول طالبي الانضمام إليها . إن الغاية من معاهدة الصلح إقامة علاقات صداقة دائمة وودية بين الفرقاء المعنيين وهذه تحتاج إلى حدود معينة[٣] .

وقالت المذكرة أن المهمة التي أنيطت بالمجلس بموجب المادة الثالثة وبقرار ٣٠

---

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, p. 200.

(2) *Ibid.*, pp. 201-202.

(3) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 202-203.

أيلول ١٩٢٤ لم تحدد بأية مادة من ميثاق العصبة ، فلا المادة الحادية عشرة التي تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب ولا المادة الخامسة عشرة التي تعالج النزاع الذي قد يؤدي إلى قطع العلائق تنطبقان على النزاع موضوع البحث(١) . ولأجل تأييد رأيها في هذه المنطقة استشهدت الحكومة البريطانية بالنزاع بين هنغاريا ويوغسلافيا سنة ١٩٢٢ وبالنزاع بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٣ حول الحدود حين عالجهما مجلس العصبة وفقاً لأحكام معاهدة تريانون ، واستشهدت أيضاً بالنزاع بين ألمانيا وبولاندا حول سلزيا العليا ١٩٢١ حين عالجه المجلس وفقاً لأحكام معاهدة فرساي(٢) .

وقد أكدت المذكرة البريطانية أنه لو كان هناك أدنى شك عن طبيعة القرار الذي يتخذه المجلس بموجب معاهدة لوزان فإن قرار مجلس العصبة المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ يزيله ، وقد وافق الطرفان على ذلك القرار وتعهدا بقبول قرار المجلس عن المشكلة . ولم يقصد بقرار المجلس أن يكون توصية أو توسطاً بل ملزماً للطرفين ، والقرار الملزم يعني قراراً تحكيمياً(٣) .

وقد استعرضت المذكرة تاريخ المفاوضات قبل عقد معاهدة لوزان وأشارت إلى خطاب اللورد كرزن بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين قال لن يتوصل إلى قرار من دون موافقة الحكومة التركية(٤) ، فزعمت الحكومة البريطانية أن كلمة قرار *decision* التي جاءت في خطابه تشير إلى القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة عن أسلوب التحقيق وقالت أن ذلك القرار اتخذ بالإجماع وبموافقة مندوب تركيا بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٢٤(٥) .

---

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 202-204.

(2) *Ibid.*, pp. 204-205.

(3) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, p. 206.

(4) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 207-215.

(5) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, p. 211.

أما عن السؤال الثاني فقالت الحكومة البريطانية أنه لو كان دور مجلس العصبة وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم فلا يحتاج قراره إلى إجماع بل يمكن اتخاذه بالأكثرية لأن هذا مبدأ عام سائد في محاكم التحكيم[1] . ولأجل تأييد حجتها استشهدت بالمادة الخامسة من معاهدة جي Jay Treaty المعقودة في ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٤ بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى التي نصت على تعيين الموقع الحقيقي لنهر سان كروا St. Croix المذكور في معاهدة الصلح لسنة ١٧٨٣ ، فقد سوى ذلك النزاع بتصويت أكثرية لجنة التحكيم[2] . وذكرت الحكومة البريطانية في مذكرتها مثلاً آخر قضية لجنة هالفاكس لتسوية مشكلة مصايد الأسماك بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في سنة ١٨٧٧ وقد ذكرت هذه اللجنة في معاهدة واشنطن لسنة ١٨٧١[3] . وذكرت أيضاً قضيتين أخريين نظرتهما اللجنة القضائية من مجلس التاج الخاص Privy Council ، ففي القضية الأولى كان الموضوع حول تقسيم الأنصبة بين المقاطعتين الكنديتين اونتاريو وكباك بما لهما وبما عليهما من الديون ومسؤولياتهما وأملاكهما وموجوداتهما وفقاً للقسم ١٤٢ من *The British North America Act* الذي نص على تعيين ثلاثة محكمين لتلك الغاية[4] . والقضية الثانية تتعلق بلجنة تعيين بموجب *The Irish Free State Agreement Act of 1922* وفيه نصت المادة الثانية عشرة على لجنة ثلاثية لتعيين الحدود بين ألستر وأرلندا . وفي كلتا القضيتين ارتأى المجلس الخاص أن قرار الأكثرية كاف[5] . أما قاعدة الإجماع فمهمة للهيئات الدبلوماسية لأنه في الدبلوماسية

---

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, p. 220.

(2) *Ibid.*, p. 221.

(3) *Ibid.*, pp. 221-223.

(4) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 223.

(5) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 224.

لا يمكن إلزام أية دولة ضد رغبتها وإلا فيحدث انتقاص من سيادتها . ويتضمن إحالة الفرقاء المعنيين لنزاعهم إلى التحكيم انتقاصاً من سيادتهم[١] .

وقد قالت الحكومة البريطانية في مذكرتها عن القسم الثاني من السؤال الثاني أن هذا الأمر تعالجه أحكام المعاهدة لا ميثاق العصبة وأن كلا الفريقين متساويان أمام مجلس العصبة . ولكن بما أنه مما لا يتفق مع المبادئ السليمة أن يكون طرف في قضية ما قاضياً ومتقاضياً فتعتقد الحكومة البريطانية بأنه كان قصد المعاهدة أن لا تشترك في التصويت بريطانيا العظمى أو تركيا . واختتمت المذكرة البريطانية بالقول إذا ارتأت المحكمة أن ميثاق العصبة يشمل القضية موضوع البحث ، فالحكومة البريطانية تعتقد أن المادة المناسبة هي المادة الخامسة عشرة التي تنص على عدم احتساب أصوات أطراف النزاع[٢] .

وفي الخطاب الذي ألقاه السر دوكلاس هوك مندوب بريطانيا قال أن من قواعد القانون الإنكليزي الرئيسة أن تفسر الوثيقة المكتوبة وفقاً لقصد الفرقاء المعبر عنه بأحكامها الفعلية أو بما يستنتج منها ، وهذه القاعدة تطبق في التشريعات وفي العقود والاتفاقيات بجميع أنواعها[٣] . ولتأييد حجته استشهد بقضيتين : قضية الملكة ضد كلية هرتفورد التي حسمت في سنة ١٨٧٨ (Reported in *Law Journal Reports* in England, Vol. 47, *Law Journal*, Queen's Bench, page 649) ، وقضية مكلين ضد كنارد في سنة ١٨٧٤ (Volume 43, *Law Jounal Reports*, Chancery Division, page 323) . واستشهد كذلك بـ[٤] Sir Frederick Pollock, Law *of Contracts*, 9th edition, page 265 . وقال أن المعاهدات العامة تفسر مثل القوانين والعقود ، وصرح أنه حتى مبادئ

---

(1) *Ibid.*, pp. 224-225.

(2) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, p. 225.

(3) *Ibid.*, p. 20.

(4) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 20-21.

القانون الفرنسي تؤيد القانون الإنكليزي والقانون الأميركي . وللبرهنة على ذلك استشهد برأي المحكمة الدولية الاستشاري No. 2, Series C, No. 1, page 181 والمادة ١٣٤١ من مجموعة قوانين نابليون[١] . وقال السر دوكلاس أن هذا المبدأ يعترف به القانون الانكلوسكسوني والنظام القانوني اللاتيني أيضاً ، ويمكن اعتباره واحداً من مبادئ القانون العامة التي تعترف بها الشعوب المتمدنة والمشار إليها بالمادة الثامنة والثلاثين من دستور المحكمة الدولية[٢] .

ثم قرأ السر دوكلاس نص المادة الثالثة من معاهدة لوزان باللغة الفرنسية وباللغة الإنكليزية ، وتساءل كيف يمكن القول أن قراراً يعين مصير الولاية تعييناً نهائياً يعتبر توصية ودية يمكن للفريقين تجاهلها كما يشاءان ، وليس حكماً نهائياً[٣] . ولأجل التمييز بين القرار التحكيمي والتوصية والتوسط استشهد ببعض المراجع والثقات في القانون الدولي : المواد الرابعة والخامسة والسادسة من ميثاق لاهاي الأول لسنة ١٨٩٩ ؛

Emmerich de Vatted, *Law of Nations*, Book II, Paragraph 329; Sir Frederick Pollock, *League of Nations*, second edition, p.19; Carlso Clavo, *Diotionaire de Droit Diplomatique*, II, pp. 467-472; Lassa F. L. Oppenheim, *International Law*, third edition, II, sections 9 and 12; Sir Travers Twiss, *Law of Nations*, Volume on war, second edition, section 7; John Westlake, *International Law*, part 1, p. 354.

وقال أن هذه الاستشهادات تأييد كبير للقول بأن التوسط[٤] لا يتضمن أو لا يعترف بقرار ، بينما يتضمن التحكيم قراراً دائماً . وقال عندما يرفع نزاع ما

---

(1) *Ibid.*, p. 22.

(2)World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 23-24.

(3) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 24-26.

(4) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, p. 225.

إلى شخص ثالث لإصدار قرار فهذا تحكيم ، ولكن عندما يعرض لأخذ نصيحة أو للمصالحة فهذا توسط[1] .

وأشار السر دوكلاس إلى حجة ذكرها توفيق رشدي بك أمام مجلس العصبة يوم ١٩ أيلول حين قال أن الموضوع الذي تسأل عنه محكمة العدل الدولية الدائمة موضوع سياسي في جوهره ، فقال أن تفسير وثيقة ما مثل معاهدة لوزان أمر قانوني[2] . ثم قرأ فقرة من خطاب رشدي بك عن المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي زعم فيها أن تركيا تنازلت عن حقوقها في الأراضي الواقعة وراء الحدود المعينة ولكنها لم تتنازل عن الأراضي الواقعة وراء حدود لم تعين بعد ، ففسر السر دوكلاس المادة السادسة عشرة بأنها تأييد قوي لتفسير المادة الثالثة . وقال عندما استعمل فرقاء معاهدة لوزان كلمة *Prevues* (معينة ، محددة) في المادة السادسة عشرة قصدوا أن المادة الثالثة لم تعين خط الحدود ولكنها نصت على وسائل تحديد خط الحدود المنتظر . وقال أن أي شك حول دور مجلس العصبة بموجب المادة الثالثة فصل فيه وحسم نهائياً بقبول الفريقين لقرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ومعناه عرض المشكلة على التحكيم ، ولهذا الغرض لخص محضر جلسة مجلس العصبة في أيلول ١٩٢٤[3] .

وقد أجاب السر دوكلاس على ادعاء المندوب التركي بأن فتحي بك غير مخول بإلزام بلاده بتعهد بقوله أن فتحي بك كان قد أرسل كممثل معتمد من الحكومة التركية . وإذا علم مقدماً أن مندوب دولة من الدولة أرسل بغية بحث نزاع خاص كممثل معتمد لبلاده فأعطى تعهداً واضحاً غير مشروط بالنيابة عن بلاده ثم ينقض ذلك التعهد بعد أكثر من سنة من إعطائه فستصبح العلاقات

(1) *Ibid.*, p. 26.

(2) *Ibid.*, p. 27.

(3) *Ibid.*, pp. 27-28.

بين الدول ذات السيادة مستحيلة[١] .

وقال السر دوكلاس أن المفاوضات التي جرت قبل إمضاء معاهدة لوزان وبعدها تؤيد استنتاجه ، فإن بيان اللورد كرزن أمام مؤتمر لوزان عالج أساليب التحقيق : إرسال لجنة أو بيان وجهات نظر الطرفين أو تحقيق يجري في أوربا أو حكم مفرد . وزعم السر دوكلاس أنه لا يمكن أن يكون اللورد كرزن قد قصد من قوله أن القرار الخاص بالقضية لا يصدر إلا بموافقة الحكومة التركية لأن أحد أساليب التحقيق التي اقترحها قرار يصدره حكم مفرد ، فقرار كهذا لا يمكن أن يكون قراراً يوافق عليه طرف من أطراف النزاع أو أن يكون هذا الطرف فريقاً في إصداره[٢] . وقال أن ميثاق العصبة لا يحتوي على مادة تقول بأن تركيا فريق في إصدار القرار ، فالمادة الخامسة منه تبدأ بهذه العبارة «ما عدا ما ينص عليه خلاف هذا في هذا الميثاق» والمادة الخامسة عشرة تنص على أن موافقة أطراف النزاع ضرورية لإصدار توصية ، فلا يمكن والحالة هذه أن يكون اللورد كرزن قد قال بأن تركيا ستكون فريقاً في توصية ، ولا يمكن أن تكون المادة الحادية عشرة المادة التي عناها لأنه لم يكن يمكن هناك حرب أو تهديد بحرب كما صرح كرزن نفسه[٣] . وقال السر دوكلاس لا يمكن أن تكون المادة الخامسة عشرة المادة التي أحيل النزاع بموجبها إلى مجلس العصبة لعدم وجود نص فيها عن قرار يصدره المجلس فعمله فيها مقصور على الوساطة والتوصية[٤] .

ليس هناك أمر مستغرب في إحالة أمر ما إلى المجلس باعتباره حكماً ، فقد حدث مراراً أن رئيس إحدى الدول عمل كحكم بصرف النظر عن دستور تلك الدولة ، ففي خلال ١٨٣١-١٩٠٤ كانت بريطانيا العظمى طرفاً فيما لا يقل عن

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 32-33.

(2) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 33-36.

(3) *Ibid*., p. 36.

(4) *Ibid*., pp. 36-37.

أحد عشر تحكيماً رفع إلى رؤساء دول بدون الحاجة إلى إمضاء وزير مسؤول مع إمضاء رئيس الدولة(١) . وليس هناك ما يمنع اختيار هيئات موجودة أو هيئات تؤلف كمحكمين ، وقد استشهد ببعض الثقات وذكر مثلاً لتأييد قوله ، وذكر أن مجلس العصبة نفسه اختير كحكم في قضية الحدود بين هنغاريا وجكوسلوفاكيا في ١٩٢٣ ، وفي قضية المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساي التي تناولت موضوع مجلس إدارة هيئة العمل الدولية وذلك سنة ١٩٢٢ ، ولم يسمح لأطراف النزاع بالحضور عندما أصدر المجلس قراره(٢) . واستشهد السر دوكلاس بجواب عصمت باشا على بيان اللورد كرزن ليثبت أن الأخير كان يفكر بالتحكيم فقد رفض عصمت باشا تقديم مشكلة الموصل إلى التحكيم(٣) . ولكنه اعترف بحدوث تغيير في اللغة بين المسودة الأصلية للمادة الثالثة كما اقترحت في كانون الثاني ١٩٢٣ بين الصيغة النهائية لمعاهدة لوزان ، فقد كان من الضروري إدخال فقرة تنص على فترة للمفاوضات المباشرة ولكن كلا النصين يحتويان على كلمة قرار «*decision*» يصدره مجلس العصبة(٤) . وأشار إلى مؤتمر القسطنطينية وأكد أن السر برسي كوكس مندوب بريطانيا استعمل اللغة نفسها التي استعملها كرزن ، كما أشار قرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ إلى النتيجة نفسها أي أن يكون دور المجلس بموجب المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم يصدر قراراً تحكيمياً(٥) .

وقال السر دوكلاس أن الجواب عن القسم الأول من السؤال الثاني أن يصدر المجلس قراره بالأكثرية ولا يشترط الإجماع ، ولتأييد قوله استشهد بالمذكرة البريطانية وذكر التحكيم في قضيتي اونتاريو وكبك ومصائد أسماك هالفاكس

---

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 37-38.

(2) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 38-39.

(3) *Ibid.*, pp. 39-40.

(4) *Ibid.*, pp. 40-41.

(5) *Ibid.*, pp. 41-43.

والتحكيم في قضية نهر سان كروا وقضية النزاع على الحدود بين الدولة الإرلندية وألستر[1] . واستشهد بالثقات القانونيين :

William E. Hall, *International Law*, sixth edition, p. 354; alphonse Rivier, *Principes du Droit International*, II, p. 183, section 170; Paul L. E. Pradier-Fodere, *Cours de Droit Diplomatique*, II, p. 475; Pasquale Fiore, *Droit International Public*. II,[2] p. 640. section 1212, par. 21 and p. 642, section 1214.

وقال أن المادة الخامسة من الميثاق لا تمنع المجلس من العمل كحكم وفقاً للسلطة التي تخول إليه بالإضافة إلى الميثاق مثل معاهدة لوزان وقرار المجلس المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤[3] . واستشهد بالمادة الثامنة من معاهدة لوارنو التي عالجت موضوع إنهاء تلك المعاهدة بأكثرية ثلثي أصوات مجلس العصبة ، وبمعاهدة الأقليات البولندية لسنة ١٩١٩ التي لا يمكن تعديلها إلا بموافقة أكثرية مجلس العصبة ، وبمشروع بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٤ الذي نص على جواز تعديله بأكثرية ثلثي أصوات المجلس المذكور[4] .

ثم ناقش السر دوكلاس المدة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة وأكد أنها لا تنطبق على موضوع البحث لأنه بموجبها لا يوجد إلزام للفرقاء المعنيين بقبول التوصية ولو بالإجماع . وذكر أنه في أيلول ١٩٢٤ تنازل المندوب التركي عن جدله في انطباق تلك المادة حين اتفق مع المندوب البريطاني على الصفة الإلزامية لقرار المجلس[5] .

ثم أجاب على ادعاء المندوب التركي يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ بأن المواد ٤٤

---

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 43-45.

(2) *Ibid.*, pp. 45-46.

(3) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 46-47.

(4) *Ibid.*, pp. 47-48.

(5) *Ibid.*, pp. 48-49.

و٤٨ و١٠٧ من معاهدة لوزان تشير إلى أن معنى المادة الثالثة يختلف عن المعنى الذي يدعيه البريطانيون ، فأكد أن المادة ٤٤ تظهر بأنه ليس هناك من مانع يمنع مجلس العصبة من العمل بالأكثرية ولكنها لا تلقى ضوءاً على ما إذا كان المقصود من المادة الثالثة أن يعمل المجلس بالأكثرية أم لا[١] . وأما في المادة ٤٨ فهناك أساس قوي للاستنتاج بأن الدول الموقعة لم تر من الضروري أن تنص على قرار الأكثرية حين يعمل المجلس كحكم أو كقاض لأن هذا شيء مفهوم وفقاً لقواعد القانون الدولي الاعتيادية . وأما المادة ١٠٧ فهي شبيهة بالمادة ٤٨ باعتبارها المجلس هيئة قضائية تعمل بالأكثرية . وزعم أن المواد الثلاثة تؤيد وجهة النظر البريطانية[٢] .

وعندما بحث القسم الثاني من السؤال الثاني قال إذا كان المجلس يعطي قراراً تحكيمياً وفق المادة الثالثة فلا يمكن للفريقين المتنازعين الاشتراك في إصداره ، فالدولة كالفرد لا يمكن أن تكون قاضياً في قضيتها الخاصة . وحتى إذا كان من الممكن تطبيق المادة الخامسة عشرة فأطراف النزاع لا يصوتون[٣] . وقد أجاب على حجة الحكومة التركية التي أرسلتها في برقيتها المؤرخة في ٨ تشرين الأول ١٩٢٥ إلى المحكمة الدولية بأن ليوبولد ايمري المندوب البريطاني كان قد نقض الصفة التحكيمية للقرار ، فلم يبق شيء لعرضه على التحكيم بقوله أن بيان ايمري لم يصدر إلا بعد أن رفضت الحكومة التركية الاعتراف بعهدها الذي قطعته على نفسها وأعلنت عن نيتها بعدم احترام كلمتها التي أعطتها ، ففي ١٩ أيلول ١٩٢٥ قال ايمري أنه من المستحيل على فريق واحد في تعاقد ثنائي أن يكون ملزماً بعد أن يعلن الفريق الآخر عن تحرر من التعاقد[٤] .

---

(1) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No., 12, pp. 49-50.

(2) *Ibid.*, pp. 50-51.

(3) *Ibid.*, pp. 51-52.

(4) *Ibid.*, p. 58.

وجهات نظر محكمة العدل الدولية الدائمة

قالت المحكمة الدولية في جوابها عن السؤال الأول الذي رفعه مجلس العصبة إليها والخاص بطبيعة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان أنه من الضروري أولاً أن تحلل المادة لأجل اكتشاف العوامل التي قد تحدد طبيعة القرار . فالعبارة الإيضاحية التي تلت سؤال المجلس -أيكون القرار قراراً تحكيمياً أم توصية أم توسطاً بسيطاً- تشير إلى وجوب تحديد طبيعة الأعمال التي يقوم بها المجلس وبيان ما إذا كان المقصود من القرار أن يكون ملزماً للفرقاء المختصين[١] . لقد حاولت المحكمة أن تعرف من نص المادة الثالثة مقاصد الفرقاء المتعاقدين وحاولت أن تقرر ما إذا كان من الواجب أخذ العوامل الأخرى غير النص بنظر الاعتبار في تحديد تلك المقاصد وإذا كان الأمر كذلك فإلى أي مدى[٢] .

وقد قررت المحكمة أن قصد الفريقين المتعاقدين من اللجوء إلى مجلس العصبة كان للحصول على حل نهائي وملزم أي التعيين النهائي لخط الحدود . وقد ذكرت الأسباب بقولها[٣] : قصد بالمادة الثالثة التي هي جزء من قسم من المعاهدة خصص «للمواد الخاصة بالأراضي» أن تعين حدود تركيا من البحر الأبيض المتوسط إلى إيران ، وبالرغم من أنه عين جزء من أجزاء الحدود وبقي جزء آخر ليعين في المستقبل فمن الواضح أن هدف المادة الثالثة هو تعيين خط حدود غير منقطع ونهائي . «وبالإضافة إلى المفردات التي استعملت (Lay down", fixer, determiner)» يحدد ، يعين ، يخطط ، لا تفسر إلا بقصد إقامة وضع يكون نهائياً» ، فإن طبيعة خط الحدود نفسها وطبيعة أي اتفاق لإقامة

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 18.

(2) *Ibid.*, pp. 18-19.

(3) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 19.

حدود بين قطرين تعني أن تكوّن الحدود خطاً نهائياً على طول امتدادها[1] .

وأضافت المحكمة أنه يحدث غالباً وقت إمضاء معاهدة لإقامة حدود جديدة أن بعض أقسام تلك الحدود لم تعين بعد فتنص المعاهدة على بعض التدابير لتعيينها . واستشهدت بالمادة الثانية من معاهدة لوزان التي تركت تعيين جزء من الحدود التركية-اليونانية إلى قرار لجنة حدود تؤلف بموجب المادة الخامسة . وقالت المحكمة أنه من الطبيعي أن أية مادة يقصد بها تعيين خط حدود يجب أن تفسر إن أمكن بأن نتيجة تطبيقها ستكون حتماً «إقامة خط حدود دقيق تام نهائي» .

فهذه الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من دراسة القسم الأول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة (والناصة على أنه سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر) يؤكدها تحليل القسمين الثاني والثالث من الفقرة ، فالقسم الثاني يقول أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاقية يرفع النزاع إلى مجلس العصبة ، وبالرغم من أن هذه الأحكام إذا أخذت على علاتها لا تشير بصراحة إلى طبيعة العمل الذي يتخذه المجلس فليس هناك إلا احتمالان : اتفاق بين الطرفين المتنازعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتدخل طرف ثالث أو قرار يصدر بتدخل فريق ثالث -أي مجلس العصبة- يكون بنتيجته التوصل إلى حل نهائي[2] ، وأما القسم الثالث فقد أزال كل شك يتعلق بمعنى القسمين الأول والثاني ، ففيهما يتعهد الطرفان التركي والبريطاني إلى حين التوصل إلى قرار بالمحافظة على الحالة الراهنة في الأراضي التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار ، وهذه تسوية مؤقتة قبل التسوية النهائية الناتجة عن «القرار الذي يصدر» أو كما ذكر في بروتوكول الجلاء الناتجة عن «تعيين خط الحدود» .

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 19-20.

(2) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 20.

ولأجل تأييد تفسيرها استشهدت المحكمة بالمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن حقوقها في الأراضي الواقعة خارج الحدود المعينة (*Prevues*) في معاهدة لوزان . فخط حدود العراق الذي سيعين وفق المادة الثالثة خط معيّن (*Prevue*) بالمعاهدة ، لأن الاصطلاح معين "Laid down" (*Prevue*) يمكن أن يتضمن كلا النوعين من الحدود : التي عينت من قبل والتي ستعين بتطبيق الوسائل المذكورة في المعاهدة[1] . وأضافت المحكمة ليس هناك شيء استثنائي باحتواء المعاهدة لنص التنازل عن بعض الأراضي أو بالتنازل عن الحقوق في تلك الأراضي حتى ولو لم تعين حدودها بعد ، واستشهدت بجميع معاهدات التنازل عن الأراضي بواسطة الاستفتاءات والمعاهدات التي تنص على تعيين الحدود بواسطة اللجان الدولية أو بقرار يصدره فريق ثالث . ففي هذه الحالات يبقى التنازل عن الحقوق معلقاً إلى أن يعين خط الحدود ولكنه يصبح نافذاً بالقرار الملزم إذا لم يكن هناك حل آخر[2] . وقد ارتأت المحكمة أن مواد معاهدة لوزان الأخرى التي منحت مجلس العصبة بعض الصلاحيات والتي استشهدت بها الحكومتان لا تكاد تكون لها أية علاقة بتفسير المادة الثالثة[3] .

ثم بحثت المحكمة المادة الثالثة في ضوء مفاوضات لوزان ، فروت الاقتباسات التي ذكرها توفيق رشدي بك يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين ذكر مجلس العصبة ببيان اللورد كرزن في ٢٣ كانونت الثاني ١٩٢٣ الذي قال فيه يجب أن يكون قرار مجلس العصبة الذي تمثل فيه تركيا إجماعياً ، فلا يمكن التوصل إلى قرار من دون موافقة تركيا وقالت حتى إذا أخذتْ الأعمال التحضيرية (travaux preparatoires) بنظر الاعتبار فلا يمكن الاستفادة من بيان

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 21.

(2) *Ibid.*, pp. 21-22.

(3) *Ibid.*, p. 22.

كرزن في تفسير المادة الثالثة[١] . فإن تلك الفقرة جزء من خطاب ألقاه كرزن لتقديم اقتراح وقد رفضه الوفد التركي ، ولو كانت الفقرة فهمت في حينها بالمعنى الذي حاول رشدي بك بعدئذ أن يعطيه لها فمن الصعب أن نفهم لماذا رفضها الوفد التركي إذن . وأضافت المحكمة قولها حين عرض اللورد كرزن اقتراحه بأنه في حالة فشل المفاوضات المباشرة يحال النزاع إلى مجلس عصبة الأمم لم تكن المادة الثالثة موجودة بعد حتى ولو بشكل مسودة ، ولم تقبل تركيا في حينه أي التزام في ذلك المضمار ولم تقبل الدعوة بموجب المادة السابعة عشرة من ميثاق العصبة . وزعمت المحكمة أنه ووفق على المادة الثالثة في مؤتمر لوزان الثاني بعد خمسة أشهر من خطاب كرزن ، وكان الوضع القانوني قد تغير تغيراً جوهرياً ولذلك فمن المستحيل تفسير هذه المادة ببيانات تتعلق بوضع سابق . وقد أكدت المحكمة أنه لم يذكر ، في مسودات المادة الثالثة التي عرضها الفريقان ولا في المراسلات أو محاضر الجلسات الخاصة بتلك الفترة ، موضوع موافقة الفريقين على الحل الذي يوصي به مجلس عصبة الأمم[٢] . لكل هذه الأسباب رفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية للمادة الثالثة .

وقد استبعدت المحكمة أيضاً إمكانية الرد على تفسيرها على أساس أن الاقتراح التركي المقابل احتوى على هذه الجملة : «سيحال النزاع إلى مجلس عصبة الأمم» ، فأكدت المحكمة أن هذا الاقتراح المقابل لم يستثن بأية طريقة كانت قراراً نهائياً يصدره المجلس ، وقد وصف عصمت باشا في رسالته المؤرخة في ٨ آذار ١٩٢٣ الاقتراحات التركية المقابلة عن قضايا الأراضي بأنها مطابقة لاقتراحات الحلفاء ، وأضافت المحكمة أن القسم الثالث من الفقرة الثانية من المادة الثالثة لم يظهر في كلا المشروعين المذكورين[٣] .

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 22-23.

(2) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 23.

(3) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 23-24.

وقالت المحكمة أن الحقائق التي تلت عقد معاهدة لوزان لا تتعلق بها إلا بقدر ما تلقى من ضوء عن مقاصد الفرقاء المتعاقدين أبان عقد المعاهدة ، واستشهدت بتبادل وجهات النظر الذي حدث بين الفريقين في اجتماعات مجلس العصبة بين ٢٠ و٣٠ أيلول ١٩٢٤ حين قبل كلاهما مقدماً قرار المجلس الذي تعتبره المحكمة مؤيداً لتفسيرها للمادة الثالثة أي أن القرار نهائي وملزم[١] .

وقد ادعت الحكومة التركية في برقيتها المؤرخة في ٨ تشرين الأول ١٩٢٥ التي أرسلتها إلى المحكمة مدافعة عن صحة ادعاءاتها أن المجلس نفسه شعر بأنه مضطر لسؤال المحكمة عن رأيها الاستشاري ، فقالت المحكمة يبدو أن هذا الادعاء مبني على المبدأ القائل بأنه إذا كانت نصوص المعاهدة غير واضحة ففي الاختيار بين عدة تفاسير مقبولة يختار التفسير الذي يتضمن أقل الالتزامات للفرقاء المعنيين ، وقررت المحكمة أن ذلك المبدأ عديم الفائدة في القضية التي أمامها لأن نص المادة الثالثة واضح . وأشارت المحكمة إلى أن البرقية التركية نفسها ذكرت أن المندوب البريطاني حل المشكلة بقوله أمام مجلس العصبة إن تعهدت بريطانيا السابقة حول قبولها مقدماً لقراره لا تعتبر ملزمة بعد ذلك[٢] . ورفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية لبيان ايمري الذي ألقاه أمام المجلس في ١٩ أيلول ١٩٢٥ لأنه لم يؤثر في الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، ولكنه لم يشر إلا إلى التعهدات التي كان اللورد بارمور وايمري نفسه قد أعطياها في أثناء اجتماعات المجلس السابقة وقد ألقى ايمري ببيانه سبب احتمال إصرار تركيا على رفضها الاعتراف بتعهدها بقبول قرار المجلس مقدماً ، بعد أن يصدر المجلس قراره وفي هذه الحالة الأخيرة احتفظ ايمري لبريطانيا العظمى بحرية العمل نفسها التي ادعتها الحكومة التركية لنفسها[٣] .

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 24-25.

(2) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 25.

(3) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 25-26.

ثم شرعت المحكمة بتفسير العبارة الإيضاحية الملحقة بالسؤال الأول عن طبيعة قرار المجلس ، فقالت إذا أخذنا كلمة «تحكيم» بمعناها الواسع كقوة ملزمة للقرار الذي يصدره الفريق الثالث الذي لجأ إليه الفريقان المتنازعان فيكون القرار المطلوب قراراً تحكيمياً . وأضافت المحكمة أنه يوجد معنى اعتيادي وضيق للتحكيم وهو الذي يهدف إلى تسوية الخلافات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم تلك الدول بنفسها على أساس احترام القانون (اتفاقية لاهاي عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية المؤرخة في ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧ ، المادة ٣٧) . وكان من رأي المحكمة أن النزاع موضوع البحث يعتمد في الغالب على اعتبارات لا صفة قانونية لها ، وقالت أنه من المستحيل اعتبار المجلس ، بصفته جزء من عصبة الأمم ، كمحكمة مؤلفة من[1] محكمين .

وقالت المحكمة أنها شعرت بوجوب عدم إعطاء أهمية إلى بعض النتائج التي يسعى المبدأ القانوني لاستنتاجها من فكرة التحكيم أو إلى بعض قواعد الإجراءات التي قررتها محاكم التحكيم ، ولكنها ستحاول الإجابة عن السؤال المقدم إليها وفقاً لاعتبارات تبدو لها بصورة خاصة ملائمة للموضوع مدار البحث[2] .

وقد أكدت المحكمة أن ميثاق العصبة لم يحدد حرية الفرقاء المتنازعين في تقديم أي نزاع للتحكيم ، وذكرت أن الميثاق في مادته الثالثة عشرة أشار إلى معنى التحكيم المحدود ، ولكن المجلس الذي واجبه الأول تسوية النزاعات السياسية لا يعتبر في الميثاق ممارساً لمهام التحكيم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة . ولكن هذه الحقيقة لا تمنع لجوء المتنازعين إليه بموافقتهم لكي يصدر قراراً نهائياً وملزماً في نزاع ما . وبالرغم من أن صلاحيات المجلس في تسوية النزاعات قد تناولتها المادة الخامسة عشرة من الميثاق التي لا يستطيع المجلس بموجبها إلا

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 26.

(2) *Ibid.*, pp. 26-27.

ثم شرعت المحكمة بتفسير العبارة الإيضاحية الملحقة بالسؤال الأول عن طبيعة قرار المجلس ، فقالت إذا أخذنا كلمة «تحكيم» بمعناها الواسع كقوة ملزمة للقرار الذي يصدره الفريق الثالث الذي لجأ إليه الفريقان المتنازعان فيكون القرار المطلوب قراراً تحكيمياً . وأضافت المحكمة أنه يوجد معنى اعتيادي وضيق للتحكيم وهو الذي يهدف إلى تسوية الخلافات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم تلك الدول بنفسها على أساس احترام القانون (اتفاقية لاهاي عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية المؤرخة في ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧ ، المادة ٣٧) . وكان من رأي المحكمة أن النزاع موضوع البحث يعتمد في الغالب على اعتبارات لا صفة قانونية لها ، وقالت أنه من المستحيل اعتبار المجلس ، بصفته جزء من عصبة الأمم ، كمحكمة مؤلفة من[١] محكمين .

وقالت المحكمة أنها شعرت بوجوب عدم إعطاء أهمية إلى بعض النتائج التي يسعى المبدأ القانوني لاستنتاجها من فكرة التحكيم أو إلى بعض قواعد الإجراءات التي قررتها محاكم التحكيم ، ولكنها ستحاول الإجابة عن السؤال المقدم إليها وفقاً لاعتبارات تبدو لها بصورة خاصة ملائمة للموضوع مدار البحث[٢] .

وقد أكدت المحكمة أن ميثاق العصبة لم يحدد حرية الفرقاء المتنازعين في تقديم أي نزاع للتحكيم ، وذكرت أن الميثاق في مادته الثالثة عشرة أشار إلى معنى التحكيم المحدود ، ولكن المجلس الذي واجبه الأول تسوية النزاعات السياسية لا يعتبر في الميثاق ممارساً لمهام التحكيم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة . ولكن هذه الحقيقة لا تمنع لجوء المتنازعين إليه بموافقتهم لكي يصدر قراراً نهائياً وملزماً في نزاع ما . وبالرغم من أن صلاحيات المجلس في تسوية النزاعات قد تناولتها المادة الخامسة عشرة من الميثاق التي لا يستطيع المجلس بموجبها إلا

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 26.

(2) *Ibid.*, pp. 26-27.

ثم شرعت المحكمة بتفسير العبارة الإيضاحية الملحقة بالسؤال الأول عن طبيعة قرار المجلس ، فقالت إذا أخذنا كلمة «تحكيم» بمعناها الواسع كقوة ملزمة للقرار الذي يصدره الفريق الثالث الذي لجأ إليه الفريقان المتنازعان فيكون القرار المطلوب قراراً تحكيمياً . وأضافت المحكمة أنه يوجد معنى اعتيادي وضيق للتحكيم وهو الذي يهدف إلى تسوية الخلافات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم تلك الدول بنفسها على أساس احترام القانون (اتفاقية لاهاي عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية المؤرخة في ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧ ، المادة ٣٧) . وكان من رأي المحكمة أن النزاع موضوع البحث يعتمد في الغالب على اعتبارات لا صفة قانونية لها ، وقالت أنه من المستحيل اعتبار المجلس ، بصفته جزء من عصبة الأمم ، كمحكمة مؤلفة من[1] محكمين .

وقالت المحكمة أنها شعرت بوجوب عدم إعطاء أهمية إلى بعض النتائج التي يسعى المبدأ القانوني لاستنتاجها من فكرة التحكيم أو إلى بعض قواعد الإجراءات التي قررتها محاكم التحكيم ، ولكنها ستحاول الإجابة عن السؤال المقدم إليها وفقاً لاعتبارات تبدو لها بصورة خاصة ملائمة للموضوع مدار البحث[2] .

وقد أكدت المحكمة أن ميثاق العصبة لم يحدد حرية الفرقاء المتنازعين في تقديم أي نزاع للتحكيم ، وذكرت أن الميثاق في مادته الثالثة عشرة أشار إلى معنى التحكيم المحدود ، ولكن المجلس الذي واجبه الأول تسوية النزاعات السياسية لا يعتبر في الميثاق ممارساً لمهام التحكيم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة . ولكن هذه الحقيقة لا تمنع لجوء المتنازعين إليه بموافقتهم لكي يصدر قراراً نهائياً وملزماً في نزاع ما . وبالرغم من أن صلاحيات المجلس في تسوية النزاعات قد تناولتها المادة الخامسة عشرة من الميثاق التي لا يستطيع المجلس بموجبها إلا

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 26.

(2) *Ibid.*, pp. 26-27.

إعطاء التوصيات فإن هذه المادة ذكرت الحد الأدنى من الالتزامات المفروضة على الدول والحد الأدنى من الصلاحيات الممنوحة للمجلس . ولكن المحكمة ترى أن لا مانع يمنع الفرقاء المتنازعين من قبول التزامات ومن منح صلاحيات للمجلس أوسع من تلك المذكورة في المادة الخامسة عشرة ، ولا سيما سلطة إصدار قرار يسوي النزاع تسوية إجبارية إذا كان الفرقاء قد عقدوا اتفاقاً لهذا الغرض مقدماً[١] .

وقد ذكرت المحكمة بعض السوابق تعهد الفرقاء المعنيون فيها مقدماً بقبول توصية المجلس وهذه الاتفاقات مساوية لمنح المجلس صلاحية إصدار قرار ، فذكرت مثال سلزيا العليا (*Official Journal*, 1921, pp. 982, 1221) وتعيين الحدود بين هنغاريا والنمسا (League of Nations, *Treaty Series*, IX, p. 204)[٢] .

ثم قالت المحكمة بما أن هدف الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان هو الحصول على تسوية نهائية وملزمة لخط الحدود ، فإن قرار المجلس وفقاً لتلك المادة لا يمكن أن يعتبر مجرد توصية ضمن معنى المادة الخامسة عشرة من الميثاق لأن توصية كهذه لن تسوي النزاع ، فقد تؤدي التوصية إلى وضع الدولة التي لا تملك الأراضي المتنازعة التي حكم لها بها بخط الحدود الجديد الموصي به في موضع أدنى من غيرها ، فلا يكون لتلك الدولة حق واقعي للإصرار على اقتطاع الأراضي المتنازعة . وقالت المحكمة أن تطبيق المادة الخامسة عشرة على موضوع البحث لم يستبعد لأن صلاحيات المجلس في التوسط والتوفيق تؤلف جزءاً أساسياً من واجباته . ولكن إذا فشل هذا العمل فيستطيع المجلس استعمال صلاحيته في إصدار قرار[٣] .

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 27;

يسمى هذا النوع من الاتفاقات : Compromis .

(2) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 27-28.

(3) *Ibid.*, p. 28.

ثم شرعت المحكمة في الإجابة عن السؤال الثاني ، فلاحظت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تشير إلى المجلس باعتباره جزء من عصبة الأمم . فالمجلس مؤلف من أشخاص تعينهم حكوماتهم ومنها يتسلمون تعليمات يتحملون مسؤوليتها[1] . ففي هيئة مؤلفة بهذه الطريقة والتي مهمتها معالجة كل الأمور ضمن صلاحيات عصبة الأمم أو تؤثر في سلام العالم فمن الضروري والطبيعي الإشارة إلى مراعاة قاعدة الإجماع . وما لم يؤيد قرار مجلس العصبة بموافقة إجماعية من الدول التي تؤلف المجلس فلا يكون لقرار كهذا درجة السلطة الضرورية ، أما إذا قيل أن من الممكن إصدار القرارات الخاصة بالقضايا المهمة بالأكثرية حتى ولو لم توجد مادة خاصة بهذا المعنى ، فقد تتعرض سمعة عصبة الأمم إلى الخطر . لا يكاد المرء يتصور إمكانية اتخاذ قرارات عن قضايا تؤثر في سلام العالم ضد رغبة الدول التي في جانب الأقلية ولكنها بسبب وضعها السياسي ملزمة بأن تتحمل القسط الأعظم من المسؤوليات والنتائج[2] .

وفي رأي المحكمة أن المادة الخامسة من الميثاق التي نصت على الإجماع إنما نصت وفقاً لتقاليد كل الاجتماعات الدبلوماسية والمؤتمرات . وتعتقد المحكمة أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تقع ضمن حدود المبدأ المذكورة في المادة الخامسة لا ضمن الفقرة الثانية من المادة نفسها والمتعلقة بقضايا الأصول . وقد رفضت المحكمة ادعاء الحكومة البريطانية بأن ذلك المبدأ المذكور في المادة الخامسة لا يشمل إلا ممارسة الصلاحيات الممنوحة في الميثاق نفسه ، وقالت يمكن اعتبار مبدأ الإجماع العام المذكور في المادة الخامسة قاعدة طبيعية لهيئة كمجلس العصبة . وبالرغم من أن المشكلة موضوع البحث تتعلق بممارسة صلاحية خارج سلطة المجلس فلا يمكن استعمالها كحجة لإنقاص ضمانات قرارات المجلس .

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 28-29.

(2) *Ibid.*, p. 29.

وقد اعترفت المحكمة بأن في استطاعة المجلس إصدار قرارات بالأكثرية في بعض القضايا الخاصة مثل المواد ٤٤ و١٠٧ من معاهدة لوزان[١] . وقد لجئ أيضاً إلى مبدأ الأكثرية المتفق عليه بصورة عامة في حالة محاكم التحكيم على أساس أنه يستحيل في كثير من الأحيان الوصول إلى أي قرار إذا اشترط الإجماع . وقد رفضت المحكمة الحجج والمبادئ المستمدة من نظرية التحكيم بمعناه الضيق أو من تطبيقاته[٢] . واعترفت بإمكانية اعتبار بعض الحجج التي أوردها المندوب البريطاني صحيحة في حالة تعيين المحكمين للنظر في قضية خاصة ، ولكنها قالت أن حججه غير صحيحة حين يلجأ الفرقاء المتنازعون إلى هيئة موجودة من قبل ولها قواعدها الخاصة في التنظيم والإجراءات . والمفروض أن الفرقاء المعنيين في حالات كهذه قبلوا قواعد الهيئة إلا إذا صرح الفرقاء المذكورون بمقاصدهم خلاف ذلك .

ثم درست المحكمة القسم الثاني من السؤال الثاني عن اشتراك مندوبي الفريقين المتنازعين في التصويت ، فأكدت أن المادة الخامسة من الميثاق لم تتضمن حالة نزاع حقيقي بل تتناول المادة الخامسة عشرة حالات كهذه بفقراتها السادسة والسابعة اللتين اشترطتا الإجماع في إصدار التوصيات . وقالت أن تقرير المجلس الإجماعي لا يحتاج لإقراره إلا موافقة الأعضاء عدا الفرقاء المتنازعين ، ويمكن تطبيق المبدأ نفسه في الحالات المذكورة في الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من الميثاق وفي الفقرات الثلاث الأولى التي أدخلت بين الفقرة الأولى والثانية من تلك المادة بقرار أصدرته جمعية عصبة الأمم في اجتماعها الثاني[٣] .

وقالت المحكمة يجب تطبيق هذه الصورة من الإجماع في النزاع موضوع

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 30.

(2) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 30-31.

(3) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, p. 31.

البحث . وذلك النوع من الإجماع ضروري للتوصيات ويجب أن يكون أكثر ضرورة في حالة إصدار قرار ملزم . وقالت أن مبادئ الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الخامسة عشرة تفي بمتطلبات القضية موضوع البحث . وأكدت المحكمة «أن القاعدة المعروفة بأنه لا يمكن أن يكون المرء قاضياً في قضيته الخاصة صحيحة»[١] . وقالت المحكمة أنه من وجهة النظر الواقعية إذا اشترطت موافقة أطراف النزاع على قرار المجلس فمعنى ذلك إعطاؤهم حق الفيتو ولا يتفق هذا مع القصد المذكور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وبما أن المجلس مؤلف من ممثلي الدول الأعضاء فالوضع القانوني للفرقاء المتنازعين في هذا المجلس لا يقارن بأعضاء محاكم التحكيم الذين هم مواطنون في الدول المتنازعة .

وختمت المحكمة وجهات نظرها بقولها أن ممثلي طرفي النزاع جزء من المجلس فهما مخولان وملزمان للاشتراك في مباحثاته فعليهما الاشتراك بالتصويت ولكن صوتيهما لا يؤخذان بنظر الاعتبار في التثبت من وجود الإجماع[٢] .

وجهات النظر التركية

لخص منير بك المندوب التركي وجهات النظر التركية عن الناحية القانونية من مشكلة الموصل في خطابه أمام مجلس العصبة يوم ٨ كانون الأول ١٩٢٥ بعد نشر رأي المحكمة الدولية ، فقال أن تفسير المحكمة للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان غير عادل ويختلف عن المعنى الذي قصدته الدول الموقعة على المعاهدة . وأكد أن القصد من إحالة النزاع إلى المجلس محاولة إضافية للوصول إلى اتفاق ، وهذه الإحالة بمثابة عرض دولتين لنزاعهما على

---

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 31-32.

(2) *Ibid.*, p. 32.

البحث . وذلك النوع من الإجماع ضروري للتوصيات ويجب أن يكون أكثر ضرورة في حالة إصدار قرار ملزم . وقالت أن مبادئ الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الخامسة عشرة تفي بمتطلبات القضية موضوع البحث . وأكدت المحكمة «أن القاعدة المعروفة بأنه لا يمكن أن يكون المرء قاضياً في قضيته الخاصة صحيحة»[١] . وقالت المحكمة أنه من وجهة النظر الواقعية إذا اشترطت موافقة أطراف النزاع على قرار المجلس فمعنى ذلك إعطاؤهم حق الفيتو ولا يتفق هذا مع القصد المذكور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وبما أن المجلس مؤلف من ممثلي الدول الأعضاء فالوضع القانوني للفرقاء المتنازعين في هذا المجلس لا يقارن بأعضاء محاكم التحكيم الذين هم مواطنون في الدول المتنازعة .

وختمت المحكمة وجهات نظرها بقولها أن ممثلي طرفي النزاع جزء من المجلس فهما مخولان وملزمان للاشتراك في مباحثاته فعليهما الاشتراك بالتصويت ولكن صوتيهما لا يؤخذان بنظر الاعتبار في التثبت من وجود الإجماع[٢] .

وجهات النظر التركية

لخص منير بك المندوب التركي وجهات النظر التركية عن الناحية القانونية من مشكلة الموصل في خطابه أمام مجلس العصبة يوم ٨ كانون الأول ١٩٢٥ بعد نشر رأي المحكمة الدولية ، فقال أن تفسير المحكمة للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان غير عادل ويختلف عن المعنى الذي قصدته الدول الموقعة على المعاهدة . وأكد أن القصد من إحالة النزاع إلى المجلس محاولة إضافية للوصول إلى اتفاق ، وهذه الإحالة بمثابة عرض دولتين لنزاعهما على

(1) World Court, *Advisory Opinion* No., 12, pp. 31-32.

(2) *Ibid.*, p. 32.

المجلس للتحكيم وهما متفقتان على أن يعطى القرار بموافقتهما الخاصة ، وقد كان بيان كرزن تعهدا من الحكومة البريطانية لهذا الغرض . ولم تمنح المادة الثالثة للمجلس حقاً في إصدار قرار كما لم تجعله حكماً . وقال منير بك أنه وفقاً لميثاق العصبة لا يمارس المجلس مهام حكم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة من الميثاق ، وباعتباره جزء من عصبة الأمم لا يمكن أن يعمل كمحكمة تحكيم ، وإنما هو هيئة من ممثلي أعضاء العصبة يتسلمون تعليماتهم من حكوماتهم . وفي الإمكان الوصول إلى تسوية النزاع بقرار يصدره المجلس بموافقة الطرفين أو بقرار حكم يقترحه المجلس لأخذ موافقتهما أو بأساليب أخرى كثيرة ممكنة[1] .

وتساءل منير بك أنه لو كان مؤتمر لوزان حذف مشكلة الموصل من معاهدة لوزان وطلب من لجنة الأراضي الاستمرار في مناقشة المشكلة وفي خلال فترة انتظار إصدارها القرار تعهدت الدولتان باحترام الحالة الراهنة ، فهل يمكن الادعاء بأن تلك اللجنة مخولة صلاحيات حكم لا لسبب سوى أن الحدود يجب أن تكون نهائية . ولم تقصد تركيا أبداً ترك حل قضية مهمة كهذه إلى مصادفات التحكيم[2] .

لم يتفق منير بك مع المحكمة في قولها عن وجود وسيلتين للحل فقط : إما اتفاق بين الفريقين المتنازعين يتوصلان إليه مباشرة أو غير مباشرة أو غير مباشرة بواسطة فريق ثالث ، وإما قرار يصدر بتدخل فريق ثالث ، فزعم وجود ثلاث وسائل محتملة لتسوية النزاع : الأول حل النزاع بصورة مباشرة بين الفريقين ، والثانية حل النزاع بمساعدة فريق ثالث ، والثالثة حله بتدخل حاسم من فريق ثالث ، وأضاف أن هذه الوسائل الثلاثة يمكن اختزالها إلى اثنتين عامتين ، حل مباشر وحل غير مباشر .

وقال المندوب التركي أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة نصت في قسمها

---

(1) *Official Journal*, 1926, p. 122.

(2) *Ibid.*, pp. 122-123.

الأول على الحل المباشر و في قسمها الثاني على الحل غير المباشر ، فمن الضروري إذن أن نقرر أي من الحلين توقعنا عند إحالة المشكلة إلى المجلس ، وقال أن الحكومة التركية لم تتوقع التدخل الحاسم لأن التدخل الحاسم من فريق ثالث قريب من التحكيم . ولا يمكن استعمال التحكيم إلا في النزاعات التي تسمح به ، ولا يمكن أن ينفذه إلا أشخاص يملكون صفات المحكمين المعينين وفق اتفاق يعقد بحرية وبوضوح ، أما المشكلة موضوع البحث فتعوزها هذه الشروط الضرورية . أما إذا قيل أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة تسمح بحل النزاع بتدخل فريق ثالث فجميع الشروط الضرورية للتحكيم متوفرة . وقد استنتج منير بك من حججه أن التحكيم قد استبعد لعدم الاعتراف بحق المجلس في استعماله بنص واضح جازم ، فإن واجب المجلس الأساسي حسب أحكام ميثاق العصبة هو استعمال نفوذه في المصالحة والوساطة . وأما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان فلم تمنح المجلس صلاحية إصدار قرار واجب القبول[١] .

وذكر المندوب التركي المجلس بأن الوفد التركي في مؤتمر لوزان وافق على النص النهائي للفقرة الثانية من المادة الثالثة على افتراض أن المجلس سيعمل كوسيط بموافقة الطرفين[٢] . ولم يوافق على رأي المحكمة باستحالة الوصول إلى تسوية نهائية بالتوسط ، فهذه الإمكانية لم تستبعد كما أن إمكانية عدم التوصل إلى تسوية نهائية غير مستبعدة ، وهذه الإمكانية الأخيرة موجودة أيضاً في الحل الذي يتطلب تصويتاً إجماعياً كما ارتأت المحكمة الدولية . وأعاد إلى الأذهان وجود تباين بين نصوص الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما اقترحت في مختلف الأوقات في أثناء مؤتمري لوزان الأول والثاني وبين النص الذي أقر أخيراً في معاهدة لوزان[٣] .

---

(1) *Official Journal*, 1926, p. 123.

(2) *Official Journal*, 1926, pp. 123-124.

(3) *Ibid.*, p. 124.

الأول على الحل المباشر و في قسمها الثاني على الحل غير المباشر ، فمن الضروري إذن أن نقرر أي من الحلين توقعنا عند إحالة المشكلة إلى المجلس ، وقال أن الحكومة التركية لم تتوقع التدخل الحاسم لأن التدخل الحاسم من فريق ثالث قريب من التحكيم . ولا يمكن استعمال التحكيم إلا في النزاعات التي تسمح به ، ولا يمكن أن ينفذه إلا أشخاص يملكون صفات المحكمين المعينين وفق اتفاق يعقد بحرية وبوضوح ، أما المشكلة موضوع البحث فتعوزها هذه الشروط الضرورية . أما إذا قيل أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة تسمح بحل النزاع بتدخل فريق ثالث فجميع الشروط الضرورية للتحكيم متوفرة . وقد استنتج منير بك من حججه أن التحكيم قد استبعد لعدم الاعتراف بحق المجلس في استعماله بنص واضح جازم ، فإن واجب المجلس الأساسي حسب أحكام ميثاق العصبة هو استعمال نفوذه في المصالحة والوساطة . وأما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان فلم تمنح المجلس صلاحية إصدار قرار واجب القبول[١] .

وذكر المندوب التركي المجلس بأن الوفد التركي في مؤتمر لوزان وافق على النص النهائي للفقرة الثانية من المادة الثالثة على افتراض أن المجلس سيعمل كوسيط بموافقة الطرفين[٢] . ولم يوافق على رأي المحكمة باستحالة الوصول إلى تسوية نهائية بالتوسط ، فهذه الإمكانية لم تستبعد كما أن إمكانية عدم التوصل إلى تسوية نهائية غير مستبعدة ، وهذه الإمكانية الأخيرة موجودة أيضاً في الحل الذي يتطلب تصويتاً إجماعياً كما ارتأت المحكمة الدولية . وأعاد إلى الأذهان وجود تباين بين نصوص الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما اقترحت في مختلف الأوقات في أثناء مؤتمري لوزان الأول والثاني وبين النص الذي أقر أخيراً في معاهدة لوزان[٣] .

---

(1) *Official Journal*, 1926, p. 123.

(2) *Official Journal*, 1926, pp. 123-124.

(3) *Ibid.*, p. 124.

ولم يوافق منير بك أيضاً على رأي المحكمة في صلاحيات المجلس بأن يستعمل أولاً الوساطة والمصالحة فإذا لم يفلح في ذلك يصدر قراراً ، وقال أنه يمكن للمجلس أن يعمل كوسيط أو موفق بموجب المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة أو كحكم وفق المادة الخامسة . أما الرأي القائل بإمكان تطبيق المادتين الخامسة والخامسة عشرة في آن واحد على المشكلة موضوع البحث (بتحديد أحكام الواحدة وتوسيع أحكام الأخرى) فلا يمكن اعتباره قائماً على أية بينة صحيحة . وتعتقد الحكومة التركية أن مجلس العصبة مؤتمر دبلوماسي وأن الإجماع ضروري في أحكامه ، وقد استشارت جلبير جيديل الذي تعتبره الحكومة التركية ثقة قانونياً معروفاً . وقال منير بك أن دراسة رأي المحكمة الاستشاري ورأي جيديل وبيان السر دوكلاس هوك ومناقشات الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس عصبة الأمم (٢-١٩ أيلول ١٩٢٥) أظهرت وجود نقطة اتفق عليها الجميع وهي الوساطة والمصالحة التي يستطيع المجلس بل يجب عليه القيام بها وفق المادة الخامسة عشرة من الميثاق[١] . واستشهد بقول جيدل (ص١٦ من كتيبه) بأن الإجراء الإلزامي الوحيد المذكور في ميثاق عصبة الأمم والممكن تطبيقه بدون اتفاق خاص بين الفرقاء هو الإجراء المذكور في المادة الخامسة عشرة ، وهذا يعرف أنه وساطة تسبقها مصالحة وتعقبها توصية تؤخذ بالإجماع أو بأكثرية بسيطة . واستشهد منير بك بالسر دوكلاس بإمكانية تطبيق المادة الخامسة عشرة من مشكلة الموصل[٢] .

(1) *Official Journal*, 1926, p. :25.

(2) *Official Journal*, 1926, p. :26.

آراء فقهاء القانون الدولي

لقد بحث مشكلة الموصل بعض ثقات وأساتذة القانون الدولي[١] . وقد كتب البروفسور جلبير جيديل رأيه استجابة لالتماس الحكومة التركية وقدمه إلى الحكومة التركية في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥ وقد نشر بكراس . وقد ذكر أن وجهة نظر الحكومة البريطانية عن طبيعة قرار المجلس مبنية على فرضيتين : (١) أن كلمة قرار «decision» الواردة في القسم الأول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن أن تفهم إلا بأنها نتيجة العمل الذي يتخذه مجلس عصبة الأمم ، (٢) ولا يمكن أن تفهم إلا بمعنى قرار تحكيمي .

فقال البروفسور جيديل أن الفرضية الأولى لا تبررها قواعد اللغة ولا علم المنطق . فهي غير مبررة لغوياً لعدم وجود سبب لنقل الكلمات من قسم إلى آخر في نفس الفقرة ، ففي القسم الثاني ذكر أن النزاع سيحال إلى مجلس عصبة الأمم ؛ بينما ظهرت الكلمة قرار «decision» في القسم الثالث ، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية كلمة «decision» بأنها مقصورة على قرار مجلس العصبة حتماً . وقال وهي غير مبررة منطقياً لأن كلمة «decision» ذكرت مرتين وفي كلتيهما لم تخصص بأن القرار المذكور هو قرار مجلس عصبة الأمم[٢] . وأما عن

---

(١) انظر مبادئ القانون الدولي التي لها علاقة بمشكلة الموصل في :

Sir John Fischer Williams, "The League of Nations and Unanimity" in *The American Journal of International Law*, XIX, pp. 475-488; P. J. Baker, "The Obligatory Jurisdiction of the Permanent Court of International Justice". *The British Year Book of International Law*, 1925, pp. 68-102; Arnold D. McNair, "The Council's Request for an *Advisory Opinion* from the Permancent Court of International Justice", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 1-13; R. Y. Hedges, "The Juridical Basis of Arbitration", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 110-120.

(2) Gidel, *Consultation*, p. 5.

الفرضية الثانية فلم تستثن كلمة قرار «decision» التي تشير إلى عمل المجلس لا لغوياً ولا منطقياً تسوية مباشرة ولا أي حل آخر ، ولهذا فيجب رفض الحجة البريطانية[١] .

ثم درس البروفسور جيديل معنى الفقرة الثانية من المادة الثالثة ومرماها ، فقال قد يكون الحل المطلوب بتسوية مباشرة أو بتدخل المجلس وأن تركيا ملزمة برفع النزاع إلى مجلس العصبة في حالة فشل التسوية المباشرة[٢] . ولا يستطيع المجلس معالجة النزاع إلا وفق الصلاحيات الممنوحة له بميثاق عصبة الأمم ، وقد منحه الميثاق صلاحية التوسط لا صلاحية التحكيم[٣] . وقال يجب أن يسبق التحكيم اتفاق Compromis يتوصل إليه بحرية والحكم مقيد بهذا الاتفاق . ولم تقرر المادة الثالثة التحكيم لأنه لم يذكر بالتخصيص كما ذكر في المواد ٤٤ أو٤٧ أو٤٨ أو٩٢ أو١٠٧ أو١١٦ من معاهدة لوزان[٤] .

وقد ذكر جيديل بعض السوابق عن تسويات تمت بوساطة مجلس العصبة مثل الحدود بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وبين هنغريا ويوغوسلافيا وتقسيم

---

(1) *Ibid.*, pp. 6-8.

(2) *Ibid.*, p. 9.

(3) *Ibid.*, pp. 9-12.

(4) Gidel, *Op., Cit.*, pp. 12-13.

لقد بحثنا في أعلاه المواد ٤٤ و٤٨ و١٠٧ . هذا وقد عالجت المادة ٤٧ الدين العثماني العام ونصت على وجوب إحالة أي نزاع قد يحدث بين الفرقاء المختصين إلى حاكم «يرجى إلى مجلس العصبة تعيينه» ويقدر المجلس مكافأته . وعالجت المادة ٩٢ محاكم التحكيم المختلطة ونصت على أنه إذا لم تعين إحدى الحكومات المعنية عضواً لتمثيلها في المحكمة خلال شهرين من تنفيذ معاهدة لوزان فلمجلس عصبة الأمم «صلاحية تعيين العضو المطلوب» . وعالجت المادة ١١٦ تصفية المجلس الأعلى السابق لصحة القسطنطينية ونصت على تعيين لجنة لذلك الغرض وذكرت أنه في حالة عدم اتفاق أعضاء اللجنة يحق لكل دولة ممثلة في اللجنة عرض الأمر على مجلس العصبة «ويكون قراره نهائياً» .

سلزيا العليا . فزعم أنه لم يخول نص معاهدة لوزان ولا نص ميثاق العصبة ولا مبادئ القانون الدولي ولا السوابق مجلس العصبة في ممارسة صلاحيات التحكيم إلا بموافقة الطرفين المتنازعين[١] . ولم يشر إلى قضية الحدود بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بين النزاعات المذكورة في المادة الثالثة عشرة من ميثاق العصبة الخاصة بالتحكيم . ويحتاج إلى تحديد الحدود بطبيعته إلى موافقة أطراف النزاع[٢] . وقد ذكر حقائق أخرى لتأييد استنتاجاته مثل بيانات كرزن ورفض تركيا للتحكيم وتفسير اللورد بلفور لبيانات كرزن والموقف في لوزان يوم ٤ شباط ١٩٢٣ والتبديلات التي أحدثت في نص المادة الثالثة[٣] .

وقد فسر جيديل قرار المجلس المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ووعد فتحي بك بقبول قرار المجلس مقدماً بأنها تشير إلى أسلوب التحقيق لا إلى قرار المجلس عن المشكلة ، وقال أن قرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ لم يحدث تغييراً في نص المادة الثالثة . وأن قرارات المجلس المتخذة في جنيف وبروكسل ليست قرارات تحكيمية ولكنها قرارات وساطة وفقاً للمادة الخامسة عشرة من الميثاق ، ولا تعتبر كاملة من الوجهة القانونية إلا عندما يقبلها الفرقاء المعنيون . وضرورة موافقة الطرفين هذه مناقضة لفكرة التحكيم[٤] .

وعالج جيدل مسألة الإجماع في إصدار قرار المجلس فزعم أن المادة الخامسة عشرة من الميثاق تجيب على المسألة ، وأشار أيضاً إلى أن المادة الخامسة من الميثاق تنص على الإجماع ، وقال يحق لتركيا وبريطانيا العظمى التصويت بصفتهما عضوين في المجلس . وختم آراءه بقوله أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان أعطت مجلس العصبة مهمة إيجاد تسوية سلمية لقضية

---

(1) Gidel, *Op., Cit.*, pp. 13-15.

(2) *Ibid.*, p. 15.

(3) *Ibid.*, pp. 17-25.

(4) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 25-29.

سلزيا العليا . فزعم أنه لم يخول نص معاهدة لوزان ولا نص ميثاق العصبة ولا مبادئ القانون الدولي ولا السوابق مجلس العصبة في ممارسة صلاحيات التحكيم إلا بموافقة الطرفين المتنازعين[1] . ولم يشر إلى قضية الحدود بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بين النزاعات المذكورة في المادة الثالثة عشرة من ميثاق العصبة الخاصة بالتحكيم . ويحتاج إلى تحديد الحدود بطبيعته إلى موافقة أطراف النزاع[2] . وقد ذكر حقائق أخرى لتأييد استنتاجاته مثل بيانات كرزن ورفض تركيا للتحكيم وتفسير اللورد بلفور لبيانات كرزن والموقف في لوزان يوم ٤ شباط ١٩٢٣ والتبديلات التي أحدثت في نص المادة الثالثة[3] .

وقد فسر جيديل قرار المجلس المؤرخ في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ووعد فتحي بك بقبول قرار المجلس مقدماً بأنها تشير إلى أسلوب التحقيق لا إلى قرار المجلس عن المشكلة ، وقال أن قرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ لم يحدث تغييراً في نص المادة الثالثة . وأن قرارات المجلس المتخذة في جنيف وبروكسل ليست قرارات تحكيمية ولكنها قرارات وساطة وفقاً للمادة الخامسة عشرة من الميثاق ، ولا تعتبر كاملة من الوجهة القانونية إلا عندما يقبلها الفرقاء المعنيون . وضرورة موافقة الطرفين هذه مناقضة لفكرة التحكيم[4] .

وعالج جيدل مسألة الإجماع في إصدار قرار المجلس فزعم أن المادة الخامسة عشرة من الميثاق تجيب على المسألة ، وأشار أيضاً إلى أن المادة الخامسة من الميثاق تنص على الإجماع ، وقال يحق لتركيا وبريطانيا العظمى التصويت بصفتهما عضوين في المجلس . وختم آراءه بقوله أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان أعطت مجلس العصبة مهمة إيجاد تسوية سلمية لقضية

---

(1) Gidel, *Op., Cit.*, pp. 13-15.

(2) *Ibid.*, p. 15.

(3) *Ibid.*, pp. 17-25.

(4) Gidel, *Op. Cit.*, pp. 25-29.

الحدود بين تركيا والعراق ضمن أحكام المادة الخامسة عشرة من الميثاق ووفق ما يترتب عليها من نتائج(١) .

وكتب كاتب بريطاني مستعار بإمضاء «Nomad» مجيباً على ادعاء لجنة التحقيق بأن ولاية الموصل كانت لا تزال من الوجهة القانونية جزء من تركيا قائلاً أن تركيا بإمضائها معاهدة لوزان تنازلت عن كل سيادتها على الأراضي التي قد يقتطعها من تركيا خط الحدود العراقية الذي وافقت تركيا على أن تعينه عصبة الأمم . وفي استطاعة تركيا أن تقدم جميع أنواع الاعتراضات ولكنها لا تستطيع إلغاء دورها في معاهدة لوزان(٢) .

وعلق جون بي وتون وهو محام بارز في سان فرانسسكو ، كالفورنيا على رأي المحكمة الاستشاري وأشار إلى أهم نقاطه وقال أن ذلك الرأي يؤلف تقدماً حقيقياً نحو إيجاد مجموعة من القانون الدستوري لعصبة الأمم ، فإن ميثاق العصبة يشبه دستور الولايات المتحدة وثيقة تحتوي أحكاماً شتى عامة وغامضة . ففي الولايات المتحدة كان من الضروري تطوير الفقه الدستوري تدريجياً بقرارات المحكمة العليا ، ويمكن تطوير قانون عصبة الأمم الدستوري بنفس الأسلوب ، فقد خدمت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا التطوير برأيها الاستشاري عن مشكلة الموصل بتوضيحها ميثاق العصبة وتفسيره(٣) .

وقد اعتقد فرزيل الأستاذ في جامعة اترخت أن مشكلة الموصل مثال حسن عن التحكيم ، فقد أظهرت الفرق العميق بين أنواع النزاعات القانونية وغير

---

(1) *Ibid.*, pp. 29-33.

(2) "Nomad", The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, XVI, 1925, pp. 664-665.

(3) John B. Whitton, Chronique de Faits Internationnaux-Societe des Nations". In *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1925, p. 422.

القانونية ، وقال إذا بحث النزاع بصرف النظر عن السيادة فيجب إخضاع القانون للاعتبارات العامة كالإنصاف والمقتضيات السياسية[١] .

وقد استعرض ميشيل دي لاكروت المندوب الفرنسي إلى مؤتمر الاتحاد البرلماني أعمال محكمة العدل الدولية الدائمة لسنة ١٩٢٥ فقال أن رأيها الاستشاري فتح الطرق إلى سوابق لإجراءات مجلس العصبة في النزاعات الدولية . وزعم أن الرأي الاستشاري أوجد مبدأ بعدم استطاعة المجلس العمل إلا كجزء من عصبة الأمم وفي حدود ميثاقها ولكن ليست له صلاحية العمل كحكم حقيقي . وقد كان طلب الرأي الاستشاري سابقة ثمينة في الاستفادة من المحكمة الدولية كهيئة لتفسير ميثاق العصبة ، وهو وثيقة تخص جميع أعضاء العصبة ويمكن للمحكمة التي أوجدها الأعضاء تفسيرها تفسيراً يوثق به ويساعدهم على ذكر آرائهم علناً عن ذلك التفسير . وقال أن هناك جزءان من أجزاء العصبة يستطيعان القيام بمهمة التفسير وهما جمعية العصبة والمحكمة الدولية ، والأخيرة أفضل للقيام بالمهمة[٢] .

وكتب لوي لوفور الأستاذ بكلية حقوق باريس مقالين طويلين عن مشكلة الموصل ، فقال أنها فصل حقيقي من المسألة الشرقية التي أقلقت القرن التاسع عشر وسببت بضع حروب[٣] . ويبدو أنه من الواجب أن تعطى أهمية كبرى لعامل لعب دوراً كبيراً في قضايا الحدود في عصر ولسن وهو رغبات سكان

---

(1) J. H. W. Verzijl, "The Classification des Differends Internationnaux et la Nature du Litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VI, 1925, pp. 757-758.

(2) Michel de la Grotte, "La Cour permanente de Justice Internationale en 1925", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VII, 1926, pp. 342-343.

(3) Louis Le Fur, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*. VII, 1926, p.60.

الأراضي المتنازعة[١] . وقال يجب أن يكون هناك حد أدنى من العدالة والإنسانية يفرض على جميع الدول ، فإذا ظلمت الأقليات جاز لها طلب الحماية الدولية ، وإذا صار الظلم لا يطاق وقد يؤدي إلى انقراض الجماعات المظلومة فيجوز اللجوء إلى حق الانفصال . وقد ذكر بعض الأمثلة عن تدخل الدول في الشؤون العثمانية تشبه مشكلة الموصل[٢] . وأكد أن الضمير الحديث يطلب المزيد من الشعور بالكرامة الإنسانية وبمساواة جميع الناس أمام القانون في حياتهم وفي حرياتهم المعنوية والمادية كأشياء ضرورية لا غنى عنها . وهذه الفكرة معترف بها في القانون المحلي وفي القانون الدولي وحيثما يوجد سوء استعمال للقانون كما حدث في قضايا الأرمن والآثوريين والكلدانيين يجب فرض التدخل بالقمع أو بالخلع عن العرش[٣] .

وقد أكد كوينسي رايت أستاذ القانون الدولي في جامعة شيكاغو على الناحية السياسية من المشكلة . فقال لقد صدر قرار المجلس على الأكثر وفقاً لمبادئ القومية وتقرير المصير ، وهي مبادئ ذاعت في التسوية السياسية خلال القرن التاسع عشر كما ذاعت أكثر من ذلك منذ الحرب العالمية الأولى[٤] . وذكر أن إجراءات الآراء الاستشارية غير مذكورة في دستور المحكمة ولكن ميثاق العصبة منحها ذلك ، وكذلك منحت معاهدة لوزان مجلس العصبة صلاحية التحكيم[٥] . وقد فسر المادة السادسة والثلاثين من دستور المحكمة بأنها تخول المحكمة إعطاء الرأي الاستشاري وأن يكون لها حق القضاء الإلزامي وفق

(1) *Ibid.*, p. 95.

(2) *Ibid.*, pp. 238-240.

(3) Le Fur, *Op. Cit.*, pp. 242-243.

(4) Quincy Wright, "The Mosul Question". in *The American Journal of International Yaw*, XX, p. 455.

(5) *Ibid.*, p. 458.

معاهدات واتفاقات خاصة . وقد أعطت المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق لجمعية العصبة ولمجلس العصبة صلاحية معالجة أي أمر ضمن حدود أعمال العصبة التي تؤثر في سلام العالم . ولكنه طلب وضع حد لاتجاه الدول في توسيع صلاحيات الهيئات الدولية وتعديل أصول إجراءاتها بالمعاهدات الخاصة لأن هذا قد يغير طبيعة الهيئة الدولية ، واقترح أن تحمي الهيئة نفسها برفضها قبول أعباء كهذه[1] . وقال أن المحكمة عالجت النواحي القانونية من مشكلة الموصل بأسلوب قانوني لم يمنعها من الاستفادة من محكمة المجلس السياسية . وذكر أن معاهدة لوزان التي أشارت إلى المفاوضات ثم رفع الأمر إلى المجلس تتضمن اعتراف الطرفين بها ، وأن مشكلة الحدود مشكلة سياسية أكثر مما هي قانونية ، وقال أن عمل المحكمة القانوني وعمل المجلس السياسي يدل على الفصل الواضح بين السلطات القانونية والسياسية[2] .

ويعتقد هربرت وتيكر بركز أستاذ العلوم السياسية السابق في جامعة جونز هوبكنز أن المجلس لم يعمل بصفته جزء من عصبة الأمم بل كحكم خاص من دون اتفاق سابق للتحكيم *Compromis*[3] . وزعم أن جميع تفاسير المادة الثالثة مناقضة للمبدأ القانوني : التسامح عند الشك *in dubio mitius* ولتفسير هذا المبدأ استشهد بـ*Oppenheim''s International Law*, 3rd ed., I (London, 1920) p.702 . عن تفسير المعاهدات ، فقد قال اوبنهايم ، يجب تطبيق هذا المبدأ في تفسير المعاهدات كما يلي : «إذا كان معنى النص غامضاً يفضل المعنى الأخف على الفريق الذي يتحمل الالتزام أو الأقل تدخلاً في سيادة ذلك الفريق

(1) Quincy Wright, *Op. Cit.*, pp. 459-460.

(2) *Ibid.*, pp. 463-464.

(3) Herbert Whittaker Briggs, "L'Avis Consultatif No. 12, de la Cour[Permnente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VIII, 1927, p.631.

الإقليمية والشخصية أو الأخف تقييداً للفرقاء المعنيين»[١] .

وقد اعتنق ليون كرتيانسكي أحد طلاب جيديل وجهة نظر أستاذه فقال أنه من المؤسف أن لا يطبق مجلس العصبة القانون تطبيقاً دقيقاً ، وارتأى أنه من الصعب أن نذكر قضية الموصل كمثل على العدالة بل أنها سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الحديثة[٢] ، وزعم أن تركيا محقة أدبياً وقانونياً[٣] .

واعتقد بيتر بوملي أحد خريجي جامعة اترخت أن الحكم في قضية أراضي الموصل يمثل طريقة حديثة في نيل السيادة على الأراضي غير الاحتلال والاقتطاع والضم وما شابه ذلك ، وهذه القضية مثال نموذجي لتسوية نزاع يخص الأراضي على أساس اعتبارات أخرى غير الاعتبارات القانونية . وقال أنه من وجهة نظر القانون الدولي كانت ولاية الموصل دائماً جزءاً لا يتجزأ من تركيا ولكن وفقاً للاعتبارات الأخرى غير القانونية أعطى المجلس الولاية للعراق . وقد استلزم قرار المجلس عقد معاهدة للتنازل عن الأراضي بين تركيا والعراق بغية نقل السيادة . وقال أنه لا يحبذ الطريقة التي تمت بها تسوية مشكلة الموصل في تسوية النزاعات الدولية سلمياً . وقد عارضت تركيا من البداية الرأي القائل بأن الفرقاء المختصين حين صاغوا المادة الثالثة من معاهدة لوزان توقعوا قراراً إجبارياً يصدره مجلس العصبة من دون موافقة الطرفين . ففي ظروف كهذه كان للمعاهدة الأخيرة أهمية كبيرة خاصة لأن سيادة العراق الإقليمية على ولاية الموصل لم ترتكز إلا على معاهدة التنازل عن الأراضي المؤرخة في ٥ حزيران ١٩٢٦[٤] .

---

(1) Briggs, *Op. Cit.*, p. 640.

(2) Leon Crutiansky, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Societe des Nations*, p. 113.

(3) *Ibid.*, p. 117.

(4) Pieter Elias Johnnes Bomli, *L'Affaire de Mossoul*, pp. 244-245.

الخاتمة

يبدو من وجهة النظر الفنية الخالصة للقانون الدولي التقليدي المحافظ أن ولاية الموصل كانت تحت السيادة التركية قبل إمضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ . ولكن تركيا تنازلت عن حقوقها في الولاية بالمادتين الثالثة والسادسة عشرة من المعاهدة المذكورة ، وبقي تنازلها معلقاً حتى أصدر مجلس العصبة قراره في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بإعطاء ولاية الموصل للعراق ؛ ويجب اعتبار قرار المجلس ذا أثر رجعي يشمل الفترة المبتدئة بإمضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ .

ويبدو أيضاً أن المادة الثالثة من معاهدة لوزان واضحة وأن قرار المجلس نهائي وملزم للطرفين وإلا فقد يبقى النزاع معلقاً من دون حل إلى ما لا نهاية . وقد منحت هذه المادة مجلس العصبة صلاحية التحكيم ، وعمل المجلس كحكم لا كجزء من عصبة الأمم ومن غير اعتبار للميثاق . تقول القاعدة العامة السائدة في محاكم التحكيم أنه تكفي الأكثرية البسيطة في التصويت لإصدار قرار المحكمين ، ولا يجوز اشتراك أطراف النزاع بالتصويت لأنه لا يجوز لمتقاضٍ أن يكون قاضياً في قضيته الخاصة .

يرى كاتب هذه السطور أن القانون الدولي مجموعة من التدابير والقواعد تفرضها الدول القوية على الشعوب الضعيفة كقواعد أخلاقية لسلوكها في علاقاتها الدولية . ولكن يجب أن يعتبر القانون الدولي من جهة أخرى كائناً حياً يتطور ويتغير خلال سير التاريخ ، ويجب أن يصبح مبدأ تقرير المصير والاعتبارات الإنسانية بدعاً من القانون الدولي لتبرير حق الانفصال والتدخل الخارجي . وعلى كل حال فالناحية القانونية من مشكلة الموصل نقطة ثانوية في القضية كلها ، لأن الاعتبارات الأخرى الجغرافية والاقتصادية والسياسية أهم بكثير في تقرير مصير الولاية .

يبدو لكاتب السطور أن ميثاق العصبة سبب بعض الاضطرابات في معالجة الناحية القانونية من المشكلة مختصر كثيراً وغامض في كثير من الوجوه ، وقد

كان هناك شك عن صلاحيات المجلس وأصول إجراءاته بسبب غموض الميثاق . وقد استفاد واضعو ميثاق الأمم المتحدة من خبرتهم عن عصبة الأمم فحاولوا إيضاح بعض النقاط ، فمثلاً صيغت المادة السابعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح أكثر ، وهي تتناول أصول إجراءات مجلس الأمن وقد نصت على أن قرارات مجلس الأمن في الأمور الإجرائية تتم بتصويت إيجابي من سبعة أعضاء من مجموع أحد عشر ، وأن قرارات مجلس الأمن في الأمور الأخرى تتم بتصويت إيجابي من سبعة أعضاء من ضمنهم الأعضاء الدائمون (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرانسا والصين) ولكن طرف النزاع يمتنع عن التصويت .

الفصل الثامن
الرأي العام العراقي ومشكلة الموصل

لم يقتصر بحث مشكلة الموصل على مجلس العصبة ومحكمة العدل الدولية الدائمة والهيئات الرسمية الأخرى ، بل بحثتها أيضاً جماعات كثيرة من الناس في كثير من الأقطار . وقد عبرت تلك الجماعات عن آرائها بالبيانات والمناشير والمقالات وبأساليب أخرى كثيرة . يتناول هذا الفصل الرأي العام في العراق وتتناول الفصول الأخرى الرأي العام في بعض الأقطار المهمة غير العربية .

موقف العراقيين المعادي من الأتراك

حين كان يجري بحث مشكلة الموصل في لوزان والقسطنطينية وبروكسل وجنيف كانت أكثرية العراقيين غضبى غضباً شديداً من الأتراك جيرانهم وإخوانهم في الدين . وكانوا يتذكرون حكم العثمانيين الغاشم واستبدادهم ومحاولتهم تتريك العرب . وكانوا يخشون من احتمال اتفاق بريطانيا العظمى وتركيا على حسابهم ، وكانوا واثقين من أنهم سيدفعون ثمناً غالياً لولاية الموصل وقد دفعوه فعلاً . وقد نشر ب . ط . سعد أحد العراقيين كراسة صغيرة معلقاً على المذكرة التي قدمتها بريطانيا في مؤتمر لوزان ، فقال أن البريطانيين اقترفوا هفوة بالتفريق بين النصارى وإخوانهم المسلمين العرب لأن لا دين يفرق الأقوام عن عنصرهم وتابعيتهم[1] . وقد هاجم الأتراك وإحصائياتهم التي قدموها في

(١) ب . ط . سعد ، قضية الموصل في مؤتمر لوزان ، ص ص ٤-٥ .

لوزان وقال أن الأتراك عجزوا عن ترتيب أمر واحد وإتقانه إلا تحاملهم على العرب واستبدادهم بهم ونفي كبارهم وشنق زعمائهم[١] . وقد لام الأتراك لادعائهم أنهم شعب شرقي ويواصلون ظلم جارتهم الشرقية الفتية والتي تربطهم بها جامعة الدين والعادات ويجبرونها على الاستنجاد بدول أجنبية غربية[٢] . ثم سأل الكاتب ،لأتراك الزعماء الأحرار عن نفيهم أبناءهم البواسل وذكرهم بدفاع أكثرية العرب عنهم ، هل تناسوا الروابط الدينبة والشرقية التي تربطهم بالعرب وذكرهم بشنقهم الزعماء الأحرار ونفيهم أبناءهم البواسل وذكرهم بدفاع أكثرية العرب عنهم ضد الأوروبيين في الحرب العالمية الأولى ظانين أن ميثاقهم الوطني عهد مقدس منهم ، قال أن الأتراك سعوا في التقرب إلى البلاد الأوروبية على أكتاف العرب[٣] .

في أواخر مايس ١٩٢٣ ألقى الملك فيصل خطاباً في مدينة الموصل تساءل فيه هل نسي الأتراك أن ديار بكر وارفة وماردين عربية في جوهرها فيحق للعراق والحالة هذه أن يطالب بتلك المنطقة إذا طالب الأتراك بولاية الموصل بسبب وجود قليل من التركمان في أربيل وكركوك ، ولكن العراق لن يقدم هذا الطلب بل يرجو أن يمنح الأتراك عرب الأناضول الحريات الشخصية التامة التي يتمتع بها أتراك العراق[٤] .

ونشرت جريدة الأمل لصاحبها الشاعر معروف الرصافي مقالاً بعنوان «مطامع الترك في الموصل وحلب» وذلك بمناسبة نظر المجلس الوطني التركي الكبير في معاهدة لوزان ، جاء فيه أن الترك قوم جبلوا على الطيش والغرور لا في

---

(١) المصدر نفسه ، ص٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣ .

(٣) سعد ، قضية الموصل ، ص ص ٢٣-٢٤ .

(٤) العراق ، ٣٠ مايس ١٩٢٣ .

Current History, XVIII, p. 883.

مواقف انتصارهم فحسب بل في مواقف انكسارهم كذلك. والأمة التي لا تتعظ بتقهقرها لا يمكن أن تنتفع من تقدمها. وقد مني الأتراك منذ قرن أو أكثر بمصائب عظيمة لو نزلت على أمة غير الأمة التركية لاستفادت منها فوائد كبيرة ونقشت عبرها وعظاتها في سويداء قلبها فتنفي العوامل التي أدت إلى خسرانها كما تأخذ بالأسباب التي تعزز مكانها وترفع من شأنها. ولكن الأمة التركية بالرغم من شجاعتها ونخوتها وكثير من مزاياها الفاضلة لم تتصف بهذه الصفات العالية بل استولى عليها الغرور القومي وامتزجت الغطرسة والطيش بعقليتها، ولا ندري كيف يستطيع الترك أن يقتطفوا اليوم ثمار نصرهم في الميدان الحربي والسياسي وهم الذين لم يعتبروا بالأمس بالنكبات التي مرت عليهم في البلقان وطرابلس الغرب والبلاد العربية؟ نعم إن أمة لا تتعظ بالانكسار لا تنتفع من الانتصار.

ونشرت الجريدة مقالاً آخر بعنوان «حول مسألة الموصل» قالت فيه أن الحكومة العراقية لم تعين حتى الآن مندوبين أو مندوباً عنها على الأقل للاشتراك في مفاوضات مشكلة الموصل فهل اكتفت الوزارة العراقية بالوفد البريطاني الذي سيفاوض الترك أو فاوضهم أم أنها تسعى إلى انتداب أكفاء أو كفء من أبناء العراق ليقف مدافعاً ومناضلاً أمام الطامعين في هذه الديار؟ هذا ما لم نعرفه حتى اليوم ولكننا نعرف أن اشتراك سياسي عراقي مع الوفد البريطاني ضروري جداً ولا يجوز التساهل فيه ألبتة لأن عدمه يفقد البلاد أرقى مظهر من مظاهر استقلالها.

وقالت الجريدة نحن لا نشك أن حلفاءنا البريطانيين لم يقصروا في الدفاع عن مصلحة العراق لأن مصلحتنا مصلحتهم ومنفعتنا منفعتهم وهذا الاعتقاد يجعلنا نجزم بأن إنكلترا سوف تقاوم بكل ما عند ساستها من دهاء وكياسة مطامع الترك الشعبية في ولاية الموصل أو في جزء من أجزائها حتى ولو حاول الترك إغراءها بامتيازات يمنحونها إياها في هذه الولاية، لأن ما تناله بريطانيا من صداقة العراق أعظم وأفيد لها بكثير مما تصيبه من الترك المعروفين بتقلبهم

وتلونهم وقلبهم ظهر الجن لأصدقائهم عند كل فرصة . ولكن هذا الاعتقاد لا يمنعنا من المطالبة بوجوب اشتراك وفد عراقي في المفاوضة لأن وجود هذا الوفد مما يؤيد حجة إنكلترا بأن العراقيين لا يمكن أن يتنازلوا عن جزء صميم من أجزاء مملكتهم ، ولا ندري كيف تقيم إنكلترا الحجة على الأتراك بأن العراق دولة مستقلة إذا لم يكن لهذه الدولة الكلمة الفاصلة في المفاوضة عن الموصل؟[1] .

وقد ذكرت جريدة الموصل التي تصدر في مدينة الموصل أن تركيا في حاجة إلى الرأسمال الأجنبي ، وقد قامت بمناورات من أجل التوصل إلى اتفاق اقتصادي مع بريطانيا العظمى للحصول على قرض يكون فائضه ومقداره ملائماً لتركيا[2] .

موقف المجلس التأسيسي العراقي

اجتمع المجلس التأسيسي العراقي في ربيع ١٩٢٤ لمناقشة المعاهدة العراقية- البريطانية لسنة ١٩٢٢ . وفي الوقت نفسه التأم مؤتمر القسطنطينية لبحث قضية الموصل . وقد دامت مناقشات المجلس التأسيسي عدة أشهر وواصل أعضاؤه الإشارة إلى مشكلة الموصل من البداية إلى النهاية ، وقد أكدوا أن ولاية الموصل عراقية وعربية ومهمة للعراق . وكان نواب لواء الموصل متحمسين في التأكيد على هذه النقطة ، وقال بعض النواب أن الموصل هي العراق والعراق هي الموصل[3] . وقد قال ياسين الهاشمي زعيم المعارضة في خطاب طويل بعدم عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ما لم يوقن العراق من احتفاظه بولاية

---

(١) جريدة الأمل ، ١١ تشرين الأول ، ١٨ تشرين الأول ١٩٢٣ .

(٢) جريدة الموصل ، ١٠ مايس ١٩٢٤ .

(٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ص ص ٣٤ ، ٤١ ، ٤٤-٤٦ ، ٤٨-٥٠ ، ٧٢-٧٣ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ .

الموصل[١] . وأكد نائب كردي بأن الأكراد لا يريدون الانفصال عن العراق لأنهم لا يستطيعون العيش من دون العراق ، ولكنهم يطالبون بحقوق الأقليات مثل الامتيازات الإدارية[٢] . وأعلن كثير من النواب بأن الشعب العراقي مستعد للتضحيات واقترحوا على الحكومة العراقية تهيئة التدابير والقوانين الضرورية للتجنيد الإجباري . وأكدوا على أهمية الجنود والنقود في الدفاع الوطني[٣] . وقد أخبرت الحكومة العراقية . . . . عن اهتمامها بقضية الموصل وأعلنت أنه إذا لم يحتفظ العراق بولاية الموصل فلن تكون هناك حكومة عراقية ولا مناقشة معاهدة تعقد مع بريطانيا العظمى[٤] . وقد اعتقد بعض النواب أن بريطانيا العظمى تساوم العراق وتهدده لكي تضطره على الموافقة على أعباء المعاهدة العراقية-البريطانية الثقيلة ، وقد شعُروا أن العراق سيضحي كثيراً من أجل الاحتفاظ بولاية الموصل وأن العراق مضطر تحت ضغط الظروف لقبول المعاهدة من أجل الموصل[٥] .

وأشار نائب من لواء الموصل إلى أهمية نفط الموصل وفحمها وزئبقها وكبريتها وقال أن هذه المعادن حيوية لمستقبل العراق الاقتصادي وأكد على أهمية الموصل العسكرية للعراق[٦] . وأكد نائب آخر على أهمية نفط الموصل لبريطانيا العظمى ورجا أن تدافع عن حقوق العراق في كل مؤتمر وفي اجتماعات مجلس عصبة الأمم[٧] .

---

(١) المذكرات ، ص ص ٢٥٩-٢٦٠ .

(٢) المذكرات ، ص ٣٤٣-٣٤٤ .

(٣) المذكرات ، ص ص ٤٣ ، ٤٩ ، ٨٢ ، ٨٥-٨٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٧٢.

(٤) المذكرات ، ص ص ٣٢-٤٧ ، ٨٥ .

(٥) المذكرات ، ص ص ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٤٢٧ .

(٦) المذكرات ، ص ص ٣٤٥-٣٤٦ .

(٧) المذكرات ، ص ص ٤١٢-٤١٣ .

وقد طالب كثير من النواب ومنهم نواب أربيل وكركوك بتأجيل مناقشة المعاهدة العراقية-البريطانية حتى تحل مشكلة الموصل[1] . ولكن ياسين الهاشمي قال أن هذا الطلب خطر على مستقبل العراق[2] ، وقد قدم هو وأنصاره مشروع قرار بالموافقة على المعاهدة مع تحفظات كثيرة منها أن تعطى بريطانيا ضماناً بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها[3] . وقدم مؤيدو الحكومة مشروع قرار بقبول المعاهدة مع تحفظات قليلة منها «تصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بجمعها»[4] ، وقد وافق عليه المجلس ، ثم ناقش المجلس التأسيسي مشروع الدستور . وقد نصت المادة الثانية على أن العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي ، واقترح أحد نواب لواء الموصل أن يعلن بصراحة في هذه المادة أن العراق مؤلف من ثلاث ولايات : البصرة وبغداد والموصل[5] .

الرأي العام قبل مجيء لجنة التحقيق وفي أثناء تحقيقها

منذ أوائل حزيران ١٩٢٤ بدأت الدعوة السياسية ضد تركيا تتبلور . نشرت جريدة الموصل مقالة بعنوان «صفحة سوداء ، من تاريخ الترك في الموصل» ذكرت فيها الناس عن الأيام الأخيرة للحكومة التركية في الموصل ، عن شنق آبائهم وأبنائهم وأقربائهم ورميهم بالرصاص ، عن الوباء ومجاعة شتاء ١٩١٧ ،

---

(١) المذكرات ، ص ص ٣٤٢-٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦-٣٧٧ ، ٣٨٠-٣٨١ ، ٣٩٠-٣٩١ ، ٤١٧-٤٢٠ .

(٢) المذكرات ، ص ص ٤٢١-٤٢٢ .

(٣) المذكرات ، ص ٤٣٥ .

(٤) المذكرات ، ص ص ٤٤٠-٤٤١ .

(٥) المذكرات ، ص ص ٤٦٢-٤٦٤ ، ٤٦٦ .

عن السجون التي غصت بمعارضي الأتراك وعن عجرفة وفساد الضباط الأتراك ، وقد ذكرت الصحيفة قراءها خاصة بأولئك الذين صلبوا لاختطافهم الأطفال وذبحهم وبيعهم لحمهم مؤكدة أن سبب تلك الفضائع حكومة الأتراك السيئة ، وحذرت الناس من أخذ الموصل ثانية إلى الجزار ليذبحها وقالت أن إرجاع الموصل إلى تركيا معناه إعطاء ٤٠٠,٠٠٠ شخص للدمار والموت(١) .

وفي خطاب ألقاه الملك فيصل في الموصل أعلن أن ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من العراق ، ولن تستطيع حكومة بغداد أن تعيش يوماً واحداً بدونها وأكد أن لمشكلة الموصل علاقة بالسلام في الشرق الأوسط وفي الشرق كله ، وأعرب عن اعتقاده بطمع الأتراك بنفط الولاية ومعادنها ، ورجا أن يكافح سكان الموصل لاستقلال العراق التام ومن ضمنه الموصل(٢) .

حزب الاستقلال العراقي والموصل:

في أول أيلول ١٩٢٤ ألف حزب الاستقلال العراقي في مدينة الموصل بغية الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل ، وقد أذاع الحزب أنه يعتمد على عطف العالم المتمدن ولا سيما الشعب البريطاني على قاعدة المصلحة المتبادلة والمساواة بين الشعبين العراقي والبريطاني(٣) . وقد نشر الحزب جريدة **العهد** كلسان حاله وقد ظهر العدد الأول في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥ ، وقد أذاع الحزب بيانه في العدد الثاني الصادر بعد أسبوع .

وقد ذكر الحزب في بيانه الشعب العراقي كيف تجاهل الأتراك الذين حكموا العراقيين عدة أجيال حقوقهم وقتلوا رجالهم الأعزاء واحتقروا أشرافهم وأذلوا رؤساءهم وصادروا أموالهم . وأعاد إلى الأذهان نفي فريق كبير من أبناء

---

(١) جريدة الموصل ، ١٦ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) جريدة الموصل ، ١٨ كانون الأول ١٩٢٤ ؛ المفيد ، ١٩ كانون الأول ١٩٢٤ .

(٣) العراق ، ٩ أيلول ١٩٢٤ .

الحلة إلى الأناضول مشاة حفاة عراة وقتل أحد الضباط الأتراك لما يزيد على الثلاثمائة منهم ، وكيف أخذ الأتراك العراقيين إلى اليمن والروملي والدردنيل وغاليسيا للدفاع عن الأتراك وكيف قتلوا الكثيرين منهم قبل وصولهم نصيبين ، وذكر البيان العراقيين كيف جمع الأتراك الغلال والذخائر وأرسلوها إلى الألمان فسبب ذلك مجاعة الموصل وخطف الأطفال وذبحهم . وأعاد إلى الأذهان كيف رفض الأتراك اعتبار اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) لساناً رسمياً في المدارس والمحاكم ، وذكر أن العراقيين لا يزالون يتذكرون كيف كانوا يدعون الله للخلاص من تركيا وموظفيها القساة ، وذكر الألفاظ البذيئة والكلمات المحقرة التي كانوا يقذفون بها العرب مثل «خائن عرب ، بيس عرب» . كما ذكر أن الكتاب الذي نشره الأتراك بعنوان **قوم جديد** كتاب الحادي وأكد أن تركيا ضد الدين وقد ألغت الخلافة والمحاكم الشرعية والمدارس الدينية وصادرت الأوقاف الإسلامية . وقد حث البيان العراقيين أن يعلنوا أمام لجنة التحقيق أنهم عراقيون وعرب مستعدون للتضحية بحياتهم تحت الراية العراقية من أجل الاستقلال التام . وقد وصم البيان مؤيدي تركيا بالخيانة ووصف الخبراء الأتراك الذين انضموا إلى المساعد التركي الملحق باللجنة بعدم الشرف . وختم البيان بهذه الكلمات : فلتحيا الموصل عراقية عربية ، ولتحيا عصبة الأمم العادلة ولتسقط مطالب الأتراك الغاشمة وليعيش العراق مستقلاً استقلالاً تاماً[١] . وقد ذكرت **العهد** في مقالة افتتاحية بعنوان «إلى لجنة الحدود الأممية» أن العراقيين يجهلون قضية تدعى قضية الموصل لأن الموصل كانت ولا تزال مدينة عربية[٢] .

وقد وزع الحزب منشوراً على الطلاب العراقيين يحثهم على إجابة أي سؤال عن الموصل بالقول أن الموصل (رأس العراق) عربية ومن يفكر منا في فصلها عن

---

(١) **العهد** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ؛ **العراق** ، ٢ شباط ١٩٢٥ .

(٢) **العهد** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

العراق خائن لوطنه وعنصره وقومه ويستحق الموت ولعنة الشعب[1] .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ نشرت **العهد** مقالاً يتناول رغبة الأتراك في الحصول على نفط الموصل وذكرت في حقل «لا تصدق» : إذا قيل لك أن العراقيين عامة والموصليين خاصة يستبدلون ملكية ابن بنت الرسول فيصل برئاسة جمهورية الرئيس مصطفى كمال اللاديني - لا تصدق[2] .

حدث مرة أن جواد باشا المساعد التركي للجنة التحقيق لم يحضر يوم الجمعة للصلاة فكتبت **العهد** أنه لا ديني وأن تصرفه يشير إلى نبذ الأتراك للدين . وقد نشرت مقالاً بعنوان «النساء التركيات والرجال الإفرنج ، لا دينية الحكومة التركية» أشارت فيه إلى أن تركيا أصبحت لا دينية[3] . ونشرت العهد أيضاً صورة كاريكاتورية لشاب (تركيا) يريد تقييد فتاة (الموصل) وهي تحاول الإفلات من يده لأنها تعتبره وحشاً يريد أن ينقض عليها[4] .

في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥ ألف بعض الموصليين «لجنة الدفاع الوطني» لتأييد حزب الاستقلال العراقي في الدفاع عن حقوق العراق في الموصل وهي مكونة من أكثر من مائة وخمسين شخصاً من المسلمين والمسيحيين وفيهم رجال الدين والأعيان والأشراف والوجوه والرؤساء الروحانيون والأدباء والخطباء والمفكرون وعلية القوم وغيرهم . وكان منهاجها الاحتفاظ بولاية الموصل كجزء لا يتجزأ من العراق ، ثم شرعت في تأسيس فروع لها في جميع المدن المجاورة[5] .

وفي خطاب ألقاه أحد أعضاء اللجنة ذكر أن الأتراك أساءوا إلى سمعة

---

(١) أعار الدكتور مجيد خدوري كاتب هذه السطور نسخة من المنشور المذكور .

(٢) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣) **العهد** ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٤) **العهد** ، ١٩ شباط ١٩٢٥ .

(٥) الموصل ق ٢٧ كانون الثاني ؛ **العهد** ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ؛ **العالم العربي** ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .

الموصليين أمام العالم بادعائهم أن الموصليين لا يزالون يكاتبونهم ويخابرونهم ، وأكد أن الأتراك يكذبون وأن الموصليين يأبون أن يروا منهم شخصاً حتى ولو في المنام[1] . وقد زارت لجنة الدفاع لجنة التحقيق وأكد أحد أعضائها أن مدينة الموصل عربية وأن أقضية الموصل كردية وعربية وأن الشعب يؤيد العراق وقد جاهدوا في السابق من أجله[2] . وقد قام حزب الاستقلال ولجنة الدفاع بتنظيم المظاهرات بين الطلاب والجمعيات[3] . وقد نال كلاهما تأييد وتشجيع الأحزاب السياسية والجمعيات والأفراد في مختلف أنحاء العراق[4] .

تعبيرات أخرى عن الرأي العام:

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ قدم حزب الأمة في بغداد مذكرة طويلة جداً إلى لجنة التحقيق تحتوي على بحث القضية العربية والثورة العربية ضد الأتراك مع حجج جغرافية وتاريخية وسياسية وقومية واقتصادية وعسكرية[5] . وقد ختمت المذكرة بالقول أن الموصل جزء لا يتجزأ من العراق . وأعلن الحزب عن معارضته لمطالبة حكومة أنقرا غير العادلة بضم ولاية الموصل ، وأكد بأنه لا توجد قوة في العالم تستطيع قطع الموصل رأس العراق مادام العراقيون على قيد الحياة . وقال الحزب أنه يقدم المذكرة آملاً أن تعامل اللجنة العراقيين بالعدل ضد الظالمين[6] .

---

(١) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٢) **العهد** ، ٨ شباط ١٩٢٥ .

(٣) **العهد** ، ٥ شباط ١٩٢٥ . كان وزير الداخلية العراقية قد منع المظاهرات يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٤) **العهد** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ؛ **العراق** ، ٢ ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٥) **العالم العربي** ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ كانون الثاني ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، شباط ، ١ ، ٣ ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

(٦) **العالم العربي** ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

وفي الوقت نفسه عقدت جمعيات الأطباء والصيادلة اجتماعات في بغداد لبحث الوضع الصحي في العراق لمقارنته بالوضع الذي كان تحت حكم الأتراك ولتهيئة مذكرات تقدم للجنة التحقيق . وقد ذكرت جمعية الأطباء في مذكرتها تحسن الصحة العامة تحت الحكم الوطني ، وأيدت مطالبة العراق بماردين ونصيبين وسعرت وجزيرة ابن عمر . وأشارت جمعية الصيادلة في مذكرتها إلى أنه كان في بغداد تحت حكم العثماني تسعة صيادلة فقط ولكن يوجد ثلاثون في سنة ١٩٢٥ . وأضافت أنه كان على الطلاب أن يدرسوا الصيدلة في القسطنطينية تحت ظروف صعبة ولكن توجد مدرسة للصيدلة في بغداد سنة ١٩٢٥[1] .

وقدم ثلاثمائة موصلي من المقيمين في بغداد مذكرة إلى لجنة التحقيق معلنين أن الموصل جزء لا يتجزأ من العراق وبمثابة الرأس من الجسد[2] .

ونشرت جريدة **المفيد** مقالاً افتتاحياً بعنوان «السياسة التركية الغاشمة بالأمس ولليوم» ذكرت فيه أن العرب لم ينسوا بعد مصارع شهدائهم الذين ذهبوا ضحية الجور التركي ولا تلك للفضائع والمنكرات التي تألف منها للترك تاريخ أسود . وطالبت ببقية البلدان العربية التي لا يزال العلم التركي يخفق فوق أصقاعها ، وأملت أن الأتراك تعلموا درساً من سياستهم الخرقاء سياسة تتريك العناصر غير التركية التي جرت عليهم النوائب والمصائب . وقالت الجريدة إن العرب ظنوا أن الأتراك سيحترمون ميثاقهم الوطني ولكنهم سرعان ما داسوه بالأقدام فشرعوا يطالبون بالموصل أشد البلاد عروبة[3] .

وقالت **العالم العربي** إن القضية العراقية تمثل الحياة أو الموت للعراق ، وسيتمسك العراقيون بحقوقهم ضد أية قوة ، وأنهم مستعدون لافتداء مصلحتهم بالأرواح ، فانتزاع أرواحهم أسهل من انتزاع حقوقهم وجعلهم عرضة للهوان

(١) **العالم العربي** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٢) **العالم العربي**ن ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣) المفيد ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ .

والذل وموضوعاً للعنة الأحفاد والأجيال المقبلة[1] .

ونشرت الموصل مقالاً بعنوان «من هي عصبة الأمم-الموصل ترحب باللجنة الأممية» فأكدت أن الموصل عربية وعراقية ، روح العراق وقلبه ، ويستحيل على الجسد أن يعيش إذا فصل الروح والقلب منه[2] .

وقد أبرق رؤساء الطوائف المسيحية إلى قداسة البابا وكرادلة لندن وبروكسل وفيينا وبودابست يحتجون على مطالب الأتراك اللاشعبية ويستنجدون بهم لدى عصبة الأمم لصيانة ولاية الموصل ، لأن الموصل هي الملجأ الوحيد لعشرات الآلاف من مهاجري مسيحيي العالم الشرقي[3] .

وفي حزيران ١٩٢٥ ألف جماعة من الموصليين حزباً باسم الحزب الوطني لمقاومة الدعاية الضارة بالوحدة العراقية والسعي وراء استقلال العراق استقلالاً تاماً[4] .

الآراء الكردية:

في أول تشرين الأول ١٩٢٤ أرسلت الجمعية الكردية في السليمانية إلى مجلس عصبة الأمم مذكرة تعارض فيها المطالب التركية في ولاية الموصل ، وأنكرت وجود أية علاقة بين الأكراد والأتراك سوى الدين ، فلما أصبحت تركيا لا دينية لم تبق أية رابطة على الإطلاق . وقد شكت الجمعية من تتريك أكراد تركيا ومن معاملتهم الجائرة . وقد وصفت المذكرة إعطاء ولاية الموصل إلى تركيا كجريمة ضد الحقوق الإنسانية عامة وضد حقوق الأكراد خاصة . وختمت المذكرة بالالتماس من مجلس العصبة أن يساعد على تحسين حالة شعب منسي

---

(١) العالم العربي ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٢) الموصل ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣) العالم العربي ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٤) الموصل ، ١ حزيران ١٩٢٥ .

ومهجور لكي يكون عنصراً يخدم السلم والرقي في الشرق الأدنى بالتفاهم مع مجاوريه من الأرمن والكلدان والعناصر الأخرى(١) .

ونشرت جريدة **المفيد** مقالاً بعنوان «الغاية الفاسدة» نقلاً عن جريدة **زبانهوه** التي تصدر في السليمانية للكاتب الكردي علي عرفان هاجم فيه فتاح «أفندي» الخبير التركي وقال : ربما يقول الأتراك أننا نريد حماية هذه الأمة ونظامها وتربيتها ، ولكننا نقول لهم اذهبوا وفتشوا أنتم عن مربٍ يتعهد في تربيتكم وحام يحمي بلادكم فأنتم أحق بالحماية من أية أمة أخرى ، فما كان التركي في مدرسة العالم الكبرى إلا تلميذاً بسيطاً لا يزال في آخر صف بين أبناء الشعوب المتمدنة(٢) .

وقد أجاب الأستاذ رفيق حلمي المؤرخ والمربي الكردي وأحد أعوان الشيخ محمود سابقاً على أسئلة المؤلف عما إذا كانت هناك جماعة من الأكراد طالبت بتأسيس حكومة كردية وطنية تحت الانتداب البريطاني فقال نعم ، وهذه الجماعة مؤلفة من المثقفين ورؤساء العشائر والأسر الكبيرة وقد اشتغلوا سراً في العراق وفي خارجه من أجل الاستقلال الكردي وذلك منذ أيام الإمبراطورية العثمانية وأضاف أن أولئك الأكراد بنوا مطالبهم على معاهدة سيفر . وقال كانت هناك جماعة كردية أخرى من رجال الدين وموظفي الحكومة وضباط الجيش العثماني وقد أيدت تركيا ، فأما رجال الدين فكانوا متأثرين بالعاطفة الدينية وأما الموظفون والضباط فكانوا مدفوعين بمصالحهم الشخصية . وأضاف الأستاذ رفيق حلمي بأن الذين أيدوا العراق كانوا في الغالب من التجار والملاكين وقد كانوا متأثرين بالأسباب الاقتصادية . وقال أنه يعتقد أن أكراد لواء الموصل كانوا تحت نفوذ بريطانيا العظمى . وذكر أن الجماعة الوحيدة المهمة من الأكراد الذين كافحوا من أجل الاستقلال هي جماعة الشيخ محمود . وقال أنه

---

(١) **العالم العربي** ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

(٢) جريدة المفيد ، ٢٧ شباط ١٩٢٥ .

كانت هناك جماعة مسلحة من الأكراد والأتراك في رواندوز تحت قيادة ضابط جركسي مصري (عثماني) اسمه على شفيق بك المصري ويعرف باسم اوز دمير بك ، وقد نشرت هذه الجماعة الإرهاب[1] . والدعوة لتركيا منذ أيام مؤتمر لوزان ولكن القوات العراقية قمعتها قبل مجيء لجنة التحقيق .

التعليقات العراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥

استقبلت الصحافة العراقية تقرير اللجنة بإحساسات مختلفة : غضب على نتائج اللجنة النهائية ، وأمل بأن تدافع بريطانيا عن حقوق العراق في الموصل أمام مجلس العصبة عند بحث التقرير ، وتفاؤل بقرار المجلس المنتظر .

حاولت جريدة **العراق** أن تدحض رأي اللجنة بأن تركيا أكثر استقراراً من العراق فقالت أن تاريخ الإمبراطورية العثمانية يظهر أنه كانت هناك دائماً ثورات وانقلابات واستشهدت بالثورة الكردية في سنة ١٩٢٥ لكي تثبت أن تركيا الحديثة لا تختلف عن الإمبراطورية العثمانية[2] .

ونشرت جريدة **الموصل** مقالاً افتتاحياً بعنوان «الموصل وتقرير الوفد الأممي» أيدت فيه تمديد مدة الانتداب لخمس وعشرين سنة لتشجيع الرأسمال الأجنبي على دخول العراق فقالت أن دولاب العمل قد وقف تمام الوقوف وكسدت الأسواق التجارية كساداً لا مثيل له لعدم ائتمان الشركات الأجنبية من إدخال رؤوس أموالها إلى العراق ، لأن المعاهدة العراقية-البريطانية قصيرة الأمد لا تطمئنهم ، أما إذا امتدت المعاهدة إلى خمس وعشرين سنة تتقاطر تلك

---

(١) كنتيجة لنشاط جماعة الأقلية في ولاية **الموصل** التي أيدت تركيا وجربت الإرهاب كسلاح سياسي أضافت الحكومة **العراقية** سنة ١٩٢٤ المادة الرابعة عشرة إلى الفصل الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادية لمعاقبة الإرهاب والاغتيال السياسي .

(٢) **العراق** ، ١١ آب ١٩٢٥ .

الشركات على العراق تقاطر الفراش على السراج[1] .

ونشرت **العراق** مقالاً شديداً عنوانه «تقرير الموصل تقرير أخرق وفرية منكرة» قالت فيه أنه قبل مجيء لجنة التحقيق كان العراقيون يتوسمون في رجالها الخير والإنصاف والاطلاع الواسع ولكن سرعان ما انقلبت هذه الثقة إلى ريبة شديدة . ثم هاجمت التقرير فقالت فيه سخائف الآراء وفواسد النظريات ومعوجات النتائج يأسف لها كل من كان يتوقع من مندوبي عصبة الأمم التي تمثل صفوة العقول المتمدنة ، فيحق والحالة هذه أن ينعت التقرير بالتقرير الأخرق . وذكرت هذه الجريدة التي يصدرها صحفي مسيحي أن اللجنة افترت على النصارى واليهود بقولهم أنهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العراقي من دون الانتداب ، وأكدت أن نصارى العراق كلهم بقلب واحد يفضلون البقاء مع إخوانهم المسلمين العرب مهما كان مصيرهم ، ويفضلون أن يموتوا بين إخوانهم المسلمين العراقيين ومع العرب وبيدهم من أن يعودوا إلى براثن النمر التركي الضاري الذي لا يروي دم جشعه[2] .

وقد ذكر ساسون حسقيل وزير المالية العراقية (وهو يهودي) في تصريح له تأييد اقتراح تمديد الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة إذا نال العراق الموصل . وأشار إلى أن خط بروكسل ليس بالخط الطبيعي وأن المحافظة عليه تتضمن صعوبات كبيرة ، وأكد أن الموصل عربية وأن نواب ولاية الموصل وأعيانها يرغبون في البقاء في العراق . وأكد أنه إذا أعيدت الموصل إلى تركيا فلا يمكن أن تستمر المملكة العراقية في الوجود بعد ذلك لأن إيرادات الأقسام الباقية لا تكفي وتصبح بغداد عاصمة البلاد قريبة من حدود قد تكون معادية ، وأبدى ساسون حسقيل مخاوفه من أن يؤدي ضياع الموصل إلى جلاء البريطانيين عن العراق

---

(١) **الموصل** ، ١٢ آب ١٩٢٥ .

(٢) **العراق** ، ١٣ آب ١٩٢٥ .

وهذا يضع العراق تحت رحمة الإيرانيين في حالة سقوط رضا بهلوي(١) .

ووصفت جريدة **العالم العربي** التقرير بأنه ملئ بالغوامض والمتناقضات والمغالطات وقد عزتها إلى الكونت بول تلكي ليسعد أصدقاءه الأتراك(٢) . وقالت جريدة المفيد لو شاءت اللجنة اختصار تحقيقها وترجيح الحق الطبيعي للعراق على كل اعتبار واه آخر لما وصلت الآراء من اتضارب إلى هذا الحد(٣) . وأشارت العراق إلى أنه بالرغم من احتواء التقرير للتناقضات والأغراض والسياسات المتعارضة فقد أوصى بإبقاء الأراضي المنازعة جزءاً متمماً للعراق بسبب الحجج القوية المؤيدة للعراق ، ولا سيما رغبات سكان ولاية الموصل(٤) . وقد اعترفت جريدة المفيد بأنه من غير المحتمل أن تعطى ولاية الموصل إلى تركيا لأن بريطانيا العظمى ستحافظ على عهودها التي قطعتها للعرب والأكراد والآثوريين(٥) .

وقد قرر البرلمان العراقي في جلسة سرية بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٥ أن يتبع نصيحة بريطانيا فعبر بالإجماع عن تصميمه على الدفاع عن الموصل ضد الأتراك حتى ولو أدى ذلك إلى الحرب(٦) . وقد أرسل مجلسا البرلمان برقية شكر إلى ايمري وزير المستعمرات البريطانية ومندوبها في مجلس العصبة لدفاعه عن حقوق العراق . وقد دهش الحزب العراقي المتطرف وروع عندما وجد أن بعض الصحف البريطانية تعارض في تمديد التحالف بين بريطانيا والعراق . وقد فسر

---

(1) *The Times*, August 18, 1925.

(٢) **العالم العربي** ، ١٥ آب ١٩٢٥ .

(٣) **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(٤) **العراق** ، ١٩ آب ١٩٢٥ .

(٥) **المفيد** ، ١٦ أيلول ١٩٢٥ .

(596) *Current History*, XXII, p 143.

بعضهم موقف تلك الصحف أنها تتسلم مخصصات من الحكومة التركية[١] .

وقد أرسل رؤساء المسيحيين واليهود برقيات إلى الملك فيصل وإلى المندوب السامي البريطاني في العراق وإلى رئيس الوزارة العراقية وإلى عصبة الأمم يحتجون وينكرون ما نشر عنهم في تقرير اللجنة عن رغبتهم في الرجوع إلى تركيا ، ويصرحون بأنهم عرب ويريدون أن يعيشوا تحت العلم العراقي العربي مع إخوانهم المسلمين . وقد وقع على هذه البرقيات مطران السريان الكاثوليك ومطران السريان اليعاقبة ومطران الكلدان ونائب البطريرك وقس الأرمن وحاخام اليهود وغيرهم من الأطباء والمحامين والقسس من المسيحيين واليهود[٢] .

بعد أن أمضى الملك فيصل شهرين في أوربا الغربية بحث في خطابه الوداعي بلندن بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٢٥ ضرورة احتفاظ العراق بولاية الموصل ، وأكد أنه إذا جرد العراق من الموصل فسيكون مستقبل البلاد الاقتصادي في أسوأ حال ويكون الدفاع عنها غالي التكاليف وشاقاً . وإذا انفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة وربما قاتلة لبلاده ويعرقل التقدم الملحوظ في إدارة العراق عرقلة تامة أو ينقلب إلى ضده . ويؤدي هذا الانفصال إلى زيادة المصاريف العسكرية ومصاريف المحافظة على النظام والأمن في القسم الباقي من القطر[٣] .

مؤيدو تركيا في العراق:

كانت هناك جماعة موالية للأتراك لأسباب مختلفة ، فقد كان بعضهم من الموظفين السابقين والضباط المتقاعدين ، وكان بعضهم الآخر مندفعاً بتأثير العاطفة الدينية ، وبعضهم الآخر بسبب كرههم لجماعات أيدت الإنكليز والحكومة العراقية .

---

(1) *British Report*, 1925, p. 15.

(٢) العالم العربي ، ٤ أيلول ١٩٢٥ .

(3) *Current History*, XXIII, p. 450.

ذكر الدكتور جميل دلالي الذي كان سكرتيراً لحزب الاستقلال الموصلي لكاتب هذه السطور أن الأتراك حاولوا في أواخر أيامهم القضاء على اقتصاديات الموصل ، فكان بعض الموصليين ينتظر من الإنكليز الذين ادعوا أنهم جاءوا محررين لا فاتحين أن يحسنوا الوضع فلما خاب أملهم فيهم ويئسوا من تحسن الوضع عادوا إلى تأييد الأتراك إخوانهم في الدين ، وذكر الدكتور دلالي أن مؤيدي الأتراك كانوا ضعافاً بسبب موقف الحكومتين الإنكليزية والعراقية منهم ونشاط حزب الاستقلال ، فإذا وزعوا نشرات في صالح الأتراك صادرها القوميون العرب وأتلفوها ورجح أن بعض المؤيدين كان لهم اتصالات بالأتراك وأنهم تسلموا منهم مساعدات مالية . ولكنهم لم يلجأوا إلى العنف . وذكر أن مصطفى الصابوني وجماعته وهم عرب كتبوا مضبطة أرسلوها إلى الأتراك يطالبون بعودتهم وقد حصل الإنكليز على تلك المضبطة وقدموها إلى الملك فيصل . ويفسر الدكتور دلالي موقف الصابوني بأنه كان هو وطبقة التجار في الموصل ضد آل العمري وضد السادة (أي آل النقيب وآل المفتي وآل الفخري) الذين أيدوا الحكومة العراقية . وفسر الدكتور جميل دلالي تأييد آل النجفي (وهم عرب) وآل كشمولة للأتراك بخصومتهم مع آل توحلة الذين أيدوا الحكومة العراقية ، وفسر تأييد بعض أفراد آل النقيب وآل سليمان بك للأتراك بثقافتهم التركية وعواطفهم الإسلامية ، وأما تأييد أغوات باب البيض للأتراك فنسب إلى رد الفعل ضد الإنكليز .

ونشرت **المانجستر غارديان** مقالة عن مؤيدي تركيا في العراق ذكرت فيها أنهم أقلية ضعيفة الأثر ، وتطرقت إلى تجدد الإشاعات التي تذكر في المقاهي عن هجمات الأتراك وانتصاراتهم وعن قرب احتلالهم للموصل ، وذكرت أن تأثير هذه الإشاعات كان ضعيفاً بسبب سياسة الإدارة الحرة تجاه الصحافة . ثم ذكرت الجريدة أن العناصر المؤيدة لتركيا مؤلفة من جماعتين : الجماعة الأولى مؤلفة من الموظفين السابقين في العهد العثماني الذين فقدوا وظائفهم في العهد الجديد ، والجماعة الثانية مؤلفة من مؤيدي الأتراك لأسباب سياسية ودينية .

فأما عن الجماعة الأولى فقد سعت الحكومة العراقية لتوظيف بعضهم ولكن بعضاً منهم لم يصلح للخدمة لعدم كفاءة قسم منهم ولارتشاء قسم آخر ، فلا عجب أن نراهم يتذكرون أيام الأتراك ويتمنون عودتهم . أما الجماعة التي تؤيد الأتراك لأسباب سياسية ودينية فأكثرها من الجيل القديم وكانت تعتبر الإمبراطورية العثمانية رمز قوة الإسلام السياسية ، وقد شعروا بمرارة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى كما لم يشعر بها أي شعب آخر ، وقد افتقدوا الخلافة مثلهم الأعلى الذي يقدسونه منذ وفاة النبي محمد[١] .

وقد حكم على ثلاثة من الوكلاء الأتراك لبثهم الدعوة لإرجاع الحكم التركي في العراق . وقد نشر اثنان منهم كتباً باسم الجمهورية التركية وقد حكم عليهما بالحبس الشديد لمدة ثمانية عشر شهراً ، ونفي أحدهما إلى تركيا بعد انتهاء مدة محكوميته ووضع الآخر تحت مراقبة الشرطة لمدة حكمه نفسها . وحكم على الثالث بالحبس الشديد لمدة سنة لإقلاقه الأمن العام بنشره الدعوة بأن مصطفى كمال سيحتل العراق ويقتل جميع الموظفين[٢] .

التعليق على قرار مجلس العصبة سنة ١٩٢٥

استقبل الشعب العراقي قرار مجلس العصبة المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ الذي أعطى ولاية الموصل إلى العراق بسرور وابتهاج عظيمين فأقام الولائم والأفراح وعطل الأشغال العامة . وبالرغم من أن الصحف صدرت مسرورة جذلة استنكر بعض العراقيين الفقرة الثانية من القرار التي أوصت بتمديد أجل الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة[٣] .

---

(1) The Manchester Guardian, January 3, 1925.

(2) *Current History*, XXIII, p. 768; *British Report*, 1926, pp. 154-155; L'Asie Francaise, October, 1925, pp. 324-325.

(٣) العراق ، ١٨ ، ١٩ كانون الأول ١٩٢٥ .

وفي ١٧ كانون الأول ١٩٢٥ بعد إعلان قرار المجلس مباشرة اجتمع مجلس الوزراء العراقي وقرر إرسال برقية شكر إلى ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية وأخرى إلى سكرتير عصبة الأمم . وقد جاء في البرقية المرسلة إلى بلدوين أن الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الأمم والذي قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان ، وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعي التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق وخاصة للسر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية وليوبولد ايمري وزير المستعمرات ، وتصرح الحكومة العراقية بأنها مستعدة للبدء بالمفاوضات لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا . وشكرت الحكومة العراقية عصبة الأمم للقرار العادل الذي اتخذه المجلس[١] . وقد أرسل الملك فيصل برقية يشكر فيها عصبة الأمم . وأرسل رئيس بلدية الموصل ورئيس بلدية أربيل وبطريرك بابل ومطران اليعاقبة وحاخام اليهود برقيات شكر لايمري[٢] . وفي اجتماع مجلس الأعيان بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥ قرأ رئيس الوزارة العراقية قرار مجلس العصبة ووعد بأن تدافع حكومته عن حقوق العراق في المعاهدة المقبلة مع بريطانيا[٣] .

في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ روى مراسل مجلة ذي نيرايست أند انديا أن خبر قرار مجلس العصبة استقبل في بغداد بالابتهاج العام . وقد رفع العلم العراقي على البيوت والبنايات . وقد تحسن الوضع التجاري . ولكن لم يعم الرضا جميع الناس فقد تشكى بعض المتطرفين من فداحة ثمن الموصل على العراق وأسفوا لقرار المجلس بتمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار المراسل إلى أن الملك فيصل عبر عن مقابلة خاصة مع ممثل جريدة ذي

---

(١) **العالم العربي** ، ١٨ كانون الأول ١٩٢٥ .

(2) *The Times*, December 21, 1925.

(٣) **الوقائع العراقية** ، ٢٩ كانون الأول ١٩٢٥ .

بغداد' تايمس عن ارتياحه العظيم للقرار، وقال أنه لا يرى سبباً لعدم وجود تحالف ودي بين العراق وبريطانيا لا لمدة خمس وعشرين سنة بل لأية مدة ضرورية بشرط المحافظة على كرامة الأمة دائماً وبشرط عدم وجود أحكام تعرقل تقدم الشعب العراقي. وقد دلتنا التجارب في الماضي على أن الحكومة البريطانية مستعدة لمساعدتنا بكل طريقة ممكنة في التغلب على صعوباتنا[١].

وقد روت بعثة نائبي الجنرال ليدونر على الحدود العراقية-التركية إلى مجلس العصبة أن المثقفين استقبلوا قراره بحماسة واستقبلته الجماهير بالرضا. واستشهدت بالاحتفاء الذي استقبلها به الأهلون أينما حلت وبدفع أهالي لواء الموصل لضرائب ثلاث السنوات الماضية مما يدل على قبولهم للقرار. ولم تشاهد البعثة أي علاقة على التذمر من قرار المجلس[٢].

معارضة المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٦

بالرغم من ترحيب العراقيين بقرار المجلس عن الموصل فقد استنكروا الشرط الملحق به والذي يدعو إلى تمديد الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة. ولذلك عارضوا المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٦ لتضمنها ذلك الشرط وخاصة لتمديد مفعول الاتفاقيات الملحقة للمدة نفسها. وقد أعلنت جريدة **المفيد** يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ أي بعد إمضاء المعاهدة مباشرة بأن الحكومة البريطانية أرهبت الحكومة العراقية وأجبرتها على توقيع المعاهدة[٣]. وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بتقديم المعاهدة إلى البرلمان البريطاني في ٢ شباط ١٩٢٦ ولذلك طلب ايمري من الحكومة العراقية أن يبرم البرلمان العراقي

---

(1) *The Near East and India*, XXIX, p. 66.

(2) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

(٣) المفيد، ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦.

المعاهدة قبل ذلك التاريخ ، وقد أبدى الملك فيصل والحكومة العراقية استعدادها لإجابة ذلك الطلب[1] .

ففي يوم ١٦ كانون الثاني عرض رئيس الوزارة العراقية المعاهدة العراقية- البريطانية على مجلس النواب مرفقة بكتاب معنون إلى رئيس مجلس النواب موضحاً أسباب عقد المعاهدة ، وقد أكد الكتاب أهمية ولاية الموصل للعراق واستعرض تاريخ المشكلة . وذكر العرض التركي المؤرخ في ١٩ آذار ١٩٢٥ لعقد معاهدة مع بريطانيا العظمى بغية الحصول على ولاية الموصل . وقد احتوى مشروع المعاهدة هذا على جعل الزاب الصغير حداً فاصلاً ؛ وعلى تعهد تركيا لضمان وحدة العراق ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازاً لاستغلال النفط في ولاية الموصل مع مد أنابيب في الأراضي التركية وإنشاء مرفأ على ساحل البحر ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازاً لإنشاء وإدارة سكك حديد طولها على الأقل ثلاثة آلاف كيلومتر تصل ولايات تركيا الجنوبية بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومتراً على جانبي الخط ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازات لإنشاء وإدارة عدة موانئ . وأشار كتاب رئيس الوزراء إلى أن بريطانيا العظمى توافق بموجب مشروع المعاهدة المقترحة على فصل أهم قسم من ولاية الموصل وقبول الفرنك الفرنسي لتأدية الدين العثماني والسماح لتركيا بعقد قرض في أسواق لندن . ثم أوضح الكتاب موقف بريطانيا ودافع عنه ومدحها لإخلاصها لتعهداتها للعرب . وذكر الكتاب المعارضة البريطانية وموقفها من التزامات بريطانيا المالية في العراق لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار الكتاب في الختام إلى أن الحكومة العراقية بذلت جهدها في تخفيف أعباء العراق ولا سيما الأعباء المذكورة في الاتفاقيات الملحقة مؤملة بأن المجلس يقدر الظروف العامة التي أحاطت بهذه المسألة وما يترتب على قراره من النتائج الخطيرة[2] .

---

(1) *British Report*, 1926, pp. 13-19.

(٢) **العالم العربي**، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ حين بدأ مجلس النواب مناقشة المعاهدة أعلن رئيس المجلس رشيد عالي الكيلاني أن أحد النواب قدم اقتراحاً خطياً ينظر إلى المعاهدة بطريقة الاستعجال على أساس أن هذه المعاهدة ما هي إلا استمرار للمعاهدة السابقة لسنة ١٩٢٢ وهي معروفة عند النواب . فلما اعترض نواب المعارضة على نظرها بطريقة الاستعجال لأن قرار مجلس العصبة أعطى مهلة أمدها ستة أشهر لعقد المعاهدة ، وذكر رئيس الوزراء المجلس أن بريطانيا تنتظر قراره قبل ٢ شباط وناشد النواب أن يأخذوا بنظر الاعتبار مصالح البلاد ، ولكن المعارضة لم تر ما يبرر الاستعجال . ثم وضع الرئيس الاقتراح بالتصويت . فتبع ذلك ضوضاء وضرب المقاعد ولكن الرئيس أعلن قبول الاقتراح .

ثم رجا رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون من رئيس المجلس أن تكون مناقشة المعاهدة بجلسة سرية فوثب النواب المعارضون وأحدثوا ضوضاء وصياحاً . ولما طلب رئيس الوزراء من رئيس المجلس أن يحافظ على النظام صاح أحد نواب المعارضة «اسكت» وواصل بقية نواب المعارضة صياحهم ثم بدأوا يخرجون . وقد رمى بعضهم على رئيس المجلس بنسخ المعاهدة وبعضهم مزقها . وصاح صوت «خونة! هذه أكثرية غاشمة ظالمة! فلتسقط الأكثرية الغاشمة!» . وتقدم أحد المعارضين بالقرب من منبر الخطابة ورفع كلتا يديه وقال «ألا فلتعلم الأمة بأني أرفض المعاهدة رفضاً باتاً» وعندما صاح حكمت سليمان وزير الداخلية «اخرجوا» أجاب أحد المعارضين «صدقوا المعاهدة أيها الخونة» وتأثر معارض آخر تأثراً بلغ حد البكاء وقال نائب آخر «لماذا تطلب منا أن نخرج يا خائن» . وصرخ معارض في الخارج «فليبع حكمت بك البلاد» . ثم واصل المجلس اجتماعه السري لمدة ساعة ونصف ، ثم أذيع بعد ذلك أن النواب الحاضرين وعددهم ٥٨ وافقوا على المعاهدة . أما عدد النواب المنسحبين فيبلغ تسعة عشر[١] .

---

(١) **العالم العربي** ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ اجتمع مجلس الأعيان العراقي وأعلن الرئيس ورود المعاهدة لمناقشتها ، وقدم عينان اقتراحاً خطياً لنظر المعاهدة بطريقة الاستعجال وقبل . ثم أعلن رئيس الوزراء أن لديه بعض الوثائق والمراسلات بين الحكومتين البريطانية والعراقية ورجا المجلس أن يقرأها عليه بجلسة سرية[١] . وبعد جلسة دامت ساعة ونصف عاد المجلس إلى الجلسة العلنية . فتكلم العين مولود مخلص وقال أن العراق مهدد بالهلاك لأن معاهدة ١٩٢٦ أثقل من معاهدة ١٩٢٢ ورجا مجلس الأعيان إرجاع المعاهدة إلى مجلس النواب ما دام مجلس العصبة قد أعطى العراق وبريطانيا مهلة لمدة ستة أشهر لعقد المعاهدة . ولكن وزير العدل أثنى على موقف بريطانيا في الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل سواء كان ذلك لمنفعتها الخاصة أو لمنفعة العراق وأيد أحد الأعيان وزير العدل . ثم وافق المجلس على المعاهدة بسبعة عشر صوتاً ضد واحد[٢] .

وقد تساءلت جريدة **الاستقلال** لسان حال المعرضة هل من الحكمة وهل من المعقول أن تبرم معاهدة مهمة تقيد مستقبل العراق لمدة ربع قرن في نصف ساعة ، فإلى أي مدى ابتعد أولئك النواب عن المنطق والعقل وإلى أي مدى بعدوا عن اعتبار مصالح بلادهم ، ولكن حزب الشعب قام بدور تاريخي وسيسجل أعماله بحروف من نور يذكرها بالثناء أحفادنا وأحفاد أحفادنا خلال القرون القادمة[٣] . وقالت جريدة العراق الحكومية أنها فوجئت بموقف المعارضين ، فقد تركوا مجلس النواب من دون بيان موقفهم هل هم موافقون على إبرام المعاهدة أم لا . وقالت أنها لا تستطيع اعتبارهم إلا حزب بذي وجهين وأن

---

(١) نشرت الحكومة البريطانية هذه الوثائق والمراسلات في مجموعة State Papers كما نشرت الحكومة الاميركية بعضها الآخر وهي خاصة بالكفاح بين الدولتين حول النفط . ويجدها القارئ في الفصل الثاني عشر أدناه .

(٢) **العالم العربي** ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٣) **الاستقلال** ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

عملهم مجرد مناورة سياسية مدبرة . وقالت أيضاً أن أكثرهم شبان يحتاجون إلى تمارين لتقوية عضلاتهم ، فهي تقدر رغبتهم في القيام باللعب على الحبال وهذا ما يتوقع منهم ولا يتوقع السلوك المعقول[1] .

وقد عارض حزب الاستقلال الموصلي المعاهدة وفصل أحد أعضائه العضو في مجلس الأعيان لموافقته على المعاهدة[2] . وأما الحزب الوطني فعارضها وشكر حزب الشعب على موقفه[3] .

الارتياح من التسوية النهائية

في ١٤ حزيران ١٩٢٦ قدمت الحكومة العراقية المعاهدة العراقية-التركية البريطانية لسنة ١٩٢٦ إلى مجلس النواب لإبرامها مع مذكرة إيضاحية ذكرت التعديل البسيط في خط الحدود بين أشوتا وعلمون ، ومنح تركيا عشرة بالمائة من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين سنة ، وأكدت المذكرة أن المعاهدة في صالح العراق لأنها أعطت ولاية الموصل إلى العراق ، وتضمنت اعتراف تركيا بالعراق كدولة مستقلة وأشارت إلى أن المجلس الوطني الكبير التركي أبرم المعاهدة يوم ٧ حزيران ١٩٢٦ ، ورجت الحكومة المجلس أن يناقش المعاهدة بطريقة الاستعجال . فناقشها المجلس في اليوم نفسه . وقد أعرب نواب كثيرون عن رغبتهم في العلاقات الودية التعاونية بين تركيا والعراق . وقد أبرمت المعاهدة بالإجماع . وفي اليوم التالي وافق مجلس الأعيان بالطريقة نفسها[4] . وقد استقبل الشعب العراقي المعاهدة

---

(١) العراق ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٢) جريدة نداء الشعب ، ٣١ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٣) نداء الشعب ، ٣ شباط ١٩٢٦ .

(٤) العراق ، ١٥ ، ١٦ حزيران ١٩٢٦ .

بالأفراح وإقامة المهرجانات وأرسل بعضهم برقيات التهنئة إلى البلاط الملكي وإلى مجلس الوزراء[١] .

وبمناسبة إبرام هذه المعاهدة أمر الملك فيصل يوم ١٧ حزيران بإقامة مأدبة ملكية لأعضاء البرلمان وبعض الشخصيات البارزة في بغداد ، وخطب فيها الملك خطبة شكر فيها أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية لتضامنهم وتعاونهم في سبيل المصلحة العامة . وقال أن غايتنا الرئيسة هي أن نعيش بسلام مع جيراننا خاصة والعالم بأسره عامة ، وقال أن تركيا أصبحت صديقتنا وواجب العراق أن يظهر لها من الولاء بقدر ما تظهره لنا . وختم الملك خطابه بأن شكر للإنكليز الأعمال الجيدة التي بذلوها لمساعدة العراق في تسوية مشكلة الموصل[٢] .

وأمر الملك فيصل يوم ٢٦ حزيران بإقامة مأدبة ثانية للسر هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق وحاشيته ، وخطب خطبة وجيزة أطرى فيها على الجهود التي بذلتها إنكلترا لخير العراق وشكر للسر هنري اهتمامه الخاص بحكومة العراق[٣] .

(١) **العراق** ، ١٠-٢١ حزيران ١٩٢٦ .

(٢) **العراق** ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ ؛ **نداء الشعب** ، ١٨ حزيران ١٩٢٦

(٣) **العراق** ، ٢٨ حزيران الثاني ١٩٢٦ ؛ **نداء الشعب** ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ .

الفصل التاسع
الرأي العام البريطاني ومشكلة الموصل

تابعت الدوائر السياسية في بريطانيا العظمى محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ . وقد استعرضنا وجهات نظر وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانية في الفصول السابقة . وبالرغم من تأييد أكثرية الصحف البريطانية للعراق فقد أيد عدد قليل منها تركيا . وكانت هناك تفسيرات شتى للسياسة البريطانية المتعلقة بمشكلة الموصل خاصة وبالعراق عامة .

الآراء البريطانية في الأدوار الأولى من المشكلة

في أثناء اجتماعات مؤتمر لوزان الأول عارضت الديلي كرونكل ادعاء الأتراك أن الموصل ميراث قومي ، وقالت أن الموصل لم تعد ميراثاً قومياً كما لم تعد بغداد أو مصر أو الجزيرة العربية ، واعترفت أن الأتراك فتحوا الموصل كما فتحوا تلك البلاد الأخرى ولكنها أكدت أن الأتراك لم يستوطنوها ، وأن الأتراك طردوا من الموصل بقوة السلاح كما طردوا من قبل من اليونان وصربيا وبلغاريا وألبانيا ومصر والجزيرة العربية وفلسطين وسوريا وبغداد .

وقد أنكرت الجريدة أن قضية الموصل قضية نفط وعزت هذه الفكرة إلى ذوي المصالح النفطية الأميركية الذين حاولوا أن يظهروها بهذا المظهر(١) .

وقد قال اللورد كرزن في خطابه الذي ألقاه في مجلس اللوردات يوم ١٣ شباط ١٩٢٣ بعد فشل مؤتمر لوزان الأول مباشرة أنه كان يناقش الأتراك بأن لا

---

(1) Quoted in *The New York Times* January 2, 1923.

ينظروا في المستقبل إلى موسكو أو إيران أو أفغانستان بل أن يولوا وجوههم شطر الغرب . وقد حث على وحدة الحلفاء في حل مشكلة الموصل ، وقال أنه كره كل ما قيل عن النفط والمبالغة في أهميته في نظر العالم(١) . وفي خلال الفترة الواقعة بين مؤتمري لوزان ذكر اللورد سايدنهام الحكومة البريطانية والشعب البريطاني بعهود الاستقلال والحرية التي قطعها البريطانيون للعرب(٢) .

وحين كان مؤتمر لوزان الثاني يبحث مشكلة الموصل كتب المؤرخ توينبي أنه يعتقد أن صداقة تركيا مهمة لبريطانيا ولا يمكن نيلها إلا بدفع كردستان الجنوبية ولكنه اعترف أن هذا ثمن باهظ . وقال إذا دفع البريطانيون هذا الثمن فقد يطمئنون بأن الأتراك لن يستعملوا كردستان واسطة لاسترجاع بقية العراق(٣) .

وقالت التايمز بعد مجيء حزب العمال إلى الحكم سنة ١٩٢٤ مباشرة أن تقليد استمرار السياسة الخارجية البريطانية جعل الزعماء العراقيين واثقين من أن الوزارة العمالية ستواصل جهود حكومة المحافظين السابقة للوصول بمفاوضات الموصل إلى خاتمة ناجحة(٤) . وقبل اجتماع مؤتمر القسطنطينية نشرت الجريدة نفسها مقالاً طويلاً عن تاريخ الموصل منذ العهد الإسلامي حتى سنة ١٩٢٤ محاولة أن تثبت أن مدينة الموصل كانت ولا تزال عربية(٥) .

وقبل انهيار مؤتمر القسطنطينية وصفت المورننغ بوست ما قالته الصحف التركية عن العروض البريطانية المزعومة عن سكك حديد الأناضول وعن حصة العراق في الدين العثماني العام وعن قرض لتركيا في لندن بأنه محاولات

---

(1) *Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LIII, Cols. 37-40.

(2) *The Times*, March 2, 1923.

(3) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *the Contemporary Review*, CXXIII, p. 687.

(4) *The Times*, January 29, 1924.

(5) *Ibid*, May 17, 1924.

للتثبت مما تستطيع تركيا الحصول عليه عن طريق مفاوضات القسطنطينية . وقد أيدت المانجستر غارديان رأي جريدة المورنن بوست وأضافت أن الأتراك يخشون الحركة القومية الكردية في العراق وأثرها على أكراد تركيا ، قد تعرض وحدة الجمهورية التركية للخطر[١] .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية ليوبولد ايمري وزير المستعمرات والسر صموئيل هور وزير الطيران إلى العراق وولاية الموصل حين كانت لجنة التحقيق في ولاية الموصل لكي تبدي عطفها للعراقيين ولكسب ثقتهم في بريطانيا العظمى ولرفع قوتهم المعنونة . وقد درس الوزيران الوضع وجمعا المعلومات لحكومتهما[٢] .

وقد كتب من الهند قارئ بريطاني كان قد خدم في حملة العراق العسكرية إلى مجلة الاشياتيك رفيو الصادرة في لندن ذاكراً المصالح البريطانية في العراق مثل وعود البريطانيين للعرب والرغبة في منع رجوع الأتراك إلى العراق ، وأمل الحصول على فائدة من استثمار رأس المال البريطاني في العراق ، والرغبة في المحافظة على حقول النفط في إيران ، والخوف من خسران هيبة بريطانيا في حالة انسحابها من العراق وضرورة حماية خطوط المواصلات الجوية والبرية مع الهند والشرق . وأشار الكاتب إلى الأخطار التي قد يتعرض لها العراق في حالة سحب التعضيد العسكري البريطاني : محاولة تركيا استرجاع العراق وانتشار النفوذ البلشفي جنوباً عن طريق إيران وكردستان وامتداد النفوذ الفرنسي في سوريا[٣] .

وكتب جاردن مساعد ضابط سياسي بريطاني سابقاً في مدينة الموصل قبل نشر تقرير لجنة التحقيق أن الحكومات في بغداد وأنقرا شرقية غير مجربة وفيهما

---

(١) مقتبسة من جريدة الموصل ، ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(2) *The Times*, April 6, 1925; *United Empire*, XIV, 1925, p. 261.

(3) X, "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, XXI, pp. 222-224.

بعض الفساد ، ربما كانت حكومة أنقرا الدكتاتوري، أكثر اتحاداً وتعرف وضعها أكثر من حكومة العراق ، وأشار إلى أن الأخيرة تتمنع بإرشاد وتأييد صديق قوي هو بريطانيا العظمى(١) .

وبما أن للعراق علاقة بالدين بالعثماني أرسلت الحكومة البريطانية بعثة برئاسة أي . هلتن ينغ لدراسة الوضع المالي في العراق وقد باشرت البعثة دراستها في آذار ١٩٢٥ وأنهت تقريرها في نيسان ثم نشر في حزيران . وقد أكدت اللجنة إذا صدر القرار عن مشكلة حدود العراق الشمالية في غير صالح العراق فسيكون لها تأثير خطير جداً على وضع العراق المالي ؛ لأن لولاية الموصل أهمية اقتصادية كبيرة في رفاهية العراق وأن خسرانها سيغير مشكلة الدفاع العسكرية تغييراً تاماً(٢) .

وقد نشر مؤتمر نقابات العمال واللجنة الاستشارية في الشؤون الدولية لحزب العمال بعض الملاحظات عن مشكلة الموصل ، وقد اقتبسها **الكتاب الأحمر** باعتبارها مؤيدة لتركيا . وقد هاجمت هاتان المنظمتان الحجة . . . . عن حق الفتح لأن الموصل لم تكن مفتوحة عندما أمضيت هدنة مندروس بل أنها احتلت بعد ذلك خلافاً لأحكام الهدنة . وأشارا إلى أن للمفاوضات التمهيدية حول امتياز النفط مع الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩١١ لم توافق عليها الحكومة العثمانية وأن تركيا لم تعترف باتفاق سان ريمو وأن الاقتراح التركي لعقد اتفاقية حول نفط الموصل حل معقول .

ويعتقد المؤتمر واللجنة أنه ليس من المؤكد أن عرب الموصل يرغبون بالالتحاق بالعراق . أما ما يخص أكراد العراق فهناك أربعة نواب أكراد في المجلس الوطني الكبير التركي . فإذا كانت بريطانيا تحترم حقاً رغبات السكان كما وعدت هي

---

(1) F. W. Chardin, "The Mosul Question-What the Inhabitants Really Want", in *The Contemporary Review*, CXXVIII, pp. 61-62.

(2) British Colonial Office, *Report of the Financial Mission, Cmd.* 2438, (1925), p. 9.

وفرنسا في تشرين الثاني ١٩١٨ فعليها أن تتذكر الثورة العراقية ضد بريطانيا سنة ١٩٢٠ . وقد وصفا حجة اللورد كرزن العنصرية في لوزان بأنها باطلة فحجة الأقلية المسيحية ليست بكافية للمطالبة بولاية الموصل وليس هناك سبب للاعتقاد باضطهاد المسيحيين .

وقد أعاد المؤتمر واللجنة إلى الأذهان أن بريطانيا وافقت على تأسيس دولة كردية بمعاهدة سيفر ، فتساءلا لماذا بدلت بريطانيا موقفها وصارت تؤكد ضرورة المنطقة الكردية للعراق . وقد أجابا على القول بأن الموصل مخزن حبوب العراق بأن العراق يستطيع شراء الحنطة من الموصل . وختما ملاحظاتهما بالقول إذا أعطت عصبة الأمم ولاية الموصل إلى العراق فيعتبر الأتراك والأكراد قرارها ظالماً واستبدادياً ويصبح وجود المملكة العراقية صعباً وفي آخر الأمر مستحيلاً[1] .

الآراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

أظهر نشر تقرير لجنة التحقيق انقساماً أوضح في الرأي بين مؤيدي حكومة ستانلي بولدوين والمحافظة ومعارضيها . وكانت الحكومة مستعدة لقبول شرط وضع العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنة . أما المعارضة فكان لها آراء متباينة لأنها مؤلفة من جماعات شتى كالعمل والأحرار والشيوعيين وبعض المحافظين ولا سيما صحف اللورد بيفربروك : الديلي ميل والديلي اكسبريس والويست منستر غازيت ، وأما التايمز الصحيفة المحافظة المعتدلة فقد أيدت الحكومة .

وعلى العموم قالت الصحافة البريطانية أن تقرير اللجنة مضطرب وغامض ومعقد . وقد عللت **الديلي هرالد** العمالية التناقض في التقرير بأنه عجز اللجنة عن الاتفاق على رأي واضح ، وأكدت **الديلي نيوز** أن في التقرير غموضاً مخيباً

---

(1) *Turkish Red Book*, pp. 313-315.

للرجاء[1] . أما التايمز فتعتقد أن اللجنة توصلت إلى نتائج واضحة ومعقولة يستطيع مجلس العصبة الاعتماد عليها في قراره[2] ، وقد أظهرت الديلي ميل ارتياحها لأنها اعتقدت أن التقرير جاء في صالح الأتراك ، ونشرت مقالاً افتتاحياً قالت فيه أن الرأي العام البريطاني سيقابل بالارتياح الشديد تصريح عصبة الأمم بأن المنطقة المتنازعة يجب أن تعد جزءاً لا يتجزأ من تركيا ، لأن البريطانيين صمموا تصميماً صادقاً على أن لا يدخلوا حرباً جديدة من أجل هذه القضية ، ولا ريب أن خير خطة تسلكها الحكومة البريطانية هي أن تقرر عند انتهاء أجل المعاهدة في ١٩٢٨ الانسحاب من جميع البلاد عدا منطقة الزيت الواقعة حول البصرة مباشرة . وقالت الديلي اكسبريس أنه إذا أعطت عصبة الأمم لبريطانيا الخيار فإنه ليس ثمة شك تقريباً من أن الوزارة الحالية تختار التبعة والنفقات في العراق خمساً وعشرين عاماً أخرى . ونشرت المورنن بوست المحافظة المؤيدة للحكومة مقالاً قالت فيه أن البريطانيين يسعون لإنشاء جيش عربي منظم في العراق في أقرب وقت لأن مشكلة الموصل لم تسو بعد ، فمن المستحسن أن تجابه الحقيقة الواقعة وهي احتمال وقوع متاعب تلزم العراق بمساعدة بريطانيا في دفاعها عن الأراضي الواقعة تحت الانتداب[3] .

وعلم مراسل التايمز الدبلوماسي أن الوزارة البريطانية ترى أن اللجنة تجاوزت صلاحيتها كلجنة استشارية وتعتقد أن نتائجها متناقضة وغير منطقية وتعارض رأيها القانوني معارضة شديدة . وتعتقد التايمز أن الوزارة ستقبل وهي كارهة تمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة إذا قرر مجلس العصبة ذلك[4] .

---

(١) مقتبسة من جريدة المفيد ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(2) *The Times*, August 8, 1925

(٣) مقتبسة من جريدة المفيد ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(4) *The Times*, August 9, 1925.

وأكدت **الديلي تلغراف** المحافظة المؤيدة للحكومة أن التقرير لا يبعث على الارتياح مطلقاً ولا يحل المشكلة[1] . وعلقت **المانجستر غارديان** الحرة بقولها أن التقرير لم يعرض سوى حل معلق وأن أعضاء اللجنة لم يحسنوا تقدير الحقائق حينما حددوا المدة ، وإذا تركت بريطانيا العراق فجأة فواجبها أن تتركه قادراً على حكم نفسه في الداخل وقادراً على أن يدافع عن نفسه من الخارج . وذكرت **الديلي تلغراف** أن تركيا غير مرتاحة من احتمال خسرانها نفط الموصل ، ومما أقلق بالها أيضاً توصية اللجنة بإنشاء نظام حكومي خاص للأكراد لأنها تخشى أن يطالب أكراد تركيا بامتياز كهذا فيقاوموا خطة أنقرا في تتريك الأكراد[2] .

وعلقت مجلة **النير ايست أند انديا** المحافظة المؤيدة للحكومة على التقرير فذكرت اعتقادها بأن تشجيع الحكومة العراقية لمظاهرات أولاد المدارس يولد الشك في نفوس أعضاء اللجنة في حكمة تلك الحكومة بدلاً من التأثر بحسن تقديرها ، وهذا قد يؤدي إلى عدم تقرير تقدم العراق نحو الحكم الذاتي المستقر المسؤول حق قدره[3] . وقد ارتأت **الديلي نيوز** أن الأمر يكون سهلاً على بريطانيا إذا قرر مجلس العصبة إعطاء الولاية برمتها إلى تركيا بشرط أن تتعهد بضمان سلامة العراق ، غير أنه إذا سويت المشكلة بإنهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٢٨ فإن ذلك قرار سخيف يعتبر خيانة لحكومة العراق وشعبه ، وقد يؤدي إلى انهيار هذه الدولة الفتية التي لا تستطيع أن تحمي نفسها[4] .

خطب الارل بركنهيد وزير شؤون الهند في اكستر فقال إذا نالت تركيا

---

(١) مقتبسة في المفيد ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(٢) مقتبسة في المفيد ، ٢٧ آب ١٩٢٥ .

(3) *The Near East and India*, XXVIII, p. 247.

(٤) مقتبسة في العالم العربي ، ٤ أيلول ١٩٢٥ .

شمال العراق فإنها تهدد كيانه ولا يستطيع مقاومة هجوم الأتراك ، وهو يرى أن الانسحاب من العراق عمل إجرامي مخالف للعدالة[١] .

أرسلت جمعية الشرقين الأدنى والأوسط في بريطانيا رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية تقترح أن تدعو عصبة الأمم تركيا إلى عضويتها وأن تعطي عهداً باحترام وحدة واستقلال العراق مقابل موافقة العصبة على خط الزاب الصغير ، فإذا لم تفلح في هذا فعلى خط جبل سنجار-جبل حمرين . وفيما يخص المصالح البريطانية والأجنبية ، ذكرت الجمعية اعتقادها أنه في الجو الودي الذي ينتج عن تلك التسوية لا تبقى سوى صعوبة قليلة في الوصول إلى تسوية عادلة مع تركيا حول حقوق نفط الموصل التي ستكون مضمونة في أيدي الأتراك أكثر مما إذا تركت في حوزة حكومة بغداد. المهددة بالعداء التركي والمكشوفة لهجمات الأكراد المعادية[٢] .

روى مراسل النيويورك تايمز في لندن أن بعض البريطانيين المؤيدين لعصبة الأمم يعتقدون أن تأجيل مشكلة الموصل بالتماس الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية يدل على ضعف العصبة وصرحوا أن محاولة العصبة ، حل المشكلة بالتأجيل وبالمساومة وبتسويتها بكل الوسائل عدا الحرب لن تضفي على نفسها مجداً[٣] .

وكتب قارئ إلى جريدة التايمز أنه يشعر بأن الدعوة المؤيدة لتركيا في إنكلترا مسؤولة عن ثلاثة أشياء : تردد مجلس العصبة في إصدار قرار وزيادة تصلب الأتراك وهجوم الأتراك على المسيحيين في شمال الموصل[٤] . وهاجم قارئ حر معارضة الصحافة المحافظة وأعمال الأتراك ضد المسيحيين وخرق الحدود وأيد

---

(١) مقتبسة في العالم العربي ، ٨ أيلول ١٩٢٥ .

(2) *The Near East and India*, XXVIII, p.338.

(3) *The New York Times*, September 23, 1925.

(4) *The Times*, September 23 1925.

الحكومة البريطانية المحافظة ونصحها بنشر الحقائق عن الجمهور[١] .

وأرسل رئيس أساقفة كنتربري رسالة شديدة اللهجة إلى ستانلي بولدوين قال فيها إذا تركت الحكومة البريطانية مسيحيي العراق يلاقون مصيرهم المؤلم على أيدي الأتراك فسيؤدي ذلك إلى شعور المفكرين وفي بريطانيا بالخجل[٢] . ومن الجهة الثانية اجتمعت جماعة راديكالية من أعضاء البرلمان المعارضين وعبرت عن رأيها بأن لا تضيف بريطانيا العظمى مسؤوليات جديدة إلى مسؤولياتها حتى ولو كان ذلك بطلب من عصبة الأمم[٣] .

وقد اقتبست مجلة **اللتري دايجست** من جريدة **المانجستر غارديان** قولها أن تركيا ستعمل كل فنون خداعها ودبلوماسيتها الملتوية للوصول إلى غاياتها . واقتبست من **اللندن ستيتست** قولها كانت مشكلة الموصل دوماً حيوية للأتراك وإذا قرر مجلس العصبة إعطاءها للعراق فسيكون موقف تركيا من بريطانيا عدائياً دون ريب وهذا التطور يضر بالمصالح البريطانية[٤] . ونشرت **الديلي اكسبريس** صورة كاريكاتورية بعنوان «القافلة الضاحكة» تمثل بريطانيا العظمى مقيدة بالعراق بحبل وسلاسل تنتهي بكرة حديدية مكتوب عليها «٢٥ سنة» وهناك قافلة جمال مكونة من الدول الأخرى سائرة سعيدة خالية من المسؤولية[٥] . ولكن اللورد غراى يقول في خطابه في اتحاد عصبة الأمم أنه لولا عصبة الأمم لكانت تركيا وبريطانيا قد لجأتا إلى العنف لحل مشكلة الموصل[٦] .

وهاجم قارئ في جريدة **التايمز** «صحافة الجلاء» المعارضة واتهمها بأنها تقوم

---

(1) *The Times*, September 29, 1925.

(2) *The New York Times*. October 3, 1925.

(3) *The Times*, October 6, 1925.

(4) *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, pp. 17-18.

(5) Reporduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.

(6) *The Times*, October 10, 1925.

بدور البلاشفة الحمر وأعداء بريطانيا ، وأكد عدم رغبة أحد في مقاتلة تركيا من أجل الموصل ولكن إذا هوجم البريطانيون فلن يبرئوا تلك الصحافة[1] . وقد دافع دبليو . اورمسبي غور وكيل وزارة المستعمرات عن وزيره ايمري ضد «صحافة الهزيمة» بقوله أن بعض الناس يعقدون الأمور جهد طاقتهم في وجه الذين يحاولون تسوية المشاكل بالطرق السلمية[2] .

وأكدت مجلة يونايتد امباير المحافظة المؤيدة للحكومة أن دعوة الصحافة للتخلص عن الانتداب فجأة تؤثر في بعض الناس الذبن يرون في هذا التخلص تخلصاً من صعوبة آنية . وتساءلت هل يضحى بكل ما فعلته بريطانيا للعراق وهل تترك بريطانيا الفوائد التي قدمتها للعراق لكي يتمتع بها الآخرون أو ليس لهيبة بريطانيا من ثمن . وقالت أن لبريطانيا العظمى مصالح مهمة في العراق تؤثر في رفاهية جميع الإمبراطورية ، وأن مسؤوليات الانتداب ثقيلة ، وقالت أن السؤال الذي يوجب التفكير هو ما إذا لم تكن عواقب الجلاء أثقل بكثير[3] .

وخصصت مجلة ذي انكلش رفيو المحافظة المؤيدة للحكومة صفحات كثيرة من عددي تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٢٥ لمشكلة الموصل . فعلقت على الوضع في تشرين الأول ١٩٢٥ بقولها أن الأتراك لا يخيبون آمال حليفهم اللورد بيفر بروك بإعطائه نسخاً من منشوراتهم لمساعدته في تخويف قرائه من الحرب ، ولولا التشجيع الذي يتلقونه من حملته الهستيرية لما فكروا بالحرب . وقد دافعت المجلة عن المصالح الإمبراطورية وأضافت أن الإنكليز مدينون لايمري لدفاعه القوي الباهر عن مصالح بريطانيا وهيبتها واسمها[4] .

وقد ظهرت عدة مقالات عن مشكلة الموصل في هذه المجلة . فكتب جاردن

(1) *The Times*, October 12, 1925.

(2) *The Times*, October 14, 1925.

(3) *United Empire*, XVI. 1925, p. 598.

(4) *The English Review*, XLI. pp. 462-464.

مقالة مهمة عنوانها «العراق والموصل ، بلاد الرافدين» بحث فيه النواحي التاريخية والدينية والعنصرية والجغرافية والاقتصادية من الولاية[1] ، ولخص كاتب باسم مستعار «انكلو-عراقي» الحقائق الجوهرية الواردة في تقرير البعثة المالية البريطانية لسنة ١٩٢٥[2] . وفي مقالة ثالثة عنوانها «الوضع في العراق» قال اللورد راغلان أحد الضباط السياسيين البريطانيين في فلسطين سابقاً أن الأتراك يطالبون بولاية الموصل لزيادة هيبتهم ، ولكي يكونوا في وضع يساعدهم على احتلال العراق ولإضعاف الحركات القومية بين أكراد تركيا ، وذكر ثلاث مدارس فكرية بريطانية حول مشكلة الموصل : الأولى تدعو للانسحاب من العراق انسحاباً فورياً ، والثانية تحبذ ترك ولايتي الموصل وبغداد والاحتفاظ بولاية البصرة ، والثالثة وهي السائدة في الوزارة البريطانية تتمسك بالعراق مهما كان الثمن[3] . وفي مقالة أخرى عنوانها «العراق والموصل ، الالتزامات الأدبية» يقول المحترم جارلس غور أسقف أوكسفورد سابقاً إذا أظهر البريطانيون أنفسهم في أزمة الموصل غير قادرين أو غير راغبين في الوقوف بوجه تركيا فليس من السهل أن نبالغ بخسارة الهيبة التي تنال البريطانيين في العراق وفي كل مكان آخر ولا سيما في مصر وسوريا . وذكر البريطانيين بأن الآثوريين حاربوا من أجلهم وقطعت لهم الوعود ويعتبر التخلي عنهم نذالة[4] . وأخيراً في مقالة عنوانها «العراق والموصل ، المشكلة العسكرية» يقول ضابط ركن أن هيبة بريطانيا منعت روسيا السوفيتية من التقدم في إيران ومن أحداث الاضطراب في العراق

(1) F. W. Chardin, "Iraq-Mosul, The Land of the Two Rivers", in *The English Review*, XLI, pp. 484-493.

(2) Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul, The Financial Aspect", in *The English Review*, XLI, p. 634.

(3) Lord Raglan, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, XLI, pp. 478-481.

(4) Right Reverend Charles Gore, "Iraq-Mosul, The Moral Obligation", in *The English Review*, XLI, pp. 629-630.

الذي يُعرض سلامة حقول النفط للخطر . وذكر الصحافة المعارضة للحكومة أن العرب لا الترك هم قادة العاطفة الإسلامية ، وأن بلادهم حاجز طبيعي ضد التغلغل القادم من الشمال . وحث على تشجيع بريطانيا للحركة العربية باعتبارها الحركة التي يدين لها العدد الأكبر من المسلمين بالولاء[1] .

أشارت الديلي ميل في مقالة افتتاحية بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٢٥ إلى أن لجنة التحقيق تقول بأن ولاية الموصل جزء من تركيا وادعت بأنه لا يستطيع أحد نقض ذلك الحكم[2] .

ونشرت مجلة الليبر مونثلي الشيوعية مقالة طويلة تحليلية بحث الكاتب فيها تاريخ الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط وأهمية نفط الموصل وتوسع الهند غرباً إلى البحر الأبيض المتوسط «وحدود العراق العلمية» وأهمية المناطق الكردية العسكرية . وقال أن قسم الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية طالب بتحويل الاحتلال البريطاني للعراق والموصل إلى معاهدة تفيد بريطانيا ولا تستطيع تحرير نفسها منها لأن هذا القسم يعتقد أن الانتداب غير كاف لأنه قد ينتهي ، ولذلك يجب عقد معاهدة ملزمة ولو على كره من بريطانيا . وقال قد يغضب دعاة الجلاء ولكنهم غلبوا على أمرهم دائماً كما غلب الأتراك أيضاً[3] .

وكتب هيثكوت مقالاً بعنوان «الموصل والأتراك» يقول أنه يعتقد أن الأتراك اضطربوا لميول رعاياهم الأكراد الانفصالية ، وشعروا أن الطريقة الوحيدة لكبح نشاطهم هي الاستيلاء على أكثر ما يمكن من المناطق الكردية العراقية . وذكر

---

(1) Staff Officer, "Iraq-Mosul The Military Problem", in *The Enghlish Review* XLI, p.641.

(2) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(3) W. N. Ewer, "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, VII, pp. 676-689.

ناقدي ايمري بتعهدات بريطانيا نحو العراق بالمعاهدة[١] . وقالت مجلة **الفورتنايتلي رفيو** المحافظة المؤيدة للحكومة أنه لولا تشجيع دعاة «سياسية الهزيمة» في شارع فليت (شارع الصحافة) للأتراك لأمكن حل مشكلة الموصل في تشرين الثاني ١٩٢٥ ولكن عندما يوحى للأتراك دائماً بأنهم سيحاربون وأنهم على حق وأن السبيل الوحيدة التي على الحكومة البريطانية أن تسكلها هي الانسحاب بقضها وقضيضها من العراق يبدأون (أي الأتراك) بإعادة النظر في موقفهم[٢] .

ومن جهة ثانية توقعت جريدة اللورد بيفربروك **الويست منستر غازيت** دخول بريطانيا الحرب من أجل العراق وتوقعت أيضاً أن يحتل الأتراك الموصل إذا جاء قرار مجلس العصبة ضدهم[٣] . وقال كاتب في جريدة **التايمز** إذا تحدى الأتراك عصبة الأمم وشنوا حرباً فإن ذلك يُعزى إلى تأييد البلاشفة «وصحافة الهزيمة» البريطانية ، وذكر أن مصطفى كمال وصف إحدى جرائد اللورد بيفر بورك بأنها حليفته ، وقال سياسي تركي بارز أن الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني للاستسلام للأتراك . وقال أن تركيا في وضع مالي عسير وتحتاج إلى «ملايين نفط» الموصل[٤] . وكذلك هاجمت **النير ايست أند انديا** القوى المعارضة للحكومة واتهمتها بمحاولة الإساءة إلى الوزارة البريطانية بإثارتها بعبع المالية والحرب وزعمت أن تلك القوى شنت حملة لصالح الأتراك فاقت في حماستها الأتراك أنفسهم للبرهنة على عدم عدالة الدعوى البريطانية[٥] .

---

(1) Dudley Heathcote, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review* CXVIII, 1925, pp. 610-611.

(2) *The Fortnightly Review* CXVIII, 1925, p. 697.

(3) Quoted in *The New York Times*, December, 1, 1925.

(4) *The Times*, December 3, 1925.

(5) *The Near East and India*, XXVIII. P. 735.

الآراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة

اقترحت جريدة التايمز بعد إذاعة قرار مجلس لعصبة مباشرة بلهجة المصالحة والتوفيق إرسال رجل بريطاني حكيم يعرف الشرق جيداً إلى أنقرا بأسرع ما يمكن ، وأشارت إلى أن السفير البريطاني يستطيع اكتشاف أسباب عصبية تركيا عن «تقرير مصير» الأكراد وأسباب سوء التفاهم الاقتصادية والسياسية . وقالت أن السفير البريطاني يستطيع أن يبرهن للأتراك بمباحثاته اليومية المتأنية أنه بالرغم من تصميم البريطانيين على تنفيذ مسؤولياتهم تجاه العراق فإن ذلك لا يعني أنهم يريدون خنق تركيا أو شلها بل بالعكس يريدون أن تحيا وتزدهر[1] . وصرح اللورد بارمور مندوب بريطانيا في مباحثات الموصل سنة ١٩٢٤ أنه ما لم تسد روح ودية بين بريطانيا وتركيا فلن يكون هناك ضمان ضد تكرر التشريد المرعب الذي كشف عنه تقرير الجنرال ليدونر أو ضد الكوارث المحتملة من انسحاب البريطانيين من العراق خلال وقت محدود[2] .

مناقشات البرلمان:

في ٢١ كانون الأول ١٩٢٥ سألت الحكومة البريطانية مجلس العموم أن يوافق على قبولها قرار مجلس العصبة بإعطاء الموصل إلى العراق على شرط تمديد أجل الانتداب البريطاني في العراق لمدة خمس وعشرين سنة . ولم يكن رمزي ماكدونالد زعيم حزب العمال ولا لويد جورج زعيم حزب الأحرار في لندن وقد ترك أنصارهما الذين يمثلون المعارضة قاعة الاجتماع .

وعندما عرض ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية الاقتراح هاجم الصحافة المعارضة لاتهامه بنكثه بوعده الذي أعطاه في ٣ مايس ١٩٢٣ بأن يغسل البريطانيون أيديهم من مسؤوليتهم تجاه العراق أو مصلحتهم فيه بعد آب

---

(1) *The Times*, December 17 1925.

(2) *Ibid.*, December, 21, 1925.

١٩٢٨ . وذكر تهمة ثانية وجهتها الصحافة نفسها بأن الحكومة البريطانية تعهدت بالتزامات غير ضرورية وفادحة الثمن وخطرة تجاه العراق[١] .

وقد هاجم انطوني ايدن قوتين تشجعان الشعب التركي عن اتباع خطة حمقاء وهما حكومة روسيا السوفيتية وجزء من الصحافة البريطانية ولا سيما جريدة **الديلي اكسبريس** ، وهما تمثلان تحالفاً غير مقدس ، وسأل مجلس العموم أن يؤكد «لأصدقائهما الأتراك» أن هذه الصحافة البريطانية التي تشن حملة دعاية مخالفة للضمير لا تمثل الرأي العام البريطاني وآمل أن تمد الحكومة البريطانية يد الصداقة لتركيا لكي يعيش البلدان كما عاشا في الماضي بروح الصداقة والاحترام المتبادل وحسن النية[٢] .

وصرح أحد أعضاء المجلس أن حكام تركيا طالحون ولكن صداقة تركيا ضرورية لبريطانيا . وقال لكي ينجح الانتداب في العراق على البريطانيين أن يتفقوا مع الأتراك وألا يصبح وضع البريطانيين يائساً ولا يمكن الدفاع عنه ، وحث الحكومة على التنازل عن جزء من الموصل للوصول إلى اتفاقية إذا اقتضى الأمر[٣] . وزعم عضو آخر أن سياسة الحكومة في مشكلة الموصل لا علاقة لها بالنفط بعكس ما يعتقد الحزب الإشتراكي (أي حزب العمال) . وقال وبالرغم من هذا فالواجب كان يقضي بأن يطلب إلى تركيا التعاون في شركة النفط التركية ، وأمل أنه عند تقدم المفاوضات لعقد معاهدة مع تركيا أن يؤخذ بعين الاعتبار قضية النفط واشتراك الأتراك فيها ، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار

---

(1) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cois. 2076-2080.

(2) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2093-2094.

(3) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2096-2097

قضية المسيحيين والأكراد وهيبة عصبة الأمم[١] . واعتقد عضو ثالث بوجود النفط وراء مطالب الأتراك وأيد فكرة احترام العهود البريطانية للعرب وحماية المسيحيين[٢] . وأكد عضو آخر أن النفط مجرد خيال ولكن الحاجة إلى رأي العراق فكرة ملموسة[٣] . وزعم عضو أن الأتراك يخادعون في موضوع حرب سريعة بالرغم من وجود خطر نشوبها دائماً[٤] . وزعم آخر أن الأتراك يريدون قرضاً في لندن أكثر من رغبتهم في خط الحدود أو ولاية الموصل نفسها ، وأضاف أنه لا يمكن وجود العراق من دون الموصل ورجا المجلس أن يؤيد اقتراح الحكومة على أساس وعود بريطانيا للعرب والسلام والرفاهية في الشرق الأوسط ، وحماية المسيحيين والخطوط الجوية بين إنكلترا والهند و وضع بريطانيا في فلسطين ومصر وعلى أساس أن بقاء بريطانيا في العراق بموجب المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ أقل نفقة بكثير من الانسحاب[٥] .

وقد اختتم مناقشات مجلس العموم ليبوبولد ايمري وزير المستعمرات وأكد أن انسحاب بريطانيا السريع من العراق لن يكون فادح الثمن فحسب ولكنه من الوجهة العسكرية صعب التنفيذ ، وقال أن الموصل أغنى مناطق العراق . وهاجم «الصحافة الهستيرية» التي قالت أن وجود البريطانيين في الموصل إهانة للعدالة ، وفسر موقفها هذا برغبتها في تحريض تركيا على شن الحرب على بريطانيا العظمى . وقال كان من الممكن لبريطانيا أن تقف على الحدود وترفض الدخول

---

(1) *Ibid.*, Cols. 2098-2108.

(2) *Ibid.*, Cols. 2112-2114.

(3) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2115.

(4) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2119.

(5) *Ibid.*, Cols. 2121-2126.

بأية مفاوضات مع تركيا ولكن البريطانيين أظهروا إيمانهم بعدالة قضيتهم ورغبتهم في نشر التسوية السلمية بعرض المشكلة على عصبة الأمم . وختم ايمري خطابه بتذكير المجلس بأنه لم يقتصر تأييد العراق في مطالبته بالموصل على حكومة المحافظين ، بل إنّ توماس وزير المستعمرات السابق في حكومة العمال أذاع في العراق في تموز ١٩٢٤بأن الحكومة البريطانية لا تنوي التخلي عن تأييدها للعراق في مطالبته بالموصل[1] .

وفي مجلس اللوردات صرح عضوان بأن ليس لبريطانيا مصلحة مباشرة في العراق وأن البريطانيين موجودون هناك بسبب الانتداب فقط . وأكد عضو آخر بأن بريطانيا لا ترغب في ضم العراق إلى الإمبراطورية البريطانية ولا ترغب في البقاء هناك إذا استطاعت الخروج منه[2] .

في ١٨ شباط ١٩٢٦ شرع مجلس العموم بنظر المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٦ فاقترح ايمري أن يقبل المجلس المعاهدة لتنفيذ شرط مجلس العصبة عن تسوية حدود العراق وذكر أن الحكومة البريطانية اتبعت سياسة عصبة الأمم . وقال أنه يعتقد أن العراق سيقبل إلى العصبة قبل سنوات عديدة من انتهاء فترة الخمس والعشرين سنة ، وذكر ايمري المعارضة أن المصاريف التي اقتضتها المعاهدة تصرف في العراق ولكنها لا تصرف حتماً على العراق . فقاطعه أحد الأعضاء بقوله «ولكن عندكم آبار النفط» فأجابه ايمري ليس للنفط أقل تأثير على السياسة البريطانية[3] .

واقترح رمزي ماكدونالد رئيس حزب العمال زعيم المعارضة أن يرفض المجلس تمديد أجل مسؤولية بريطانيا العظمى في العراق وحث الحكومة على

---

(1) *Ibid.*, Cols. 2133-2146.

(2) *The Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LXIII, Cols. 6,19 and 20.

(3) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2167-2178.

بذل كل جهد في الإسراع بقبول العراق إلى عصبة الأمم[1] . وبالرغم من أن مكدونالد كان ليناً معتدلاً لم يكن برسيل أحد أنصاره كذلك ، فقد علق على تأكيدات ايمري عن النفط وقال إما أن تكون معلومات المعارضة خاطئة وإما أن تكون معلومات الحكومة ضالة ، وأضاف أنه يفكر في مؤتمر سان ريمو حيث ظهرت قضية النفط واضحة وقال أنه يعتقد لو لم يكن هناك نفط في العراق لما كان هناك على الأرجح أي نزاع حول الموصل ، وذكر برسيل نفوذ بعض شركات النفط في العراق وعلاقاتها ببعض الحكومات . وقال أن الجيوش البريطانية ستستعمل في مساعدة شركات النفط في قمع العمال الوطنيين ورميهم بالرصاص أيضاً ، ومن الواضح أن النفط أساس المشكلة ولولاه لما سمع البريطانيون شيئاً عن الموصل . وقال من الأفضل أن نتوصل الحكومتان التركية والعراقية إلى اتفاق بينهما دون توريط بريطانيا فيه . واستمر برسيل بقوله أن واجب كل عضو من أعضاء الطبقة العاملة أن يرفض حمل السلاح للمقاتلة بدل أسيادهم ، واقترح عوضاً عن ذلك أن يقاتل حاملو أسهم الشركات المختصة . وطالب بصرف أربعة الملايين من الدنانير التي تقرر صرفها في العراق في تحسين أحوال الشعب البريطاني بدل استعمالها في العراق ، واتهم الحكومة بمساعدة شركات النفط الاستعمارية ضد الطبقة العاملة البريطانية[2] .

وقد دافع السر جوفري بتلر وهلتون ينغ ودف كوبر من المحافظين عن سياسة الحكومة ، وأكدوا أهمية العراق والموصل للإمبراطورية البريطانية . وأنكر أنطوني ايدن تأثير النفط على سياسة الحكومة وأكد أن الحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئاً للأقليات المسيحية التي تحت حكم تركيا بدون حسن نية تركيا . وقال

(1) *Ibid.*, Col. 2181.

(2) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2196-2200.

أحد مؤيدي الحكومة أن العصبة تدافع عن العراق الضعيف ضد تركيا القوية[١] .

وقال ثرثل أحد أعضاء حزب العمال أن عصبة الأمم لا تستعمل في تطبيق العدالة ، ولكن لتغذية مصالح الأقوياء ضد مصالح الضعفاء ، وأكد أن أكثرية الجماهير البريطانية تعارض زيادة التعهدات الخارجية ، وأعلن أن الاستعمار يحيط نفسه بغطاء مثالي متظاهراً بأن البريطانيين ذاهبون للوقوف بجانب المسيحيين وحمايتهم من الترك ، ولكن السبب الحقيقي هو النفط . وقد لام الاستعمار البريطاني لاستعماله المسيحيين عمداً كبيادق لتحقيق أغراضه . واستشهد بتقرير لجنة التحقيق في تأييد هذه النقطة واستشهد بجريدة الديلي تلغراف المؤيدة للحكومة إذ قالت أن الشركات النفطية المختلفة في جنيف قامت بمحاولات كثيرة للتأثير على أعضاء العصبة . وذكر ثرثل أن السر ارنولدولسن الذي خدم في العراق كوكيل للمندوب البريطاني في العراق في ١٩١٨-١٩٢٠ كان في مقر القيادة العليا حين زحزح خط الحدود لما وراء الموصل ثم لمسافة ١٠٠ ميل وراء ذلك . وكانت النتيجة أن أصبح السر ارنولد ي ١٩٢٦ مديراً عاماً لشركة النفط الفارسية-البريطانية في المناطق الإيرانية والعراقية[٢] .

وأكد عضو آخر من المعارضة أمر النفط في إيران والعراق وقال أنه يتوقع أن يخبر الشعب البريطاني بأنه ستزيد رفاهية الشعب العراقي ، فعارض هذا النوع من النفاق الذي يزعم فيه البريطانيون دوماً أنهم يعملون «من أجل خير الآخرين» ومساعدة الشعوب الفقيرة المظلومة ، وقال أنه يفضل أن يصرح هؤلاء المنافقون بشجاعة بأن العراق قطر غني ، فإذا ساعده البريطانيون فإنما يربحون من

---

(1)*The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2201, 2208, 2216, 2225-2229, 2236, 2253.

(2)*The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2216-2223.

ذلك ويوسعون المصالح البريطانية[١] . وعارض عضو آخر من المعارضة النغمة القائلة أن البريطانيين يدافعون عن حقوق العراق بدوافع إنسانية ، وقال أن الإمبراطورية لم تؤسس على المبادئ الإنسانية ولكن لأن بناءها يعود بالفوائد على بناتها . وأكد أن الاستعماريين البريطانيين يتفقون مع أي شخص يستطيعون الحصول منه على خمسة عشرة بالمائة . وزعم أنه كان من الممكن إقامة علاقات ودية مع الأتراك ولكن يستحيل أن يكون البريطانيون أصدقاءهم وفي الوقت نفسه يسرقون أراضيهم[٢] .

وأعلن سكلاتفالا Sklatvala العضو الشيوعي أن الشيوعيين لم ينظروا إلى عصبة الأمم إلا باعتبارها آلة لإقرار اللصوصية ، وهاجم نفاقها في موضوع نزع السلاح ، وهاجم الخطط البريطانية لتوسيع البحرية البريطانية في الهند وتقوية القاعدة البحرية في سنغافورة والقاعدة الجوية في العراق . وقال أنه لعذر سخيف أن يقال بأن البريطانيين لم يقترحوا سرقة نفط العراق بل سرقة منتوجاتها الزراعية فقط . وحث على عقد اتفاقيات سلمية بواسطة عصبة الأمم لرفع العلم التركي على الموصل . وهاجم سياسة الحكومة البريطانية تجاه الشعوب الصغيرة قائلاً أن عليها أن تعيش في جو إرهابي خوفاً من البريطانيين ، وعليها ترك مواردها الطبيعية من دون استثمار وغير معروفة بقدر الإمكان لأنه حالما تعرف يذهب البريطانيون ويفسدون جهاز عصبة الأمم ، ويرشون أعضاءها الآخرين وينالون شيئاً لجيوبهم الخاصة . وذكر ايمري بطغيان بريطانيا في العراق وقتلها لتسعة آلاف عراقي ببرود تام ، وبنتيجة ذلك لم يستطيع الناس أن يقولوا شيئاً

(1 *Ibid.*, Cols. 2235-2236.

(2) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2248-2251.

سوى «أنتم رؤساؤنا ، نحن نحبكم ونعجب بكم»[١] .

وأجاب أحد مؤيدي الحكومة على بيان مكدونالد بأن لا يستعمل البريطانيون الأراضي المنتدبة لأهداف التجارة البريطانية الخاصة قائلاً ولماذا لا مادام ذلك للرفاهية العامة للأراضي المنتدبة ولبريطانيا[٢] . وأخبر السر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية المجلس بأنه في آذار ١٩٢٥ اتصل مندوب تركي في لندن ومعه اقتراح بتسوية مشكلة الموصل خارج عصبة الأمم . وفي الاقتراح يكون لتركيا جزء من الموصل مقابل استغلال شركة بريطانية توافق عليها الحكومة البريطانية لجميع النفط مع امتيازات أخرى مناسبة ، فلو كانت الحكومة البريطانية مهتمة بالنفط وحده لكان بإمكانها الحصول على امتياز ذلك النفط مع امتياز أي شيء آخر يريدونه . وقال أن الحكومة البريطانية أجابت بأنها منتدبة على العراق لا مالكة إياه ولذلك لم تستطع المساومة على حقوق ومصالح العراق وشعبه مقابل امتيازات للرأسماليين البريطانيين[٣] .

وأعلن كلمنت أتلي عضو حزب العمال أن فترة الخمس والعشرين سنة مليئة بخطر حروب مقبلة ولذلك قرر أن يصوت ضد اقتراح الحكومة[٤] .

مناقشات الصحافة:

وفي الوقت نفسه ناقشت الصحف والمجلات البريطانية قرار مجلس العصبة والمعاهدة العراقية-البريطانية . فكتب الرير ادميرال جي . دي . الن إلى التايمز

---

(1) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2256-2258.

(2) *Ibid.*, Cols. 2269.

(3) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2276-2277.

(4) *Ibid.*, Col. 2282.

يقول أن التخلي عن الموصل للحكم التركي عمل مخالف للمسيحية ويدل على الجبن ، وحث الشعب البريطاني على تأييد الحكومة وعصبة الأمم لتحقيق العدالة لسكان تلك المنطقة[1] . وأكدت النير ايست أند انديا أن العامل الحاسم في إجماع مجلس العصبة هو سوء معاملة الآثوريين الشائنة على الحدود في الوقت الذي كانت تركيا تحاول إثبات صلاحها للاعتراف بها كدولة ذات سيادة على أولئك الناس التعساء وعلى جميع ولاية الموصل أيضاً[2] .

وقالت ذي نيوستيتسمان المجلة الإشتراكية من المحتمل أن يكون تقرير الجنرال ليدونر قد أثر في بعض أعضاء مجلس العصبة وهو تقرير مغرض جداً ضد الأتراك ، ولكن إعطاء الموصل إلى العراق لا يستند على اضطهاد تركيا للمسيحيين ، وهو شيء غير جديد بل على الحقيقة الواضحة بأن ولاية الموصل تعود للعراق اقتصادياً وسياسياً كما تعود بلاد الراين لألمانيا ولومبارديا لإيطاليا ونورثمبرلاند لإنكلترا . وحللت المجلة الحجج التي وجهها بعض أجزاء الرأي العام البريطاني ضد السياسة البريطانية وقسمتها إلى قسمين : فبعضهم قال أن تمديد أجل الانتداب البريطاني في العراق بالرغم من عداء تركيا الشديد مجازفة كبيرة تقوم بها بريطانيا ، وعلقت المجلة أن هذه حجة قد تكون مقبولة ولكنها إذا أخذنا الظروف جميعها بنظر الاعتبار حجة خاطئة . وبعضهم الآخر لا يرى في رفض بريطانيا تقديم الموصل لتركيا سوى الظلم ويتهم الحكومة بالقرصنة من أجل النفط ، وتزعم هذه الجماعة أنه يحق للأتراك قانونياً وأدبياً استرجاع الولاية وأن العراقيين يفضلون الأتراك على البريطانيين . وأكدت النيوستيتسمان أن بعض هذه المزاعم مجرد ادعاءات وبعضها أكاذيب يقولها أناس يعرفون الحقيقة ، ولا يريدون أية مصلحة سوى تضليل الإنكليز والأتراك وجعل الوصول إلى السلام أصعب . ولكن هذه المجلة عارضت تقييد بريطانيا العظمى لمدة خمس

---

(1) *The Times*, December 24, 1925.

(2) *The Near East and India*, XXVIII, p. 765.

وعشرين سنة وقالت أنه فيما يخص التزامات بريطانيا قيل كلام مبالغ فيه كثيراً كما بولغ كثيراً بخطر الحرب ، وعلى كل حال يجب مجابهة الخطر وأفضل طريقة هي العمل حالاً على استرضاء الأتراك[١] .

وكتب ايج . ايم بريسلفورد أحد معارضي الحكومة العنيفين في المجلة العمالية الأسبوعية ذي نيو ليدر أن عرب العراق والموصل جزعون من إنهاء الانتداب البريطاني وقال أن نواب المجلس التأسيسي مدوا أجل الانتداب لمدة أربع سنوات لأن الشرطة البريطانية ساقتهم إلى التصويت ، وأكد أن السلطات البريطانية في العراق تستند على أسراب قاذفات القنابل وحدها . وأعاد إلى الأذهان اهتمام لويد جورج بنفط الموصل وأكد أن البريطانيين سيتمسكون بالعراق كما تمسكوا بمصر ضد رغبات شعوبهما ويعرضون عليهم دساتير ثم يخالفونها هم أنفسهم بعد ذلك . وقال الكاتب أن نفط الموصل ثروة ملموسة وستساعد الحدود العسكرية الجيدة البريطانيين على الدفاع عن آبار نفط إيران الأخرى التي تجهز البحرية البريطانية . وسيكافح أصحاب البنوك البريطانيون والمقاولون والتجار من أجل الانتداب[٢] .

يبدو أن **الديلي اكسبريس** كانت تعتقد أن العراقيين استفادوا على حساب البريطانيين إذ نشرت صورة كاريكاتورية تمثل جون بول (بريطانيا) يحمل مطرية ليحمي من المطر سمكة ذهبية (الموصل) موضوعة في إناء صغير وإلى جواره يقف دافع الضريبة البريطاني حزيناً يعاتبه قائلاً : «غط السمكة! أما أنا فقد أصابني البلل التام»[٣] . ونشرت **الايفننك تايمز** الصادرة في كلاسكو صورة

---

(1) Quoted in *the Literary Digest* LXXXVIII, January 16, 1926, p.19.

(2) Quoted in *the Literary Dogest*, LXXXVIII, January 16, p. 20.

في ٢٥ آذار ١٩٢٠ قال لويد جورج في مجلس العموم البريطاني أن الموصل منطقة مليئة بالإمكانيات العظيمة فهي غنية بالنفط وأغنى بالموارد الطبيعية من أي بلد في العالم .

(3) Reproduced in The *Literary Digest*, LXXXVIII, january 16, 1926, p.19.

كاريكاتورية عنوانها «المشكلة» تصور تركيا برجل يحمل سيفاً بيده يهدد مدينة الموصل بينما كان جون بول يتكلم مع مفوض شرطة (يمثل عصبة الأمم) وهو حائر يحك رأسه ، ويسأل جون بول : ألا تستطيع أيها المفوض أن تخضعه للنظام؟[١] . نشرت **الايفننك اكسبريس** الصادرة في كاردف صورة كاريكاتورية عنوانها «اللعبة» تصور رجلين أحدهما (عصبة الأمم) -جالس على كرسي والآخر (تركياً) جالس على صندوق صابون خشبي فارغ وفي حزامه مسدس مكتوب عليه «الورقة الرابحة» وهما يلعبان الورق جاعلين الموصل رهانهما ، وقد فازت عصبة الأمم[٢] . وهناك صورة كاريكاتورية أخرى نشرتها **النيوليدر** تصور حصاناً محملاً بصفائح النفط وأمامه رجل عربي هارب وقد كتب تحت الصورة «المدنية تدخل الموصل»[٣] .

وصف **النير ايست أند انديا** المناورات التركية بإظهار العداوة لإنكلترا وعصبة الأمم والصداقة لروسيا بأنها خرقاء ومثيرة للغضب[٤] . وقال البروفسور كيث بريديل يقصد من احتجاجات الولايات المتحدة إيجاد انطباع بأن عمل بريطانيا في العراق متحيز كثيراً في موضوع النفط ، وقال أن الدومنيونات ترحب بتسوية حاسمة تبنى على أساس ودي مع تركيا كدليل على السياسة الخارجية الحكيمة والبعيدة النظر وقد تفسد العلاقات الصميمة بين تركيا وروسيا[٥] . وفي رأي مجلة **الايكونوميست** المحافظة المعتدلة أن الأتراك يحاولون اتباع سياسة دمج السكان الأكراد القسري في مناطقهم الشرقية وأن أهم سبب

(1) *Ibid.*, p. 17.

(2) Reproduced in The *Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p. 18.

(3) *Ibid.*, p. 18.

(4) *The Near East and India*, XXIX, p. 97.

(5) Keith Berriedale, "The League of Natins and Mosul" in *Journal of Comparative Legislation and International Law*, VIII, 1926, p. 49.

لرغبتهم في الحصول على ولاية الموصل هو الخوف من أن نظام الحكم الحرفي العراق سيؤثر تأثيراً مضاداً لنظام القمع المطبق في بلادهم[١] . وقال كنث وليامز أن أهمية الموصل في جوهرها استعمارية وأما الأمور الأخرى كالوعود المعطاة للعرب والنهضة العربية والنفط وما شابه ذلك فثانوية ، بالرغم من طلاوتها وأهميتها . والموصل مرحلة من مراحل تكوين دول الحدود على طريق الهند لأنها مفتاح سياسة بريطانية في الشرق الأوسط جميعها ، وأشار إلى أهمية الموصل العسكرية والاقتصادية للعراق وتركيا ، وقال أن تركيا تدرك وحدة المصالح الإنكليزية والفرنسية في الشرق الأوسط وأن محاولتها ضرب الدول الكبرى ببعضها انتهت بالفشل . وقال أنه يعتقد أن بعض السياسيين الأحرار خافوا من تعرض التجربة الصهيونية للخطر إذا انتهت تعهدات بريطانيا في العراق سنة ١٩٢٨ ، ومنهم لويد جورج والسر الفريد موند فأيدوا وزارة المستعمرات البريطانية وحكومة بولدوين في مسألة تمديد أجل الانتدابات البريطانية في الشرق الأوسط[٢] .

وأكد السر ارنولد ولسن وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق في ١٩١٨-١٩٢٠ أنه لولا سياسة صحافة بيفربروك في إنكلترا لقبل الأتراك ما هو محتم قبل زمن طويل ولأدركوا أن الحكومة البريطانية تعني ما تقول ، وقال لم يذهب البريطانيون إلى الموصل من أجل النفط ، ولكن إذا كان هناك نفط فإنه يأمل أن ينال العراق إيراداً منه . وقال إذا لم يبق البريطانيون في العراق فليس هناك من وسيلة تغلغل النظام السوفييتي جنوباً . فالشرف البريطاني والمصالح البريطانية على السواء تتطلب بقاء البريطانيين في العراق . وإذا فشل البريطانيون

---

(1) *The Economist*, CII, p. 353.

(2) Kenneth Williams, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, XCIX, pp. 349-350.

في تنفيذ تعهداتهم فستنال عصبة الأمم أشد ضربة[١] . وقال السر ارنولد ولسن في مناسبة أخرى عندما احتل البريطانيون الموصل كان هناك شك كبير عن مستقبل الولاية ، وقد أصدرت طوابع خاصة لاستعمالها هناك في دوائر البريد لتأكيد حقيقة عدم تقرير مركزها بين البريطانيين والفرنسيين[٢] .

قد علقت الايكونوميست على إمضاء المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية لسنة ١٩٢٦ فقالت كان هناك قلق عظيم في بريطانيا لعظمى خشية أن تحول تركيا رفضها الدبلوماسي لقرار مجلس العصبة إلى حرب مكشوفة في تلك المنطقة[٣] . وعلق كاتب على المعاهدة أيضاً في مجلة الفورتنايتلي رفيو وأظهر اعتقاده بأنه كانت هناك في الحركات العسكرية التركية خديعة منذ بداية الخلاف حول الموصل أكثر من أي شيء آخر . وأضاف أن سبب ليونة أنقرا أصبح سراً مفضوحاً وهو الإفلاس المالي والتهديد بالغزو الإيطالي سواء كان حقيقياً أو خيالياً[٤] .

أعلن السر رونالد لندسي سفير بريطانيا في تركيا في مقابلة له مع يونس نادي بك رئيس تحرير جريدة جمهوريت بعد إمضاء المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية أن إنكلترا مستعدة لإعطاء تركيا كل الضمانات التي تعتبرها الأخيرة ضرورية ، وأكد للأتراك أن إنكلترا لن تخترق الحدود الشمالية بعد تعيين الحدود وتسوية مشكلة الموصل ، ولن يكون هناك سبب للتصادم بين الحكومتين وستؤدي التسوية إلى علاقات ممتازة بدل عداوة الماضي القريب . وقال أنه يعتقد أن كلا البلدين عاد إلى الموقف الذي كن سائداً بينهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٥] .

---

(1) *Journal of the Central Asian Society*, XIII, p. 163.

(2) *The Geographical Journal*, LXVIII, p. 115.

(3) *The Economist*, CII, p. 1131.

(4) *The Fortnightlgy Review*, CXXVI, 1926, p. 52.

(5) *L'Asie Francaise*, August-September, 1926, p. 273.

واستعرض ايور تطورات المفاوضات بين تركيا وبريطانيا العظمى من إعلان قرار مجلس العصبة إلى إمضاء المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية لسنة ١٩٢٦ ولخص المناورات السياسية البريطانية من تهديد وإغراء ، واستشهد بصحافة المحافظين لتوضيح سياسة الحكومة البريطانية ، وقال أنه يعتقد أن لندسي ورؤساءه في لندن لم يهتموا بإقامة خط حدود فقط وإنما إقامة وضع بريطانيا في جنوب غربي آسيا على أساس ثابت بغية ضمان نفوذ حاسم للدبلوماسية البريطانية من البحر الإيجي إلى حدود الهند . وأكد أن بريطانيا تأمل من هذه الحركات ضمان حصة الأسد من تركة الدول الآسيوية المستقلة الأخرى في حالة انهيارها[١] .

وبالرغم من المناقشات الطويلة ووجهات النظر المختلفة فقد قبل مجلس العموم المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية في حزيران ١٩٢٦ . ولكن بعد ذلك بعدة أشهر صرح كاتب أنه من الحماقة السياسية أن تعتبر المعاهدة الحل النهائي أو الأفضل لمشكلة الموصل ومن السخافة أن يعتقد أنها قضت على هواجس البريطانيين حول المصروفات أو طمأنت الرغبة الإنسانية لحماية مصائر بعض الأقليات المسيحية في تركيا . أما السبب الحقيقي لأهمية قرار الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بالعراق ضمن تلك الإمبراطورية البريطانية لهو زيادة السلامة البريطانية . يجب دراسة مشكلة العراق في حدود علاقتها بروسيا السوفيتية ؛ إذ ببقاء البريطانيين في العراق يستطيعون منع تجاوز الدعاية السوفيتية وتقدم القوات المسلحة السوفيتية نحو الهند . ومن الجهة الثانية يعزي سبب تعنت تركيا في تسوية مشكلة الموصل إلى الخوف من أن سيادة القانون والأمن بين الأكراد ستؤدي إلى حركة انفصالية من تركيا[٢] .

---

(1) W. N. Ewer, "The Mosul "Victory'." In *The Labour Monthly*, VIII, pp. 476-482.

(2) *Journal of Central Asian Society*, XIII, pp. 350-351, 355-360.

الفصل العاشر
الرأي العام التركي ومشكلة الموصل

كانت تركيا الدولة الثالثة المهتمة بصورة مباشرة بمشكلة الموصل . لما حاول كاتب هذه السطور التثبت من الرأي التركي الرسمي عن هذه المشكلة عثر على الآراء التي عبر عنها الأتراك في المؤتمرات الدولية وفي مجلس عصبة الأمم وفي **الكتاب الأحمر التركي** . وقد أصدرت الحكومة التركية **الكتاب الأحمر** باللغة الفرنسية وهو يحتوي على عدد من الوثائق ، أما ما يخص الرأي العام بصورة عامة فقد اضطر المؤلف على الاعتماد على اقتباسات من المصادر التركية ذكرت في منشورات غير تركية . هذا ولم يسمح النظام شبه الدكتاتوري الذي كان سائداً حينئذ بنشر آراء متباينة ، فالآراء التي نشرت إذن تمثل وجهات النظر الرسمية وشبه الرسمية التي سمحت الحكومة التركية بنشرها .

الآراء التركية في الأدوار الأولى من المشكلة

حين كان مؤتمر لوزان الأول منعقداً صرح مصطفى كمال باشا في مقابلة له مع ممثل صحيفة باريسية أن تركيا مستعدة للقتال حتى آخر جندي من أبنائها ولا تسمح لنفسها بالاندثار تحت العبودية ، وأكد أن الأتراك لن يقدموا تضحيات أخرى في لوزان[1] . وفي تلك الفترة نفسها تقريباً صرح عصمت باشا وزير الخارجية التركية للكاتبة الإنكليزية كريس أليسون أن الموصل إحدى العقبات في طريق الصلح . وزعم أن احتلال الموصل تم بصورة مخالفة لأحكام هدنة

(1) Quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

مندروس وأن ليس للإنكليز حق الفتح . وكرر الحجة العنصرية التركية عن الموصل وأكد أن أكراد الموصل يريدون الاتحاد مع إخوانهم في الأناضول(١) .

كان المؤرخ البريطاني المشهور توينبي يزور تركيا حين كان مؤتمر لوزان يناقش قضية الموصل ، فكتب يقول أن الأتراك أعلنوا أن اتحاد كل كردستان ضمن الحدود التركية شرط أساسي للصلح . وقد قالوا لتوينبي إذا ظن البريطانيون أنهم يستطيعون معالجة كردستان فليأتوا إلى أرضروم وينظروا ما يحدث لهم . وقال توينبي أن الأتراك يعارضون تقسيم كردستان كما فعل الإنكليز منذ الحرب العالمية الأولى ، وهم يعتقدون إذا استمر تقسيم كردستان فسيسبب ذلك اضطراباً أو خشية من اضطراب شمالي كردستان وقد يؤدي ذلك إلى حرب مع البريطانيين . وقد أكد الأتراك لتوينبي أن تركيا ستتخلى عن امتيازات النفط للبريطانيين إذا تركوا الأكراد لهم(٢) . وقد أظهرت جريدة ايليري التركية شكواها بعد انتهاء مؤتمر لوزان مباشرة لأن تركيا لم تضم حلب وتراقيا الغربية والموصل(٣) .

قبيل فشل مؤتمر القسطنطينية أذيع في بعض المحافل التركية أن تركيا لا تستطيع تحدي أوروبا إلى الأبد ، وقد دعت جريدة مستقل تكوين حلف مع بريطانيا العظمى وفرنسا حالما تثبت تركيا نفسها قوية ومتمدنة في الداخل وحصولها على وزارة وممثلين دبلوماسيين يوحون بالثقة في الخارج(٤) .

وكتب مراسل لوروب نوفيل بعد فشل مؤتمر القسطنطينية أن جريدة حاكميتي مليه لسان حال الحكومة التركية نشرت مقلاً قالت فيه أن الأتراك لا

---

(1) Grace Ellison, *An Englishwoman in Angora*, pp. 310-311.

(2) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *The Contemporary Review*, CXXIII, pp. 686-687.

(3) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(4) Quoted in *The Times*, June 6, 1924.

يتحملون أية مسؤولية تنشأ من الموقف الغامض لأن كل وسائل تسوية المشكلة رفضها البريطانيون . وأضافت بما أن بريطانيا قدمت اقتراحات جديدة وطالبت بجزء من ولاية حكارى فلا تعتبر تركيا نفسها ملزمة بأي وجه من الوجوه بإحالة مشكلة الموصل إلى عصبة الأمم . وقد خشيت حاكميتي مليه أن تطالب بريطانيا في المستقبل بولاية أو ولايتين تحيطان بالموصل ، واقترحت متهكمة أن تطالب بريطانيا بأنقرا لضمان الدفاع عن بغداد والموصل . وقالت الجريدة أن الأتراك يعنون عناية خاصة بحماية حدودهم ، ويهتمون بالنفط . وختمت مقالها بالقول أن الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق هي الوصول إلى تفاهم مقبول[١] .

روى مراسل مجلة الساتردي رفيو أنه كان في تركيا أسف حقيقي لعدم الوصول إلى اتفاق حول مشكلة الموصل في ذلك الوقت ، وأضاف أن الأتراك يدركون تمام الإدراك أن صداقة بريطانيا العظمى أثمن من ٤٠٠,٠٠٠ كردي[٢] . وقد اقتبست التايمز من الجريدة التركية وطن قولها أن لا يخشى الأتراك سوى اتفاق الدول الكبرى ، وأضافت التايمز نفسها أن الصحافة التركية تشكو من أن الأتراك تعهدوا بقبول ما تتوصل إليه عصبة الأمم التي تصفها الصحافة التركية بأنها منظمة بريطانية صرفة[٣] . وقالت جريدة النيويورك تايمز أن الأتراك يعتقدون بأن حقول نفط الموصل تبشر بإيرادات لا غنى عنها لإعادة تنظيم الحياة القومية . وأضافت قد يجلب النفط عطف الولايات المتحدة وربما حمايتها[٤] .

---

(1) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(2) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20

(3) *The Times*, September, 29, 1924.

(4) *The New York Times*, October 29, 1924.

الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

نظرت الصحافة التركية إلى تقرير لجنة التحقيق بانزعاج لأنه غامض وغير حاسم ، وقالت بعض الصحف أنه يؤيد إنكلترا ، وبعضها هاجم أعضاء اللجنة واتهمتهم بالضعف لعدم استطاعتهم تحمل مسؤولية إعطاء رأي واضح يساعد مجلس العصبة في إصدار قراره . وذكرت بعض الصحف أنها تعتقد بحدوث انشقاق بين أعضاء اللجنة وأن الكونت بول تلكي أيد تركيا وكان متأثراً بالعلاقات الحسنة بين هنغاريا وتركيا بينما أيد العضوان الآخران بريطانيا . واعتقدت صحف أخرى أن التقرير عقد المشكلة بدل تسهيل حلها وأنه ترك المشكلة معلقة أمام عصبة الأمم . وعلى العموم كان الأتراك خائفين من المستقبل[١] .

وقالت حاكميتي مليه أن الأتراك يعتبرون الموصل جزءاً لا يتجزأ من تركيا ويرفضون أي اقتراح عن الانتداب ، فإذا أصدرت العصبة قراراً مخالفاً لحقوق الأتراك فسيبقى قرارها حبراً على ورق ، وأعلنت أن الأتراك مستعدون للدفاع عن حقوقهم[٢] .

وأظهر يونس نادي بك في مقال افتتاحي عن الموصل في جريدته جمهوريت قلقه من احتمال بقاء الحدود التركية مكشوفة وغير آمنة ، وقال ما لم يؤمن خط الحدود فلن تستطيع تركيا قبول أية تسوية . وقد استهزأ بتقرير لجنة التحقيق وأعلن أن تركيا لن تتسامح في إقامة مكدونيا جديدة أو يمن جديدة على حدودها . وأكد أنه إذا عمل مجلس العصبة ترتيباً من هذا القبيل فسترفض تركيا حكمه[٣] . وصرح حكمت بك أحد أعضاء الوفد التركي قبل سفره إلى جنيف لمراسلي الصحف في القسطنطينية أن مشكلة الموصل مشكلة

---

(١) هذه الخلاصة مأخوذة من جريدة المفيد ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(2) Quoted in *European Economic and Political Survey*, I.p. 15.

(3) Quoted in *The Times*, August 21, 1925.

علاقات بين الشرق والغرب ، فالحكومة التركية تأمل أن تكون عصبة الأمم عادلة ومنصفة في حل مشكلة بين دولة أوروبية عظمى ودولة من دول الشرق الأدنى ظلمتها الدول الأوروبية دائماً[١] .

وشعرت جريدة التايمز أن مدينة الموصل وولاية الموصل صارت في نظر محرري الصحف وقرائهم تركية خالصة مستكينة تحت حوافر الظالمين الرجعيين البرابرة . وأضافت التايمز أن الرأي العام التركي عبء لدرجة كبيرة فإذا قبل الوفد التركي أي حل وسط في جنيف فقد ينال اللعنة . وقد اقترحت الصحافة التركية رفض أي قرار يصدره مجلس العصبة باحتقار إلا إعطاءها إلى تركيا . وقد وصف الأتراك عصبة الأمم بأنها هيئة تدعو للسخرية لا سلطة لها بالتدخل في الحقوق التركية ولا يمكن أن تجعل نفسها مقبولة إلا باعترافها الفوري بأن الموصل أرض تركية دون شك . وقالت أن بعض الأتراك قد يقبلون بقرار يعطي مدينة الموصل لهم ويترك تسعة أعشار الولاية للعراق ؛ لأن الرأي العام حين يعلم بحصوله على الموصل التي أصبحت تعويذة قومية لن يهتم بتعديل الحدود حتى ولو كانت مجاورة للمدينة الحبيبة مباشرة ، فإذا رفضت هذه التسوية باعتبارها حلاً وسطاً لا يستحق الاهتمام فربما يجد جمهور الأتراك من الضروري أن يذهبوا إلى قبورهم وكلمة «الموصل» منقوشة على قلوبهم[٢] .

ويعتقد سكان القسطنطينية اعتقاداً مبالغاً فيه بأن فصل ولاية الموصل يعني نهاية استقلالهم وأنهم يؤيدون حكومتهم بمطالبتها بالولاية من أعماق قلوبهم . وطالبت جماعة متطرفة باسترجاع الموصل بالقوة . وقالت جريدة وقت أن الحكومة التركية تعتقد أن لجنة التحقيق تجاوزت واجبها كثيراً في تقرير مصير الموصل حين بحثت أموراً مثل مستقبل العراق والانتداب البريطاني على العراق لمدة خمس وعشرين سنة ومعارضتها لمطالبة الأتراك بإجراء استفتاء وإعلانها أن

---

(١) مقتبسة من جريدة المفيد ، ٣١ آب ١٩٢٥ .

(2) *The Times*, August 25, 1925.

سكان الموصل يفضلون الانتداب البريطاني . وقالت جريدة جمهوريت أن تركيا لا تأمل الحصول على مساعدة في فرانسا المنشغلة بمشاكلها في الريف وسوريا وألمانيا ولذلك فهي بحاجة أشد إلى بريطانيا[١] .

وشددت جريدة حاكميتي مليه على ضرورة رفض مجلس العصبة لبحث قضية الانتداب العراقي وأن تبحث قضية الموصل فوراً . وقالت يعتبر الأتراك اقتراح بحث أية قضية أخرى غير قضية الموصل مخالف لشروط التحكيم الذي قبله الأتراك وأعلنت أنهم سيعتبرون أي اقتراح من هذا القبيل يضع نهاية لصلاحيات العصبة التحكيمية[٢] .

روت جريدة التايمز أن الناس في تركيا استقبلوا إشاعة احتمال تأخير قرار المجلس عدة أسابيع أو عدة أشهر بعدم الارتياح العام لأن ذلك يعني حجز الموصل من مالكيها الحقيقيين وتحويل الاحتلال البريطاني إلى حقيقة يعتاد عليها السكان . وقالت جمهوريت وهي إحدى الصحف التي عارضت ذلك الإجراء هناك حلان ممكنان : الأول يظهر العصبة بإرسالها اللجنة إلى الموصل بأنها قد قامت بتمثيل مهزلة ، والآخر يثبت أن العصبة منظمة دولية حقاً تستوحي الاهتمام الدولي للسلامة والخير[٣] .

وفي اليوم التالي نشرت جمهوريت مقالاً بعنوان «هل تشن تركيا حرباً؟» أوضحت فيه بأدق مما ظهر في الماضي في الصحافة التركية ما ستعمل تركيا في حالة إصدار مجلس العصبة قراراً غير ملائم عن قضية الموصل ، فقالت إذا أصدر المجلس قراراً يضع كيان تركيا في خطر فلن يكون لكلمات الدبلوماسيين أي معنى وستصبح تعهدات الدولة باطلة ، وأنه بالرغم من احتمال قبول وزارة تركية حكماً غير ملائم فسيأتي يوم قريب أو بعيد حين تجابه تركيا واجب

---

(١) مقتبسة في المفيد ، ٦ أيلول ١٩٢٥ .

(2) Quoted in *The Times*, September 3, 1925.

(3) *Ibid.*, September 7, 1925.

الدفاع عن كيانها . وبعد أن أكدت أن تركيا لا تريد حرباً بل تحتاج إلى خمسين سنة من السلام زعمت أنه توجد فوق الرغبات الشخصية قوة قاهرة ذات سيادة تستطيع دفع الأتراك إلى الحرب وتحتوي قضية الموصل عناصر قوة قاهرة كهذه . وأكد الكاتب لبريطانيا أن تحقيق رغبات الأتراك في الموصل سيفتح عهداً جديداً للعلاقات الإنكليزية-التركية لأن تركيا لا تهتم بغير تقوية سلامتها وسكينتها ضمن حدودها القومية . فإذا لم تأخذ العصبة بنظر الاعتبار سلامة تركيا فإنها ستضطر لإعادة النظر في موقفها لأنها لا تستطيع التضحية بنفسها في سبيل سلطة عصبة الأمم ومجدها ، وبعبارة أخرى لن توافق تركيا على إحياء قضايا مكدونية وأرمنية جديدة[١] .

صرح كمال الدين سامي باشا سفير تركيا في برلين أن العصبة تستطيع أن تعجل بالحرب أو تشجع على السلام حسب حلها لمشكلة الموصل ، وأضاف أن الأتراك مستعدون للقتال[٢] . ولكن وقت لم تدع للحرب إلى ذلك الحد ، واعترفت أن تركيا تعهدت مكرهة على قبول قرار العصبة على الأساس الذي تضعه جنيف ولكنها مستعدة لتنفيذ رغبات السكان المحليين كما تظهر بنتيجة استفتاء ما[٣] .

روى قارئ إنكليزي في رسالة أرسلها إلى النيرايست أند انديا أنه بينما كان في تركيا مؤخراً اغتنم عدة فرص لبحث قضية الموصل مع بعض الأتراك المهمين جداً . وقال لقد قيل له أن تركيا ترغب بصداقة إنكلترا ومساعدتها في إنشاء الشعب الجديد ، وأن الحكومة الوطنية التركية وعدت مؤيديها بأن تركيا لن تفقد الموصل ولذلك فالكفاح من أجل الموصل هو كفاح من أجل كيانها

---

(1) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(2) *The New York Times*, September 9, 1925.

(3) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

نفسه . وذكر قراءه أنه لا يزال هناك حزب تركي قديم ينتظر الفرصة لإسقاط الحكومة الوطنية[١] .

قابل ددلي هيثكوت ، أحد الكتاب المختصين بالبلقان ، مصطفى كمال باشا ونشر تصريح الرئيس في مجلة الرينولدز اللستريتد نيوز إذ قال أن الجيش مستعد وقوته المعنوية ممتازة ، فإذا اضطر الترك على القتال فلن يترددوا ، وقال أن الموصل تركية ولن يستطيع أحد تغيير تلك الحقيقة حتى الحرب ، وأكد أن الأتراك يريدون جميع ولاية الموصل وسواء كان هناك انتداب أم لم يكن فلن يتخلوا عن هذه الفكرة . وقال بما أن جميع الحدود القومية في أوروبا قائمة على أسباب عسكرية فإنما يتبع الأتراك ذلك المثال[٢] .

بعد إمضاء معاهدة لوكارنو وتوثق العلاقات بين إنكلترا وفرنسا أصبحت الصحافة التركية عصبية فحاولت إقناع فرنسا بأن سياسة كهذه قاتلة لمصالحها الخاصة . وتساءلت حاكميتي مليه ما إذا كان من الطبيعي أن لا تعتبر تركيا عصبة الأمم محكمة للعدل ولكنها كمنبر تستطيع منه الدفاع عن وجهة نظرها في وجه العالم[٣] . وعلقت وكالة الأنباء الأناضولية شبه الرسمية على رأي المحكمة الدولية الاستشاري بأنه أصدر تحت تأثيرات معلومة ، وقد أعطى انطباعاً سيئاً عن القيمة الأدبية للمنظمة المفروض فيها أن تكون واسطة للسلام العالمي[٤] .

(1) *The Near East and India*, XXVIII, p. 402.

(2) Quoted in The *Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; see also *Current History*, XXIII, p. 292.

(3) Quoted in *The Times*, November 28, 1925.

(4) Quoted in *The Nation*, CXXI, p. 757.

الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة

جاء رد الفعل المباشر لقرار مجلس العصبة بإعطاء الموصل إلى العراق من ناطق تركي في جنيف قائلاً إذا كان ما قرأه الأتراك عن القرار الخاص بالموصل صحيحاً فقد نالت تركيا من المعاملة ومن الموصل أسوأ وأقل مما نالته بموجب معاهدة سيفر وبعبارة أخرى رجع الأتراك إلى الوراء ولا يمكن أن تسر الحكومة التركية والشعب التركي أقل سرور[١] .وعلقت حاكميتي مليه على قرار مجلس العصبة مؤكدة أنه من المستحيل على تركيا أن تقبل بإخضاع مصائر مواطنيها إلى أهواء الغرباء . وقالت يظهر أن معاهدة سيفر لم تكن درساً كافياً للغرب[٢] .

كتب مراسل التايمز في القسطنطينية أن الأتراك يسبون جنيف كمدينة أظلم من سودومي وعمورا ووجهوا سباً خاصاً للفرنسيين باعتبارهم تابعين أذلاء لبريطانيا العظمى مثلهم مثل الدول الأخرى التي يتمتع ممثلوها بحياة سهلة مترفة تمتعاً لا يدانى فلا يمكن أن يصوتوا ضد البلاد التي تدفع ثلاثة أرباع مصروفات العصبة . وقال المراسل أن هناك حزباً معارضاً يؤيد الحرب تأييداً تاماً في تركيا وذلك بمساعدة البلاشفة . واقتبست التايمز أيضاً عن جريدة اقدام قولها أن الاقتراحات البريطانية عن معاملة أكراد العراق غير مقبولة في تركيا أبداً ، وذكرت التايمز أنها تعتقد أن القضية الكردية هي أساس كل النزاع[٣] .

وأشارت التايمز إلى أن خيبة الأتراك بقرار الموصل يتعاظم يومياً كعامل مهم في كفاح ينشب بين الغرب والشرق . ويعزو الأتراك المقاصد العدوانية ضد الشرق إلى الدول الأوروبية عامة وإلى بريطانيا العظمى خاصة . وقد حاول بعض أصحاب الصحف تبرير وضع خطة تؤيد تنظيم الشعوب الآسيوية ضد

---

(1) Quoted in *The Literary*, Digest LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

(2) Quoted in *The Times*, December 19, 1925.

(3) Quoted in *The Times*, December 21, 1925.

الغرب[1] . وتساءل بعض الأتراك ما إذا كان من الممكن للرأي العام البريطاني أن يؤثر على وزارة بولدوين التي يظن الجمهور في تركيا أنها لا تمثل جماهير الشعب البريطاني في موضوع الموصل[2] .

وقد ذكرت النيوستيتسمان أنه قيل أن توفيق رشدي بك وزير الخارجية التركية صرح إلى جريدة الماتان الباريسية أن ولاية الموصل في نظره ضرورية لاستقرار العراق وأنه قال أنه مستعد للتنازل عنها لبريطانيا العظمى بشرط أن يوافق البريطانيون على عقد اتفاقية اقتصادية لتنظيم العلاقات بين تركيا والعراق ، وأنه اقترح أيضاً تجريد بعض المناطق على طرفي خط الحدود بين تركيا والعراق وعقد ميثاق للسلامة المتبادلة[3] . ومن الجهة الثانية صرح توفيق رشدي بك لجريدة تصدر في بلغراد أن الأتراك لا يستطيعون التنازل عن حقوقهم في الموصل ، وقال أنه يعتقد أن هناك طرقاً لفض النزاع بأسلوب يحافظ على سيادة تركيا في الوقت نفسه ، وأشار إلى رفض الاقتراحات التركية بإجراء الاستفتاء ، وحث على إيجاد حلول أخرى تتفق مع فكرة عدم التنازل عن السيادة التركية على الموصل . وصرح أن المشكلة الوحيدة التي لم تحل بين بريطانيا العظمى وتركيا هي مشكلة الموصل وحض البريطانيين على حلها سلمياً . وقد وصفت جمهوريت عصبة الأمم بأنها ألعوبة بريطانية وأن قرار المجلس برهان على أن العصبة لا تحترم مبادئ العدالة والحق ولكنها خادمة للأقوى أي بريطانيا ، وأكدت أنه لم يواجه الناس قرارات ظالمة واستبدادية كهذا القرار إلا في العصور الوسطى ، وطالما لا تستطيع الألعوبة المدعوة بعصبة الأمم إعطاء تركيا حقوقها ولا تجريدها منها فقرارها لا قيمة له عند الأتراك . وأعادت الصحيفة إلى الأذهان أيام الثورة الكمالية وأكدت أن الحقوق التركية مضمونة تحت الحراب التركية

---

(1) *The Times*, December 28, 1925.

(2) *Ibid.*, January 9, 1926.

(3) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p.19.

الحادة التي ستسترجعون بها الموصل «التركية» . وقالت جمهوريت أن القضية بأجمعها مهزلة ولكنها مع ذلك قد تؤدي إلى أن يتقابل الأتراك والبريطانيون وجهاً لوجه وقد تنقلب المهزلة إلى مأساة . وأنذرت البريطانيين بأنهم إذا لم يتيقظوا وإذا تبعوا زعماءهم السياسيين كالعمى ، فقد يشاهدون في وقت قريب أو بعيد مجزرة بشرية . وسيكون من المؤسف للإنسانية أسفاً حقيقياً إذا خدع البريطانيون واستمروا عبيداً لمؤامرات زعمائهم السياسيين .

وقد كان الشعور ضد البريطانيين شديداً . وتنبأت حاكميتي مليه إما باضطراب كل الشعوب للانحناء للبريطانيين مثل قطعان الغنم ، وإما أن تكون المحافظة على السلام العالمي في خطر دائم . وقد اعتقدت جريدة وقت أنه مهما كانت الجمهورية التركية مسالمة فإن المؤامرات البريطانية قد تسبب حرباً في الشرق في لحظة غير متوقعة ، ولذلك وقعت تركيا معاهدة مع روسيا للحيطة[1] . وقد أجاب اغا اوغلو أحمد بك عضو المجلس الوطني الكبير التركي على خطاب السراوستن جمبرلن الذي ألقاه في مجلس العموم يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ عن موضوع النفط بأن كتب في حاكميتي مليه منذراً رجال الصناعة البريطانيين بأن لا يجازفوا بأموالهم في نفط الموصل إلى أن يعرف مستقبل ولاية الموصل تماماً[2] .

وقد نظر حزب الشعب المؤيد للحكومة التركية في المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية مباشرة بعد إمضائها وقد استمرت مناقشتها خمس ساعات أظهرت عدم شعبية المعاهدة . وقد قاطع النواب إيضاحات توفيق رشدي بك بأسئلة عديدة . وأجبر عصمت باشا على الكلام وإعطاء الإيضاحات العامة عن مختلف مراحل النزاع منذ بدأ الكفاح للاستقلال . وقد أبرق يونس نادي بك بخلاصة صريحة لاجتماع الحزب إلى جريدته جمهوريت فقال أن جوهر الجدل

(1) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, February 6, 1926, pp.17-18.

(2) Quoted in L'Asie Francaise, April, 1926, p.165.

كان يدور حول أيهما أفضل إعلان الحرب أم عدم إعلانها[١] . وصرح يونس نادي بك أن من الحقائق المعروفة أنه طلب إلى تركيا أن تضحي تضحية عظيمة ، وستبقى الموصل زمناً طويلاً جرحاً دامياً في قلوب الأتراك . وقال منذ الحرب العالمية الأولى أعلن الأوروبيون وعلى رأسهم البريطانيون للعالم أجمع : «لن تبقى ثمة تركيا بعد الآن» وذكر قراءه أن الأترك قدموا خدمة تستحق التقدير للمحافظة على السلام العالمي[٢] .

وصرح توفيق رشدي بك وزير الخارجية التركية عند تقديم المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية للمجلس الوطني الكبير التركي أن السياسة التركية التي تؤلف القوة الرئيسية في الشرق الأدنى تسعى لأن تكون عنصراً للنظام والتقدم بين الشعوب المتمدنة . وقد وافقت تركيا على التضحيات لكي تضمن السلام في الشرق الأدنى واستقلال وسعادة العراق وإقامة العلاقات الطبيعية مع إنكلترا[٣] . وقد أسف كثير من النواب على المصالحة باعتبارها في غير صالح تركيا وقد فرضتها الظروف[٤] .

وقد ظهر واضحاً من الصحافة التركية أن المعاهدة لم تكن في الغالب مقبولة في البلاد . وقد ذكرت أكثر المقالات أنها كانت مجرد حل فرضته قوة الظروف وهذا الوضع كان نتيجة سياسة الحكم العثماني السابق[٥] . وقد عودت دعاية الحكومة التركية الشعب التركي على كون الموصل تركية ، وبعد إمضاء المعاهدة لم يخبروه بغير حصولهم على بضعة أميال مربعة في الجبال

---

(1) Quoted in *The Times*, June 8, 1926.

(2) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, pp. 18-19.

(3) *L'Asie Franceaise*, June-July, 1926, pp. 224-225, 249-250.

(4) *Current History*, XXIV , p. 817.

(5) *The Times*, June 8, 1926.

الجرداء(1) . وقد ولولت جريدة يني سيس على اقتطاع موصل «التركية» وتوابعها من «الوطن» التركي ، وقالت يستحيل على الأتراك أن يرحبوا بالمعاهدة بل على العكس خاب أملهم جميعاً وحزنوا . وقد زعمت أنه ما دام الأتراك يعتقدون أن الموصل تركية فسيواصلون اعتقادهم بأنها أرض فصلت مؤقتاً من الوطن(2) .

وأعادت لازى فرانسيز إلى الأذهان كيف كانت الصحافة التركية تنشر المقالات العنيفة في كانون الأول ١٩٢٥ حين كانت الصحف التركية تتكلم عن المقاومة اليائسة للطفيليات الدولية الموجهة ضد آسيا وضد سياسات الاعتداء المطبقة في الشرق وعن التعبئة العامة ونزول الجيوش التركية الصاعق على الموصل . وأشارت المجلة إلى أنه كان على الحكومة التركية أن تجابه معارضة خطيرة في المجلس الوطني الكبير وقد حاول الحزب التقدمي المعارض (الذي يضم أشخاصاً من وزن كاظم قره بكير قائد الجيوش العام في الشرق سابقاً وعلي فؤاد باشا ورؤوف بك رئيس الوزراء السابق) من جديد زيادة نفوذه بفتح أبوابه لكل العناصر المتذمرة من السياسة التي تتبعها الجماعة المخلصة لمصطفى كمال باشا(3) .

---

(1) *The Fortnightly Review*, CXXVI, July, 1926, p. 51.

(2) Quoted in The *Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p.19.

(3) *L'Asie Francaise*, August-September, 1926, p. 273.

الفصل الحادي عشر
الرأي العام الأميركي والفرنسي
ومشكلة الموصل

وقد تتبعت محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ أقطار كثيرة لا علاقة مباشرة لها بها . وقد كانت حكومات روسيا السوفيتية وألمانيا وإيران والأفغان مؤيدة لتركيا على وجه العموم ، وكانت إيطاليا مؤيدة لبريطانيا كما كانت البلاد العربية مؤيدة للعراق . وسنحاول في هذا الفصل تصوير آراء دولتين عظيمتين بشيء من التفصيل وهما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا .

الرأي العام في الولايات المتحدة

قليل من الناس في الولايات المتحدة كانوا يعلمون بتفاصيل مشكلة الموصل ، فقد بحثها بعض الموظفين وبعض رجال الصناعة وبعض رجال الصحافة أو فكروا بها . وقد فكر كلهم تقريباً بنفط الموصل وبسياسة «الباب المفتوح» قبل كل شيء . وكانت تهمهم مصالح الولايات المتخدة الاقتصادية ولم يهتموا بالنواحي السياسية والقانونية من المشكلة .

الآراء الأميركية في الأدوار الأولى من المشكلة:

صرح جارلس أي هيوز وزير الخارجية الأميركية بعد أيام قليلة من افتتاح مؤتمر لوزان الأول في مؤتمر صحفي أن الولايات المتحدة تريد حماية حقوقها وضمان سياسة «الباب المفتوح» في الشرق الأدنى . وقد أرسلت وزارة الخارجية الأميركية مراقبين عنها إلى لوزان وأعطتهم تعليمات لاطلاع حكومة الولايات

المتحدة في واشنطن بالتفصيل عن مواقف الدول تجاه هذين الأمرين وإخبار تلك الدول عن موقف الولايات المتحدة . وصرح هيوز أن الولايات المتحدة ستبحث عن التدابير المناسبة لحماية حرية تكافؤ الفرص للمشاريع التجارية دون تمييز أو امتياز خاص . وقد ذكر الدول الأخرى عن موقف حكومته من المعاهدات والاتفاقات السرية لأن الترتيبات المتخذة من قبل لا تتفق مع مبدأ المساواة في الفرص الاقتصادية ، وأكد أن الولايات المتحدة لا ترغب في شيء يتصادم مع مصالح الدول الأخرى وذلك بالاعتراف من البداية بمبدأ تكافؤ الفرص التجارية لكل الشعوب(١) .

وكتب رجارد واشبرن جايلد رئيس وفد المراقبين الأميركيين إلى مؤتمر لوزان في مذكراته اليومية أن إقامة سياسة «الباب المفتوح» في تركيا خدمة حقيقية للسلام العالمي لأن ذلك سيكسر العلاقة الأثيمة بين مصالح الدول الكبرى الاقتصادية ودبلوماسيتها ذات المؤامرات السياسية داخل الأقطار الصغيرة(٢) .

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢ قرأ جايلد البيان الأميركي عن «الباب المفتوح» أمام مؤتمر لوزان وهو المذكرة نفسها التي سلمت إلى وزراء خارجية الدول الثلاث التي دعت للمؤتمر ، بريطانيا العظمى وفرانسا وإيطاليا يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٢ والتي أذاعها هيوز في واشنطن(٣) . وكتب جايلد في مذكراته أن عصمت باشا شكره لبيانه . وقد أصدر اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية بياناً للصحافة يعلن فيه انضمام بريطانيا العظمى إلى سياسة «الباب المفتوح» في الشرق الأدنى وأكد أن بيان جايلد موفق . وذكر جايلد أن الصحافة الفرنسية غضبت ، وأخبر المراسلون الأميركيون جايلد أن صحف الولايات المتحدة جميعها نشرت بيان «الباب المفتوح» على صفحاتها الأولى ، وأضاف جايلد أنه

---

(1) *The New York Times*, November 1, 1922.

(2) Richard Washburn Child, *A Diplomat Looks at Europe*, p. 92.

(3) *Cmd*. 1814, pp. 92-93.

علم أن بعض صحف المعارضة في الولايات المتحدة سعت لإيجاد الانطباع بأنه قصد من بيان «الباب المفتوح» حماية المطالب الأميركية في الحصول على حصة في نفط العراق(1) . وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣ قرأ جايلد بياناً آخر أمام مؤتمر لوزان بأن الولايات المتحدة أرسلت ممثلين عنها إلى لوزان لثلاثة أسباب : حماية المصالح الأميركية المثالية أو التجارية أو الإنسانية أو المالية دون تمييز ، وحماية المصالح الإنسانية بقدر الإمكان بصرف النظر عن القوميات ، وخدمة السلام بكل الوسائل المناسبة(2) .

وقد أصر مراسل جريدة **ذي دترويت نيوز** في لندن على أن النفط لا الأراضي هو السبب الجوهري لمشكلة الموصل وأوضح أن الموصل تحتوي على حقل يعتبر أحد الحقول الكبرى في العالم ، وأن أنقرا مصممة على الحصول عليه مهما كان الثمن ، ولكن سيكون النفط آخر شيء يذكر في معاهدة الصلح . وقالت الجريدة لا عجب إذن إذا كان هناك خصام حول الموصل لأن حقول الموصل من أغنى حقول النفط في العالم ، ويقدر ثمنها بأكثر من بليون دولار . وأعلنت جريدة **ذي دايتون نيوز** إذا لم يكن هناك مقدار كبير من النفط في الموصل فلن تكون هناك مصلحة دبلوماسية في تلك البلاد إلى ذلك الحد . وأوضحت جريدة **ذي بفالو نيوز** بما أن السفن الحربية الحديثة تحتاج مقادير كبيرة من النفط فإن خسارة الحقول العراقية خطيرة على البحرية البريطانية كخسارتها لمعركة بحرية كبرى ، ولذلك فإن لقادة الدبلوماسية البريطانية قضية حقيقية يطلبون من أجلها تأييد الشعب(3) .

وقد قالت جريدة **ذي شيكاغو تريبيون** متهكمة أن بريطانيا العظمى ستفي بوعدها للعرب حتى ولو اقتضى الأمر احتفاظها بحقول نفط الموصل الغنية ، فإن

---

(1) Child, *Op. Cit.*, p/ 93; *Current History*, XVII, pp. 534-535.

(2) *Cmd*. 1814, pp. 441-443.

(3) Quated in The *Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

الصناعات الحديثة ومنها الحرب تحتاج النفط والمطاط وما شابه وبما أن بريطانيا تحترم كلام الشرف الذي تعطيه فقد سيطرت على النفط والمطاط[1] . وقالت جريدة ذي شيكاغو ايفننك بوست أن تأكيد اللورد كرزن باهتمامه بوعد بريطانيا لا بالنفط لا تصدق إلا قليلاً ، ولكن بعض الناس سيشكون بأن الحكم البريطاني في العراق يعني حرية أعظم وأرباحاً أكثر للمواطنين العراقيين من الحكم التركي بصرف النظر عن أرباح النفط التي ينالها البريطانيون .

وقد شك محررو الصحف الإشتراكيون والراديكاليون بإخلاص بريطانيا ، فقالت ذي وركر أن الاستعمار البريطاني يريد دفع العالم إلى مجزرة جديدة من أجل بقعة أرض في آسيا يتدفق فيها النفط ، وقالت أن بريطانيا قد تضطر عمال وفلاحي الشرق الأدنى على توحيد قواهم مع الاتحاد لسوفيتي لطرد الاستعمار الأجنبي من حقول نفط الموصل ومن سواحل آسيا . ولم تقصر ذي نيويورك كول تقريعها على بريطانيا العظمى بل قالت أن النفط والتغلغل السياسي في تركيا وسرقة بولاندا لأملاك لثوانيا واستيلاء فرانسا على فحم الزور وحديده الخام وفولاذه ستهيئ الطريق إلى مذبحة الشعوب لمصلحة العصابات الحاكمة الاستعمارية وتؤدي إلى إفلاس الرأسمالية في أوربا .

وقد دافعت بعض الصحف الأميركية عن إنكلترا فزعمت ذي بالتيمور صن وذي سان فرنسسكو كرونكل أن ادعاء بريطانيا القانوني صحيح ، وأكدت ذي سان انتونيو اكسبريس أن أكثرية سكان الموصل عرب وأكراد وكلدانيون ويهود وأن العنصر التركي كان في الغالب من الموظفين قبل الحرب العالمية الأولى ، واعتقدت أن الملك فيصل محق بقوله أن الموصل غير تركية من جميع الوجوه : العنصر واللغة والعادات والشعور القومي الذي يمكن التأكد منه . وكتبت ذي نيويورك جورنال اوف كومرس أنه يوجد قليل من التعاطف بين سكان الموصل والأتراك ، وقد عاش المسلمون والمسيحيون واليهود هناك بأقل

(1) The Chicago Tribune, February 5, 1923.

احتكاك بينهم مما في أكثر العالم الإسلامي ، وادعت أنه بالرغم من تاريخ السيطرة التركية الطويلة لم يظهر المواطنون أي ولاء للأتراك خلال الحرب العالمية الأولى . وأكدت أنه من الوجهة الاقتصادية هناك سبب معقول للانتداب البريطاني على العراق لأن الموصل ملتقى طرق سوريا وتركيا وإيران وبغداد ، وأضافت أن ولاية الموصل تنتج بعض المحصولات الزراعية وفيها معادن تنتظر الاستغلال وهذه المعادن أدت إلى الفكرة القائلة بأن تلك المنطقة تفيض بالنفط . وقالت **ذي نيويورك هرالد** أن سكان الموصل ليسوا بأتراك مسلمين بل عرباً مسلمين(١) .

وقد أثار بيان المراقب الأميركي في مؤتمر لوزان جريدة **ذي كرسجن ساينس مونيتور** الصادرة في بوستن ، وأكدت أن الغاية من البيان مجرد الحصول على حصة من حقول نفط الموصل لشركة أميركية وقالت يبدو أن مصالح هذه الشركة أثارت عواطف المراقب الأميركي لدرجة من الإصرار والتصميم على تأكيد الحقوق الأميركية لم تستطع إثارتها فظائع أزمير والتهديد بارتكاب فظائع بربرية مشابهة في تراقيا(٢) . وقالت **ذي نيويورك تريبيون** أن مصالح النفط الأميركية انسحبت مع الوفد البريطاني في لوزان فالفا جبهة موحدة ضد الأتراك . وفي تكساس أكبر ولاية منتجة للنفط أبدت **ذي اوستن ستيتسمان** ارتياحها من مباحثات وترتيبات النفط لأنها ساعدت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على الوصول إلى اتفاق حول موضوع استثمار منابع نفط العالم(٣) .

كتب ادورد بنك في مجلة **النيوربيلك** أن وزارة الخارجية الأميركية أوضحت لوزارة الخارجية البريطانية أنه لا يمكن ترك الولايات المتحدة خارج استثمار حقول نفط الموصل . وهو يعتقد أن الأتراك أدخلوا حقوق نفط الموصل

---

(1) Quated in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

(2) Christian Science Monitor, February 2, 1923.

(3) Quated in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

في امتياز جستر بالرغم من أنهم يعلمون أن لا قيمة لهذا الامتياز ما دام مركزه ولاية الموصل التي يحتلها البريطانيون لم يقرر بعد ، ولكن حكومة أنقرا حاولت تخويف البريطانيين لكي يتخذوا موقفاً ليناً في لوزان[١] . وفي كانون الثاني ١٩٢٤ كرر وزير الخارجية هيوز بياناته السابقة وأن حكومة الولايات المتحدة ترغب في سياسة «الباب المفتوح» أو المساواة في الفرص التجارية وقال أن حكومته تطالب بمعاملة عادلة للمواطنين الأميركان[٢] . وقالت مجلة ذي نيشن أنها تراهن على أن أية هيئة من هيئات العصبة ستقر السلام تاركة النفط لبريطانيا العظمى[٣] .

وقد كانت مشكلة الموصل موضوعاً للمصورين الكاريكاتوريين أحياناً . فقد رسم هاردنك في **البروكلن ايكل** صورة تمثل أعضاء مؤتمر لوزان والمنافسة على حقول النفط وبلطة مكتوب عليها «حرب» مرمية في الهواء بتأثير انفجار بئر نفط . وقد كتب تحت الصورة «حين يحاولون دفن البلطة (أي دفن العداء) في الشرق يضربون في النفط» ورسم جيمس صورة أخرى في **السنت لويس ستار** تصور الموصل برجل رأسه إبريق نفطي وبريطانيا العظمى وفرانسا تسحبان يديه بشدة كأنهما تحاولان شقه إلى شقين ، وكتب تحت الصورة «يجب حماية السكان المحليين»[٤] .

الآراء الأميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق:

لم تنشر تعليقات كثيرة أو مهمة في الولايات المتحدة على تقرير لجنة التحقيق . قال كلفانه بركنز أنه يعتقد أن أهمية مشكلة الموصل الحقيقية قد

---

(1) Edward Bing, "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(2) *The New York Times*, January 24, 1924.

(3) The Nation. CXIX, p. 50[illegible].

(4) Reporduced in *The Litercry Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p.13.

تظهر في المستقبل بكيفية تسويتها لا بالعوامل المتعلقة بالمشكلة نفسها بصورة مباشرة ، وقال أن التسوية السلمية لمشكلة الموصل تعني أن العصبة والمحكمة الدولية عوامل حقيقية في التسوية[1] . وقالت مجلة **الأمير كان رفيو اوف وفيوز** أن قرار مجلس العصبة بالتماس رأي المحكمة الدولية الاستشاري ترك انطباعاً مزعجاً بأنه جرى إرضاء للمصالح البريطانية الاستعمارية أكثر من أي اعتبار واقعي للحقائق[2] . وزعمت **البروكلن ايكل** أن تقرير ليدونر خدم غاية سياسية مهمة ، فليس هناك من تبرير إعطاء الولاية لبريطانيا أفضل من البرهان المباشر بأن الأتراك سيسيئون إدارتها[3] .

الآراء الأميركية بعد قرار مجلس العصبة:

بعد إذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة صرح مدير شركة الاستثمار الأميركية العثمانية بأن شركته ستطالب بخمسين مليون دولار كتعويض من بريطانيا ، وقد شك في قيمة قرار المجلس وادعى بأن اعتراف لجنة التحقيق بالسيادة التركية على ولاية الموصل جعل امتياز شركته المعقود مع تركيا شرعياً[4] .

وقالت جريدة **النيويورك تايمز** يجب أن يكون لجميع الشعوب حقوق متساوية في الوصول إلى النفط ومواد التجارة الأخرى بما في ذلك الشعوب غير الأعضاء في عصبة الأمم ، فإذا وقعت الحرب فلن يكون هناك انقسام في الرأي

---

(2) Cleveland Perkins, "the Mosul Question", in *Editional Research Reports*, October 26, 1925, p. 674.

(3) *The American Review of Reviews*, LXXII, p. 523.

(4) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p.8.

Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, p. 523.

(4) *The New York Times*, December 18, 1925.

لا قومي ولا دولي لأنها لن تكون حرب بريطانيا وحدها ولكنها حرب موجهة ضد العصبة وضد جميع الشعوب المتمدنة[١] . ومن الجهة الثانية زعمت جريدة **شيكاغو تريبيون** المعادية للعصبة أن تعطش بريطانيا العظمى للنفط هو العامل الحاسم في المشكلة . وقالت أن الأميركيين مدينون لتركيا لفضحها تظاهر العصبة والمحكمة الدولية بالإنسانية الكاذبة ولكشفها عن أغراضهما الحقيقية أي ضمان امتلاك حقول نفط الموصل لبريطانيا ، وقد قررت العصبة (مع تغاضي المحكمة الدولية) أن تحشد قوتها العسكرية من أجل النفط . وقد فصلت القوة في أمر امتلاك الثروة كما فعلت في الماضي . وقالت أن ما يكرهه الأميركيون هو ثرثرة التقوى التي أحاطت هذه الأساليب القديمة بهالة من الغيرية وخير الإنسانية . وقالت الجريدة أن بريطانيا العظمى ستنال النفط بالرغم من احتمال اقتسامه مع بعض المطالبين وسينال الآخرون بعض الشيء تعويضاً لهم[٢] . وقالت جريدة **النيويورك ورلد** كان قرار مجلس العصبة أمراً معروفاً مقدماً ، ولم تصرف إنكلترا عشرين مليون دولار في السنة على إدارة العراق من دون أمل الربح في القطن والحبوب وفوق كل شيء في النفط .

نشر فتنز باترك صورة كاريكاتورية في جريدة **ذي سنت لويس بوست دسباج** تمثل رجلين (بريطانيا العظمى وتركيا) وبيدهما سيفان وهما مختفيان وراء خزان نفط مكتوب عليه «نفط الموصل» وهما يحاولان مباغتة أحدهما الآخر ، وكتب تحت الصورة «أحرب مقدسة أخرى؟»[٣] .

كتب ألبن جونسن مقالة تحليلية في مجلة نيشن عنوانها «مؤامرة في الشرق الأوسط» قال فيها منذ أكثر من سنة رفضت تركيا ، المفروض فيها أنها وحيدة ، مطالب بريطانيا بأراض أخرى يحتمل وجود النفط فيها في ولاية الموصل . وقال

---

(1) *The New York Times*, December 17, 1925.

(2) The Chicago Tribune, December 14, 1925.

(3) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

أنه يعتقد أن فرنسا وقفت وراءها تؤيدها مستعملة كل أنواع الضغط الدبلوماسي الذي تملكه لدحر مطالب بريطانيا . وروى جونسن أن مندوباً رسمياً من السوريين ذهب إلى أنقرا في طلب السلاح والتأييد غير الرسمي ، وقد اتصل بكل الوزراء الأتراك وقد أخبره جميعهم بالتعهد الفرنسي-التركي : وعدت تركيا بالوقوف على الحياد بين سوريا وفرنسا لقاء مساعدتها في الموصل . ولما تأزم الوضع في سوريا وجدت فرنسا من الضروري التوصل إلى تفاهم مع بريطانيا لكي تعالج الوضع بنجاح ، وأرسلت هنري دي جوفنل إلى لندن ، وهناك عمل هذا المندوب عملاً لم يسمع به ، فقد لخص في لندن سياسة فرنسا في سوريا . وبعد أسبوعين تقرر إعطاء الموصل إلى بريطانيا . وقد تحير توفيق رشدي بك لهذه النتيجة فسافر إلى باريس مرتين خلال ثلاثة أيام . ومن الغريب أن توفيق رشدي عجز عن مقابلة ارستيد بريان رئيس مجلس العصبة وممثل فرنسا فيه . وقال جونسن أنه خلال الأسبوعين واصل المجلس اجتماعاته . وقد حضر إحسان الجابري بك يدق أبواب العصبة ، واقترح عليه رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف أن يذهب إلى روما في شباط ١٩٢٦ حين يعقد الاجتماع التالي لمجلس العصبة . كانت لفرنسا خلال هذه الفترة الحرية التامة في سوريا ولديها تعليمات من العصبة للمحافظة على النظام . وهكذا خاب المندوب السوري في كل مكان وذهبت استغاثاته سدى فقد سدت في وجهه أبواب العصبة حامية الانتدابات[1] .

في ١٥ نيسان ١٩٢٦ أصدرت مجلة ذي أميركان لايبرري أن باريس بولتن عددين خاصين عن «مشكلة الموصل» بقلم فلاديمير منورسكي . قال الكاتب أن الموصل مهمة كقاعدة لتجهيز الحبوب والمحصولات الزراعية الأخرى لبغداد وللعراق عامة ، ولكن أهم من كل هذا قضية النفط . وبحث أهمية الموصل للمواصلات الإمبراطورية البريطانية عن طريق البحر المتوسط والخليج العربي إلى الهند . وأضاف أن الموصل مهمة لتركيا أيضاً لنفطها ولطرق

---

(1) Albin E. Johnson, "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, CXXII, pp. 141-142.

مواصلاتها بين تركيا والعراق ولعلاقتها بالمشكلة الكردية في تركيا[1] .

علقت النيويورك هرالد تريبيون على المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية واصفة التسوية بأنها في مصلحة بريطانيا من الوجهتين الدبلوماسية والتجارية على حد سواء ، وقد ربطت المصالح التركية بالمصالح البريطانية ، وستبقى بريطانيا مسيطرة على ثلثي تجارة العراق البالغة ستين مليون دولار سنوياً . وقالت هناك خطط لاستثمار أكثر من اثنى عشر مليون دونم من الأراضي التي تروى سيحا لإنتاج الحبوب والقطن . وفي رأي دترويت فري بريس أن تركيا عقدت صفقة تجارية حسنة باتفاقها مع بريطانيا فلن تكون الموصل سوى عبء عسكري لها ، أما بالنسبة للعراق إنها ربح عسكري وقالت الجريدة مهما كان النفط وفيراً في الأعماق فليس لدى تركيا رأس المال ولا الخبراء لاستثماره على حسابها ، بينما يبدو أن الاتفاقية أعطت تركيا فائدة إيجابية و ضحة . وأما الحرب فلن تنتهي إلا بشيء واحد وهو خسارة الجميع[2] .

وقال كوينسي رايت أستاذ القانون الدولي في جامعة شيكاغو أن البريطانيين والعراقيين اعتبروا مشكلة الموصل خطرة ، فإذا كانت الموصل في أيد تركية تكون بغداد مهددة عسكرياً . وقال أن العوامل الاقتصادية ، مثل النفط ومنابع الماء للري وتجهيز مواد بناء الطرق والحبوب ، لعبت دوراً في قلق بريطانيا والعراق على هذه المنطقة . وقال كان العراقيون يعلمون بعجزهم عن مجابهة تركيا وحدها ولذلك تناسوا ظلاماتهم ضد بريطانيا العظمى وأيدوها في كفاحها الدبلوماسي أمام عصبة الأمم[3] .

---

(1) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question", in *American Library in Pairs Bulletin*, Nos. 9 and 10, April, 1926, pp. 38-41.

(2) Quoted in *The Literary Digest*, XC, July 17, 1926, pp. 11-12.

(3) Quincy Wright, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, XX, p. 752.

الرأي العام في فرنسا

أبدى الفرنسيون آراء مختلفة . فأيد بعضهم بريطانيا العظمى لمصالحهما المشتركة في أوربا والشرق الأوسط ، وأيد بعضهم تركيا لمعارضتهم للاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط ولسيطرة بريطانيا في أوربا وفي عصبة الأمم وقد نتج عن ذلك تفسيرات مختلفة للمشكلة . وقد أكد كثير من الفرنسيين أهمية النفط كما فعل الأميركيون .

الآراء الفرنسية في الأدوار الأولى من المشكلة:

حين كان مؤتمر لوزان منعقداً كتب أحد الفرنسيين يقول أن استيلاء إنكلترا على الموصل عمل من أعمال النهب الحقيقية وضم للأراضي ضد مصلحة الأتراك ، وأشار إلى أن ولاية الموصل غنية بالزراعة وأغنى بالنفط ، وأكد أن الهدوء في سوريا والجزائر ومراكش وجميع ممتلكات فرنسا في إفريقيا يساوي في أهميته المصالح البريطانية[١] . وكتب آخر إذا اجتاز الأتراك الأراضي السورية لمهاجمة البريطانيين في العراق فسيكون موقف فرانسا دقيقاً ، وحذر الأتراك والبريطانيين من اجتيازهم سوريا وحذر الفرنسيين من الانتقام من البريطانيين لعدم مشاركتهم في احتلال الرور . وقال أنه يعتقد أن احتلال البريطانيين للموصل يمثل انتقام البريطانيين لهزيمتهم أمام الأتراك في جناق قلعة سنة ١٩١٥[٢] .

وقد أيدت النيويورك تايمز الرأي الفرنسي القائل بأنه إذا أفلح الأتراك بطرد البريطانيين من العراق أو من الموصل بالقوة أو بالدبلوماسية فسيهدد ذلك وضع

(1) Pierre Cartouzet, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 347-348.

(2) Pierre Brunesu, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle, February* 3, 1923, p. 140.

الفرنسيين في سوريا[١] . وقالت أن الفرنسيين يعتقدون بأن إبرام الأتراك للامتيازات الأميركية يعني إلغاء امتيازاتهم . واقتبست من الجورنال ديه ديبا اقتراحها بأن تحتج الحكومة الفرنسية لدى الحكومة الأميركية . وذكرت هذه الصحيفة الفرنسية أن الأتراك بعد فراغهم من استخدام الفرنسيين لأغراضهم التفتوا إلى الأميركيين لأن لديهم الأموال الطائلة[٢] .

وأشار كاتب في ملحق لمجلة لازي فرانسيز إلى أن الموصل الواقعة على طريق الهند تحتل مركزاً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً مهماً : نقطة التقاء الطريق شمالي بغداد ومركزاً سياسياً لكردستان ومركزاً لاستثمار النفط . وقال أن مصطفى كمال يدرك أهمية موقع الموصل إذ يطالب بالموصل باعتبارها تركيا غير المستردة *irredenta* في «الميثاق الوطني» التركي . وهي في نظر مصطفى كمال مهمة لنفطها ولتهديدها البريطانيين في بغداد والفرنسيين في سوريا . فإذا احتل الأتراك الموصل فسيسيطرون على جميع طرق الغزو النازلة من تركيا إلى حلب وبغداد ودمشق . ويستطيع الأتراك إثارة جميع أنواع الانقسامات بين الأوروبيين ومعالجة قضية النفط بسهولة ، ولكنهم يخشون خطر استعمال السوفييت إياهم في الهجوم ضد الأوروبيين لأنهم يعتقدون أن موسكو تريد قطع طريق الهند على إنكلترا[٣] .

ونشر الكونت ر . دي كونتو-بيرون أحد الكتاب الفرنسيين الخبيرين شؤون النفط كتيباً أشار فيه إلى أهمية الموصل من الوجهات السياسية والعسكرية والاقتصادية . وقال أن احتلالها ثمين جداً ، وذلك بالإضافة إلى أهمية النفط . وأعاد إلى الأذهان الدور الذي لعبه المبشرون في الموصل وتغلغلهم في كردستان

---

(1) *The New York Times*, April 3, 1923.

(2) *The New York Times*, April 11, 1923.

في نيسان ١٩١٤ ، وعدت شركة فرنسية بامتياز سكة حديد تركية مقابل قرض بمبلغ ٨٠٠ مليون فرنك .

(3) A. Poinebard, "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Francise*, May 1923, p. 30.

وكسبهم امتنان المسلمين والمسيحيين . وقال أن البريطانيين بسيطرتهم على كردستان يحاولون الحصول على ربح مضاعف : استعمال جنوبي القفقاس كحاجز قوي ضد الأتراك والحصول على النفط[١] . وذكر الكاتب أسماء بعض المهتمين بالنفط الذين كانوا في لوزان وقت انعقاد المؤتمر وكانوا يبذلون الجهود للحصول على امتيازات نفطية : العقيد هاملتون لويس عضو مجلس الشيوخ السابق من ألنوى في الولايات المتحدة وهو خبير بالنفط وكانت له اتصالات وراء الستار في جنيف ، وكلارك رئيس مصلحة النفط في الحكومة البريطانية ، وتويد ممثل جماعة نفطية بريطانية والقائد بنيت رئيس الاستخبارات البريطانية السابق في القسطنطينية ، والذي ادعى أن ورثة السلطان عبدالحميد اختاروه ليعالج قضية الأراضي النفطية التي كانت قد وضعت في قائمة الأملاك الأميرية في ولايتي بغداد والموصل ، ولزلي اركهارت مؤسس شركة الاستثمار الاقتصادي في تركيا وهي شركة تركية تعرف أيضاً باسم شركة الاستثمار التركية ، والجنرال تاونزند والكونت دي فورسفيل مؤسسي شركة الشرق الأدنى الإنكليزية-الفرنسية[٢] . وانتقد المؤلف الوفد الفرنسي في لوزان لمحاولته تقديم الخدمات للأتراك من دون مقابل حتى ولا امتنانهم ، واقترح بدل ذلك إما أن يقف الفرنسيون على الحياد بين الأتراك والبريطانيين ، وإما أن يتوسطوا بشرط أن لا ينالهم أي أذى[٣] . وختم الكاتب بحثه بقوله أنه منذ هدنة مندورس حتى مؤتمر لوزان لم تنفك مشكلة الموصل المشؤومة من التأثير على السياسة الفرنسية في الشرق بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٤] .

ظهرت صورة كريكاتورية في صحيفة فرنسية عنوانها «مشهيات : قضية

---

(1) R. de Gontaut-Biron, *La France et la Question de Mossoul*, p. 4.

(2) Contaut-Biron, *Op. Cit.*, p. 24 (footnote).

(3) *Ibid.*, p. 30 (footnote).

(4) *Ibid.*, p. 31.

النفط الحقيقية» وقد جلس الدبلوماسيون حول مائدة وفي وسطها إبريق من النفط وفوقه ثلاث أيدي مكتوب عليها «دج رويال» و«برزان اويلط» و«ستاندارد اويل» وفي صورة ثانية عنوانها «على بحيرات لوزان» وتصور بحيرة من النفط يعوم فوقها إناء نفطي وفوقه أعلام فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة وروسيا[١] .

ونشرت لير نوفيل صورة كاريكاتورية بعنوان «تهكم فرنسي» تمثل جون بول يتكلم مع رجل تركي ويشير بيده إلى الموصل قائلاً «أنا هنا وسأبقى هنا»[٢] . ونشرت لوفر مقالاً بعنوان «أوربا للأوربيين والنفط للأميركيين»[٣] . وقالت جريدة الطان أن آبار نفط الموصل تذكر الناس بمناجم الذهب في جنوب أفريقيا[٤] .

وكتب گونتو-بيرون بمناسبة تعيين لجنة التحقيق أن مسؤوليات فرنسا في سوريا تضطرها على التيقظ لما هو حادث على حدود البلاد التي تتحمل فرنسا مسؤوليتها أمام عصبة الأمم ، وقال على فرنسا أن تهتم بمشكلة الموصل وأن تتهيأ للطوارئ ، وقال ليس لأكراد العراق أية علاقة عنصرية أو لغوية مع الأتراك ، ولكن كانوا تحت سيطرتهم الاسمية . وقد كانت بعض القبائل الكردية في تركيا ثائرة بضعة أشهر ، وقال أن تركيا ليست جديرة بأن تعاد إلى عهدتها أقدار وحياة ومصير سكان ولاية الموصل لأنها تعجز عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلام والأمن والعمران . وأعاد إلى الأذهان أن الأتراك قبلوا بفصل سوريا والعراق والبلاد العربية الأخرى من الإمبراطورية العثمانية إلا أن أطماعهم فيها لم تنزع من قلوبهم وأنهم لا يزالون يطمعون باسترجاعها بالمؤامرات . وتساءل هل

(1) Quoted in Earnest Davenport and Sidney Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations*, p. 145.

(2) Quoted in The *Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(3) Quoted in davenport and Cooke,*Op. Cit.*, p. 145.

(4) Quoted in *The New York Ti nes*, January 16, 1924.

يجد الأتراك عذراً للمطالبة بحلب والإسكندرونة وأنطاكية وغيرها من البلاد السورية . وقال يجب أن لا تمنع الصداقة الفرنسية-التركية فرنسا من المحافظة على السلام في الشرق الأدنى وتعزيزه . وقال بما أن تركيا تحتاج إلى فرنسا فإنها تسعى إلى فصلها من بريطانيا . ونصح الحلفاء أن لا يتساهلوا مع تركيا بل عليهم إيقافها عند حدها ، لأنه إذا قدم للأتراك أصبع واحد طمعوا بالكف ثم بالذراع ثم بالجسد برمته . وقال أن الأتراك لم يفوا بعهودهم ولم ينفذوا اتفاقاتهم ، فإذا أفلحوا في قضية الموصل سبب ذلك ضرراً كبيراً للعراق وسوريا وقد يؤدي ذلك إلى قلق الشرق وانتصار روح الفتن فيه ، وقد يؤدي ذلك إلى حرب . وختم مقالاته بحض الدول المحبة للسلام ولا سيما بريطانيا وفرنسا على الاتحاد بغية حل مشكلة الموصل حلاً عادلاً مرضياً[1] .

الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق:

أثنت مجلة **لازي فرانسيز** على تقرير اللجنة لأنه مفصل ومحايد ويستحق أعظم التقدير ، وقالت أن اللجنة درست كل أنواع الحجج التي قدمها إليها الطرفان بإنصاف الضمير الحي . ومدحت المجلة مقدرة بريطانيا على تنفيذ فكرة الاستفتاء ، وقالت المجلة أن ليس لدى تركيا تبرير بمطالبتها بولاية الموصل استناداً على رغبة أتراك الولاية الذين يؤلفون واحداً من عشرين أو واحداً من خمسة عشر من سكان الولاية[2] .

وقالت **لوروب نوفيل** أن بعض الصحف الفرنسية تعتقد أنه كان من الأفضل لفرنسا أن تعطي الموصل إلى العراق لأن الاقتصاد الفرنسي سيتسلم من دون ثمن الحصة المحجوزة لفرنسا باتفاقية سان ريمو ، ولكن لو حصل الأتراك على الموصل فإنهم سيبيعون الامتيازات للدافعين أعلى الأثمان ولن يهتموا بمصلحة

---

(١) مقتبسة في **العالم العربي** ، ١٨-٢٣ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(2) *L'Asie Francaise*, August-Septermber, 1925, pp. 257, 263, 269.

فرنسا إلا إذا ربحوا هم بذلك . ولكن المجلة تعتقد بأنه لن يكون هناك تغيير في استثمار النفط بصرف النظر عن طريقة إعطاء الموصل لأن امتيازات النفط كانت قد سويت من قبل بين الفرقاء المعنيين[١] .

وقالت **التايمز** أن الرأي الفرنسي العام حصر اهتمامه في ذلك الوقت بالوضع السيء الذي آلت إليه مشكلة الموصل ، وقالت أن الفرنسيين نسبوا تردي الوضع إلى عدم شجاعة لجنة التحقيق وإلى موقف الطرفين . وقد اقتبست من جريدة **الطان** رأيها بأن الرجوع إلى المحكمة الدولية كان لكسب بضعة أشهر تجري خلالها محاولات للوصول إلى اتفاق بين إنكلترا وتركيا[٢] . ثم اقتبست **التايمز** بعد ذلك من **الطان** قولها إذا لم يحصل مجلس العصبة على الإجماع فستبقى الأمور على حالها ويخسر المجلس هيبته وتعتقد **الطان** أنه من الواضح أن الموقف مشحون بالأخطار . لا تريد إنكلترا أن تجازف بدخول حرب جديدة في الشرق ولكن من الخطأ أن نعتقد ذلك إذا هي أكرهت عليه لأنها ستكون في مركز قوي ضد تركيا . وتعتقد هذه الجريدة الفرنسية أن السلام في الشرق الأدنى هو المطلوب في حل قضية الموصل وأن جنيف تعمى من أجل السلام قبل كل شيء . واقتبست **التايمز** من جريدة **ايكو دي باري** قولها ليست الحكومة البريطانية بوضع يائس كما يبدو من أول نظرة لأن المضايق والقسطنطينية تحت رحمتها ، وهي لا تعتقد أن الأتراك لا يبالون بمصير القسطنطينية كما تظاهروا بذلك قبل ثلاث أو أربع سنوات ، وأن الوزارة البريطانية لم تتردد كما يعتقد بعض الناس[٣] .

---

(1) *L'Europe Nauvelle*, September 12, 1925, p. 1204.

(2) *The Times*, Septermber 21, 1925.

(3) Quoted in *The Times*, December 8, 1925.

الآراء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة:

قالت لازي فرانسيز أنه يحق لمجلس العصبة أن يعطي ولاية الموصل إلى العراق وفقاً للشروط الملحقة بالقرار، وحذرت فرانسا من التورط في النزاع الإنكليزي-التركي لأن الفرنسيين لا يستطيعون القيام بالدور الذي طلب إليهم بعض الأتراك القيام به والذي طلب توفيق رشدي من ارستيد بريان النهوض به حين حضر إلى باريس، وقالت لم يثبط الفرنسيون عزم بريطانيا يوماً ما من المحافظة على مركزها في الموصل. وأكدت المجلة أن هناك تضامناً بين الدولتين المنتدبتين، وقد ذهب هنري دي جوفنيل إلى لندن لتمكين ذلك التضامن مع اوستن جمبرلن قبل سفره إلى سوريا. وقالت أن فرانسا وإنكلترا منسجمتان في علاقاتهما الخاصة بالشؤون الأوروبية. وقد أمضت فرنسا ميثاق العصبة أيضاً وعليها أن تجعل التزامات المادة السادسة عشرة من الميثاق فعالة[١].

وقالت لوروب نوفيل قبيل إبرام المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية لسنة ١٩٢٦ أنه من الوجهة الداخلية لا يستطيع النظام التركي أن يحافظ على هيبته إلا بتطبيق منهاج إصلاحي واسع النطاق، ولكن تركيا تحتاج إلى المال ولذلك قررت الحكومة التركية فوراً أن تحول حصتها في نفط الموصل إلى مال وبذلك تحصل على السكينة المالية لعدة سنوات. وأما من الوجهة الخارجية فقد وجدت الحكومة التركية نفسها في موقف أدق فقد كانت بين خطرين، روسيا وإيطاليا وستسمح لها المعاهدة العراقية-البريطانية-التركية بتنفس الصعداء لأنها عون مالي وسياسي لتركيا، وهكذا سنرى السلام الذي يخيم على الشرق الأدنى سلاماً بريطانيا[٢]. وأكدت المجلة نفسها في مقال عنوانه «فرنسا ونفط الموصل» أن تسوية مشكلة الموصل وتقسيم نفطها بين البريطانيين والهولنديين

---

(1) *L'Asie Francaise*, December, 1925, pp. 342-344.

(2) *L'Europe Nouvelle*, June 12, 1926, p. 805.

والأميركيين والفرنسيين نجاح عظيم لسياسة فرانسا واقتصادها في الشرق الأدنى[1] .

وأبدى كاتب رأيه في مجلة لازى فرانسيز أن إمضاء المعاهدة الثلاثية نجاح مسلم به للدبلوماسية البريطانية ، وأكد أهمية النفط للإمبريالية البريطانية . وقال أن تركيا لا تستطيع الانغماس في كفاح جديد بعد أن أنهكتها الحروب العديدة ونقص سكانها وفرغت خزانتها المالية . وقد أدرك الزعماء الأتراك الوضع على حقيقته فوافقوا على التسوية موافقة حكيمة[2] .

وقال ليون كرتيانسكي في دراسته القانونية عن مشكلة الموصل كان العالم أجمع تائقاً لحل تلك المشكلة الشائكة . ولم تسلم المحكمة الدولية ذات الاسم الرفيع من التورط فيها . وقال ما على تركيا سوى الانتظار وستقلب الحوادث ومجراها ، فلقد هرم الأسد البريطاني ولن يوحي بالخوف . وقد نالت بريطانيا أهدافها بالجهود البطيئة المتأنية ، وضمنت لنفسها الطريق الثاني إلى الهند وتعتبر نفسها قادرة على تحدي أي هجوم يأتيها من تلك الناحية . وختم آراءه بما يناقض ما ذكره أعلاه إذ قال أن قوة بريطانيا وصلت أوجها وسيطرت على العالم[3] .

---

(1) "La Frauce et les petroles de: Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, July 10, 1926, p. 943.

(2) F. Taillardat, "La Question de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, August-September", 1926, pp. 268-273.

(3) Grutiansky, *La Question de Mossoul*, pp. 113, 119-120.

الفصل الثاني عشر
النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل

أظهرت الفصول السابقة التفسيرات المختلفة لمشكلة الموصل . وإذا نظرنا الآن إلى الوراء قد نجد أنفسنا في وضع أفضل للحكم في الموضوع . يعتقد كاتب هذه السطور أن النفط أهم عامل أثر في سير الحوادث ، وقد كانت الموصل للعراق مسألة حياة أو موت ولكن النفط في التحليل الأخير عين مواقف تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا من المشكلة . وفي رأي المؤلف أن بريطانيا العظمى لم تقاتل تركيا من أجل الموصل لأن التسوية السلمية أقل نفقة ولأنها أرادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديداً متواصلاً للعراق لكي تضطره على الارتماء في أحضانها وتسليم النفط إليها . ومن جهة ثانية حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكي تبعدها عن روسيا السوفيتية . ويرى المؤلف أن بريطانيا رفضت عرض تركيا بإعطائها امتياز النفط لأن العراق كان تحت انتدابها فكان أسهل عليها أن تتعامل معه ، ولم تهتم بريطانيا بغير مصالحها ، غير أن الأقدار جعلت مصالحها تنطبق مع مصالح العراق . وقد رفضت بريطانيا دائماً أن تعترف بأن للنفط علاقة بمشكلة الموصل ، ويعتقد الكاتب أن سبب ذلك محاولتها عبثاً التخلص من منافسة الولايات المتحدة . وقد ظهر في التسوية النهائية أن العراق الخاسر الوحيد بين جميع الفرقاء .

هذا وقد كانت قصة النفط أقدم من مشكلة الموصل نفسها كما يظهر أدناه[1] .

---

(١) عن أهمية النفط في السياسية العالمية أنظر :

الكفاح القديم على نفط الموصل

في سنة ١٨٨٨ أصدر السلطان عبدالحميد الثاني فرماناً حصر بموجبه حق منح التفتيش عن النفط وإعطاء الامتيازات لاستثماره في ولاية الموصل حصراً تاماً بخزانته الخاصة ، وقد دفع بعض المال لخزانة الدولة العثمانية كثمن لهذا الحق ، وهكذا منعت الشركات الخاصة من الحصول على امتيازات النفط في الولاية . ولكن في سنة ١٩٠٤ حصلت شركة سكك حديد الأناضول وهي شركة ألمانية على عقد من خزانة السلطان الخاصة تعهدت فيه الشركة بالقيام بمسح تمهيدي لحقول النفط ونالت حق استثمارها .

وفي سنة ١٩٠٦ اعتبرت الخزانة السلطانية الخصة عقدها مع شركة الأناضول منتهياً ودخلت في مفاوضات مع جماعة بربطانية (جماعة دارسى) لاستثمار حقول النفط ، وقد أيد السفير البريطاني في القسطنطينية هذه المفاوضات التي استمرت خلال سنة ١٩٠٧ ولكنها أجلت خلال الأزمة السياسية (سنة ١٩٠٨) التي اضطرت السلطان على منح الدستور . وقد استؤنفت المفاوضات سنة ١٩٠٩ مع وزارة المالية التركية التي نقل إليها من خزانة السلطان الخاصة امتياز نفط الموصل ، ولكن الثورة الجديدة التي سببت خلع السلطان عبدالحميد في ١٩٠٩ أوقفت المفاوضات خلال سنتي ١٩١٠ و١٩١١ .

= L. M. Fanning, *Oil in the World War* (New York, 1922); F. Oelaisi, *Oil, Its Influence on Polities* (London, 1922); Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powehs and the Baghdad Railway* (New York, 1923); Ernest H. Davenport and Sidney R. Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924); Louis Fischer, *Oil Imperialism* (New York, 1926); *Anton Mohr, The Oil War* (New York, 1926); Ludwell Denny, *We Fight for Oil* (New York, 1928); F. C. Hanighen and Anton Zischka, *The Secret War* (London, 1935); Parker T. Moon, *Imperialism and World Politics* (New York, 1939).

في سنة ١٩١٢ حاولت الجماعة الألمانية الحصول على تأييد الحكومة التركية الجديدة للترتيبات التي أجريت سنة ١٩٠٤ بين خزانة السلطان الخاصة وشركة سكك حديد الأناضول . وقد تعاونت هذه الجماعة الألمانية مع جماعة بريطانية لتكوين شركة بريطانية تسمى بشركة النفط التركية يكون قسم من رأسمالها ألمانيا والقسم الآخر بريطانيا[١] . وتلا ذلك سلسلة من المفاوضات بين شركة النفط التركية وجماعة دارسي لدمج المصالح المتنافسة . وقد اهتمت الحكومتان البريطانية والألمانية اهتماماً خاصاً بالمفاوضات التي انتهت بنجاح في ١٩ آذار ١٩١٤ بدمج جماعة دارسي بشركة النفط التركية . وقد أمضى الاتفاقية الفرقاء المختصون وممثلون عن الحكومة البريطانية والألمانية[٢] . وبموجب هذه الاتفاقية قسم النفط بنسبة ٥٠٪ لجماعة دارسي و٢٥٪ للبنك الألماني و٢٥٪ لشركة النفط الأنكلو سكسونية (وهي فرع لشركتي رويال دج وشل بنسبة ٦٠٪ و٤٠٪ على التوالي) ، وأبرز شخصياتها هنري دتردنك الذي كان في الماضي هولندياً ثم تجنس بالجنسية البريطانية ومنح لقب سر . ومنح كالوست سركيس كلبنكيان (أرمني تركي الجنسية ثم تجنس بالجنسية البريطانية) ٥٪ من دون حق التصويت في شركة النفط التركية كمكافأة لخدماته في الحصول على امتيازات النفط وهذه الخمسة بالمائة قدمت بالتساوي من جماعة دارسي ومن الشركة الأنكلو سكسونية[٣] .

وفي ٢٨ حزيران ١٩١٤ أخبر سعيد حليم باشا رئيس الوزراة التركية رسمياً السفير البريطاني في القسطنطينية أن وزارة المالية التركية وافقت على إجارة المنابع النفطية المكتشفة والتي ستكتشف في ولايتي بغداد والموصل إلى شركة

---

(1) *British and Foreign State Papers*, CXIV, p. 410.

(2)*Ibid*., pp. 410-411.

(3) Edward Mead Earle, "The Turkish Petroleum Company", in *The Political Science Quarterly*, XXXIX, pp. 277-278.

النفط التركية ولكنها احتفظت لنفسها بحق تقرير مشاركتها بعد ذلك وبحق تقرير شروط العقد العامة(١) . ولكن الحرب العالمية الأولى انفجرت قبل أن تستطيع الحكومة التركية وشركة النفط التركية إمضاء الاتفاقية النهائية(٢) .

أعطت اتفاقية سايكس-بيكو المعقودة سنة ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا الموصل إلى فرنسا ، ولكن حصل السر ادوزد غراى وزير الخارجية البريطانية من بيير بول كامبون السفير الفرنسي في لندن على رسالة تتعهد فيها الحكومة الفرنسية بالموافقة على مختلف الامتيازات لمؤرخة ابتداء من فترة ما قبل الحرب الواقعة في المناطق التي قد تعطى لها والتي قد تعتمد على قيامها بعمل ما(٣) . وبموجب اتفاقية سان ريمو المؤرخة في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ نالت فرنسا حصة ألمانيا البالغة ٢٥٪(٤) .

بعد إذاعة اتفاقية سان ريمو دخلت حكومة الولايات المتحدة في مراسلات طويلة مع الحكومة البريطانية حول الامتيازات الاقتصادية في الأراضي المنتدبة ، ففي ١٢ مايس ١٩٢٠ كتب جون و . ديفس السفير الأميركي في لندن إلى اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية يذكره أنه خلال مفاوضات الصلح في باريس اتخذت حكومة الولايات المتحدة دوماً موقفاً يقضي بأنه إذا فصلت أراض أجنبية من دول الوسط فيجب أن تحكم ويشرف عليها بطريقة تضمن معاملة عادلة من الناحيتين القانونية والواقعية لتجارة جميع الشعوب ، وأشار ديفس إلى أن دول الحلفاء الرئيسة اعترفت بعدالة وبعد نظر مبدأ كهذا ووافقت

---

(1) *State Paper*, CXIV, p. 411; see also United States 68th Congress, Senate, *Document No. 79, Oit Concessions in Forzign Countries*, p. 49.

(2) Earle, *Op. Cit.*, pp. 270-271.

(٣) مذكرة أرسلت من السفير إلى الوزير في ١٥ مايس ١٩١٦ ، نشرت في :

John de Vere Loder, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria*, pp. 163-164.

(٤) انظر اتفاقية سان ريمو في : *State Papers*, CXIII, pp. 250-353.

على تطبيقه على الانتدابات التي تطبق على الأراضي التركية . وقال أن الجمهور الأميركي يعتقد أن السلطات البريطانية في فلسطين والعراق أعطت الأفضلية لمصالح النفط البريطانية ولم تعط للشركات الأميركية ، وكذلك كانت بريطانيا تتهيأ للسيطرة التامة على منابع النفط في هذه المنطقة . وطالب ديفس أن تتمسك وتقبل بريطانيا بصفتها دولة منتدبة بالمبادئ التي أبديت وقبلت خلال مفاوضات الصلح في باريس ، وأن تضمن لمواطني ورعايا جميع الشعوب معاملة من الناحيتين القانونية والواقعية كالتي أعطيت لمواطني ورعايا بريطانيا العظمى في موضوع الضرائب والأمور الأخرى المتعلقة بالامتيازات وألا تمنح امتيازات اقتصادية تشمل جميع المنطقة المنتدبة أو منطقة كبيرة بحيث تستثني غيرها فعلاً ، وأن لا تمنح امتيازات احتكارية تتعلق بأية بضاعة أو بأي امتياز مساعد أو ضروري لإنتاج أو تطوير أو استغلال بضاعة من هذا القبيل ، وأن يتخذ إجراء معقول في سبيل علانية تقديم الطلبات لهذه الامتيازات وعلانية قوانين الحكومة وأنظمتها المتعلقة بالمرافق الاقتصادية للأراضي الواقعة تحت الانتداب . وقال ديفس أن حكومة الولايات المتحدة تعتقد أنها مخولة في المشاركة في أية مباحثات لها علاقة بالامتيازات التي منحتها الحكومة التركية في الأراضي المنتدبة ، لا لسبب وجود حقوق المواطنين الأميركيين المكتسبة وحدها ، بل لأن المعاملة العادلة لامتيازات كهذه ضرورية لتثبيت وتطبيق المبادئ العامة التي تهم حكومة الولايات المتحدة[1] .

وفي ٢٨ تموز كتب ديفس رسالة أخرى إلى كرزن يقول فيها أنه لم يكن من الواضح لدى حكومة الولايات المتحدة كيف تنسجم اتفاقية سان ريمو مع مبادئ المساواة في المعاملة كما فهمت وقبلت خلال مفاوضات الصلح في باريس ، وأشار إلى أن اتفاقية من هذا القبيل تؤدي إلى مخالفة خطيرة لمبدأ الانتداب

---

(1) *State Papers*, CXIV, pp. 394-395.

الذي وضع لإزاحة بعض الأسباب الرئيسة للاختلافات الدولية في المستقبل[١] .

في ٩ آب ١٩٢٠ أجاب اللورد كرزن على رسالني ديفس وأشار إلى أن منتوج النفط في الإمبراطورية البريطانية لا يبلغ سوى ٢,٥٪ من منتوج العالم ، فإذا أضيف منتوج إيران يكون المجموع نحو ٤,٥٪ ، وقال كرزن أنه مقابل هذه النسبة المئوية الصغيرة تمتلك الشركات الأميركية على الأقل ثلاثة أرباع المنتوج المكسيكي ولها الحق في ١٢٪ من منتوج العالم ، وقال كرزن أن سيطرة الولايات المتحدة في إنتاج النفط مضمونة لسنوات كثيرة في المستقبل . وأشار إلى المقترحات الأميركية الخاصة بمبادئ الانتداب فأكد عدم إمكانية بحث تلك المبادئ في مجلس عصبة الأمم إلا من قبل موقعي الميثاق . وأما ما يخص الامتيازات الممنوحة في الأراضي المنسلخة عن الإمبراطورية العثمانية فقد قال كرزن لقد أدخلت بعض الأحكام في معاهدة سيفر للنظر في هذه الامتيازات ، وقال أن الشركات البريطانية كشركة النفط التركية والجماعات الأخرى تطالب بحقوق متساوية في العراق وفلسطين . وقال كرزن سيحتفظ بالنفط العراقي للدولة العربية المقبلة لأن الدولة البريطانية المنتدبة لا تنوي تأسيس أي نوع من الاحتكارات على حسابها الخاص[٢] .

أرسل بينبرج كولبي وزير الخارجية الأميركية رسالة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ إلى الحكومة البريطانية قال فيها أن حكومة الولايات المتحدة ترحب بتعهد بريطانيا بضمان المرافق الطبيعية العراقية للعراقيين وللدولة العربية المقبلة ، وقال أن الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن وضع بعض أراضي العدو تحت انتداب الدول الظافرة سيكون ملائماً لأفضل امصالح العالمية . ولكنها عجزت عن قبول الرأي القائل بأن أحكام الانتداب لا تبحث إلا في مجلس

(1) *Ibid.*, p. 398.

(2) State Papers, CXIV, pp. 400-403.

العصبة ومن قبل الدول الموقعة للميثاق . وقال كولبي أن الولايات المتحدة بصفتها مشاركة في الحرب العالمية الأولى ومقدمة للتضحيات التي انتهت بنجاح قضيتها لا تستطيع أن تعتبر أية دولة من الدول المشاركة مع الحلفاء ممنوعة من بحث أي امتياز حصل عليه بواسطة الانتداب . وأكد أن الولايات المتحدة إحدى الدول المهتمة مباشرة بأحكام الانتداب ولذلك يرجو أن ترسل مسودات صكوك الانتداب إلى الولايات المتحدة لدراستها قبل تقديمها إلى مجلس العصبة . وطالب بأن تعطى علانية كافية لصكوك الانتدابات . وقال كولبي أن حكومة الولايات المتحدة وجدت من الصعب أن توفق بين اتفاقية سان ريمو وبيان كرزن الذي قال فيه أن منابع نفط العراق وحرية العمل فيها ستضمن للدولة العربية المقبلة التي لم تنظم بعد . وأضاف أنه من الصعب أن يوفق بين اتفاقية سان ريمو وبيان كرزن الذي قال فيه أن مطالب الامتيازات المتعلقة بتلك المرافق لا تزال كما كانت قبل الحرب ، ومع ذلك ستدرس دراسة عادلة بعد تأسيس الدولة العربية كما وعدت الحكومة البريطانية . ورفض كولبي أن يفترض بأن الحكومة البريطانية أخذت على عاتقها أن تحكم على صحة مطالب الامتيازات في المناطق المختصة وأن تضفي الصحة على بعض تلك المطالب التي تشمل كل العراق . وأكد أن شركة النفط التركية لم تحصل قبل الحرب العالمية الأولى على أية حقوق في الامتيازات النفطية . وختم رسالته بتساؤله عن معنى إحدى مواد اتفاقية سان ريمو القائلة أن أية شركة نفطية خاصة قد تستثمر حقول نفط العراق يجب أن تكون تحت السيطرة البريطانية الدائمة[1] .

لخص كرزن في رسالته المؤرخة في ٢٨ شباط ١٩٢١ والمرسلة إلى ديفس تاريخ شركة النفط التركية ، وقال في هذه الظروف لا يمكن اعتبار امتيازات النفط في ولايتي بغداد والموصل مجرد مبدأ نظري ، وأكد أنه لا يرى مانعاً أدبياً يضطر الحكومة البريطانية المنتدبة على التحزب ضد مواطنيها (الذين بعد

(1) State Papers, CXIV, pp. 405-408.

سنوات من المفاوضات الشاقة نالوا بعض الامتيازات ولولا الحرب العالمية الأولى لكانوا منذ زمن طويل منهمكين في العمل) لكي تعطي فرصة مساوية للجماعات الأخرى التي لم تكن قبل الحرب مهتمة بمرافق نفط العراق اهتماماً شديداً(١) .

وبعد مضي ستة أشهر أعلمت الولايات المتحدة وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة مؤرخة في ٢٤ آب ١٩٢١ ومعنونة «موقف حكومة الولايات المتحدة من الانتدابات» قالت فيها إذا استمرت بريطانيا على تأكيد ادعاءات شركة النفط التركية فيجب اتخاذ تدبير خاص لحسم ذلك الادعاء بالتحكيم(٢) .

وبعد ثلاثة أشهر أخبر جورج هارفي السفير الأميركي في لندن اللورد كرزن أن حكومة الولايات المتحدة لا تريد لمواطنيها أي امتياز خاص في الأراضي المنتدبة وتتوقع أن تحترم الحقوق الخاصة المكتسبة فعلاً قبل الحرب العالمية الأولى . ولكن يجب أن لا يعترف بطلب شركة النفط التركية إلا وفقاً للمبادئ التي وافقت الحكومة البريطانية على تطبيقها في الأراضي المنتدبة وعلى أساس تعيين طبيعة ومدى حقوق الشركة تعييناً مرضياً . وقد استشهد هارفي بكتاب سعيد حليم باشا المؤرخ في ٢٨ حزيران ١٩١٤ الذي سلمه إلى السفير البريطاني والخاص بامتيازات شركة النفط التركية ، وقال هناك مجال للشك فيما إذا كان من الممكن تنفيذ الإجارة حتى ولو لم تنشب الحرب . وقال هارفي أخيراً أن الحكومة الأميركية ترى رفض الترتيبات ذات الصفة الاحتكارية والمغايرة للمبادئ المطبقة في الأراضي المنتدبة(٣) .

وفي ١١ شباط ١٩٢٢ أخبر السر أوكلاندكدس السفير البريطاني في واشنطن جارلس أي . هيوز وزير الخارجية الأميركية أن ليس للحكومة البريطانية

---

(1) State Papers, CXIV, pp. 410-413.

(2) U. S. Senate, *Document* No. 97, p. 47.

(3) U. S. Senate, *Document* No. 97, pp. 47-50.

أية أسهم في شركة النفط التركية[1] . ولكن بعد بضعة أيام كتب هنري فلجر وكيل وزير الخارجية الأميركية إلى السر اوكلاند كدس قائلاً أن ممثلاً لنشرة انترناشنال بتروليوم ربورت ، كان قد اطلع على كتاب أبيض في وزارة التجارة البريطانية مؤرخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢١ عنوانه «استثمارات الحكومة البريطانية في الشركات المسجلة» وأنه بموجب هذه الوثيقة استثمرت هيئة التجارة البريطانية حتى ٣٠ أيلول ١٩٢١ مبلغ أربعين ألف دينار كأسهم في شركة النفط التركية[2] .

امتياز جستر

في سنة ١٩٠٨ أرسل الرئيس ثيودور روزفلت الرير ادميرال كولبي جستر إلى تركيا ليضمن للولايات المتحدة بعض حقوق الأسبقية في نفط الموصل ، وقد عارضت الشركات البريطانية والفرنسية والروسية الامتيازات التي حصل عليها جستر سنة ١٩٠٩ على أساس حصولها على وعود بامتيازات ولكن امتياز جستر نال موافقة حكومة السلطان عبدالحميد وعطل تنفيذه مجرى الحوادث السياسية في تركيا ثم نشوب الحرب العالمية الأولى . أما بعد الحرب فقد عطل تنفيذه مرة أخرى ظهور الحركة الكمالية والحرب التركية-اليونانية . أخيراً جدد آرثر جستر ابن الأميرال جستر مفاوضاته مع تركيا الكمالية لتأييد الامتياز الممنوح لشركة الاستثمار العثمانية-الأميركية (شركة جستر) وقد وافقت حكومة أنقرا على امتياز جستر في ١٠ نيسان ١٩٢٣ وعقد اتفاق لذلك الغرض في ٣٠ نيسان وقعه وزير الأشغال العامة التركي بالنيابة عن حكومته وآرثر جستر وكلايتون كندي كممثلين للشركة الأميركية ، وقد أبرم هذا الاتفاق

(1) U. S. Senate, *Document* No. 97, p. 52.

(2) U. S. Senate, *Document* No. 97, p. 53.

المجلس الوطني الكبير التركي ، وقد نص على بناء ما يزيد على ألف ميل من السكك الحديد وعلى استثمار نفط الموصل[١] .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٣ أخبر السر أوكلاندكدس وزير الخارجية الأميركية هيوز أن الحكومة التركية لا تستطيع منح امتيازات في العراق الذي هو خارج حكمها وقال أن الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بصحة أي امتياز في العراق تمنحه الحكومة التركية في أنقرا[٢] .

تعتقد جريدة النيويورك تايمز أن أنقرا بمنحها امتياز جستر حاولت أن تضرب الحكومة البريطانية بالحكومة الأميركية[٣] . وقال توينبي المؤرخ البريطاني أن امتياز جستر كسف مؤتمر لوزان[٤] . وأوضح بنك أن الأتراك أدخلوا امتيازات نفط الموصل في امتياز جستر بالرغم من أنهم يعلمون أن هذا الامتياز لا قيمة عملية له ما دام مركز ولاية الموصل التي يسيطر عليها البريطانيون غير معلوم[٥] . وارتأت جريدة توحيد أفكار التركية رأياً آخر إذ قالت أن الأتراك وافقوا على منح امتياز جستر على عجل آملين كسب الولايات المتحدة إلى جانبهم ولكن حالما وافقت الحكومة التركية على الامتياز وضعت إنكلترا وفرنسا صعوبات جمة في طريق عقد الصلح . وقالت لو لم يمنح الأتراك امتياز جستر قبل عقد الصلح لتفادوا ٩٠٪ من الصعوبات في لوزان[٦] .

---

(1) *Current History*, XVIII, p. 485.

(2) U. S. Senate, *Document* Nc. 97, p. 56.

(3) *The New York Times*, April 3, 1923.

(4) Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, CXXIII, p. 682.

(5) Bing "The Stouggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(6) Quoted in Mears, *Modern Turkey*, p. 572.

مناورات ومساومات من أجل نفط الموصل

في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ صرح بونار لو رئيس وزراء بريطانيا أن البريطانيين لا يريدون الانتداب في العراق من أجل نفطه، وادعى أن نظام الحكم البريطاني لا يسمح للحكومة بالحصول على فائدة لنفسها من الأراضي المنتدبة[١]. وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ حين كان مؤتمر لوزان يناقش مشكلة الموصل صرح اللورد كرزن حين أشار إلى قضية النفط بأنه قيل وزعم بأن موقف الحكومة البريطانية من الاحتفاظ بالموصل متأثر بقضية النفط، فأنكر أن للنفط أية علاقة بالموضوع، وقال أنه بينما كان مؤتمر لوزان منعقداً أرسل ثلاثة من أعضاء الوفد التركي إلى لندن ليعرضوا امتيازاً للنفط في ولاية الموصل التي لم تكن تركية لكي يتصرفوا بها على بعض طالبي الامتيازات من البريطانيين. ولكنهم رجعوا سريعاً حين وجدوا أنه لن يتم أمر حقيقي من وراء ظهره[٢].

ومن الجهة الثانية حاول عصمت باشا حشد الرأي العام العالمي ضد بريطانيا فصرح في مؤتمر لوزان أن وجهة نظر تركيا في موضوع النفط كانت ولا تزال وستكون أن لا يحرم العالم من نفط ولاية الموصل بعد إرجاعها إلى تركيا، وأضاف بلهجة الراشي أن تركيا وعدت بمنح كل التسهيلات الممكنة لكي يربح العالم من هذا النفط بطريقة شرعية[٣].

حين أدرك جوزف كرو رئيس وفد المراقبين الأميركي في مؤتمر لوزان الثاني أن الولايات المتحدة لا تستطيع مجاراة الدبلوماسية البريطانية والفرنسية في

---

(1)Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 150.

(2) *Cmd.* 1814, p. 360.

انظر أيضاً كتاب كرزن إلى التايمس، ٣١ تموز ١٩٢٤ بهذا المعنى؛ صرح عصمت باشا بعدئذ أن المندوبين التركيين (لا ثلاثة) ذهبا إلى لندن للتحقيق في المركز المالي لبعض الجماعات التي ترغب بامتيازات في نفط الموصل.

(3) *Cmd.* 1814, p. 397.

قضية النفط ، أخبر رئيس الوفد الفرنسي أن الحكومة الأميركية لن تؤيد أية مطالب للمواطنين الأميركيين في امتيازات تركية قد تلغي الحقوق التي اكتسبها مواطنو الأقطار الأخرى من قبل(١) . وحين استعرض هيوز وزير الخارجية الأميركية العلاقات الخارجية الأميركية في مؤتمر صحفي ذكر الفكرة نفسها بطريقة أوضح ، فقال أن حكومة الولايات المتحدة لم تشترك في الحصول على امتياز جستر ولم تقايض بأي حق من حقوقها للحصول على هذا الامتياز أو أي امتياز آخر ، وأكد أن موقف أميركا هو تأييد سياسة «الباب المفتوح» والمعاملة العادلة للمواطنين الأميركيين(٢) .

امتياز نفط الموصل

لما شرعت لجنة عصبة الأمم في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ باستجواب الأهالي عن مستقبل ولاية الموصل اتضح للحكومة العراقية خلال تساؤلات اللجنة أن عصبة الأمم لن تسمح ببقاء هذه الولاية جزءاً من العراق ما لم تمنح شركة النفط التركية امتياز نفط الولاية المتنازع عليها . وقد أكد المندوب السامي هذه الحقيقة عندما أراد ياسين الهاشمي معرفة حقيقة تساؤلات اللجنة رسمياً حين أجابه المندوب السامي قائلاً :

«إن لجنة الحدود قد أبدت بموقفها وأسئلتها أنها نعلق أهمية عظيمة على قرار الحكومة العراقية بخصوص طلب الامتياز المقدم من شركة النفط التركية حيث أن هنالك عدداً كبيراً من الجماعات الدولية التي تؤلف هذه الشركة لها اهتمام بنفط ولايتي الموصل وبغداد . إن هذا الاهتمام بحد ذاته تكون فيه ضمانة فعالة على ثبات الدولة العراقية وعلى الدفاع عنها ضد التعدي وأنه من الضرورات الحيوية أن تأتي الحكومة العراقية بتأثير حسن على اللجنة في دور

(1) *The New York Times*, May 3, 1923.

(2) *The New York Times*, January 24, 1924.

مبكر من أدوار تحقيقاتها وذلك بأن تبرهن على أن هذه الجماعات الدولية تهتم بثباتها»[١] .

وفي الوقت نفسه كانت المفاوضات تجري بين بريطانيا العظمى والعراق من أجل الحصول على امتياز النفط لشركة النفط التركية ، وقد نجحت تلك المفاوضات أخيراً . وفي ١٤ آذار ١٩٢٥ أمضى مزاحم الأمين الباجه جي وزير الأشغال بالنيابة عن الحكومة العراقية وادورد هربرت كيلنك عن شركة النفط التركية الاتفاق المعروف[٢] . وقد عرضت الحكومة التركية على الحكومة البريطانية امتيازاً للنفط في الموصل وأرسلت إليها مشروع اتفاق بتاريخ ١٩ آذار ١٩٢٥ ولكن الحكومة البريطانية رفضت العرض[٣] .

بموجب المادة الأولى من اتفاق امتياز النفط منحت الحكومة العراقية شركة النفط التركية حق استثمار النفط[٣] . ونصت المادة الثانية على أن مدة الاتفاق

---

(١) سجلات البلاط الملكي ، الملف ص/٣/٢ ، كتاب المندوب السامي المرقم P.O.128 والمؤرخ في ٧ شباط ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٧ .

(٢) طلب المندوب السامي البريطاني من الحكومة العراقية تأجيل نشر (الدستور) القانوني الأساسي العراقي إلى ما بعد توقيع امتياز نفط الموصل وذلك لكي لا يعرض على البرلمان الجديد بل يعتبر مبرماً بموجب المادة (١١٤) من القانون الأساسي التي تنص على أن «جميع البيانات والمنظمات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الأساسي تعتبر حيحة من تاريخ تنفيذها ، وما لم يلغ منها إلى هذا التاريخ يبقى مرعياً إلى أن تبدله أو تلغيه السلطة التشريعية أو إلى أن يصدر من المحكمة العليا قرار بجلعها ملغاة بموجب أحكام المادة ٨٦» وقد نشر الدستور فعلاً في ٢١ آذار ١٩٢٥ أي بعد سبعة أيام من توقيع امتياز النفط .

(٣) **العالم العربي** ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٤) انظر نص الاتفاق في : *British Special Report*, pp. 303-315.

خمس وسبعون سنة . ونصت المادة الثالثة على أن يشمل الاتفاق جميع العراق ما عدا الأراضي المحولة (قرب مندلي) من إيران إلى العراق سنة ١٩١٤ وما عدا ولاية البصرة . ونصت المادة العاشرة على العائدات التالية تدفعها الشركة للعراق :

إلى حين مرور عشرين سنة على إنجاز مد أنابيب النفط إلى ميناء التصدير يكون مقدار الحصة أربعة شلنات ذهب لكل طن ، ولكل عشر سنوات بعد ذلك التاريخ تزاد أو تخفض تلك الحصة وفقاً لنسبة الربح أو الخسارة المئوية خلال السنوات الخمس السابقة ، على ألا تقل الحصة عن شلنين ذهب ولا تزيد على ستة شلنات ذهب .

وأعطت المادة الثامنة والعشرون للشركة حق استيراد وتصدير كل المواد والمكائن والأدوات والمؤن الضرورية لعملها ، وكل المواد التي يحق لها استغلالها . ونصت المادة التاسعة والعشرون على أن يكون مستخدمو الشركة داخل العراق من المواطنين العراقيين ولكن المدربين والمهندسين والكيمياويين والحفارين وملاحظي العمل والميكانيكيين وغيرهم من العمال الماهرين والكتاب يجوز استقدامهم من خارج العراق إذا لم يمكن الحصول في العراق على أشخاص حائزين للشروط المطلوبة لإشغال هذه الوظائف ، وبشرط أن تدرب الشركة العراقيين على هذه الأعمال . وبموجب المادة الرابعة والثلاثين أعطى العراقيون أفضلية لحد ٢٠٪ على الأقل في الأسهم التي تصدر . ونصت المادة الخامسة والثلاثون على أن يكون للعراق حق تعيين مدير واحد في مجلس إدارة الشركة .

قال ياسين الهاشمي رئيس الوزارة العراقية حينئذ لجريدة **الاستقلال** أن حكومته منحت شركة النفط التركية هذا الامتياز لأنه كان من الضروري أن يعلن العراق حقوقه الشرعية في الولاية التي يطالب بها الأتراك بأسرع وقت ، ويسجل على الدول التي تمثل في هذه الشركة بأن العراق صاحب الحق الشرعي وقد خشيت الحكومة ضياع أثمن فرصة في حياة العراق السياسية ، وقال أن الأتراك أعلنوا امتياز جستر في مثل تلك الظروف وعند المفاوضة على البقعة نفسها ، فكان من الأفضل للعراق أن يضمن التأييد الأدبي لشركة النفط التركية

القوية وقد يسبب رفض إعطاء الامتياز تشجيع شركات النفط صاحبة النفوذ على تأييد مطالبة تركيا بولاية الموصل على حساب العراق(١) .

إشراك الأميركيين في شركة النفط التركية

عزا الدبلوماسيون والمراقبون سبب تأخير تسوية مشكلة الموصل لصالح البريطانيين خلال مؤتمر لوزان وبعده إلى التأييد الأدبي السري الذي قدمته الجهات السياسية والتجارية الأميركية للأتراك(٢) . وقد استمرت المفاوضات السرية بعد مؤتمر لوزان بين الحكومتين البريطانية والأميركية بغية إشراك الأميركيين في شركة النفط التركية ، ولكن الجماعات الأميركية رفضت أولاً الاشتراك في الشركة ما لم تصف مطالب كلبنكيان . وأخيراً في نيسان ١٩٢٦ توصل إلى تسوية أعطيت بموجبها الجماعات الأميركية ٢٥٪ من أسهم شركة النفط التركية . وهكذا ظهر أن سياسة «الباب المفتوح» خدعة لإدخال الولايات المتحدة ثم صفق الباب بعد دخولها(٣) .

---

(١) **الاستقلال** ، ٩ مارت ١٩٢٥,

(2) Louis Fischer, "America and Moul", in The Nation, CXXI, p. 757.

(3) *The New York Times*, April 24, 1926p *Foreign Policy Association Information Service*, 11, p. 77.

- في سنة ١٩٢٨ وافق أعضاء شركة النفط التركية على توزيع الأسهم كما يلي :
- شركة استثمار دارسي المحدودة (تمثل شركة النفط الإنكليزية-الفارسية) ٢٣,٧٥٪ .
- شركة النفط الإنكليزية السكسونية (تمثل شركتي رويال دج وشل) ٢٣,٧٥٪ .
- شركة النفط الفرنسية (تمثل الجماعات الفرنسية) ٢٣,٧٥٪ .
- شركة استثمار الشرق الأدنى (تمثل الجماعات الأميركية) ٢٣,٧٥٪ .
- شركة التعاون والاستثمار المحدودة (تمثل كلبنكيان) ٥٪ .
- وابتداء من ٨ حزيران ١٩٢٩ أبدل اسم شركة النفط التركية باسم شركة نفط **العراق** .

الخاتمة

لا شك أن النفط مادة حيوية للعالم في زمن السلام والحرب ، وهو ضروري للشرق والغرب ، ولكنه مهم جداً للشعب العراقي . إن الشعب العراقي الذي يطمح إلى التقدم يميل إلى السلام والتعاون الدولي على أساس المصالح المتبادلة .

يعتقد كاتب هذه السطور أنه يجب أن تكون مصالح الشعب العراقي العامل الحاسم عند النظر في استثمار نفطه . فالعراق كبلد نام يحتاج إلى كل قطرة من نفطه الذي يؤلف ثروته الوطنية الرئيسية لكي يستطيع تنفيذ مشاريعه التربوية والصحية والزراعية والصناعية .

إنه من المحتم تأميم نفط العراق طال الوقت أم قصر . وستعوض شركات النفط تعويضاً عادلاً وسيباع لمن يدفع أعلى الأسعار . ولذلك فمن مصلحة الأطراف المعنية أن تتهيأ لهذه النهاية المحتومة .

ملحـق

المادة الثالثة من معاهدة لوزان

ARTICLE 3, TREATY OF LAUSANNE

النص الفرنسي «الرسمي»

French Text "Official"

De la Mer Mediteranee a la frontiere de Perse, la frontiere de la Turquie est fixee comme il suit.

T. *Avec*:

La Syrie

La frontiere definie dans l'Article 8 de l'Accord francfo-true du 20 October 1921;

2 *Avec l'Irak*:

La frontiere entre la Turquie et l'Irak sera determinee a l'amiable entre la Turquie et la Grande-Bretagne dans un delai de neuf mois.

A defaut d'accord entre les duex Gouvernments dans le delai prevu, le litige sera port devant le Conseil de la Societe des Nations.

Les Governments true et britannique s'engagent reciproquement a ce que, en attendant la decision a predre au sujet de la frontiere, il ne sera procede a aucun mouvement militaire au autre, de nature a apporter un changement quelque dans l'etat actuel des territoires don t la sort definitif dependra de cette decision.

من البحر الأبيض المتوسط إلى حدود إيران ، تعين حدود تركيا كما يلي :

(١) مع سوريا :

خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية-التركية المؤرخة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ .

(٢) مع العراق :

سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر .

في حالة عدم التوصل إلى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور سيرفع النزاع إلى مجلس عصبة الأمم .

تتعهد الحكومتان التركية والبريطانية تعهداً متبادلاً بأنه إلى حين التوصل إلى قرار حول موضوع الحدود لن تحدث حركة عسكرية ولا أية حركة أخرى قد تغير بطريقة ما حالة الأراضي الراهنة التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار .

المراجع

المراجع العربية

الوثائق الرسمية:

الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **الوقائع العراقية** ، ٢٩ كانون الأول ١٩٢٥ .

الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، الجزء الأول (بغداد ١٩٢٤) .

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٢٥ (بغداد ، مطبعة الحكومة ١٩٢٦) .

الجرائد:

الاستقلال

الأمل

العالم العربي

العراق

العهد

المفيد

الموصل

نداء الشعب

الكتب:

الحسني ، عبدالرزاق ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ثلاثة أجزاء (صيدا ، لبنان ، ١٩٤٨) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة .

الحسني ، عبدالرزاق ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الأول (صيدا ، لبنان ، ١٩٣٣) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة .

الحسني ، عبدالرزاق ، **العراق في دوري الاحتلال والانتداب** ، الجزء الأول (صيدا ، لبنان ، ١٩٣٥) يحتوي على وثائق مفيدة كثيرة .

سعد ، ب .ط ، **قضية الموصل في مؤتمر لوزان** (بغداد ، ١٣٤٣هـ) يمثل وجهات نظر العراق عن قضية الموصل في أدوارها الأولى .

المراجع التركية

الوثائق الرسمية:

Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la Signature du Traite' Armistice de Moudros* (30 October, 1918) *au I re Mars*, 1925 [Livre Rouge: Red Book] (Constantionple, 1925).

الجرائد:

(مقتبسة من مصادر أخرى)

اقدام

اقشام

توحيد افكار

جمهوريت

حاكميتي مليه

مستقل

وقت

وطن

يني سيس

المراجع الأخرى
BIBLIOGRAPHY

1. OFFICIAL DOCUMENTS

A. British

Colonial Office, *Report by his Majesty's Government... to the... Council of the League of Nations on the Administration of Iraq*, 1020-1926 (London, 1924-1927).

Colonial Office, *Report of the Financial Mission Appointed... to Enquire into Financial Position and Prospects of the... Government of Iraq*, 1025 Cmd 2428, (London, 1925).

Colonial Office, *Special Report... to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period* 1920-1931, (London, 1931).

Foreign Office, *British and Foreign State Papers*, Volume CXIV (London, 1921.

Foreign Office, *Treaty Sreies No.* 11 (1920), *Treaty of Peace with Tur key signed at Sevres, August* 10, 1920, (London, 1920).

Foreign Office, *Treaty Series No.* 16. 16 (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other instruments, Signed at Lausanne on July 24*, 1923, Cmd. 1929, (London, 1923).

Foreign Office, *Turkey* No. 1 (1923) *Lausanne Conference on Near Easterrn Affairs 1922-1923*, *Records of Proceedings and Draft Terms of Peace*, Cmd. 1814, (London, 1923).

India Office, *Revieu of the Cicil Administration of Mesopotamia*, (London, 1920), Cmd. 1061.

Praliamentary Debates, House of Commons, Fifth Series, Volumes CLXXVI CLXXXIX, CXCI, (London, 1924, 1926).

Parliamentary Debates, House of Lords Fifth Series, Volumes LIII, LXIII, (London, 1923, 1926).

B. *League of Nations*

Official Jurnal, 1923-1926 (Geneva, 1923-1926).

Permanent Mamdates Commission, *Minutes of Seventh and Tenth Sessions*

(Geneva, 1925-1926).

Question of the Fromier Between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924, (Lausanne. 1925).

Treaty Series, Volumes XXVIII, XXXV, XLVII, LXIV, (Geneva, 1924-1927).

C. *permanent Court of International justice*

Series B, No, 12, 1925, *Collection of Advisory Opinions, Aeries B, No. 12, 1925, Collection of Advisory Opinions, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier Between Turkey and Iraq)*, (Leyden, 1925).

Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, (November 21, 1925) *Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier Between Turkey and Iraq)*, (Leyden, 1925).

D. *United Siates*

68th Congress, First Session, Senate, *Document No. 97 Oil Concessions in Foreign Countries*, (Washington, 1924).

II. Articles

"American Oil Interests in Mesopotamia - the Turkish Petroleum Company", in *Foreign Policy Association - Information Service*, Volume II, 1926, pp.68-78.

Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul - the Financial Aspect", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp. 631-635.

Augur, "The Mosul Treaty", in *The Fortnightly Review*, Volume CXXVI, 1926, pp, pp, 51-56.

Bing, Edward J., "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, Volme XXXV, 1923, pp. 196-197.

Briggs Herbert Whittaker, "L'Avis Consulatif No. 12 de la Cour Permanente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VIII, 1927, pp. 626-655.

Bruneau, Pierre, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, February 3, 1923, pp. 138-140.
Cartouzet, Pierre, "La Question de Mossoul", in La *Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 346-352.
Chardin, F. W. "Iraq-Mosul - the Land of the Twin Rivers", in *the English Review*. Volume XII, 1925, pp.484-493' The writter had been British assistant political officer in Mosul town.
Chardin, F. W., "Mosul", in *Journal of the Central Asian Society*, Volume XIII, 1926, pp.162-164.
Chardin, F. W., "The Mosul Question - What the Inhahi-tandts Realy Want", in *The Contemporary Reviewy*, Volume CXXVII, 1925, pp.57-63.
Earle, Edkard Mead, "Mosul, Settled or Unsettled", in *The New Republic*, Volume XLV, 1926, pp. 311-316.
Earle, Edward Mead, "The Turkish Petroleum Company", in *Political Science Quarterly*, Volume XXXIX, 1924, pp.265-279.
Ewer, W. N., "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, Volume VII, 1925, pp. 676-691; *The Labour Monthly is a communist magazine*, published in London.
Ewer, W. N., "The Mosul 'Victory'," in *The Labour Monthly*, Volume VIII, 1926, pp.476-483.
Fischer, Louis, "America and Mosul" in *the Nation*, Volume CXXI, 1925, pp. 756-757.
Gore, Revernd Charles, "Iraq-Mosul - The Moral Obligation", in *The English Review,* Volume XLI, 1925, pp. 629-630; the writer had been bishiop of Oxford, England.
Grotte, Michel de la, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, Volume VII, 1926, pp. 330-344.
Heathcote, Dudley, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review*, Volume CXVIII, 1925, pp. 607-615.
Johnson, Albin E., "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, Volume CXXII, 1926, pp. 141-142.
Keith, Berriedale, "The League of Nations and Mosul", in *Journal of*

Comparative Legislation and International Law, Volume VIII, 1926, pp.38-49.
"L'Affaire de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, December, 1925, pp. 339-344.
"La France et les Petroled de Mossoul" in *L'Euroue Neuvelle*, July 10, 1926, pp.942-946.
"La Question de Mossoul devant la Societe des Nations" in *L'Asie Francaise,* August-September, 1925, pp. 256-273.
Le Fur, Louis, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*, Volume VIII, 1926, pp.60-103, 209-245.
Lloyd, Major H. I., "The Geography of the Mosul Goun-dary", in *The Geographical Journal*, Volume LXVIII, 1926, pp.104-117; he writer had been a british officer ir Iraq.
Lyber, Albert Howe, "Official Turkish View of Mosul Decision", in *Current History,* Volume XXIII, 1926, pp. 922-923.
Lybyer, Albert Howe, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, Volume XXIII. 1929, pp.365-766.
Minorsky, Vladimir F., "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletins* No.9 and 10, April 1926, pp.1-44.
Nomad, "The Legar Aspects of the Mosul Question", in *United Empire, Volume XVI, 1925, pp.664-665.*
Perkins, Cleveland, "The Mosul Question", in *Editorial Research Keport*, October 26, 1925, pp.673-688.
Poinebard., "Mossoul et la Route des Indes", In *L'Asie Francaise*, May, 1928, pp.21-30.
"Propagande Turque en Iraq", in *L'Asie Froncaise*, October 1925, pp. 324-325.
Raglan, Lord, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, Volume XLI, 1925, pp.478-488.
Ray, Marcel "L'Accord Anglo-Ture sur la Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvetle*, June 12, 1926, pp.804-805.
Ray, Marcel, "L'Affaire de Mossoul Revient le Conseil de la Societe des Nations", in *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, pp.1203-1205.

Seasi "Reflections on the Mosul Problem", in *Journal of the Central Asian Society,* Volume XIII, 1926, pp.350-363.
Spender, Hugh F., "The Mosul Question at Geneva", in *The Contemporrary Review*, Volume CXXIV, 1925, pp.596-606.
STaff Officer, "Iraq-Masul - The Military Problem", in *The English Review*, Volum XLI, 1925, pp.636-641.
Taillardat, F., "La Question de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, August-September, 1926, 1926, pp.268-274.
Tardieu, Andre, "Mossoul et le Petrole", In *L'Illustration* (Paris), Volume CLV, June 19, 1920, pp.380-382.
"The Iraq Mandate", in *United Empire*, Volume XVI, 1925, pp.598-599.
"The Mosul Award and After", in *The Near East and India*, Volume XXVIII, 1925, p.765.
Toynbee, Arnold Joseph, "Angora and the British Emuire in the East", in *The Contemporary Review*, Volume CXXIII, 1923, pp.681-691.
"Turkey and The League", in *The Near East and India*, *India*, Volume XXVIII, 1925, p.765.
Verziji, J. H. W. "La Classification des Differends Internationausx et la Nature du litige Anglo-Ture Relatif au Vilayet de Mossoul", In *Revue de Droit Interncttunal et de Legislation Comparess*, Volume VI, 1925, pp.732-759.
Whitton, John B., "Cronique des Faits Internationaux, Societe des Nations", in *Revue Generale de Droit International Public*, Volume VII, 1925, pp.403-422.
Williams, Kenneth, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, Volume XCIX, 1926, pp.349-355.
Wright, Quincy, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, Volume XX, 1926 pp.743-769.
Wright, Quincy, "The Mosul Dispute", in *The American Journal of International Law*, Volume XX, pp.453-463.
X "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, Volume XXI, 1925, pp.222-224.

III. JOURNALS AND PERIODICALS

Current History, Volume XVII-XXIV (New York, 192201926).

Reference Service on International Affairs - European Economic and Plitical Survey, Volume I (Paris, 1925).

The American Review of Reviews, Volume LXXII (New York, 1925).

The Economist Volume CII (London, 1926).

The Literary Digest, Volumes LXXVI, LXXXII, LXXXVII, LXXXVIII, XC (New York, 192301926).

The Near East and India, Volumes XXVIII, XXIX (London, 1925-1926).

The London Statist, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p.18.

The New Leader, quoted in The Literary Digest, Volume LXXXVIII, January 16, 1926, p. 20; British Laborite, published in London.

The New Statesman, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19; British Socialist, published in London.

The New York Journal of Commerce, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p.13.

The Reynolds's Illustrated News, quolted in *The Literary Digest*, Volum LXXXVII, october 10, 1925, p.17, published in London.

The Saturday Review quoted in *The Literary Digest* Volume LXXXII, August 16, 1924, p.20, published in London.

IV. NEWSPAPERS

The Machaster Cuardian, Liberal.

The Times; pro-government, moderate Conservative.

The Daily Chronicle, quoted in *The New York Times*, January 2, 1928.

The Daily Erpress, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, October 10, 1925, p.18 and in Volume LXXXVII, February 6, 1926, p.19; the paper wes pro-Turkish Conservative.

The Daily Herald, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925; the paper was Iaborite.

The Daily Mail quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in United Em-

pire, Volume XVI, 1925, p.664, the paper was pro-Turksh, Conservative.
The Daily News, quoted in *Al-Mufid*, August 16, 1925 and in Al-Alam Al-Arabi, September 8, 1925.
The Daily Telegraph, quoted in *Al-Mufid*, August 17, 1925; the paper was pro-government, Conservative.
The Evening Express, (Cardiff), quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVIII, February 6, 1926, p.17.
The Machester Guardian, quoted in *Al-Mosul*, June 7, 1924 and in *The Literary Digset*, Volume LXXXVII, Oetober 10, 1925, p.17; the paper wa Liberal.
The Morning Post, quoted in *Al-Mosul*, June 7, 1924 and in *Al-Mufid*, August 16, 1925.
The Westminster Gazette, quoted in *The New York Times*, December 1, 1925' the paper was pro-Turkish, Conservative.

B. American
The Chicago Tribune.
The Christian Science Monitor
The New York Times.
The Austin Statesman, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p.13.
The Baltimore Sun, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVI, February 17, 1923, p.13.
The Brooklyn Eagle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p.13 and Volume LXXXVII, December 26, 1925, p.8.
The Buffalo News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p.12.
The Chicago Evening Post, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVI, February 17, 1923, pp.12-13.
The Dayton News, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p.12.
The Detroit Free Press, quolted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, p.12.

The Detroit News, qouted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p.12.
The New York Call, quolted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p.13, A Socialist Paper.
The New York Herald, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p. .3.
The New York Herald Tribune, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, p. 1.
The New York Sun, quoted in *The Literary Digest*, Volume XC, July 17, 1926, pp. 11-12.
The New York World quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, December 26, 1925, p.9.
The St. Louis Post-Dispatch, quolted in *The Literary Digest*, Volume LXXXVII, December 26, 1925, p.9.
The St. Louis, Star, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923. p.13.
The San Antonio Express, quoted in *The Literary Dogest*, Volume LXXVI, February 17. 1923, p.13.
The San Francice Dhronicle, quoted in *The Literary Dogest*, Volume LXXVI, February 17. 1923, p.13.
The Worker (New York), quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXVI, February 17, 1923, p.13. A Socialist paper.

C. *FRENCH*

Echo de Paris, quoted in The Times, December 8, 1925.
Journal des Debats, quoted in *The New York Times*, April 3, 1923.
L'Ere Nouvelle, quoted in *The Literary Digest*, Volume LXXXII, August 16, 1924, p.20.
Le Timps, quoted in *The New York Times*, January 16, 1924 and in *The Times*, September 21. 1925 and December 8, 1925.
L'Oeuvre, quoted in Ernest Harold Davenpoat and Sidney Russel Cooke, *The Oil Triusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924), p.145.

V.BOOKS

Antonius, George, *The Arab Awakening*, (New York, 1946). The best work on the subject. It discusses Arab nationalism and the Arab renaissance from the beginning of the nineteenth century through the post-war sttlement of 1918-1938. The author was Christian Arab of Palestine.

Bell, Lady Florence, ed., *The Letters of Gertrude Bell*, (London, 1947). Selected letters of Miss Bell, The Eastern Secretary of the High Commissioner in Iraq, covering the years 1916-1926.

Bomli, Pieter Elias Johannes, *L'Affairs de Mossoul* (Paris and Amsterram, 1929). Alegal discussion of the Mosul problem, defending the Turkish point of view.

Child, Richard washburn, *A Diplomal Looks at Europe* (New York, 1925). Personal views of an American diplomat expressed in his diary at Lausanne.

Crutiansky, Leon, La *Question de Mossoul devant le Conseil de la Societe des Nations* (Paris, 1927). A legal treatise on the Mosul question, supporting the Turkish claims.

Davenport, Frnest Harold and Cooke, Sindney Russell, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924). Deals with the rivarly between the United States and Great Britain over world oil.

Denny, Ludwell, *We Fight for Oil* (New York 1928). Explains the importance of oil in world politics.

Edmonds, C. J., *Kurds, Turks and Arabs* (London, 1957).

Ellison, Grace, An *Englishwoman in Angora* (New York, 1923). Journalistic account of a tourist.

Ireland, Philip W., *Iraq, A Shudy in Political Development* (New York, 1938). The best work on the subject; a docloral thesis in political science by an American to the University of London.

Loder, John de Vere, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria* (London, 1923). A journalist's account of the settlement in these countries after the First World War' contains some documents.

Mears, Eliot Grinnell, *Modern Turkey* (New York, 1924). An account of the history of modern Turkey in the twentieth century contains many very

useful documents and a chronology of events.

Temperely, Harold W. V. (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, Volumes I and VI (London, 1920-1924); contains documents.

Toynbee, Arnold J., *Survey of International Affairs*, 1925, I (London, 1927). An excellent account of the Islamic world after the peace settlement.

Wilson, Lt. Col. Sir Arnold T., *Mesopotamia*, 1917-1920; A *Clash of Loyalties* (London, 1931); A personal account by the British Acting Civil Commissioner; subjective views on the period 1918-1920.

VI. PAMPHLETS

Gidel, Gilbert *Consulation sur L'Arlicle 3, Paragraphe 2, du Traite de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak* (Paris, 1925). A legal treatment of the Article defending the Turkish point of view.

Gontaut-Biron, R. de., *La France et la Question de Mossoul* (Paris, 1923). Expresses a French opinion on the Mosul question in its early stages.

كشاف الأعلام

كشاف المواقع والبلدان

كشاف الاتفاقيات والمعاهدات والمؤسسات الدولية

كشاف الدوريات

THE MOSUL PROBLEM

A STUDY IN ANGLO - IRAQI - TURKISH DIPLOMACY & PUBLIC OPINION

أنا والمجتمع
POLITICS • THOUGHT

مشكلة الموصل

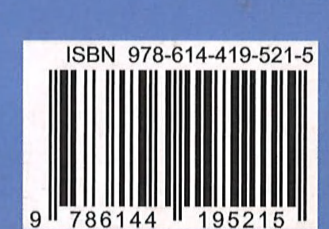
دراسة في الدبلوماسيّة العراقيّة - الإنجليزيّة - التركيّة وفي الرأي العامّ

أنجز السيّد فاضل حسين رسالةً ممتازة بكتابه عن موضوع كبير الأهمّيّة في تاريخ العراق الحديث ... وتظهر الأوجه الثمينة لهذا البحث خاصّة في الفصول الّتي تعالج مناقشات البرلمان العراقيّ والصحافة العراقيّة والتركيّة والبريطانيّة والفرنسيّة والأمريكيّة، ولم يعالج هذه الأوجّه من مشكلة الموصل معالجةً مفصّلةً أيّ بحثٍ سابق - فيما أعلم - كما فعل المؤلّف.

... أعتقد أنّه سيسرّك العمل الّذي أتّمه الكاتب عن هذا الموضوع، وسترى أنّه يعرض وجهة النظر العراقيّة أمام العالم عرضًا حسنًا.

فزلي بنز

أستاذ التاريخ/ جامعة إنديانا


ISBN 978-614-419-521-5
9 786144 195215

